

حكاية
مصر وبلاد السودان
فى العصر العثمانى

مصطفى كامل عبده

حكاية
مصر وبلاد السودان
في العصر العثماني

مصطفى كامل عبده

وزارة الثقافة



سلسلة
حكاية مصر

تصدرها
الهيئة العامة لقصور الثقافة

32

سلسلة شهرية للشباب تعنى بنشر تاريخ مصر

• مصر وبلاد السودان
في العصر العثمانى
• مصطفى كامل عبده
القاهرة 2014 م
• تصميم الغلاف: د. خالد سرور
• المراجعة اللغوية: محمود أبو عيشة
• رقم الإيداع: ٢٦٥١٧/ ٢٠١٤
• الترقيم الدولى: 7-0047-92-977-978
• المراسلات:
باسم / مدير التحرير
على العنوان التالى: 16 أ شارع أمين
سامى - قصر العينى
القاهرة - رقم بريدى 11561
ت: 27947891 (داخلى: 180)
• الطباعة والتنفيذ:
شركة الأمل للطباعة والنشر
ت: 23904096

حكاية
مصر وبلاد السودان
فى العصر العثمانى

مقدمة

لم تحظ العلاقات التجارية بين مصر وبلاد السودان في العصر العثماني باهتمام الباحثين في العصر الحديث، وعلى وجه الخصوص خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر؛ وربما كان ذلك نتيجة لعدم اهتمام المؤرخين المعاصرين للعصر العثماني بالحديث عنها إلى الدرجة التي يتوهم فيها القارئ العادي لتاريخ الفترة أنه لم تكن هناك علاقات تجارية بين مصر وتلك المنطقة، وإلى الدرجة التي يعتقد فيها المؤرخون المتخصصون أن هذه العلاقة لم تكن على قدر كبير من الأهمية التي تجعلنا نتحدث عنها أو نخصص لها دراسة قائمة بذاتها.

ويجعلنا هذا الأمر نتساءل عن سبب أو أسباب عدم تطرق مؤرخي العصر العثماني إلى الحديث أو الإشارة إلى التجارة بين مصر وبلاد السودان خلال الفترة، وذلك على الرغم من أن مؤرخي

العصور الوسطى والرحالة العرب قد اهتموا بالحديث عن علاقة مصر التجارية ببلاد السودان فى زمنهم. فهل لم تكن علاقة مصر التجارية ببلاد السودان على قدر كبير من الأهمية مما جعلهم لا يهتمون بالحديث عنها؟ أم أن الأحداث السياسية التى كانت تمر بها مصر أهم فى نظرهم من الحديث عن هذا الجانب؟!

فى واقع الأمر إننا لا نمتلك إجابة شافية كافية عن سبب ذلك، ومهما كان الأمر فإنه ثبت لنا من خلال البحث فى وثائق المحاكم الشرعية وجود علاقات تجارية بالغة الأهمية بين مصر وبلاد السودان خلال العصر العثمانى وبالتحديد خلال فترة الدراسة؛ مما يجعلنا نستعيض بالوثائق عن صمت مؤرخى العصر العثمانى عن الحديث عن هذه التجارة، وفى نفس الوقت نسقط زعم من يدعون عدم وجود علاقات تجارية مهمة بين مصر وبلاد السودان خلال تلك الفترة.

ومن الجدير بالذكر أنه ظهرت بعض الدراسات التى تناولت الحديث عن العلاقات بين مصر وبلاد السودان خلال العصور الوسطى، وأيضاً عصر محمد على. بالإضافة إلى وجود دراسة باللغة الإنجليزية تناولت العلاقات التجارية بين مصر وبلاد السودان بداية من القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٢٠م للأستاذ الأمريكى "تيرنس ولز"، ولهذا رأينا أن تكون فترة الدراسة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر؛ لكى يكون البحث مكملاً لعمل ولز، وبذلك تتضح لنا صورة العلاقات التجارية بين مصر وبلاد السودان خلال ثلاثة

قرون من حيث تطورها ما بين الازدهار والتدهور، الصعود والهبوط، وتأثيرها على الوضع الاقتصادى لمصر خلال العصر العثمانى.

كما تأتى هذه الدراسة فى إطار إثبات عدم تدهور التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة، خاصة مع بلاد السودان التى من خلالها استطاعت القاهرة أن تحافظ على وضعها التجارى الدولى من حيث كونها محطة رئيسية لتجارة العبور (الترانزيت)، على الرغم من أنها أصبحت مجرد ولاية تابعة للدولة العثمانية بعد أن كانت دولة مستقلة فى العصر المملوكى وما قبله وتتمتع بنفوذ عالمى مستقل.

وقد جاءت هذه الدراسة حلقة وصل وسداً لفجوة بين عصرين مختلفين كانت فيهما التجارة بين مصر وبلاد السودان قوية وقائمة على أسس واضحة.

وتم تقسيم الدراسة إلى تمهيد وخمسة فصول وخاتمة. حاول الباحث فى التمهيد إبراز العلاقات التجارية بين مصر وبلاد السودان منذ عصر ما قبل التاريخ، حتى نهاية العصر المملوكى.

وتناول الفصل الأول إيضاح مفهوم بلاد السودان من العصور الوسطى، حتى فترة الدراسة، مع ذكر الممالك التى اشتملت عليها بلاد السودان، كما تناول الطرق التجارية التى ربطت مصر ببلاد السودان موضحا المحطات المهمة التى كانت تتوقف عندها القوافل. بالإضافة إلى توضيح كيفية إعداد وتنظيم القوافل التجارية بداية من شراء البضائع والسلع حتى إتمام الرحلة التجارية مع توضيح المخاطر والمشكلات الطبيعية والبشرية التى كانت تتعرض لها القوافل.

واهتم الفصل الثانى بمجتمع التجار على أساس أن العنصر البشرى هو المحرك الأساسي والفعال في الحركة التجارية والتبادل التجاري، وبدونه لا يوجد تبادل تجارى. وتم تقسيم التجار على أساس طبيعة عمل كل مجموعة، فكان هناك التجار السفارون الذين تخصصوا في التجارة مع السودان الغربى والأوسط، والذين كانت غالبيتهم من المغاربة على اختلاف انتماءاتهم المكانية. كما أبرز دور التجار الآخرين الذين شاركوا المغاربة في التجارة مع السودان الغربى والأوسط. كما أوضح دور الجلابة المصريين والسودانيين في التجارة مع السودان الشرقى وجلب الرقيق منه وغيره من البضائع. وقد ناقش هذا الفصل إشكالية بداية ظهور منصب شيخ طائفة الجلابة.

ويشتمل الفصل الثالث على الصادرات والواردات؛ حيث تمثلت الصادرات المصرية إلى بلاد السودان في الأقمشة والمنسوجات، والودع، والخرز، والمرجان، والعقيق، والمسابح والعقود، والنحاس، وغيرها من بضائع، مع إبراز أهمية كل منها بالنسبة لبلاد السودان. واشتملت البضائع الواردة من بلاد السودان على الذهب، والرقيق، والجمال، وريش النعام، والعاج، والتمرهندى، وغيرها من بضائع موضحاً أهميتها للسوق المحلية المصرية، وكذلك أهميتها للسوق العالمية من خلال تجارة العبور.

وتعرض الفصل الرابع لتجارة الرقيق والذهب على أساس أنهما كانتا البضاعتين الأكثر أهمية في الواردات المصرية من بلاد السودان؛ فالجزء الخاص بتجارة الرقيق يتناول الشكل التنظيمى

والإدارى للعمل داخل أسواق الرقيق، والمسئوليات التى تقع على عاتق كل مسئول داخل السوق، كما تناول التزام سوق الرقيق وتطوره. وأوضح طرق عرض الرقيق بالأسواق، وعملية شرائه وبيعه، والعيوب التى وجدت به، وأسعاره، وظاهرة هروبهم من مالكيهم. ويتناول الجزء الخاص بتجارة الذهب أسباب تدفقه إلى مصر بصورة كبيرة فى أوائل الحكم العثمانى لمصر، وتطور وروده ما بين الصعود والهبوط خلال فترة الدراسة. كما يوضح أسباب قلة وروده إليها منذ نهايات القرن السادس عشر حتى نهاية القرن السابع عشر. بالإضافة إلى إبراز استخدامات الذهب الوارد إلى مصر خلال فترة الدراسة.

ويناقش الفصل الخامس مسألة تمويل العمليات التجارية وأشكاله المتمثلة فى الشركات بأنواعها، والمضاربة أو القراض، والأمانات والودائع، والقروض النقدية والتجارية، و بناء على هذه الأنظمة التمويلية تم رصد تطور الحركة التجارية بين مصر و بلاد السودان. كما أوضح عملية تسويق البضائع السودانية وكيفية إتمامها. بالإضافة إلى إظهار الأماكن المخصصة لبيعها، والوكالات المعدة للجلابة، و توضيح الأسواق وأنواعها ببلاد السودان. وقد ناقش أيضا فرضية دور التجارة مع بلاد السودان فى نشأة رأسمالية تجارية محلية.

وانتهت الدراسة بالخاتمة التى تضمنت أهم النتائج التى توصلت إليها، كما تم إرفاق مجموعة من الملاحق المهمة التى تتعلق بموضوع الدراسة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على الوثائق غير المنشورة المحفوظة بدار الوثائق القومية، والمتمثلة في سجلات المحاكم الشرعية. وهنا يجب الإشارة إلى الصعوبات التي واجهت الباحث بسبب ندرة المادة العلمية الخاصة بالدراسة؛ فقد أشرنا في البداية إلى عدم تناول مؤرخي العصر العثماني المعاصرين للفترة هذا الموضوع بأي شكل من أشكاله، وكلفنا هذا تتبع وحدات أرشيفية كاملة علّنا نجد وثيقة تتعلق بموضوع البحث.

كما اعتمدت الدراسة على بعض المصادر العربية الخاصة بمؤرخي العصر العثماني لإبراز الوضع السياسي والاقتصادي لمصر؛ حيث كان الوضع السياسي عاملاً مؤثراً على حجم المبادلات التجارية بين مصر وبلاد السودان.

ولا نستطيع إغفال دور الدراسات الحديثة العربية والمعربة، وكذلك الأجنبية، والتي قومت بعض الثغرات في هذه الدراسة.

وبعد، فلا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان بالجميل لأستاذي الأستاذ الدكتور / محمد عفيفي، الذي تتلمذت على يديه منذ مرحلة التمهيدي للماجستير، وإليه يرجع الفضل في اختيار موضوع الدراسة، ولم يقف دوره عند هذا الحد بل وقف بجانبي في أصعب اللحظات، ولم يبخل عليّ بوقته ولا بجهده ولا بعلمه، كما أن بصماته الفكرية مطبوعة على عقل الباحث منذ مرحلة التمهيدي، فلسيادته خالص الشكر وعميق التقدير. وليس معنى ذلك تحمله تبعة ما قد يكون بهذا البحث من تقصير.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذتي الأستاذ الدكتور / لطيفة سالم، وأستاذى الأستاذ الدكتور / عماد أبوغازى اللذان أفادانى كثيراً بالملاحظات والتعليقات لإخراج هذه الدراسة فى أفضل صورة ممكنة.

ولا يبقى بعد هذا إلا أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى والدى ووالدتى وزوجتى لتحملهم الكثير من أجلي، وعزائى الوحيد أنه ربما يدخل عملى هذا عليهم بعض الرضا والسرور.

وأخيراً فما كان من توفيق فمن الله، وما كان من تقصير فمن نفسى، وحسبنا أنها خطوة نبدأ بها الطريق.

والله ولى التوفيق

تمهيـــــد

كان لموقع مصر الاستراتيجى الفريد أثر كبير فى قيامها بدور مهم فى التجارة العالمية منذ أقدم العصور، فكانت بمثابة سوق رئيسى للتبادل التجارى بين آسيا وأفريقيا وأوربا، وعلى وجه الخصوص بلاد حوض البحر المتوسط.

ولم تكن أفريقيا غريبة على القدماء المصريين، فكان لهم الفضل فى إخراجها عن عزلتها، فامتدت صلات مصر التجارية بها منذ عصر ما قبل التاريخ، والدليل على ذلك العثور فى مقابر عصر ما قبل التاريخ على اللازورد وحجر الأويسيديان والعاج، وهذه المواد لا توجد فى مصر؛ مما يدل على نشأة علاقات تجارية بين مصر وأفريقيا منذ ذلك العصر(١).

ولقد أطلق المصريون القدماء اسم "كوش" على النوبة العليا، وهى المنطقة الممتدة من الشلال الثانى حتى حدود مروى. كما أطلقوا على منطقة النوبة السفلى التى تمتد من جنوب أسوان (الشلال الأول) حتى الشلال الثانى جنوبى وادى حلفا اسم "واوات"(٢). ثم صارت كوش بعد ذلك اسما على "أرض القوس"، وهو الاسم الذى كان يطلق على الإقليم الأول من أقاليم مصر العليا الذى يمتد حتى جبال السلسلة جنوباً(٣).

أما بالنسبة لأصل تسمية بلاد النوبة بهذا الاسم، فيعتقد أنها مشتقة من الكلمة المصرية القديمة "نبو"، وتعنى "الذهب"؛ وذلك لأن المصرى القديم استغل مناجم الذهب فى النوبة منذ الدولة الوسطى. ولم يعثر على هذه التسمية فى أى وثيقة من الوثائق المصرية القديمة أو البطلمية، وذكر اسم النوبة لأول مرة فى كتاب الجغرافيا الذى صنفه المؤرخ الرومانى "سترابون" الذى أطلق المصطلح على المنطقة الممتدة من "مروى" عند الجندل الرابع جنوباً، وتنتهى عند "أبو حمد" شمالاً(٤).

لقد كان تاريخ بلاد كوش مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتاريخ مصر؛ فقد احتلت مصر هذه البلاد فترة طويلة من الزمن منذ بداية عهد الأسرات، واندمجت فى مصر نفسها، وبعد حوالى خمسة قرون من هذا الاندماج فقدت هذه البلاد ملامحها المميزة، وذابت فى المملكة المصرية(٥).

وقد أقام الفراعنة الأوائل العديد من القلاع الحربية والمراكز التجارية وغيرها على طول بلاد الجنوب، وقد استخرج المصريون من

هذه البلاد الذهب والمعادن الأخرى، كما كانت تلك البلاد مصدراً أساسيًّا للعاج والأبنوس، الذى ساهم فى رفع الثقافة الفنية والتذوق الفنى؛ حيث كان يتحول إلى منتجات وأشكال فنية(٦) .

ولم تكن علاقات مصر مع النوبة علاقات حربية محضة؛ فمن المؤكد أن العلاقات التجارية كانت قائمة بينهما خلال الدولة القديمة؛ فالنوبة العليا هى بوابة المنتجات القادمة من الجنوب من عاج وجلود وبخور وغيرها من المنتجات ذات الأهمية الكبرى لمصر(٧) .

وقد بدأت هذه العلاقات التجارية مع ثانى ملوك الأسرة الخامسة ساحورع (حوالى ٢٤٥٨ق.م) فأرسل حملة إلى بلاد بونت، وعادت تلك الحملة ومعها مقادير كبيرة من البخور والذهب والأبنوس، واستمرت هذه العلاقات التجارية حتى عصر الملك أمنمحات الثانى ثالث ملوك الأسرة الثانية عشرة(٨) .

وكان من أهم الرحالة الذين ارتادوا الجنوب فى عهد الأسرة السادسة "حرخوف" الذى قام بثلاث رحلات إلى الجنوب؛ حيث عاد من رحلته الثالثة ومعه الكثير من منتجات تلك الأقاليم كالأبنوس والبخور وجلود الفهود وسن الفيل، وبذور السمسم(٩) .

وظلت حركة التبادل التجارى والثقافى نشطة بين مصر وأفريقيا عن طريق النوبة خلال عهد الدولة القديمة والوسطى، وبلغت ذروتها فى عصر الدولة الحديثة عندما قامت الملكة حتشبسوت فى حوالى عام ١٤٩٥ق.م برحلة بحرية كبرى إلى بلاد بونت(١٠)، لإحضار

منتجات هذه البلاد، وسجلت كل تفاصيل هذه البعثة فى نقوش معبدها بالدير البحرى.

وقد عادت هذه البعثة التجارية فى نهاية العام التاسع حاملة معها، بالإضافة إلى أشجار البخور التى زرعتها الملكة أمام معبدها بالدير البحرى؛ كل المنتجات الأخرى مثل جلود الفهود، وريش النعام، والعاج، والأبنوس، والأخشاب الثمينة، والكحل، والذهب، والفضة، والأحجار الكريمة، والعديد من أنواع الحيوانات الحية مثل الزراف، والفهود، والقردة، وأيضاً كميات كبيرة من ثمار البخور وأشجار الكندر(١١).

وهكذا عرفت خيرات أفريقيا طريقها إلى العالم الخارجى عن طريق مصر، وخلال ذلك تغلغلت الحضارة المصرية إلى أواسط أفريقيا وغربها(١٢).

وفى البلاد الواقعة إلى الغرب من دارفور وجدت آثار مصرية يعود تاريخها إلى حوالى ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد تدل على الصلات بين مصر وهذه البلاد، ولم تكن هذه الصلات قاصرة على جانب واحد بل اشتملت على جوانب كثيرة، اقتصادية وسياسية واجتماعية.

ومما يدل على الأثر التجارى بين مصر وغرب أفريقيا اكتشاف قطع برونزية مصرية فى ساحل الذهب (غانا الحالية)، كما أن بين الآثار المصرية صوراً يعود تاريخها إلى ما بعد سقوط الأسرة الأولى بخمسة أو ستة قرون، ومن هذه الصور يتضح أن بعض المغامرين من التجار المصريين اكتشفوا هذه الطرق التى تصل مصر بالبلاد التى

تقع إلى الجنوب وإلى الغرب منها، وربما وصلت قوافلهم إلى ما وراء بحيرة تشاد حتى وصلوا إلى شمال نيجيريا، وجاءوا منها بسلع ومنتجات هذه المنطقة(١٣).

ومع قيام الدولة البطلمية في مصر بدأت ملامح مرحلة جديدة في العلاقة بين مصر وأفريقيا؛ فقد كان البطالمة حريصين على إقامة دولة قوية وعصرية تتربع على عرش الممالك الهللينستية، ولهذا كانوا في حاجة ماسة إلى الحصول على المواد الاستراتيجية مثل الحديد والنحاس والمعادن الثمينة مثل الفضة والذهب، إلى جانب الأخشاب وسن الفيل، وحرصوا على أن يكون الميزان التجاري لصالحهم، فكانوا يصدرون إلى أفريقيا السوداء الحاصلات الزراعية والمصنوعات المصرية، ومن ثم لعبت أفريقيا دوراً مهمًّا في السياسة الخارجية للبطالمة(١٤).

وقد قام بطليموس فيلادلفوس بإرسال حملة عسكرية توغلت داخل بلاد النوبة الجنوبية، وكان الهدف منها تأمين الحدود الجنوبية، وتأكيد ولاء ملوك النوبة للبطالمة، وكذلك تحقيق المزيد من الكشف الجغرافي في أعالي النيل داخل القارة الأفريقية؛ حيث ألحق بالحملة العسكرية بعثة استكشافية وصلت إلى ما بعد مروى جنوباً، بالإضافة إلى القيام بصيد الأفيال لاستخدامها في الحروب(١٥).

وكان للبطالمة نشاط واسع ملحوظ على طول الساحل الأفريقي للبحر الأحمر، ومع أن هذا النشاط التجاري الذي كان يقوم به البطالمة لم يحدث تأثيراً كبيراً على الشئون الداخلية لمملكة أكسوم

(أثيوبيا حالياً) ، إلا أنه أدى إلى إدخال اللغة الإغريقية إلى هذه المنطقة على أنها لغة التجارة والدبلوماسية(١٦).

وبعد أن أصبحت مصر ولاية رومانية فى عام ٣٠ ق.م نجد أن الحدود الجنوبية أقل نشاطاً من ذى قبل؛ وذلك لأن الإدارة الرومانية الجديدة حاولت تطبيق سياسة عملية تكفل الأمن على الحدود الجنوبية ، التى اعتبرتها تتمثل فى منطقة أسوان ابتداء من الشلال الأول(١٧) ، إلا أن هذا لم يمنع من أن تمتد حدود الرومان فى بعض الأحيان إلى ما بعد الشلال الأول، ولكنها مع نهاية القرن الثالث بدأت تتقهقر حتى وصلت إلى منطقة الشلال الأول(١٨).

وقد ظلت مصر خلال العصرين البطلمى والرومانى محطة رئيسية للتجارة العالمية ، واستطاع حكامها الرومان تحويل التجارة فى البحر الأحمر إلى الموانئ المصرية على هذا البحر ، ومنها تحمل البضائع إلى قفط عبر الصحراء الشرقية(١٩).

وجاء الفتح العربى لمصر؛ حيث عمل الفاتحون على تأمين جميع الحدود المصرية وخاصة الحدود الجنوبية مع النوبة ، لذلك قام عمرو ابن العاص بتوجيه الحملات إلى الجنوب لتأمين الحدود. وفى عهد عبد الله بن سعد بن أبى السرح استطاع غزو بلاد النوبة فى سنة ٣١هـ/ ٦٥٢م(٢٠).

وعلى أثر ذلك عقدت معاهدة البقط بين مصر والنوبة التى أعطت لمصر شيئاً من النفوذ السياسى والمادى فى بلاد النوبة(٢١) ، والأهم من ذلك أن هذه المعاهدة كان يقصد بها قبل كل شىء تنظيم

العلاقات التجارية بين القطرين، وعلى أثر عقد هذا الاتفاق أخذ التجار المسلمون يتجولون فى بلاد النوبة، ويرجع إليهم الفضل الأول فى نشر الإسلام فى هذه البلاد(٢٢).

وقد كان أهم شروط معاهدة البقط هى ألا يتعدى أحدهما على الآخر، وأن تؤدى النوبة إلى مصر عدداً معيناً من الرقيق كل سنة بلغ عدده ٣٦٠ أو ٣٦٥ رأساً من الرقيق، وأن تؤدى مصر إلى النوبة قدراً معيناً من القمح والعدس وغيرهما من منتجات مصر كل سنة أيضاً(٢٣).

ومن الجدير بالذكر أن علاقة مصر التجارية مع بلاد السودان لم تتغير بعد الفتح العربى، وإنما ازدادت ونشطت فى ظل الإسلام(٢٤).

ومثلما خرجت من مصر الجيوش والهجرات العربية انطلقت منها القوافل التجارية إلى شمال أفريقيا وشرقها وغربها ووسطها، وقاموا بتأسيس المراكز التجارية والإمارات الإسلامية على الساحل الغربى للبحر الأحمر(٢٥).

هذا النشاط التجارى لمصر - بالإضافة إلى المغرب - ساهم فى نشر الإسلام فى غرب القارة الأفريقية، وساعد على ذلك قيام المدن الإسلامية على طول الطرق التجارية فى شمال أفريقيا، وكذلك نشأت المدن التجارية فى قلب أفريقيا مثل كومبى صالح، وتمبكتو، ونيانى، وكانت كبارة ميناء تمبكتو الحربى والتجارى، وملتقى البضائع القادمة من شمال أفريقيا، وكذلك ملتقى للبضائع الإفريقية الصادرة إلى الشمال(٢٦).

وكانت القوافل المصرية تجوب أنحاء الصحراء الكبرى تحمل المصنوعات المصرية، وتأتي بالمنتجات المحلية. كما حمل التجار المصريون معهم الإسلام وعلومه إلى سكان هذه الصحراوات وواحاتها وسلطنات النيجر(٢٧).

واستمرت العلاقات التجارية قائمة وفى ازدياد بين مصر والنوبة خلال العصرين الطولونى والإخشيدى؛ فحسبنا أن نذكر أن تجارة الرقيق كانت مزدهرة بين القطرين، واستخدم الطولونيون والإخشيديون عدداً منهم كجنود في جيوشهم(٢٨).

ونشطت التجارة بين مصر والنوبة فى عهد الفاطميين، وتركز التبادل التجارى بين مصر والنوبة في إقليم "مريس" الذى كان مخصصاً لذلك، وكانت أسوان من أهم المدن التجارية، وكان لها وكلاء تجاريون في ميناء عيذاب لتسهيل عملية التبادل التجارى وكان أهلها خليطاً من المصريين والنوبيين، واستطاع التجار المصريون والمسلمون أن يتجولوا فى بلاد النوبة، ويقوموا بعملياتهم التجارية فى سهولة وحرية تامة(٢٩).

وأصبحت عيذاب ميناء مصر الرئيسى على البحر الأحمر منذ أواخر العصر الفاطمى فأبحر منه الحجاج السودانيون والمصريون، وكذلك التجار، وكانت القوافل العيذابية والقوصية في حركة مستمرة صادرة وواردة، وتحول إلى ميناء عيذاب التجارة الكارمية(*)، وهى التجارة فى السلع الشرقية، والتى عرفت بتجارة التوابل، واختص الفاطميون هذه التجارة بجانب كبير من عنايتهم

ورعايتهم، وكان لذلك أثر كبير في التقدم الاقتصادي لمصر في عهدهم(٣٠).

ومما تجدر الإشارة إليه أن تجار الكارمية بداية من العصر الأيوبي هيمنوا على تجارة البحر الأحمر بين الشرق والغرب، حتى أصبحوا أهم طبقة تجارية(٣١).

وقد وصل هؤلاء التجار إلى بلاد الحبشة، وأقاموا بها في مواسم التجارة، وقاموا بتوطيد صلتهم بزعمائها، كما احتكروا تجارة الحبشة، خصوصا أن الأحباش كانوا في ذلك الحين قوما محاربين أو زراعيين يحتقرون التجارة، ويأنفون منها، فتركوا هذا الميدان للتجار المسلمين، الذين برعوا فيه إلى أبعد الحدود، واحتكروا هذه التجارة، وركزوا الشئون الاقتصادية في أيديهم(٣٢).

والملاحظ أن أهميتهم ازدادت في العصر المملوكي وقامت ثروتهم على التجارة؛ فكانوا يجلبون إلى دولة المماليك أهم سلع تهافت عليها الأوروبيون، ومن تلك السلع الفلفل، والبهار، والبخور، والقرنفل(٣٣).

ولم يقتصر نشاط التجار الكارمية على تجارة البحر الأحمر، وإنما ساهموا في النشاط التجاري للسودان وأواسط أفريقيا، فقاموا هم أو وكلاؤهم بالتردد على المراكز التجارية السودانية لجلب بضائعها؛ مثل الرقيق، وريش النعام، والأبنوس، والعاج وغيرها(٣٤).

بالإضافة إلى ذلك وصل التجار الكارمية بتجارتهم إلى السودان الغربي والنوبة ودول الطراز الإسلامي والمشيخات الإسلامية على

ساحل البحر الأحمر ، ولعل أعظم ما أقبلت عليه تلك الجهات الأفريقية من متاجر مصر الأقمشة والمنسوجات المصرية ، وفي بعض الأحيان كان ملوك المسلمين بالحبشة يؤدون إلى ملك الحبشة ضريبة سنوية من الأقمشة الحريرية والقطنية التي تأتيهم من مصر(٣٥).

وفي واقع الأمر أن سلاطين المماليك اهتموا بعلاقة مصر التجارية بسودان وادى النيل ، وحرصوا على أن تأتى سلع هذه البلاد إلى مصر من غير انقطاع أو حدوث أية عوائق في سبيل وصولها ؛ فمن أمثلة ذلك أن السلطان الناصر أبطل عدة مكوس من جملتها المكس الذى كان يحصّل على الرقيق عند نزولهم في الخانات(٣٦).

إلى جانب ذلك قامت علاقات تجارية وثيقة بين مصر المملوكية والسودان الغربى ، وخاصة مالي أعظم ممالك السودان في ذلك العصر ، والدليل على ذلك أن مدينة "تاكدا" لم يكن لأهلها عمل سوى التجارة مع مصر ، وكذلك وجدت جاليات مصرية بمدن مالى لممارسة التجارة وغيرها(٣٧).

ومن الأمور التي تدلل على تزايد اهتمام سلاطين المماليك بالسودان الغربى وتوثيق العلاقات معهم هو أن بعضهم قام باستخدام أحد الموظفين ممن لهم إلمام بلغة التكرور في بعض دواوين الحكومة(٣٨) ؛ وذلك لتحرير المكاتبات الصادرة إلى ملوك التكرور ، وكذلك ترجمة تلك الواردة منهم.

لقد كان التجار المصريون من أقوى التجار مركزاً وأوفرهم مالاً في إمبراطورية مالي ؛ فعندما أراد أحد ملوكها بيع حجر الذهب

الموجود بخزانته والذى يزن عشرين قنطارا منقولا من غير سبك، ويعتبر من أنفس ذخائر مالى لم يستطع أحد شراءه سوى التجار المصريين(٣٩).

وقد وجد التكاررة فى مصر، وكان لهم جالية كبيرة فيها منذ أيام الفاطميين، وكان منهم من خدم فى الجيش المملوكى، ومما يؤكد على كثرة عددهم بمصر وازدياد مصالحهم واتساع معاملاتهم أنه كان لهم ترجمان خاص بهم(٤٠). وسنجد أن هذا الأمر اتبعه العثمانيون من بعدهم.

ومن الأمور التى كانت تساهم بشكل أساسى فى توطيد العلاقات بين مصر المملوكية وبلاد التكرور ظاهرة حج ملوك مالى ومرورهم بمصر، وما كان يتبع ذلك من قدوم التجار والعلماء إلى مصر. وكان أعظم الملوك الذين قاموا بالحج عن طريق مصر السلطان منسى موسى الذى وصل إلى مصر فى قافلة كبيرة مجتازاً الصحراء الكبرى عن طريق غات، مارا بولاتة وسرْت على ساحل البحر المتوسط، فبرقة، واتجه منها إلى القاهرة، فوصلها فى عهد السلطان الناصر بن قلاوون سنة ٧٢٤هـ/ ١٣٢٣م(٤١).

وقد خرج الموكب التكرورى ضمن ركب الحج المصرى إلى مكة. أما طريق العودة فكان من القاهرة إلى "غدامس" ثم "كوكو" فتمبكتو ومنها إلى العاصمة نيانى(٤٢).

ومن الجدير بالذكر أن منسى موسى قدم هدية إلى الخزانة السلطانية عبارة عن جمل محمل بتراب الذهب التكرورى،

بالإضافة إلى إغداقه الذهب على كل الأمراء وأرباب الوظائف السلطانية، وقد ذكر أحد المصاحبين للمنسي أنه كان معه مائة جمل محملة بالذهب قام بتوزيعها على القبائل التي مر بها بمصر والحجاز(٤٣).

وفي مقابل أكياس الذهب التي وضعها منسى موسى في خزينة المماليك، تلقى من السلطان الناصر سكة نقدية وحوائج أخرى مما تلزمه في طريق الحج من جمال وخيول وأخبية ومواد غذائية(٤٤).

لقد كان لرحلة الحج هذه نتائج عديدة لتاريخ السودان الغربي في فتراته اللاحقة إذ ازداد اهتمام مصر والمغرب والبرتغال والمدن التجارية الإيطالية بمالي شيئاً فشيئاً، أما في عهد المنسي فقد توطدت علاقاته مع سلاطين المماليك(٤٥).

ولم يكن ملوك مالي وحدهم هم الذين قاموا بأداء فريضة الحج عن طريق مصر، بل كان هناك الأساكي حكام صنغي (سنغاي)؛ فمن أشهر ملوكها الذين توطدت علاقتهم بمصر المملوكية أسكيا محمد الكبير (١٤٩٢-١٥٢٨م) الذي عاصر أواخر دولة المماليك وأوائل الحكم العثماني لمصر؛ فقد خرج لأداء فريضة الحج في عام ١٤٩٧م، وأثناء عودته من الحج تم استقباله في القاهرة استقبالاً رسميًا حافلاً(٤٦).

وقام بمقابلة الإمام جلال الدين السيوطي، وأخذ عنه الكثير من العقائد الإسلامية، وعند عودته إلى "جاو" تأثر بما رآه في مصر من نظم وإدارة وثقافة، وعمل على تطبيقه في مملكته(٤٧).

وقامت بين صنغي ومصر المملوكية علاقات تجارية كبيرة، فقامت مصر بتصدير الأقمشة وغيرها من المنتجات إليها ، واستوردت منها الذهب والرقيق وغيره، وليس أدل على ذلك من وجود الكثير من الدراهم والدنانير الفاطمية والمملوكية فى حفريات جاو(٤٨).

وقد ظلت بلاد التكرور المورد الأساسى للذهب الذى كان يسك منه المماليك عملتهم، وكان عدم ورود هذا الذهب إلى مصر يعنى حدوث أزمة نقدية، وهذا ما حدث فى أواخر العصر المملوكى(*) حتى نهايته فى عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م على أيدى العثمانيين.

وباستيلاء العثمانيين على مصر تحولت من دولة مستقلة ذات سيادة إلى ولاية تابعة للدولة العثمانية، ليبدأ فصل جديد من العلاقات بين مصر وبلاد السودان، لم يختلف فيه النمط التجارى كثيراً عن ذى قبل، وهذا ما سنعرضه خلال فصول البحث.

الهوامش

(١) جون ويلسون. الحضارة المصرية، ترجمة/ أحمد فخرى، القاهرة، ١٩٥٥، ص٦٨ .

(٢) رمضان عبده. "الحدود الجنوبية وعلاقات مصر القديمة ببلاد النوبة وما وراءها منذ بداية الدولة الحديثة حتى الفتح المقدونى"، الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ، إعداد/ عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص٧٥-٧٦ .

(٣) زاهى حواس. "حدود مصر الجنوبية منذ عصر ما قبل الأسرات حتى نهاية عصر الانتقال الثانى"، الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ، ص٤٨ .

(٤) نفسه، ص٤٨-٤٩ .

(٥) أركل. أ. ج. "وادى النيل"، فجر التاريخ الأفريقى، ترجمة/ عبد الواحد الإمبابى، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، (د.ت)، ص٤-٥ .

(٦) جوان جوزيف. الإسلام فى ممالك وإمبراطوريات أفريقيا السوداء، ترجمة/ مختار السويفى، القاهرة، دار الكتاب المصرى، ١٩٨٤، ص٣٨ .

(٧) زاهى حواس. مرجع سابق، ص٦٢ .

(٨) رمضان عبده. مرجع سابق، ص٨٩ .

(٩) سليم حسن. تاريخ السودان المقارن إلى أوائل عهد "بيعنجى"، موسوعة مصر القديمة، ج١٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص٢٥-٢٨ .

(١٠) سيد أحمد على الناصرى. دور مصر التاريخى بين شبه الجزيرة العربية وأفريقيا فى عصور ما قبل الإسلام، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٠، ص٧ .

(١١) رمضان عبده. مرجع سابق، ص٨٩-٩٠ .

(١٢) سيد أحمد على الناصرى. مرجع سابق، ص٧ .
(١٣) عثمان عمر فضل صالح. العلاقات بين سلطنة دارفور والحكم التركى (١٨٢١- ١٨٨٤م)، دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص٢، ٣ .
(١٤) سيد أحمد على الناصرى. مرجع سابق، ص١٦ .
(١٥) مصطفى العبادى. "الحدود الجنوبية لمصر في العصرين البطلمى والروماني بين التأمين والمصالح الاقتصادية والدبلوماسية الدينية"، الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ، ص١١٣-١١٤ .
(١٦) هنتنجفورد. ج. "مملكة أكسوم"، فجر التاريخ الأفريقى، ص١٦ .
(١٧) مصطفى العبادى. مرجع سابق، ص١١٨ .
(١٨) دنيس بولم. الحضارات الأفريقية، ترجمة/ على شاهين، بيروت، منشورات مكتبة دار الحياة، ١٩٧٤، ص٣١-٣٢ .
(١٩) عبد اللطيف أحمد على. مصر والإمبراطورية الرومانية فى ضوء الأوراق البردية، دار النهضة العربية، ١٩٨٨، ص٦٣-٦٤، ٦٦ .
(٢٠) سيدة إسماعيل الكاشف. "الفتح العربى لمصر وحدود مصر الجنوبية"، الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ، ص١٩٠-١٩١ .
(٢١) جمال زكريا قاسم. الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية، دار الفكر العربى، ١٩٩٦، ص١٣٧ .
(٢٢) حسن أحمد محمود. الإسلام والثقافة العربية فى إفريقيا، دار الفكر العربى، ١٩٨٦، ص٥٦ .
(٢٣) سيدة إسماعيل الكاشف. مرجع سابق، ص١٩١-١٩٢ .
(٢٤) شوقى عبد القوى. التجارة بين مصر وإفريقيا فى عصر المماليك، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠، ص١٦ .
(٢٥) نفسه. ص٣٨ .
(٢٦) نفسه.
(٢٧) نفسه.

(٢٨) سيدة إسماعيل الكاشف. مرجع سابق، ص١٩٧ .

(٢٩) سوزى أباظة. "النوبيون بين مصر والسودان فى العصر الفاطمى"، الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ، ص١٥١-١٥٢ .

(*) سميت بهذا الاسم نسبة إلى تجار الكارم؛ حيث يرى البعض أنهم عرفوا بهذا الاسم نسبة إلى مملكة الكانم بالسودان الأوسط، انظر: سعيد عبد الفتاح عاشور. العصر المماليكى فى مصر والشام، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦، ص٢٠٩ .

(٣٠) رجب محمد عبد الحليم. "ميناء عيذاب ووادى العلاقى وأثرهما فى علاقة مصر بالسودان حتى نهاية القرن ٩هـ/ ١٥م"، الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ، ص٢٧٤-٢٧٥ .

(٣١) محمود محمد الحويرى. أسوان فى العصور الوسطى، دار المعارف، ١٩٨٠، ص١١٣ .

(٣٢) حسن أحمد محمود. مرجع سابق، ص٥٧ .

(٣٣) محمود محمد الحويرى. مرجع سابق، ص١١٣-١١٤ .

(٣٤) صبحى لبيب. "التجار الكارمية وتجارة مصر فى العصور الوسطى"، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، العدد ٤، مايو ١٩٩٤م، ص٣١ .

(٣٥) شوقى عبد القوى حبيب. مرجع سابق، ص٤٧ .

(٣٦) سر الختم عثمان على. العلاقات بين مصر والسودان فى العصور الوسطى بين القرنين الثانى عشر والرابع عشر، ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٩، ص٢٢٦ .

(٣٧) شوقى عبد القوى حبيب. مرجع سابق، ص٥١-٥٢ .

(٣٨) سر الختم عثمان على. مرجع سابق، ص١١٩ .

(٣٩) أبو العباس أحمد القلقشندى. صبح الأعشى فى صناعة الإنشا، ج٥، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٥، ص٣٩٧ .

(٤٠) شوقى عبد القوى حبيب. مرجع سابق، ص٥٣-٥٤ .

(٤١) نفسه. ص٥٤ .

(٤٢) أحمد الشكرى. الإسلام والمجتمع السوداني- إمبراطورية مالي ١٢٣٠-١٤٣٠م-، أبو ظبى، المجتمع الثقافى، ١٩٩٠، ص٢٤٣ .

(٤٣) أبو العباس القلقشندى. مصدر سابق، ص٢٩٥- ٢٩٦ .

(٤٤) أحمد الشكرى. مرجع سابق، ص٢٦٧ .

(٤٥) عطية مخزوم الفيتورى. دراسات فى تاريخ شرق أفريقيا وجنوب الصحراء - مرحلة انتشار الإسلام- ، بنغازى، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٨، ص٢٧٨ .

(٤٦) محمود خيرى عيسى. العلاقات العربية الإفريقية، ج٦، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٧، ص٧٤ .

(٤٧) عطية مخزوم الفيتورى. مرجع سابق، ص٣٠٨ .

(٤٨) عبد القادر زبادية. مملكة سنغاى فى عهد الأسقيين، الجزائر، الدار الوطنية، ١٩٧١، ص٢٠٧ .

(*) سنتناول ذلك بشيء من التفصيل فى الفصل الرابع.

الفصل الأول
الطرق والقوافل التجارية

قبل الحديث عن الطرق التى تربط مصر ببلاد السودان يجب علينا معرفة الشكل أو التحديد الجغرافى الذى يشمله مفهوم بلاد السودان خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكذلك التقسيمات السياسية التى كانت تحتويها المنطقة.

أولا– التحديد الجغرافى لبلاد السودان :

بداية أطلق العرب كلمة "السودان" على أصحاب البشرة السوداء بصفة عامة، وقد عرفت المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ببلاد السودان عند المصنفين العرب الذين سبقوا غيرهم فى معرفة أقاليم هذه القارة؛ ففى القرن الثالث الهجرى اقتصر مفهوم السودان على منطقة السودان الأوسط، وفى القرن الرابع الهجرى ذكر المسعودى أنها المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، والتى تمتد

من المحيط الهندى إلى بحر الظلمات. وفي القرنين السادس والسابع الهجريين اقتصر مفهوم بلاد السودان على بلاد التكرور(١).

وبذلك ينطبق تعريف الجغرافيين العرب لبلاد السودان حتى القرن السابع الهجرى على بلاد غرب أفريقيا بصفة خاصة، وهى الممتدة من المحيط الأطلنطى غرباً إلى بحيرة تشاد شرقاً، شمال خط الاستواء وجنوب الصحراء الكبرى(٢).

وعلى الرغم من ذلك فإن القلقشندى (توفى ٨٢١هـ/ ١٤١٨م) حدد بلاد السودان في نطاقها الأوسع فذكر أنها "بلاد متسعة الأرجاء... حدها من الغرب البحر المحيط الغربى، ومن الجنوب الخراب مما يلى خط الاستواء، ومن الشرق بحر القلزم... ومن الشمال البرارى الممتدة فيما بين الديار المصرية وأرض برقة، وبلاد البربر من جنوبى المغرب إلى البحر المحيط"، وقام بتفصيل الممالك التى تشتمل عليها، وذكر أن المشهور منها ست ممالك هى: بلاد البجا، بلاد النوبة، بلاد البرنو، بلاد الكانم، بلاد مالى، بلاد التكرور، ومملكة الحبشة(٣).

وقد اتبع هذا التعريف العديد من المؤرخين المعاصرين، فصارت بلاد السودان تحدد جغرافيًّا بالمنطقة الممتدة ما بين خط الاستواء جنوباً وجنوب الصحراء الكبرى شمالاً، وما بين ساحل البحر الأحمر شرقاً والمحيط الأطلنطى غرباً(٤).

على هذا الأساس يمكننا تقسيم بلاد السودان إلى ثلاثة أجزاء بيانها كالآتى:

أ- الجزء الأول هو السودان الغربى، ويشمل المناطق الواقعة بين حوض نهر السنغال ونهر جامبيا والمجرى الأعلى لنهر الفولتا، والحوضين الأعلى والأوسط لنهر النيجر(٥). وقد اشتملت هذه المنطقة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر على عدة ممالك، كان من أهمها إمبراطورية صنغى التى امتدت في القرن السادس عشر من أعالى السنغال إلى حدود نيجيريا الحديثة، حتى انهارت على أثر الغزو المغربى لها في عام ١٥٩٠م(٦).

كما ذكر ابن الوزان بعض الممالك التى كانت قائمة بالمنطقة فى بداية القرن السادس عشر، وهى: ولاتة، جنة، مالى، تومبكتو(٧).

والملاحظ أن هذه المنطقة عرفت ببلاد التكرور منذ عهد دولة مالى، وعرف ملكها باسم ملك التكرور؛ حيث كانت التكرور أحد الأقاليم التى خضعت لسيادة مالى، وكانت حدود مملكة مالى الإسلامية تمتد شمالاً إلى المغرب الأقصى، وغرباً إلى المحيط الأطلنطى، وشرقاً إلى حدود ممالك الهوسا(٨).

وكان هذا الاسم شائعاً استخدامه فى الحرمين الشريفين (بلاد الحجاز)، ومصر والحبشة(٩)؛ حيث أطلقوه على كل من جاء من السودان الغربى والأوسط، وقد ذكر بعض المؤرخين أن كلمة تكرور معناها أسود(١٠).

وفى واقع الأمر أن هذا الاسم ظل متداولاً بمصر خلال العصر العثمانى، وكثر استخدامه فى وثائق المحاكم الشرعية بالعديد من عقود الشركات التى كانت وجهتها بلاد التكرور(١١)، والتى كانت من غير شك تقصد بها السودان الغربى.

إلا أنه وجدت حالات قليلة أطلقت على منطقة السودان الغربى لفظ "بلاد السودان"، وتبين لنا أنها كانت تقصد السودان الغربى من خلال المدن التى ذكرت فى بعضها، وأنواع المتاجر المصدرة، وكذلك وضوح هدفها وهو جلب تراب الذهب الذى كان مصدره الرئيسى بالسودان الغربى(١٢)، وهذا يوضح بشكل جلى أنها تقصد السودان الغربى.

ب- الجزء الثانى هو السودان الأوسط، الذى كان يشمل المناطق المحيطة ببحيرة تشاد(١٣). وقامت فى هذه المنطقة إمبراطورية كانم - بورنو؛ التى كانت أكثر الدول السودانية استقراراً وحضارة فى نهاية القرن الثانى عشر، وكان ملوكها يلقبون بالمايات (مفردها ماى)؛ والذين عاشوا فيها حياة كريمة ومنعزلة، وأنفقوا من الجزية التى كان يجمعها لهم ولاتهم المحليون(١٣).

ومن الجدير بالذكر أن مايات البرنو لم يتدخلوا فى شئون التجارة نفسها إلا بقدر ضئيل، قاصرين دورهم على توفير الأمن بجعل الطرق آمنة من المغيرين، وبالدخول فى اتفاقات مع حكومات دول الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا لضمان تدفق التجارة على مستوى الدول وعلى المستوى الفردى على السواء(١٤).

كذلك كانت منطقة السودان الأوسط تشمل إمارات الهوسا "نيجيريا الحالية" التى كانت ممتدة بين صنغى فى الغرب وبورنو فى الشرق(١٥).

جـ- الجزء الثالث هو السودان الشرقى، والذى كان يمتد من البحر الأحمر شرقاً إلى الحدود الغربية لسلطنتى دارفور ووادى،

ويضم الحوض الأعلى والأوسط لنهر النيل، وغلب على هذا الجزء بالإضافة إلى ساحل شرق أفريقيا عند العرب في العصور الوسطى اسم بلاد الزنج، إلا أن كلمة السودان كانت تشمله أيضاً(١٦). وقد اشتملت هذه المنطقة خلال فترة الدراسة على عدة ممالك ومشيخات كان أهمها مملكة الحبشة(١٧)، ويليها مملكة سنار أو الفونج.

أما المنطقة الغربية من السودان الشرقي فقامت بها عدة ممالك؛ أولها مملكة التنجور، وهم من القبائل العربية التي حملت الإسلام إلى دارفور؛ حيث قدموا من تونس إلى الجنوب، واخترقوا بورنو ووادای حتى وصلوا إلى دارفور منذ العصور الوسطى، واتخذوا من مدينة "أورى" عاصمة لهم، وسيطروا على الجزء الشمالي من دارفور(١٨).

كما كانت هناك مملكة الداجو التي قامت أيضاً في العصور الوسطى، واقتصر نفوذها على الجزء الجنوبي الشرقي من دارفور، ومن المحتمل أنها قامت جنباً إلى جنب مع مملكة التنجور حتى القرن السادس عشر(١٩).

وقد أشارت إلى مملكة التنجور وثائق القرنين السادس عشر والسابع عشر تحت مسمى "بلاد التنجر"؛ حيث سافر إليها التجار المصريون للتجارة معها(٢٠). ويتبين من الوثائق أن مملكة التنجور لم تنته في القرن السادس عشر، وإنما استمرت حتى بدايات القرن السابع عشر(٢١).

ومما تجدر الإشارة إليه أن ملوك التنجر اهتموا بالتجارة مع مصر بصورة كبيرة لدرجة أنهم كانوا يبعثون نواباً عنهم ليتاجروا في

مالهم الخاص، وهؤلاء النواب كانت لهم معاملات تجارية ومالية مع التجار الموجودين بمصر (٢٢)؛ مما يدلل على أن ملوك التنجر كان لهم دور مهم وفعال في تدعيم العلاقات التجارية مع مصر.

وفي هذه المنطقة نشأت سلطنة دارفور التي اختلفت الآراء حول بداية نشأتها(٢٣)، ومهما كان الأمر فإن ظهورها لم يتجاوز القرن السابع عشر على الأكثر(٢٤)، ولهذا قامت بينها وبين مصر علاقات تجارية واسعة النطاق نظراً لارتباطهما عن طريق درب الأربعين - الذي سنتحدث عنه فيما بعد- والذي كان يبدأ من عاصمتها كوبي(٢٥).

وقام الجلابة المصريون بالسفر إلى دارفور وتاجروا فيها، وذهبوا إلى منطقة "كُسا" التابعة لها (٢٦). كما تاجروا مع كل أنحاء دارفور؛ فالمنطقة التي كانت تسكنها قبائل فزارة والتي اشتملت عليها سلطنة دارفور (٢٧)؛ نظم التجار والجلابة المصريون الرحلات التجارية إليها منذ منتصف القرن السادس عشر، وأطلقت الوثائق على هذه المنطقة عدة مسميات منها "بلاد فزارة" (٢٨)، "بر السودان فزارة"(٢٩)، "بر فزارة"(٣٠)، ويعد كثرة ترديد اسمها دليلاً واضحاً على الأهمية التي مثلتها هذه المنطقة في تجارة مصر مع دارفور.

ومن الجدير بالذكر أن منطقة السودان الشرقي كان يطلق عليها لفظ "بر السودان"؛ ففي بعض الأحيان كانت الوثائق تحدد منطقة بعينها مثل "بر السودان فزارة" - كما ذكرنا سابقاً- أو "بلاد البر

بمدينة سنار"(٣١)، وفى أحيان أخرى كان يذكر لفظ "البر" فقط(٣٢)، ولا شك فى أنها كانت تقصد بر السودان، ولكن بغير تحديد منطقة بعينها.

وكانت تجاور سلطنة دارفور سلطنة أخرى هى واداى على الحدود الحالية بين جمهورية السودان وتشاد، والتى كانت هى الأخرى سلطنة إسلامية(٣٣)، ولا شك فى أن جزءاً كبيراً من تجارتها كان مع دارفور، وعن طريق دارفور تجد بضاعتها طريقها إلى مصر(٣٤).

كذلك قامت مملكة تقلى فى غرب السودان فى المرتفعات التى عرفت باسمها شمال شرق منطقة الجبال التى تقطنها قبائل النوبا فى الركن الجنوبى من إقليم كردفان(٣٥). وفى حوالى منتصف القرن السابع عشر الميلادى امتدت سيطرة ملك تقلى إلى جميع الجبال الشمالية والشرقية، وبلغت مركزاً له شأنه(٣٦)، ورغم ذلك فإنها لم تصل إلى ما وصلت إليه سلطنة سنار أو سلطنة الفور من الرفعة وعظم النفوذ(٣٧).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الوثائق أطلقت على السودان الشرقى لفظ "بلاد السودان" أيضاً فى بعض الأحيان كما كان يحدث مع السودان الغربى(٣٨)؛ ليجعلنا ذلك نرى أن المحدد لدى سكان القاهرة فى ذلك الوقت كان لون بشرة سكان منطقة بلاد السودان، فأصبح اللفظ فضفاضاً يشمل جميع المنطقة الموجودة جنوب الصحراء والتى حددناها، وكان يصلح استخدامه أو إطلاقه على أى جزء منها سواء الشرقى أو الغربى.

ثانيا– الطرق التى تربط مصر بالسودان الغربى والأوسط :

بدأ قيام المراكز التجارية على أطراف الصحراء فى أماكن الاستقرار حول الواحات والوديان، وتم التبادل بصورة بسيطة فى أول الأمر بين السكان المستقرين على أطراف الصحراء والبدو والمتجولين لسد متطلباتهم؛ نظراً للاختلاف بين إنتاج المنطقة الصحراوية والأقاليم المحيطة بها، فاتسع نطاق هذا التبادل عندما تم عبور الصحراء بصورة منتظمة منذ أيام الفينيقيين(٣٩).

ولقد بلغت تجارة القوافل أوج ازدهارها فى الفترة ما بين عامى ١٤٩٠ و ١٥٩٠م؛ وهى الفترة التى ازدهرت فيها إمبراطورية صنغى فى منطقة السودان الغربى وإمبراطورية البرنو فى السودان الأوسط؛ حيث تمكنتا من بسط نفوذهما على منطقة الصحراء الكبرى، وهذا النفوذ تبعه فرض النظام بصورة صارمة على كامل طرق تجارة القوافل مما هيأ أفضل الظروف لازدهار حركة التجارة ونموها (٤٠).

وفى هذا الإطار ارتبطت مصر بممالك السودان الغربى والأوسط بعدة طرق هى:

أ– طرق السودان الغربى :

١– طريق: كاغو – تكدا– أغاديس(أغادس)– فزان– أوجلة– سيوة– القاهرة.

٢– طريق: أكدز/ تمبكتو– ولاتة– تغازا– توات، ثم ينحرف عند توات إلى الشرق ليلتقى بغدامس ثم أوجلة – سيوة – القاهرة.

٣- طريق: أكدز/ تمبكتو- تكدا- توات، وينفصل بعد مسيرة ثمانية عشر يوماً إلى طريقين أحدهما يتجه إلى توات، والآخر إلى غات.

وبذلك نحن أمام ثلاث نقاط أو مراكز تجارية رئيسية بالسودان الغربى لانطلاق القوافل التجارية منها إلى مصر وشمال أفريقيا؛ فكانت أولها مدينة كاغو أو "جاو"، وهى عاصمة إمبراطورية صنغى، تأسست فى عام ٤٦١ هـ/١٠٦٨م، وتقع على ضفتى نهر النيجر على بعد ٤٤٠ كم من الجنوب الشرقى لتمبكتو، وفى الشمال الشرقى من باماكو(٤١).

وقد نمت كاغو نمواً سريعاً، فارتادتها القوافل التجارية من كل صوب وحدب، و أصبحت محطة للقوافل القادمة من البرنو و بلاد الهوسا، و محطة للقوافل الآتية من تمبكتو(٤٢). وازدادت أهميتها أثناء فترة حكم سى أو "سونى على" (١٤٦٥- ١٤٩٢م)؛ حيث اتخذها حاضرة لمملكته، وأصبحت نقطة انطلاق لقوافل الحج والتجارة للإمبراطورية؛ حيث حرص ملوكها أنفسهم على أداء فريضة الحج سالكين الطريق المؤدى إلى القاهرة. وقد تعددت الإشارات إلى ملوك صنغى الذين قاموا بأداء فريضة الحج عن طريق مصر(٤٣).

ولقد كانت كاغو مقصداً للتجار المصريين منذ العصور الوسطى، ثم ازدادت أهميتها مع بداية العصر العثمانى، فأصبحت محطة رئيسية لتجارة مصر مع السودان الغربى وجلب الذهب حتى سقوط

إمبراطورية صنغى(٤٤) . ونتيجة لذهاب المصريين إليها توافد تجار كاغو على مصر؛ ليلعبوا دوراً فى تجارة الذهب بين مصر وبلادهم(٤٥) .

أما بالنسبة للمحطة الثانية فكانت أكدز(أقدز) التى تردد ذكرها كثيراً بوثائق المحاكم الشرعية بالقاهرة؛ حيث تقع هذه المدينة إلى الشمال من مدينة (نيامى) عاصمة جمهورية النيجر، وتبعد عنها بحوالى ١٠٠٠ كم، وقد تأسست فى القرن الخامس الهجرى/ الحادى عشر الميلادى(٤٦) ، و ازدهرت فى فترة حكم الأسكيا محمد الذى اهتم بها بسبب أهمية موقعها التجارى(٤٧) .

وقد أورد "مارمول كربخال" أنه يكاد أهل هذه المدينة يكونون كلهم تجاراً وأغلبهم أجانب، والذين لا يمارسون التجارة يمارسون الصناعات اليدوية أو يشكلون جنود الأمير، وأشار إلى أنه كان على التجار أن يقوموا بتأمين أنفسهم وتجارتهم عبر الطرق المؤدية من كانم إلى برنو بامتلاك العبيد الذين يسلحونهم، وذلك لكثرة اللصوص(٤٨) .

وبالنسبة لأهمية أكدز التجارية لمصر فيتجلى ذلك فى العقود التجارية التى عقدت بالقاهرة، وكانت وجهتها أكدز على وجه الخصوص(٤٩) ؛ ففى عام ٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م أعطى أحد التجار الحاج أحمد بن بكار المغربى بعض البضائع على سبيل الأمانة الشرعية ليبيعها له "ببلاد أكدز خاصة"(٥٠) ، وهذا دليل واضح على الأهمية التجارية الكبيرة التى كانت مدينة أكدز تتمتع بها ،

وإشارة إلى أنها كانت محطة تجارية مهمة تنتهى عندها القوافل، وأيضاً تبدأ منها القوافل السودانية فى السفر والتوجه إلى مصر.

وثالث محطة كانت مدينة تمبكتو (تنبكت) التى تقع على الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى بالمنطقة المعروفة بمنحنى النيجر شمال شرق العاصمة الحالية باماكو؛ حيث تبعد عنها بحوالى ١٣٠٠ كم(٥١). وقد اشتهرت بأنها محط أنظار الجميع من التجار والمثقفين من جميع أنحاء بلاد السودان والمغرب ومصر.

وكان لهؤلاء التجار مخازن مليئة بالبضائع، وكان موقعها ذا أهمية كبيرة؛ فهى ملتقى الطرق التى تمر فيها القوافل التجارية عبر الصحراء. كما تحظى بأهمية بسبب موقعها النهرى على نهر النيجر المطل على المحيط الأطلنطى، وبهذا تكون المدينة الوحيدة التى تتحكم فى ملتقى القوافل البرية والنهرية التى تفد إليها من مصر والمغرب عن طريق الصحراء، ومن أوربا عبر طريق المحيط الأطلنطى ثم نهر النيجر(٥٢).

والملاحظ أنها سرعان ما أصبحت أهم سوق فى القسم الداخلى من أفريقيا، خاصة بعد سقوط صنغى عام ١٠٠٠هـ/ ١٥٩١م، وأصبحت هى بداية طريق التجارة والحج بدلاً من كاغو(٥٣). واشتهرت بأنها المستودع الأساسى لتراب الذهب، وتوجهت إليها التجارة من جميع الأنحاء من سوس، وسيجلماسة، وفاس وغيرها، وكذلك مصر التى نشطت تجارتها معها على أثر زيارة الحج التى قام بها منسى موسى، وجاء منها التجار ورجال الأدب وعلماء الدين إلى مصر (٥٤).

وكان الاتفاق والتعاقد على تبادل التجارة يتم داخل المدينة بين التجار القادمين من الشمال وأولئك القادمين من بقية مناطق السودان الغربى والأوسط عن طريق الوسطاء التجاريين من أهل المدينة نفسها. وقد اشتهر أهالي تمبكتو من التجار طوال فترة ازدهار المدينة باستضافة التجار القادمين إليها من أية ناحية أو جهة لمدة ثلاثة أيام متوالية، ويتولى المضيفون تزويدهم بالأسعار اليومية وأنواع البضائع المتوفرة فى السوق(٥٥).

ومما لا شك فيه أن التجار الذين كانوا يذهبون إلى تمبكتو كانوا يشعرون بالأمن فيها على ممتلكاتهم وبضائعهم حتى فى حالة وفاتهم، وهذا ما نلحظه فى بعض الحالات التى رصدناها بمحاكم القاهرة والتى توفيت بتمبكتو (تنبكتو)؛ فها هو زكريا بن يحيى الديسطى الذى توفى بأكدز، وقبل أن يتوفى بها أعطى بضائعه ومتاجره أحد التجار المغاربة على سبيل الأمانة، فما كان من التاجر المغربى إلا أن حمل هذه البضائع وتوجه بها إلى تمبكتو، وأودعها عند أحد الأشخاص بها، ثم سافر إلى القاهرة وأخبر ورثته بما حدث، فقام الوصى على ورثته ببيع هذه البضائع لأحد التجار بالقاهرة على أن يتسلمها بتمبكتو(٥٦)، وقد تكررت هذه الحالة مرات أخرى(٥٧)، وهذا يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن تمبكتو كانت مركزاً تجاريًا مهمًا لجميع التجار؛ حيث كانوا يأمنون فيها على أموالهم وأرواحهم.

وقد أغرى هذا الوضع بعض التجار الذين سافروا إليها من مصر فاستقروا بها، واتخذوا لهم منازل وغيرها، وأصبحوا على اتصال

دائم بالقاهرة، فكانوا يقومون بتسيير الشئون التجارية لبعض تجار القاهرة بتمبكتو(٥٨).

إذاً فنحن أمام ثلاث محطات تجارية على قدر كبير من الأهمية التجارية بالسودان الغربى هى: كاغو، وأكدز، و تمبكتو، فكانت كل من أكدز وتمبكتو على خط عرض واحد تقريباً، إلا أن أكدز كانت أقرب إلى مصر من تمبكتو فهى تقع إلى الشرق منها؛ فكانت ملتقى للقوافل التجارية القادمة من الشمال الأفريقى.

وكانت القوافل التجارية تتحرك من كاغو متجهة إلى تكدا(*) التى تقع إلى الغرب منها، وأصبحت محطة مهمة من محطات قوافل التجارة والحج من بداية القرن الثامن الهجرى، وظلت كذلك طوال عهد دولة صنغى(٥٩). ومن تكدا تتجه إلى أغاديس التى ترجع أهميتها إلى ارتباطها بآير وغات فى الشمال، وتكدا وكاغو فى الغرب، وإمارات الهوسا وبورنو فى الشرق؛ كل هذه الطرق جعلت أغاديس محطة مهمة من محطات القوافل(٦٠). وبعد أغاديس تتحرك القوافل ناحية الشمال باتجاه فزان التى سنتحدث عنها خلال السطور القادمة.

وكان الطريق الذى تسلكه كل القوافل القادمة من أكدز وتمبكتو واحداً تقريباً؛ فمنهما كانت القوافل تتحرك فى اتجاهين أحدهما يتجه إلى تكدا، والآخر يتجه إلى الشمال، فيمر بولاتة التى تقع على بعد ٤٥٠ كم من تمبكتو(٦١)، ومنها إلى تغازا التى اشتهرت باستخراج الملح من أرضها، ثم منها إلى الشمال الشرقى

حيث محطة توات التى اشتهرت بكونها محطة تجارية مهمة للقوافل التجارية، وكذلك قوافل حجاج التكرور، وهى بلدة تميزت بالعمران، وأصبحت مركزاً من المراكز العلمية لبيع وشراء الكتب(٦٢)، وقد كان لها علاقات تجارية مهمة مع مصر؛ حيث تردد تجارها عليها بصورة مستمرة(٦٣).

وبعد وصول القافلة إلى توات واستراحتها وتزودها بالمؤن تواصل رحلتها بالانحراف ناحية الشرق، لتصل إلى غدامس التى كانت ملتقى للعديد من الطرق التجارية. وتجمع المصادر على أن هذه المدينة تتميز عن غيرها بأنها المفتاح لبلاد السودان، واشتهرت بصناعة الجلود الغدامسية، وهى أجود الجلود دباغة، ولا شيء يفوقها فى الجودة(٦٤). وارتبطت غدامس تجاريًا علاوة على مدينة تمبكتو بمدن جاو، وجنى، وأكدز، وتادمكة، مع مدن وقرى سودانية أخرى؛ فصارت محطة مهمة فى بداية الطريق عبر المنطقة الوسطى من الصحراء الكبرى إلى السودان(٦٥).

وكانت غدامس مدينة مستقلة لها حكومتها الخاصة بها، ويبدو أنها تخلصت من حكم الحفصيين، وكذلك من التبعية لطرابلس سنة ١٤٩٧م(٦٦).

والمحطة التالية لغدامس كانت زويلة التى تقع إلى الجنوب الشرقى من "سبها"، و تبعد عنها بحوالى ١٧٠ كم(٦٧)، وهى قاعدة إقليم فزان؛ حيث اشتهرت بأنها مركز تجارى منذ القرن الرابع عشر الميلادى، ولم تؤثر التغيرات السياسية على مركزها التجارى الذى

اكتسبته من وقوعها في بداية طريق كوار المتجه إلى السودان الأوسط (٦٨)، وظلت طريقاً لمرور تجارة الكانم إلى مصر، وكذلك محطة للتجارة السودانية، ومنها تتفرق القوافل إلى جميع اتجاهات الشمال الأفريقي(٦٩).

ومن زويلة تتحرك القوافل إلى واحة أوجلة التي تقع جنوب غرب أجدابيا حيث تبعد عنها بحوالي ٢٢٠ كم، وتقع على طرق القوافل الكبرى الرابطة بين الشرق والغرب من مصر حتى موريتانيا مروراً بصحراء ليبيا، ومن الشمال إلى الجنوب على الطرق الرابطة بالممالك السودانية(٧٠). وذكر ابن الوزان أنها تقع في صحراء ليبيا على مسافة ٤٥٠ ميلاً من النيل(٧١)، كما تقع على مسافة ١٥٠ ميلاً من جنوب سرت الكبير إلى الجنوب الشرقي(٧٢).

وبذلك فنحن أمام محطتين مهمتين للقوافل التجارية يضمهما إقليم واحد وهو فزان، هذا الإقليم بالواحات التي يضمها سيطر عليه العثمانيون في عام ١٥٤٩م(٧٣)؛ حيث رأى أحد الباحثين أن سيطرتهم عليه أضرت بالعلاقات بين شمال أفريقيا وبلاد السودان بسبب سوء معاملتهم لأصحاب القوافل(٧٤)، وزيادة الجزية السنوية على فزان بصورة مفاجئة من ١١٤٠ " مثقال(*) ذهب " إلى ٣٠٠٠ مثقال(٧٥).

وقد نسب إقليم فزان إلى مدينة فزان، والتي مثلت المحطة السابقة لأوجلة للقوافل، ولا شك في أنها كانت محطة مهمة، وازدادت أهميتها بأنها أصبحت خلال القرن السابع عشر محطة

تبادل رئيسية بين السودان والتجار الذاهبين إليها من مصر لمبادلة البضائع بالذهب وغيره من منتجات السودان(٧٦).

ويبدو أنه مع بدايات القرن السابع عشر خرجت أوجلة عن السيطرة العثمانية ؛ لذلك أصدر السلطان العثماني أمراً في عام ١٠٢٤هـ/ ١٦١٥م إلى أحمد باشا الوزير والى مصر بتجهيز حملة عسكرية لإخضاعها(٧٧)، وتم إخضاعها بالفعل، وأصبحت لفترة من الزمن تابعة لمصر، وكانت مهمة حمايتها واقعة على عاتق طائفة مستحفظان بقلعة مصر المحروسة(٧٨). كما كان لها وجود بمدينة فزان، وأقام بعض أفرادها بها خلال القرن السابع عشر(٧٩).

إلا أن هذه السيطرة لم تستمر طويلاً ؛ حيث سيطرت عليها طرابلس في عهد مقصود باشا والى مصر(٨٠)، وذلك فى أواخر عام ١٦٤٠م، وأصبحت تدفع الضرائب السنوية إلى خزينة ولاية طرابلس، ولضمان ذلك ترك فيها والى طرابلس العثمانى حامية صغيرة قوامها مائة رجل تحمّل الأواجلة مسئولية تموينهم(٨١).

وقد أمدتنا وثائق المحاكم بالقاهرة بمعلومات كثيرة عن شركات عقدت كان هدفها السفر إلى أوجلة(٨٢)، أو أوجلة وفزان(٨٣) لجلب الذهب. هذا بالإضافة إلى الأواجلة أنفسهم الذين كانوا يقومون بنفس المهمة(٨٤)، وكذلك السوكنيون(٨٥).

كانت المحطة التالية لأوجلة هى واحة سيوة التى تبعد عنها بمسيرة سبعة أيام(٨٦)، وهى عبارة عن منخفض عظيم فى الصحراء الغربية عرضها من الشرق إلى الغرب حوالى ٣٠ ميلاً(٨٧). وكان

لهذه الواحة أهمية كبيرة؛ لأنها كانت إحدى المحطات التى تستريح فيها القوافل القادمة من أوجلة وبلاد التكرور(٨٨). وقد نشأ عن ذلك بعض المصاهرات والتأثيرات الاجتماعية بين عربان سيوة والأواجلة، وكذلك التكاررة(٨٩).

وبعد راحة القوافل فى سيوة لبعض الوقت تتجه شرقاً عبر طريق قديم عرف بدرب المحصحص، حتى تصل إلى قرية كرداسة بالقرب من الأهرامات بالجيزة(٩٠)، وهناك كان التجار التكاررة يقومون بحط رحالهم وترك نياقهم وركائبهم وبعض بضائعهم أمانة تحت يد أهلها، لدرجة أن بعض أصحابها كان يتوفى قبل استردادها، فتدرج ضمن قائمة مخلفاته(٩١)، وكان أهل كرداسة يقومون برعاية ورعى إبل التكاررة وعلفها بالفول والبرسيم والتبن(٩٢). وقد ساعد كرداسة على القيام بهذا الدور اشتهارها منذ القرن السادس عشر بالنشاط الزراعى؛ حيث زراعة القمح والفول والبرسيم وغيرها من المحاصيل التى تغذى الإنسان والحيوان(٩٣).

وكان الكرداسيون يقدمون هذه الخدمة للتكاررة نظير أجر محدد(٩٤)، أو ما يتفق عليه الطرفان؛ فقد اتفق أحمد بن إبراهيم الكرداسى مع عباس بن زيد التكرورى على رعاية "مهرى وناقة وثمن فول مجروش وتبن وغير ذلك" لمدة أربعة شهور فى مقابل حصوله على خمسة دنانير(٩٥)، وغالباً ما كانت كلفة رعاية الجمل فى اليوم الواحد حوالى نصفين فضة(٩٦).

ومما تجدر الإشارة إليه أن التكاررة فى أثناء عودتهم كانوا يقومون

بالتزود بما يحتاجونه من مؤن لهم ولإبلهم من كرداسة أيضاً(٩٧)؛ ليدل ذلك دلالة واضحة على أهمية كرداسة للتجار التكاررة خلال العصر العثماني.

وإلى جانب كرداسة كانت هناك منشية البكاري التي مثلت هي الأخرى محطة توقف رئيسية لقوافل التكرور منذ بداية القرن السادس عشر، فاستخدمها التكاررة كمخزن لبضائعهم، وكذلك كانوا يتركون بها جمالهم؛ ليقوم أهالي المنشية برعايتها وعلفها حتى إتمام عملياتهم التجارية(٩٨). وقامت ناحية ثالثة بنفس المهمة وهي ناحية بني مجدول(٩٩)، وإن كان بدرجة أقل من الناحيتين السابقتين(١٠٠).

لقد جاء التكاررة إلى مصر إما للتجارة وإما للحج والتجارة معاً، والخيار الثاني كان هو الغالب؛ ففي إشارة إلى أحد التكاررة وهو الحاج علي بن أبي بكر التكروري، وجدنا أنه قدم إلى مصر، وترك جماله عند أحد أهالي كرداسة، واستأجر حاصلاً في وقف قانصوه الغوري، ووضع فيه بضائعه، ثم قام بالسفر إلى الحجاز، وبعد أداء فريضة الحج رجع إلى مصر، واستأنف عملية التجارة، وظل بمصر حتى ساءت حالته الصحية(١٠١).

وكان هذا حال باقي الحجاج التكاررة في غالب الأمر؛ حيث كانوا يقومون بوضع بضائعهم عند من يثقون فيهم من أهالي منشية البكاري أو كرداسة، ويذهبون إلى الحجاز صحبة الركب المصري، ويقومون باسترداد بضائعهم بعد عودتهم من أداء فريضة الحج.

ومما لا شك فيه أن قوافل السودان الغربى جاءت القاهرة بصورة منتظمة خلال القرن السادس عشر، والتى كان يطلق عليها قافلة بلاد التكرور(١٠٢). ولكى تضمن السلطات العثمانية بمصر استمرار قدوم هذه القوافل تدخلت فى بعض الأحيان لتنظيم العمليات التجارية وإعطاء الأمان للتجار القادمين من بلاد التكرور؛ فعندما لاحظت تناقص أعداد قافلة التكرور فى عام ١٠٣١هـ/ ١٥٢١م، وأصبحت على وشك عدم المجىء إلى مصر؛ قامت السلطات بالتحرى عن سبب ذلك، فكان الرد من المغاربة الوسطاء التجاريين بين مصر وبلاد التكرور بأن تجار التكرور خائفون إذا مات أحد منهم فى مصر أن تصادر أمواله لخزينة الولاية، فكان لزاماً على السلطات العثمانية أن تصدر بيورلدى(*) تطمئنهم فيه على أرواحهم وأموالهم، وأخذت على عاتقها أن ترسل مخلفات من يتوفى منهم إلى ورثته ببلاد التكرور صحبة وصيه أو وكيل ورثته(١٠٣).

وقد عثرنا على إشارات تؤكد على التزام الإدارة العثمانية بما قطعته على نفسها؛ فعندما توفى أحد التكاررة بمصر فى عام ١٠٩٧هـ/ ١٥٨٥م ضبطت تركته، وحدد ورثته، وسلمت التركة إلى ولده الوكيل عن الورثة(١٠٤).

ومن الجدير بالذكر أنه منذ بدايات العصر العثمانى وجد التكاررة فى مصر بصورة كبيرة؛ حيث أقاموا بها، وعملوا بالتجارة وغيرها، وتعددت وتشعبت معاملاتهم التجارية فى كل أنحاء مصر

من الصعيد إلى الإسكندرية، وظلوا على هذا الأمر حتى القرن السابع عشر(١٠٥)، وجعلهم هذا الوضع يكونون طائفة خاصة بهم؛ لكي يكون لهم شيخ متحدث عنهم.

والملاحظ أنهم كانوا في حاجة إلى من يترجم كلامهم، فقامت الإدارة العثمانية بإقرار وظيفة "ترجمان التكاررة"(١٠٦) التي وجدت منذ العصر المملوكي. وكان من مهام هذا الترجمان مصاحبة التكاررة المتوجهين مع ركب الحج المصري إلى بلاد الحجاز(١٠٧)، وكذلك أخذ العوائد المقررة على التجار التكاررة "وما يتعلق بالخيول وغيرهم"(١٠٨)، والوجود بشكل فعال أثناء حصر تركة من يُتوفى منهم في مصر، والمساعدة في أن تصل تركته إلى ورثته(١٠٩)، وهذه المهام تشبه بعض مهام شيخ الطائفة، الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن ترجمان التكاررة كان بمثابة شيخ طائفتهم ومتحدث عنهم.

وفي هذا دليل على اهتمام السلطات العثمانية وحرصها على أن يستمر توافد التكاررة إلى مصر، وتشجيع التجارة مع هذه المنطقة المهمة لضمان تدفق الذهب وغيره من منتجات السودان إلى مصر.

ب- طرق السودان الأوسط:

كان هناك ثلاثة طرق تربط السودان الأوسط بالقاهرة هي:

١- كانو / كاتسينا- تكدا- توات- مرزق - فزان- سيوة - القاهرة.

٢- كانو / كاتسينا- تكدا- غات- مرزق - فزان- سيوة - القاهرة.

٣- كانو / كاتسينا- أغاديس- كوار- فزان- القاهرة.

ذكرنا فيما سبق أن منطقة السودان الأوسط كانت تضم ممالك الكانم والبرنو والهوسا، وهذه الممالك وجدت فيها وعلى تخومها عدة أسواق دولية؛ ففي الشمال استمرت أغاديس وبيلما تؤديان مهمة الربط مع أفريقيا الشمالية، وفي الوسط كانت كاتسينا وكانو مسرحين للعلاقات بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، وفي الجنوب أتاحت زرايا وبرنين غوارى وبرنين ياوور مد نطاق شبكات التجارة نحو الوربا ونوبى وبورغو ونحوانجا. ومن ذلك يتبين أن منطقة السودان الأوسط كانت تشهد جحماً لا يستهان به من تداول السلع(١١٠).

وكان الهوسيون (الحوصيون) من أكثر الرحالة والتجار مغامرة، فكانت مدنهم تحتل موقعاً متميزاً عند الطرف الجنوبى لواحد من أهم طرق القوافل الصحراوية، وهو الطريق الممتد من تونس ماراً بمدينة غات، وغدامس، وجبال آير، حتى إذا ما انهارت مملكة صنغى أمام الغزو المراكشى تحول المجرى الرئيسى للحركة التجارية مع شمالى أفريقيا إلى بلاد الهوسا فى الشرق. واحتلت إمارة كاتسينا بصفة خاصة مكان الصدارة والشهرة باعتبارها مركزاً مهمًّا من مراكز التجارة والحضارة، وسرعان ما أصبح التجار الحوصيون يسيطرون على النشاط التجارى فى جميع أنحاء السودان الأوسط، وتضخمت جالياتهم فى كل المراكز التجارية المهمة(١١١).

كانت فترة ازدهار ممالك الهوسا التجارى ما بين ١٥٠٠-

١٦٢٠م، وهى الفترة التى ازدادت فيها الدول قوة، ولكن تخللتها صراعات مريرة بين كانو وكاتسينا التى كانت تعتبر مملكة ريفية وفقيرة على السواء.

وينبغى أن نذكر هنا أن طريق نحوانجا- كانو- بورنو قد افتتح بين عامى ١٤٣٨و ١٤٥٢م، ويضاف إلى ذلك أن أغاديس حلت فى القرن الخامس عشر محل تاكدا كمركز للقوافل؛ مما جعل كاتسينا غاية ينتهى إليها طريق القوافل عبر الصحراء ومركزاً تجاريًّا لأرض الهوسا بأكملها منذ القرن السابع عشر(١١٢).

وكانت كاتسينا على علاقة تجارية وثقافية وثيقة بمصر منذ العصور الوسطى(١١٣)، وهذه العلاقات استمرت حتى العصر العثمانى، فقام التجار المصريون والمغاربة السفارون الذين أقاموا بمصر بالسفر إليها والتجارة معها؛ وتشعبت معاملاتهم التجارية بها.

أما بالنسبة لمدينة كانو فقد بلغت شهرة إلى الحد الذى اعتبرها البعض إحدى أهم ثلاث مدن فى أفريقيا، والأخريان هما فاس والقاهرة"؛ حيث جذب مظهر المدينة ونشاطها الاقتصادى انتباه المراقبين؛ فقد جذبت تجارة الذهب والعاج إليها تجاراً من القاهرة وعدداً من الأوربيين الذين استقروا فيها وعاشوا فى بذخ، لدرجة أن البرتغاليين حاولوا فتح وكالة تجارية بها، إلا أنهم اضطروا للعدول عن الفكرة بعد أن أقنعهم بذلك التجار المصريون الذين كانوا يخشون المنافسة(١١٤).

وبالفعل نجد أن تجار القاهرة من مغاربة ومصريين وغيرهم قد ارتادوا مدينة كانو خلال العصر العثمانى لجلب الذهب منها إلى مصر(١١٥)، التى كانت فى حاجة إليه.

ونجد كذلك أن منهم من كان يتوفى بها تاركا بضائعه التى كانت تجىء إلى مصر لورثته عن طريق من يوكله هناك قبل وفاته(١١٦)، وفى هذا دليل على أن التجار كانوا آمنين على أنفسهم وبضائعهم حتى بعد وفاتهم، فكانت البضائع أو الأموال تعود إلى ورثتهم دون أن يعتدى عليها أحد.

هذا الوضع التجارى لكل من كاتسينا وكانو اللتين كانتا فى حالة حرب دائمة مع بعضهما خلّف نوعاً من المنافسة بينهما، إلى الحد الذى ذهب فيه البعض إلى القول بأن الصراعات العسكرية بين الدولتين كان منشؤها النضال من أجل السيطرة على منتهى الطريق العابر للصحراء(١١٧).

إذاً فنحن أمام أعظم مدينتين تجاريتين فى ممالك الهوسا، وكانتا بمثابة محطتين رئيسيتين لانطلاق القوافل الذاهبة إلى مصر، فامتد الطريق من كانو إلى تكدا التى كانت ملتقى لطرق القوافل القادمة من السودان الغربى نحو فزان، والقوافل التجارية الواصلة من السودان الأوسط إلى توات، وعبر هذه المدينة يستطيع المسافر أن يذهب إلى كافة الاتجاهات(١١٨).

وكانت القوافل تتحرك من تكدا إلى أحد اتجاهين: إما إلى توات التى ذكرناها سابقاً وإما إلى غات مباشرة، والتى تقع فى الجهة

الغربية من طرابلس، وكانت حلقة وصل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب(١١٩) ، ومنها إلى مدينة مرزق التى تعتبر من مراكز التجارة المهمة لبلاد البرنو والهوسا(١٢٠)، وكان يتم فيها تبادل البضائع السودانية بالبضائع القادمة من القاهرة وغيرها من مدن شمال أفريقيا(١٢١)، كما كانت محطة مهمة لقوافل الحجاج المغاربة والتكاررة على السواء، واستمرت على هذا الحال لفترات طويلة(١٢٢)، ومنها إلى فزان(١٢٣)، ثم سيوة فالقاهرة.

ويوجد طريق آخر كان يبدأ من كانو ثم إلى أغاديس ومنها إلى واحة كوار التى كانت تمثل أهمية أكبر من أهميتها كموقع استراتيجي للتجارة عبر الصحراء(١٢٤). وقد مثلت كوار أهمية تجارية للقاهرة، فقام التجار المقيمون بالقاهرة بالسفر إليها والتجارة فيها(١٢٥). ومن كوار تتجه القوافل إلى مرزق، لتأخذ الطريق الذى ذكرناه.

ومن الجدير بالذكر أن التجار والحجاج البرناويين عقب وصولهم فزان كانوا يتخذون نفس الطريق الذى يسلكه تجار السودان الغربى، وشكلت كرداسة محطة مهمة لهم، فكانوا يتركون هم أيضاً رواحلهم عند أهالى كرداسة؛ ليقوموا برعايتها حتى إتمام عملية التجارة أو عودتهم من الحج(١٢٦).

وقد عثرنا على إشارات عديدة توضح أن نشاط التجار البرنويين بمصر كان كبيراً خلال القرن السادس عشر، فقاموا بجلب الرقيق البرناوى إلى مصر، وبرز دورهم فى هذه التجارة بصورة

كبيرة(١٢٧)، كما جلبوا الذهب وغيره من البضائع السودانية(١٢٨).

والأهم من ذلك أن القاهرة أصبحت مركزاً لعملياتهم التجارية؛ حيث يتضح ذلك من شراء بعضهم البضائع من القاهرة بالأجل، على أن يسددوا ثمنها بعد مضي مدة زمنية محددة(١٢٩)؛ وفي هذا دليل واضح على التواجد الفعال للبرنويين بالقاهرة، وكذلك ازدياد أهمية القاهرة التجارية بالنسبة لهم.

ثالثا- الطرق التي تربط مصر بالسودان الشرقي:

كان السودان الشرقي يغذى مصر سنوياً بقافلتين رئيسيتين هما قافلتا سنار ودارفور، اللتان كانتا تتخذان طرقاً مختلفة للوصول إلى مصر، وسنعرض لهذه الطرق في السطور التالية:

١- طريق قافلة سنار:

كانت قافلة سنار عبارة عن مجموعة من القوافل الصغيرة التي تأتي من أماكن مختلفة من شرق السودان، وكانت مسيرتها تبدأ من مدينة سنار(١٣٠)، والتي أقامها الفونج على النيل الأزرق، واتخذوها عاصمة لهم؛ فقد حلت سلطنة الفونج في القرن السادس عشر محل أكثر الممالك النوبية المسيحية تطرفاً ناحية الجنوب(١٣١)، فمدوا سلطتهم شيئاً فشيئاً على مشيخات النيل الأوسط التي كانت تمتد من الجندل الثاني شمالاً حتى منتصف النيل الأبيض، وتكوّن من مجموع هذه المشيخات ما يشبه الحلف التجاري(١٣٢).

وفي ظل هذه الظروف اكتسبت مدينة سنار أهميتها كمركز تجارى نظراً لموقعها الجغرافي عند ملتقى طرق القوافل القادمة من كردفان والحبشة ومصر وسواكن، بالإضافة إلى ذلك وقوعها فى إقليم اشتهر بالعديد من السلع والمنتجات التى كانت لها أهمية كبيرة فى تجارة البلاد فى ذلك الوقت، والتى كان من أهمها الرقيق الذى كان يأتيها من المقاطعات الزنجية المجاورة، وكذلك الصمغ الذى كان أقل جودة من صمغ كردفان، والتمرهندى والسنامكى، وغيرها من المنتجات(١٣٣).

ومن الأمور التى تشير إلى أهمية تجارة سنار مع مصر بالنسبة للسلطان السنارى ما أشار إليه "كرامب" المبشر الألمانى الذى سافر إلى سنار فى عام ١٧٠٠م عبر صعيد مصر من وجود فرسان الفونج يحمون قافلة كانت متجهة إلى مصر، كدليل على سلطة الملك ورغبته فى التجارة مع جاره الشمالى(١٣٤)، ولذلك كان له وكلاء فى القاهرة وأسيوط وبعض المدن الأخرى مثل إسنا ودراو(*) وأسوان للقيام بالشئون التجارية الخاصة بالقوافل، والتى كان للسلطان نصيب وافر فى أموالها، وكان له صلات وثيقة بالباشا التركى فى موانئ البحر الأحمر (سواكن ومصوع) اللذين كانا يعتبران المنفذ التجارى للسلطنة(١٣٥).

كانت قافلة سنار أثناء توجهها إلى مصر تتخذ طرقاً خلال الصحراء الواقعة شرق النيل، فكانت تمر عبر "قرى" عاصمة مشايخ العبدلاب، ثم الاتجاه عبر صحراء بيوضة إلى شندى(١٣٦)، وهو سوق مهم فى

منتصف الطريق بين سنار وبربر، وفيها سوق للرقيق يأتيه التجار علاوة على سنار من الحبشة وكردفان ودارفور وفرتيت(١٣٧)، وكانت هناك قوافل تخرج من شندى، وتتجه إلى مصر عبر الصحراء من نفس الطرق التى تتخذها قافلة سنار(١٣٨).

وبعد شندى تمر القافلة الآتية من مصر عبر صحراء العتباى قبل أن تصل إلى هذه البقاع بالإضافة إلى مرور قوافل شندى وسنار فى طريقها إلى مصر؛ لذلك كانت بربر تحصل على مختلف السلع والبضائع التى ترد من الشمال والجنوب، ومع هذه المعطيات نشأ أهل بربر نشأة تجارية(١٣٩)، وكان تجار منفلوط يأتون إليها بصورة مستمرة.

وكان على القافلة عقب تحركها من بربر أن تتجه إلى أحد اتجاهين؛ فإما أن تسير فى محاذاة النيل حتى "أبو حمد"، ومنها تخترق صحراء العتمور إلى كرسكو ثم دراو بمصر العليا، وإما أن تتجه بعد مغادرتها بربر إلى الشرق قليلاً مخترقة صحراء العتباى حتى تصل إلى دراو مباشرة (١٤٠). ويستغرق السفر بين بربر ودراو ١٨ يوماً، ولكن إذا كانت نقطة البدء مدينة شندى فقد تستغرق الرحلة ما بين ٤٠ إلى ٥٠ يوماً، واستغرق كرامب خلال سفره من أسيوط إلى سنار متخذاً طريق النيل – ربما كان درب الجلابة ١٥٦ يوماً؛ حيث كان مضطرًا للوقوف عند أسواق وإدارة جمارك مختلفة على طول الطريق(١٤١).

ومن الجدير بالذكر أن طريق العتباى كان مفضلاً عن طريق العتمور رغم قصر هذا الطريق بالإضافة إلى قربه من النيل فى

مرحلته الأولى حتى "أبو حمد"، إلا أن القافلة بعد مغادرتها "أبو حمد" لم تكن تصادف في طريقها إلا بئراً واحداً وكانت مياهها مرة المذاق، كذلك لم تكن الأعشاب اللازمة للإبل متوافرة في هذا الطريق، وأكثر من هذا أن مرور القافلة في أول مرحلة الطريق بالقرى الواقعة على جانب النيل كان يجعلها أكثر تعرضاً للضرائب الفادحة التى اعتادت القبائل المتعددة التى تقطن هذه الجهات أن تفرضها، خاصة عرب مقرات الذين كانوا مصدر رعب للتجار؛ بسبب الغارات التى اعتادوا شنها على القوافل للسلب والنهب(١٤٢).

أما بالنسبة للتجار الذين سافروا من دنقلة في شمال السودان فقد اتخذوا طريقاً مؤدياً إلى الغرب، والتحقوا بدرب الأربعين؛ حيث التحقوا بـ"موشو"، ومنها إلى واحة "سليمة" التى كانوا يسيرون منها إلى الشب ثم إلى واحة الخارجة ثم إلى أسيوط(١٤٣).

وكان هذا الطريق أكثر أمناً وأسرع؛ كانت تقطعه القافلة في عشرة أيام، ويحتاج السفر من القاهرة إلى دنقلة حوالى ثلاثين يوماً، يقوم به بعض الدناقلة في خمسة وعشرين يوماً، ولكن القافلة تحتاج إلى وقت أطول لوقوفها في أكثر من مكان للتزود بالمؤن(١٤٤).

وكان هناك طريق آخر يسمى بـ"درب الجلابة" يتفرع من عند الشب، ويصل إلى النيل عند الكبانية قرب أسوان، قبل أن يتجه نحو الشمال موازياً للنهر، متجهاً إلى إسنا وفرشوط(١٤٥).

وكانت بلاد السكوت التى امتد إليها نفوذ العثمانيين في سنة

١٥٢٠م(١٤٦)، محطة مهمة للقوافل التجارية القادمة من مصر، والتى كان من ضمن نواحيها "بر عمارة" أو "ناحية عمارة" التى كان لها شيخ متحدث عنها، وتتمتع بشبه استقلال ذاتى عن الإدارة العثمانية فى الشمال، وأعطت الإدارة العثمانية أهالى عمارة الحق فى أنهم إذا وجدوا شيئاً يخصهم مع أى شخص تابع للسلطات العثمانية أن يأخذوه بالطريق الشرعى(١٤٧).

وكانت هناك معاملات تجارية وغيرها بين كشاف إبريم ومشايخ ناحية عمارة(١٤٨). كما عقد التجار المصريون الشركات التجارية للسفر والتجارة مع بر عمارة على وجه الخصوص؛ مما يؤكد على أهميتها التجارية وكونها محطة رئيسية للقوافل التجارية.

مرت القوافل خلال الصحراء النوبية بقبائل البشارية والعبابدة، وهم أقدم قبائل البجة التى عاشت ما بين النيل والبحر الأحمر على طول طريق القوافل ما بين بربر ودراو وكورسكو(١٤٩). وكانت القوافل تتخذ حرساً لها من عربان العبابدة؛ لكى يحموها من عرب البشارية الذين كانوا يقومون بنهب القوافل، وفى نفس الوقت كانوا خبراء لها، فكانوا يسيرون أمام القوافل حتى أبريم، ثم يقودونها حتى قرية دراو(١٥٠)، ويحصل العبابدة فى مقابل حمايتهم القافلة على بعض الضرائب على كل رأس رقيق وكل جمل، بالإضافة إلى أنه عند مرور القافلة بالأرض التى تسكنها قبيلة العبابدة، فإنها تعطى كل واحد منهم هدية(١٥١). وكانت عند عودتها من مصر تدفع رسوماً أيضاً لعرب البشارية(١٥٢).

بالإضافة إلى ذلك قام العبابدة والبشارية بجمع السنامكى التى تنمو فى الصحراء النوبية، وكونوا قوافل صغيرة عمادها هذه البضاعة(١٥٣).

وبذلك كانت قافلة سنار لها مكونات عديدة، وكان مطلوباً منها أن تمر خلال مناطق عديدة مأهولة بالسكان أكثر من القوافل القادمة من دارفور، وكلا الأمرين زاد من مصاعب هذا الطريق(١٥٤).

ومن الجدير بالذكر أن السلطات العثمانية حرصت على تأمين حدود مصر الجنوبية وبالتالى تأمين طريق التجارة؛ فعندما أتم السلطان سليم الأول السيطرة على مصر أرسل سرية تتكون من عساكر بوسنية تحت قيادة حسن قوسى إلى بلاد النوبة فى عام ١٥٢٠م، وسبب ذلك أن قبيلة الجوابرة استقووا على قبيلة الغربية، فقام بطرد الجوابرة إلى دنقلة، حتى لم يبق منهم إلا القليل فى حلفا والدرّ، وقام البوسنيون بترميم القلاع القديمة فى أسوان وأبريم وصاى، واستقروا بها(١٥٥).

ولكى يوقف السلطان عميرة - سلطان الفونج فى ذلك الوقت - زحف العثمانيين تجاه بلاده قام بإرسال كتاب أعده الشيخ السمرقندى إلى سليم الأول موضحاً به أنساب العرب من أهالى السودان، وطلب منه أن لا يغزو البلاد وسكانها من المسلمين الذين لا يجوز شرعاً فتح بلادهم بالسيف(١٥٦).

وكان لاستقرار حكومة الكشاف الأتراك فى شمال النوبة أثر

كبير في أن أصبحت أبريم محطةً وميناءً رئيسيًا للتجارة السودانية، فكانت المراكب تبحر منه محملة ببضائع شمال النوبة من شب وقرض وفحم وسنامكي إلى ساحل مصر القديمة، ولعب كشاف أبريم دور التاجر الرئيسي لهذه البضائع؛ ولذلك أصبحت التجارة مع السودان أمراً معتاداً للكشاف الأتراك؛ مما وفر جواً صالحاً للتجار الآخرين؛ لكي يقوموا بعملياتهم التجارية بلا خوف.

*** دور البحر الأحمر في التجارة السودانية:**

كانت التجارة مع بلاد الحبشة تتم عن طريقين: أحدهما برى والآخر بحرى؛ فبالنسبة للبرى كان عن طريق سنار التي كانت تربطها طرق برية بالحبشة لوقوعها بالقرب منها؛ حيث كان السفر من سنار إلى تخوم الحبشة يستغرق حوالي خمسة عشر يوماً(١٥٧). وقد سلكت البعثات الأوربية هذا الطريق، والتي كان الهدف منها إلى جانب التبشير فتح طريق للتجارة بين فرنسا وإثيوبيا عن طريق مصر بدلاً من البحر الأحمر، خصوصاً بعد استقرار الأتراك في سواكن(١٥٨).

أما بالنسبة للطريق البحرى فكان عن طريق البحر الأحمر، الذي يعد منذ أقدم العصور شرياناً حيويًا للمواصلات، ووسيلة للتبادل التجارى والحضارى بين البلدان المحيطة به من جانب، وبينها وبين البلدان الأخرى من جانب آخر(١٥٩).

وكانت سواحل البحر الأحمر قد خضعت للسيادة العثمانية عقب سيطرتهم على مصر في عام ١٥١٧م، ثم اجتياحهم جزيرة

العرب، فسيطروا على الساحل الشرقى، ثم على سواكن على الساحل الغربى فى عام ١٥٥٧م، وأقاموا بها حامية، كما استولوا على مصوع وزيلع، وأقاموا بزيلع جمركاً وأسطولاً، كما احتلوا جميع سواحل البحر الأحمر الأفريقية، وتكونت ولاية الحبش العثمانية من سناجق أبريم وأركيكو ومصوع وزيلع وكل الأراضى الواقعة على شواطئ البحر الأحمر من حدود مصر حتى خليج عدن، وكذلك قلعة جدة على ساحل الحجاز. فكأنما أرادت الدولة العثمانية بهذا الإجراء تدعيم متابعة الدوريات البحرية فى البحر الأحمر بين الشاطئ العربى والشاطئ الأفريقى لإحكام السيطرة على البحر الأحمر(١٦٠).

وكان انتشار نفوذ العثمانيين بالبحر الأحمر مرتبطاً بسياستهم الخاصة بمطاردة الخطر البرتغالى وإبعاده عنه من جهة وإحكام غلق البحر الأحمر من جهة أخرى(١٦١).

ومما لا شك فيه أن إحكام العثمانيين سيطرتهم على البحر الأحمر وموانئ التجارة الأساسية فيه قد هيأ جواً مناسباً للتجارة خلاله، والذى ترتب عليه ازدهار التجارة عبر موانيه، وهذا الأمر ينسحب بالضرورة على تجارة مصر مع السودان الشرقى والحبشة خلاله.

وكان يوجد ميناءان رئيسيان لمصر على البحر الأحمر؛ أولهما ميناء السويس الذى كان ميناء مصر الرئيسى على البحر الأحمر فى العصر العثمانى بعدما ورث الدور الذى لعبه ميناء الطور حتى أوائل العصر العثمانى، وانتقلت مختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية

وحركة السفن إلى ميناء السويس الذى ظل يلعب الدور الأكثر بروزاً فى حركة التجارة المصرية والعالمية عبر البحر الأحمر، إلى أن ارتفعت مكانة القصير فى أواخر القرن الثامن عشر على حساب الدور الذى لعبه ميناء السويس(١٦٢).

وكان يقيم بميناء السويس بالإضافة لأهلها وكلاء عن تجار القاهرة والإسكندرية والبلاد الأخرى، مثل: الهند، والحجاز، واليمن، والسودان، ويتردد عليها للبيع والشراء عرب المناطق المحيطة(١٦٣).

وارتبطت السويس مع القاهرة بطريق برى كانت القوافل التجارية تسلكه ناقلة البضائع والمسافرين بينهما(١٦٤). وكانت تجهز قافلة كل شهر فى القاهرة تتوجه إلى السويس؛ حيث كانت المسافة من القاهرة إلى السويس تقطع فى ثلاثة أيام(١٦٥).

أما عن الطريق الذى كانت السفن تسلكه للتوجه إلى سواكن ومصوع اللذين يعدان من أهم موانئ ساحل البحر الأحمر، واشتهرا منذ القدم بنشاطهما التجارى؛ إذ كانت تمر بهما صادرات السودان والحبشة، وكذلك واردات مصر وأوربا إلى هذه البقاع(١٦٦)؛ فكانت الرحلة تبدأ من ميناء السويس إلى جدة، ومن جدة تتجه إلى مصوع التى تبعد عنها أياماً قليلة، ثم إلى "أركيكو"، وهو ميناء فى الحبشة(١٦٧).

وأحيانا تكون وجهة الرحلة جدة أو ينبع فقط؛ حيث كان هذان الميناءان تأتيهما البضائع السودانية بواسطة التجار السودانيين أو

الأحباش، وكان التجار المصريون يشترون ما يحتاجونه من البضائع السودانية الموجودة بهما من غير أن يضطروا للذهاب إلى الحبشة أو السودان، كما كانوا يشترون بعض البضائع التي ترد من الهند(١٦٨).

كما كانت السفن تتجه من ميناء جدة إلى ميناء سواكن(١٦٩)، الداخل في صميم البلاد السودانية؛ حيث لم يكن منفذ التجارة للجزء الشرقي والأوسط من السودان الشرقي فحسب؛ وإنما كانت القوافل تأتيه من دارفور وغيرها من الجانب الغربي(١٧٠)؛ فقد ارتبط ميناء سواكن مع أقاليم السودان الداخلية بعدة طرق كانت القوافل التجارية تجتازها، فكانت ترتبط بكل من بربر وشندي وسنار ودارفور؛ ومن كل هذه المناطق كانت القوافل التجارية المحملة بالبضائع السودانية تخرج متجهة إلى سواكن(١٧١).

أما بالنسبة للميناء الثاني فكان القصير الذى يقع على الساحل الغربي للبحر الأحمر قبالة قوص على النيل؛ حيث أصبح ميناء الحج الرئيسي للتجار المغاربة والتكاررة والمصريين في صعيد مصر بعد تحطم ميناء عيذاب، كما أصبح نقطة استراتيجية لتحكم العثمانيين في أعالي البحر الأحمر، وكان أساساً انطلقت منه حملاتهم للسيطرة على سواكن(١٧٢).

كما برزت أهميته التجارية لقربه من ميناء قوص؛ حيث كانت تجارة الكارم تمر عبره إلى قوص، وارتبطت القصير مع قوص بطريق بري(١٧٣). وكانت الرحلة التجارية خلاله تستغرق من ١٧ إلى

٢٠ يوماً (١٧٤). ومن قوص كانت البضائع تحمل بسفن عبر النيل إلى ميناء مصر القديمة والعكس(١٧٥)، وكانت السفن تبحر من ميناء القصير متجهة إلى جدة أو إلى ينبع، ومنها إلى سواكن، وهذا الطريق غالباً ما كان يستخدمه المسافرون إلى الحبشة أو القادمون منها(١٧٦).

وقد تعددت الإشارات إلى البضائع السودانية القادمة إلى ميناء السويس خلال العصر العثمانى؛ وهذا يدلل على أهمية البحر الأحمر كطريق للتجارة والبضائع السودانية القادمة إلى مصر.

٢- طريق قوافل الجانب الغربى من السودان الشرقى:

هذا الطريق كانت تسلكه قوافل التنجور ودارفور ووادای وغيرهم وما جاورهم من قبائل العرب التى استقرت هناك، وقد عرف هذا الطريق بـ"درب الأربعين" الذى كان يبدأ من مدينة "كوبى" العاصمة التجارية لسلطنة دارفور الواقعة شمال غرب الفاشر(١٧٧).

وقد سمى بدرب الأربعين؛ لأن المسافة التى كانت القوافل تقطعها من بداية هذا الطريق حتى وصولها أسيوط تستغرق أربعين يوماً(١٧٨). لكن يجب أن نضع فى اعتبارنا اختلاف المدة من رحلة لأخرى؛ فالمسافة ما بين كوبى وأسيوط تقدر بحوالى ١١١٧ ميلاً، وهذه المسافة يقطعها حامل بضائع غير مثقل بالأمتعة فى حوالى ١٢ يوماً، إلا أن القافلة المكونة من مئات الجمال تقطع نفس المسافة فى ٤٥ يوماً، بينما تستغرق قافلة محملة بالعديد من الأمتعة والتجار

والعبيد حوالى ٩٠ يوماً ؛ حيث تتوقف القوافل لعدة أيام عند الواحات التى تقع على طول الطريق(١٧٩) ؛ فالرحالة "برون" قطع المسافة ما بين أسيوط حتى سوينى فى أشد أيام السنة حرارة فى ٥٨ يوماً ، مع العلم بأن سوينى تقع على بعد يومين من كوبى(١٨٠) ، بينما قطع "التونسى" نفس المسافة فى حوالى ٦٠ يوماً(١٨١) .

كانت القوافل تتحرك من كوبى متجهة ناحية سوينى(١٨٢) ، ثم كانت المحطة التالية هى بئر النطرون(١٨٣) الذى يقع على بعد ٧٠٠ ميل جنوب أسيوط ؛ حيث كان التجار يقومون بجمع النطرون المترسب فى هذا المكان(١٨٤) ، وبعد إتمام عملية جمع النطرون تواصل القافلة سيرها لمدة أربعة أيام حتى "لقية" التى لم يكن موجوداً بها شجر أو نخيل ، كما كانت مياه الآبار فيها طعمها مالح(١٨٥) . ومن "لقية" كانت تسير ناحية واحة سليمة لمدة أربعة أيام ، وكان ماؤها ذا طعم ورائحة كبريتية قوية ، وكانت تحتوى على المراعى(١٨٦) ، وتقع سليمة على أقرب نقطة تصل هذا الطريق بإقليم دنقلة على النيل ، وعندها كانت القافلة تتعرض لغارات بعض البربر ؛ لذلك كان الجلابة يحرصون على إعطائهم رسماً أو ضريبة معينة(١٨٧) .

ومن سليمة كانت القافلة تتحرك باتجاه الشب التى كانت على مسيرة ما بين يومين لأربعة أيام ؛ حيث قطعها التونسى فى أربعة أيام كاملة(١٨٨) ، وكان يتوافر فى هذه المنطقة مادة الشب التى كانت سلعة مهمة ، وتجد رواجاً فى مصر(١٨٩) . ومن الشب تواصل

القافلة سيرها حتى "بيريس" أو "باريس" ، وهي قرية تابعة لواحة الخارجة ، وتبعد عن أسيوط مسيرة ما بين اثنى عشر وخمسة عشر يوماً(١٩٠) . وتستغرق القافلة في رحلتها ما بين الشب وبيريس خمسة أيام(١٩١) .

عند هذه القرية كانت القافلة تتوقف فى حماية شيخ القرية ؛ حتى يقوم كاشف الواحات بإرسال معاون وصحبته خمسة أنفار بالإضافة إلى مشايخ الواحات المتعهدين بذلك وقاضى الواحات ؛ لكى يقوموا بعدّ وضبط الجلابة وتقدير الرسوم المفروضة عليهم ، وكانت الإدارة المصرية فى حاجة إلى أن تقوم بإصدار بعض الأوامر إلى كاشف الواحات ومشايخ نواحيها ؛ لتؤكد عليهم القيام بعدّ وضبط الجلابة الضبط الشافى العادل بغير ترك أى شىء دون فرض رسوم عليه ، وعمل قائمة بذلك ، وإرسالها إلى قاضى أسيوط(١٩٢) ، وهذا دليل واضح على تواجد دور الدولة أو السلطة فى تنظيم هذه التجارة ؛ ويرجع هذا إلى أهميتها فى الدخل القومى لمصر فى هذه الفترة ، فكانت الأوامر تصدر إلى كاشف الواحات بأنه عقب تحصيل الرسوم المقررة على الجلابة يقوم بإرسال الصرة إلى خزينة ولاية جرجا . وكان رئيس القافلة يقوم بتقدير نصيب كل جلاب من جلابة القافلة فى هذه الرسوم(١٩٣) .

وبعد إتمام عملية التفتيش والضبط على القافلة وتسديد بعض الرسوم المقدرة عليها يأذن لها معاون كاشف الواحات بمواصلة سيرها إلى المحطة التالية وهى "بولاق" أو "بلاق"(١٩٤) ، وهى أيضاً

من القرى التابعة لواحة الخارجة، وكانت تقع على مسيرة يوم واحد من بيريس(١٩٥)، ثم تسير القافلة إلى قرية الخارجة في مسيرة يوم أو يومين تستغرقها للوصول إليها(١٩٦). وعند الخارجة كانت القافلة تتوقف مرة أخرى؛ حيث كان الكاشف يقوم بتقدير الرسوم الجمركية على البضائع مرة أخرى.

وهناك من يرى أن القافلة لم تكن تدفع الرسوم في الحال؛ حيث كان يسمح لها بدفع الرسوم على بعد نصف فرسخ من أسيوط؛ فقد جرت العادة أن تقف القافلة هناك حتى تستطيع بيع جزء من بضاعتها يكفي لسداد الرسوم المفروضة عليها(١٩٧). ومهما كان الأمر فإنه من المتفق عليه أنه كان لا يسمح للقافلة بأن تتجاوز أسيوط إلا بعد دفع الرسوم بالكامل.

وبذلك كانت واحة الخارجة أهم مراكز الاستراحات على طول طريق درب الأربعين، وتتصل الخارجة بوادى النيل بعدة طرق صحراوية مختلفة بعضها يتجه نحو أسيوط مباشرة، والبعض الآخر عن طريق الواحات الداخلة حتى منفلوط وديروط في شمال أسيوط؛ لذا فهى تعتبر همزة الوصل بين صحراء مصر الغربية وبلاد السودان(١٩٨).

ومما تجدر الإشارة إليه أن السلطات العثمانية جعلت الواحات مقاطعة خاصة، والتى كان يأتى دخلها في غالب الأمر من الضرائب التى تفرضها على القوافل التى تأتى من سنار ودارفور، وظلت هذه المقاطعة مستقلة حتى عام ١٧٨٦م(١٩٩).

كانت القافلة تصل إلى أسيوط، وتستريح بعض الوقت فى بنى عدى ومنفلوط وما يجاورهما، وحينئذ تقوم ببيع جزء من بضائعها وخاصة العبيد، ولهذا أقيم فى أسيوط سوق دائم للرقيق. وكانت عملية البيع غالباً ما تتم عن طريق المقايضة بالأقمشة الأسيوطية(٢٠٠). كما كان الجلابة يقومون بالتخلص من معظم جمالهم ببيع ما بين ٨٠٪ إلى ٨٥٪(٢٠١)؛ لأنها تكون قد أنهكت من السفر، فيبيعونها ويشترون غيرها أكثر قدرة على مواصلة رحلة الرجوع.

وكانت القافلة تتوقف فى أبى تيج، لكى يقوموا بعملية الخصاء لبعض الأطفال الذين لم يتجاوز سنهم الثامنة أو العاشرة، وعادة ما كان يقوم بهذه العملية الحلاقون النصارى؛ لأن الشريعة الإسلامية تحرم الخصاء، وبعد أن يتم شفاء العبيد من عملية الخصاء تقوم السلطات في أسيوط بالسماح لهم بمواصلة سيرهم نحو القاهرة(٢٠٢).

بالإضافة إلى الدور الذى لعبته أسيوط كمحطة رئيسية ومهمة للقوافل القادمة من دارفور وسنار وغيرهما؛ تواجدت إسنا التى كانت محطة للقوافل القادمة من سنار وشندى وبربر وغيرها من المناطق الشرقية بالسودان، فكانت القافلة تصل إلى إسنا، وتدفع الرسوم الجمركية، ثم تمكث فترة من الوقت تقوم خلالها ببيع جزء من جمالها، ثم يقوم رئيس القافلة ومعه حوالى عشرين من تجارها بالإبحار بالبضاعة عن طريق النيل إلى القاهرة، أما باقى أفراد

القافلة فينتظرون فى إسنا حتى عودة رفاقهم، وغالباً ما كانت تصاحب هذه القوافل السودانية قوافل تخرج من إسنا محملة ببعض البضائع التى تميزت بها إسنا مثل السنامكى(٢٠٣).

ومما لا شك فيه أن هذه القوافل السودانية كانت مصدر ثروة وغنى لحاكم جرجا الذى كان يعتبر الشخص الثانى فى الأهمية والقوة والثراء بعد شيخ البلد وزعيم المماليك فى القاهرة؛ لأن إقليم جرجا كان يمتد من المنيا إلى أسوان(٢٠٤).

ومن الدلائل على تمتع حاكم جرجا بثروة كبيرة مكتسبة من التجارة السودانية أنه فى النصف الثانى من القرن السابع عشر كان يقوم بتقديم هدايا سنوية للباشا فى القاهرة تتكون من ٤٠ من الخيول العربية و٤٠ عبداً أسود، و١٠ طواشى سود من الحبشة، و٢٠ جارية سوداء فونجية الجنس، و١٠٠ جمل، ومسك وعنبر وكافور وسن فيل، ورؤوس تماسيح وغيرها من ثروات بلاد السودان(٢٠٥).

لقد كانت كل من إسنا وأسيوط المحطتين البريتين الأخيرتين للقوافل السودانية، بعدها كان يتم شحن البضائع فى المراكب النيلية من منفلوط(٢٠٦) وغيرها لتتوجه إلى أسواق القاهرة؛ حيث تقوم المراكب بالرسو فى الميناء الرئيسى لبضائع الوجه القبلى والسودان والبضائع القادمة من البحر الأحمر عن طريق القصير وهو مصر القديمة(٢٠٧).

وفى بعض الأحيان تتوجه إلى ميناء بولاق إذا كان الغرض من ذلك تفويج الرقيق مباشرة على الوجه البحرى، باعتبار أن بولاق

منفذ القاهرة للوجه البحرى عن طريق النيل، تنقل عبره البضائع بين القاهرة ودلتا مصر وموانيها الشمالية(٢٠٨).

وقد عثرنا على إشارات عديدة توضح وصول بضائع سودانية من رقيق وغيره إلى ميناء مصر القديمة، وفور وصولها يتم عمل قوائم بنوع وكمية كل بضاعة(٢٠٩)؛ وذلك لتقدير الرسوم المفروضة عليها. وقد حاول البعض التهرب من دفع رسوم الإسكالة(*) بمصر القديمة، فكانوا يقومون بإنزال الرقيق قبل الوصول إلى مصر القديمة(٢١٠)، ليتخذ الطريق البرى حتى يصل إلى القاهرة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن التنظيم المالى لمصر اعتبر كلاً من ميناءى مصر القديمة وبولاق مقاطعة مستقلة، ثم تم ضمهما فى مقاطعة واحدة في أواخر القرن السادس عشر تحت مسمى (جهات بولاق)، ثم انضمت إليها فى أوائل القرن السابع عشر مقاطعة خضرا التى كانت تشتمل على جهات تحصيل الرسوم والضرائب من جزيرة خضرا وعدة جهات فى إمبابة بالإضافة إلى عدة مقاطعات فرعية، وأطلقت دفاتر الروزنامة على هذه المقاطعة الجامعة اسم "مقاطعة أسكلة بولاق ومصر القديمة ودباغ خانة وخضرا وتوابعها"(٢١١).

وقد أدى ملتزم جمارك مصر القديمة وخضرا وتوابعها مال ميرى للخزينة فى عام ١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م مبلغاً قدره ٢٩٥٢٦٧ بارة توزعت بين المقاطعات الثلاث الرئيسية، فكان نصيب مقاطعة أسكلة بولاق ومصر القديمة ١٠٩١٦٦٧ بارة(٢١٢).

وبعد سداد الجلابة رسوم الإسكالة بمصر القديمة يتوجهون إلى سوق الرقيق بخان الخليلي ؛ ليمكثوا بوكائل الجلابة فترة من الزمن يتمكنون خلالها من بيع بضائعهم وشراء غيرها من البضائع التي تحتاجها الأسواق السودانية ؛ ليبدأوا رحلة العودة إلى ديارهم سالكين نفس الطريق الذى قدموا منه .

وبذلك اتضح لنا الطرق والمسالك التى كانت تربط مصر ببلاد السودان بكل أنحائه ؛ حيث لولا وجود هذه الطرق لما كانت هناك حركة تبادل تجارية بين القطرين ، فكانت بمثابة الجسور المقامة على البحر المتمثل فى الصحراء الكبرى ؛ مما جعلها أداة اتصال لا انفصال بين مصر خاصة وشمال أفريقيا عامة وبين بلاد السودان ، وبذلك لا صحة لما يدعيه البعض من أن الصحراء الكبرى كانت عازلاً بين شمالها وجنوبها ، ومن هنا نشأ مصطلحا شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء ، التى ما هى إلا مجرد مسميات استعمارية كان هدفها تقطيع أواصر الصلة بين أجزاء القارة .

رابعا- تنظيم القوافل ومشاكل التجارة :

كان الإعداد للرحلات التجارية يتم بتنظيم القوافل على النسق الذى يجعلها قادرة على اختراق فيافى الصحراء دون التعرض للأخطار أو الهلاك .

فلم تكن الرحلات التجارية عبر الصحراء الكبرى سهلة ، وإنما كانت تواجه التجار مشكلات كبيرة شكلت خطراً عظيماً عليهم وعلى تجارتهم ، فكانوا بذلك أمام مواجهة شديدة مع قوى الطبيعة

والبشر، ومع ذلك فإن هذه المشكلات لم تكن عائقاً لحركة التجارة النشطة مع بلاد السودان(٢١٣).

وكان التجار يجتمعون فى قوافل لديها حراس وحمالون وسائقو ماشية، وكذلك قائد ومرشد، وأمين صندوق، وأمين إمدادات وتموين، وكانت القوافل أشبه بالسوق المتحرك؛ حيث تبيع جزءاً من بضائعها أثناء الطريق؛ لتدفع مقابل ما تحتاجه من مواد غذائية وخدمات ورسوم، وبدون القوافل لابد من أن تكون التجارة البعيدة مستحيلة، فكانت القوافل تقطع الصحراء ذهاباً وإياباً محملة بالبضائع التى تحتاجها الأسواق فى كلا القطرين(٢١٤).

وكان تنظيم قافلة كبيرة - تتكون من أكثر من ٥٠٠٠ مسافر وعدد مماثل من الجمال على الأقل- يتطلب عملاً شاقًا وهائلاً ليس فقط فى اختيار القادة والمرشدين والسائقين، ولكن أيضاً فى تدبر العواقب، والانضباط والالتزام من جانب جميع الأطراف للعمل فى مصلحة الفريق ككل.

وبالرغم من التاريخ الطويل فى تجهيز القوافل والمعرفة التامة بالمتطلبات الضرورية لهذا النوع من النقل، فإن الرحالة الأوروبيين الذين اصطحبوا قوافل من مصر لبلاد السودان اندهشوا من التوتر الذى كان يثور بين أفراد القافلة عند نقص كمية المياه التى يحملونها، والمعرفة غير التامة بالطرق التى يجب اتباعها من جانب المرشدين(٢١٥).

إذاً فنحن أمام قوافل منظمة تضم رجالاً أشداء قادرين على مواجهة أخطار ومصاريف الطريق. وكان التجار يقومون بالتجهيز

للقافلة بشراء الجمال بدلاً من التى يبيعونها بعد انتهاء مرحلة الذهاب؛ وذلك لتمكنهم من العودة(٢١٦).

وفى تقدير لحمولة الجمال ذات السنام الواحد التى اعتمد عليها التجار الذين اجتازوا الصحراء الكبرى، قدر متوسط الحمولة للجمل الواحد على وجه التقريب بما يتراوح ما بين ٤ ، ٥ قناطير، على أساس أن القنطار ١٠٠ رطل فرنجى، والرطل ٥٠٠ جرام، فإذا كانت القافلة تضم ستة آلاف جمل فإن حمولتها الكلية تكون ما بين ٢٤٠٠ و ٣٠٠٠ طن، وكانت تلك الحمولة تعادل حمولات من ٤ إلى ٦ سفن شراعية متينة فى ذلك الوقت(٢١٧).

كذلك كان التحضير للسفر يتم بابتياع الأشياء اللازمة للسفر من بضائع وزوامل ومؤن وزاد(٢١٨)، بالإضافة إلى استئجار بعض التجار بعض الأفراد للعمل معهم وخدمتهم أثناء الرحلة من مصر إلى بلاد السودان(٢١٩).

وكان من الضرورى أن يكون لكل قافلة دليل يقودها، وهو الذى عرف بـ"الخبير"،(٢٢٠). وهؤلاء الخبراء شكلوا عنصراً فعالاً ونشطاً فى تحرك القوافل عبر الطرق والمسالك، فكان الخبير بمثابة البوصلة التى ترشد الضال، فكان يتوقف عليه نجاح الرحلة وتحقيق الهدف، وقد يورد القافلة مورد الهلاك إن أخطأ فى الطريق أو فشل فى معرفة أماكن الآبار؛ لذلك بذل التجار جهداً فى البحث عنهم، وتشجيعهم على السفر معهم بتقديم المزايا النقدية والعينية لهم(٢٢١).

وأحيـانـاً كـان الخبـراء ينـتـخبـون من جـانب سلاطين الـسـودان ليقودوا القوافل الخاصة بهم، ومثلوا في القاهرة كمبعوثين شخصيين لهؤلاء السلاطين، فكانـوا يحمـلـون وظائف تجارية وسياسـية نيابة عنهم(٢٢٢). وكانوا في الغالـب من التجار أو الجلابـة الكبـار الذين لهم دور في التجارة عبر الصحراء؛ حيث برز دورهم في تجارة الرقيق بالقاهرة على وجه الخصوص(٢٢٣).

وكـان من الـوارد أن تتعـرض القـوافل أثناء رحلتهـا خلال الـطريق الـطويل إلى عـدة صعوبات ومخاطر، فكـان منـها المخاطر الـطبيعية، وكان منها المخاطر والمشاكل البشرية.

أ- المخاطر والمشكلات الطبيعية:

اتسـمت الـصحـراء الـكبـرى بطـبيعـة قـاسيـة انعـكست على تصرفات من يمر بها، فاستعد أفراد القافلة لحرارة الصحراء المرتفعة، وحاولوا تفاديها بالسير ليلاً خلال الليالي المقمرة حتى الصباح، ولا يتـوقفـون إلا عـنـدمـا تـشتـد الحرارة عنـد الظـهـر، وفي الليـالي غيـر المقمرة كـان السـير يبـدأ بعد الفجـر، ويستـمر حتى اشتداد الحرارة، ثم يتم التوقف لمدة ساعتين حتى زوال الحرارة، وبعدها يرحلون بعد العصر، ويستمرون في السير حتى حلول الظلام(٢٢٤).

ومن الأمـور شـديـدة الخـطـورة أن يـضـلّ أحـد أفـراد الـقـافـلـة في الـصحـراء، أو أن يـفـقـد في عـاصـفـة رملـيـة فلا يعـود؛ لأن القـافلة لا تستـطيـع الانـتـظار خـوفاً من نفـاد الماء والـزاد أو هلاك الرواحل، وهذا التاجر سيئ الحظ غالباً ما يموت عطشاً(٢٢٥).

كانت القوافل تتعرض أيضاً في بعض الأحيان لقلة الماء في الصحراء أو وجود الماء ولكنه مالح لا يصلح للشرب، وقد يضلّ الدليل عن الآبار أو مورد الماء، فيدبّ اليأس داخل قلوب التجار، و إذا استمر الأمر كذلك يتحول إلى يأس من النجاة من هذه المحنة. أيضاً قد تتعرض القافلة لاتخاذ طريق به كثبان رملية أو طريق ذى طبيعة سبخة تغوص فيها أقدام الجمال، وهذا يستنفد قوة الرواحل، وينهك قوة التجار في تبديل الأحمال عليها(٢٢٦).

ومن الأخطار الطبيعية التي قد تتعرض لها القافلة أيضاً هلاك الرواحل أو فقدانها أثناء الرحلة(٢٢٧)؛ مما يصعب من مهمة التجار، ويجعلهم أكثر قلقاً من عدم وصول بضائعهم إلى حيث يريدون. أضف إلى ذلك مرض الرقيق وموته في بعض الأحيان(٢٢٨).

ب- المخاطر والمشكلات البشرية:

تعددت المخاطر والمشكلات البشرية التي تعرض لها التجار خلال سفرهم عبر الصحراء، فإذا كان العنصر البشرى أحد الأسباب المهمة في مقومات وازدهار التجارة بين مصر وبلاد السودان، فإنه أيضاً كان له أثر سلبي؛ فكان أحد الأسباب المهمة في عرقلة أو إعاقة التجارة، وفيما يلي عرض لهذه المخاطر:

١- الصراعات السياسية:

لقد اهتم حكام الممالك السودانية اهتماماً كبيراً بتشجيع التجارة، وكان الحكام الأذكياء يحرصون على إقامة صلات وثيقة بالتجار المشهورين بالمملكة عموماً(٢٢٩).

وبالرغم من ذلك فإن هؤلاء الحكام أنفسهم كانوا في بعض الأحيان سبباً من أسباب إعاقة التجارة؛ فالحروب التي قاموا بها فيما بينهم كانت تعوق التجارة لبعض الوقت، وتمنع التجار من ممارسة نشاطهم أو تقليله حتى تستقر الأوضاع السياسية.

فالتجارة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحالة السلم والاستقرار السياسي؛ وذلك لأن البلاط الملكي شكل أحد الأطراف الرئيسية في التجارة الخارجية؛ فالبضائع لم تكن تسلم لأصحابها قبل أن يحصل الملك على حصته منها. كما أن أمن الطرق كان مرتبطاً بصورة مباشرة بالسلطة السياسية، وكان الملوك يحاولون دائماً السيطرة على أحد قطبي طرق التجارة أو كليهما إذا استطاعوا ذلك(٢٣٠).

فمن الحروب التي أثرت على التجارة بين مصر والسودان الغربي الغزو المغربي لإمبراطورية صنغي بقيادة جودار باشا، الذي نجح في فرض سيطرته على السودان الغربي ومراكزه التجارية، وعلى الرغم مما حققه التواجد المغربي من استقرار نسبي على الطريق المتجه من درعا إلى تغازة إلى تمكبتو، والذي عرف بالطريق الملكي للدولة السعدية بعد عام ١٥٩١م؛ فإنه كان أول طريق تأثر بالاضطرابات التي أعقبت وفاة المنصور(٢٣١).

وعلى الجانب الآخر أدى الغزو المغربي إلى حدوث فوضى واسعة على طرق تجارة القوافل العابرة لتلك الجهة، وزاد من تداعياتها النزاع الذي قام بين كل من الطوارق والفولاني والبامبارا التي حاولت كل منها الاستفادة من الظروف المستجدة وفرض سيطرتها

على تلك الطرُق ؛ مما أوجد حروباً متقطعة فيما بينها تأثرت بها طرق القوافل المتجهة أو القادمة عبر ذلك الطريق، باستثناء القوافل الكبرى التي كان يصاحبها عدد كبير من الحراس(٢٣٢).

كما أدى إلى تغير الأسس القديمة التى كانت تقوم عليها التجارة بين السودان الغربى وبلاد البحر المتوسط ؛ فقد تضاءل عدد القوافل المتجهة إلى الشرق حيث مصر وطرابلس، وأصبح المحور الشمالى مستحوذاً على كل الأهمية التى كانت للطرق الأخرى(٢٣٣).

ولكن الأمر لم يستمر طويلاً فلم تكد تمضى خمسون عاماً على الغزو المغربى حتى كادت شبكة الطرق ترجع إلى ما كانت عليه فى العصور الوسطى، وكان أطول التغيرات بقاء ما حدث للجانب الساحلى من الشبكة(٢٣٤) ؛ حيث يوجد المحتلون الأوروبيون، وهذا هو ما أحدث الضرر الأكبر بتجارة مصر مع السودان الغربى، وسنتناول ذلك بشىء من التفصيل عند الحديث عن تجارة الذهب.

وكانت هناك الحروب التى قام بها ملوك البرنو، والتى استمرت لفترات طويلة ؛ فمنها الحروب التى شنوها على كانم، والتى استمرت أكثر من مائة عام ؛ فما الذى حدث لطريق القوافل الذى يمر بكوار خلال الحرب ؟ هل توقفت فيه الحركة بسبب عدم الاستقرار ؟ لم يذكر ابن الوزان أى شىء عن كوار، وهذا له دلالته، وهو أنه ما كان يغفل الحديث عنها لو أن القوافل استمرت فى استخدام نفس الطريق، ويبدو أن المسافرين اضطروا إلى المرور عن طريق منطقة الأير(٢٣٥).

وقام الملك إدريس ألوما (١٥٧٠-١٦٠٣م) بعدة حروب في ميادين مختلفة كانت ضد كل من الكانم والطوارق وكوار والقبائل العربية في الجنوب وضد الصو وممالك الهوسا؛ حيث نذكر من هذه الحروب الحملة التي قادها وزيره كرسوا بن هارون ضد الطوارق، والتي استغرقت من عام ١٥٧٠ إلى ١٥٨٢م، وأدت هذه الحروب إلى فتح طريق القوافل وتأمينها وتيسير الاتصال بشمالي أفريقيا، وكانت من قبل متضاربة بسبب اعتداءات قبائل التيبو(٢٣٦).

وبالرغم من النتائج الإيجابية لهذه الحروب الطويلة، فإنه لا شك في أن التجارة مع هذه الأنحاء تأثرت بسببها نظراً لعدم الاستقرار الأمني، وأدت إلى توقف استخدام طرق كانت مستخدمة من قبل لا شك في أنها كانت الأفضل والأقصر، واضطرت القوافل إلى التحول لطرق أخرى كانت تستغرق وقتاً أطول؛ وذلك لتفادي الأماكن المشتعلة بها الحروب.

وفي السودان الشرقي قامت هناك أيضاً حروب عديدة؛ منها الحرب التي قامت بين الشايقية والعبدلاب التي وقعت ما بين عامي ١٦٥٩ و١٦٨٠م؛ حيث انتهى القتال بانتصار الشايقية على العبدلاب، ونتج عن هذه الحرب تحول طرق التجارة بعيداً عن منطقة نفوذ الشايقية، وكانت القوافل تزود بحراسة قوية لحمايتها من تعدي الشايقية(٢٣٧).

نخلص من ذلك إلى أنه كان للصراعات السياسية بين الممالك السودانية وحروبها مع بعضها البعض تأثير كبير على التجارة

ومسار الطرق التجارية ؛ حيث أدت في بعض الأحيان إلى إثارة الاضطرابات والقلاقل في الحركة التجارية ؛ مما كان يؤدى إلى عدم وصول البضائع السودانية إلى مصر أو ذهاب القوافل من مصر إلى السودان ، ولا شك في أن ذلك سبب خسارة لكلا القطرين .

٢- الظروف الأمنية :

لا شك في أن الحالة الأمنية على طول طرق التجارة كان لها أثر في الحجم الكلى للتبادل التجارى بين القطرين ، فاستقرار الأوضاع الأمنية يؤدى إلى زيادة حجم التبادل ، وعدم استقرارها يؤدى إلى قلة التبادل ؛ لذلك وجدنا أن والى مصر خسرو باشا عندما تولى في سنة ٩٤١هـ/ ١٥٣٤م اهتم بتأمين مصر من اللصوص وقطاع الطرق من شمالها إلى جنوبها(٢٣٨) ، ولا شك في أن هذا قد هيأ جوًّا مناسباً لسير القوافل التجارية .

وعلى شاكلة خسرو باشا سار بعض الباشوات الذين أعقبوه في ولاية مصر ؛ حيث اهتموا برعاية الأمن عن طريق محاربة قطاع الطرق والقضاء على مناسر اللصوص ، وقد اشتهر منهم في هذا المجال داود باشا الخادم (٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م- ٩٥٦هـ/ ١٥٤٩م) الذى تعقب المفسدين ، وقضى على أعداد كبيرة منهم . وقد غالى بعض الباشوات في ذلك ، حتى وصفوا بأنهم كانوا سفاكين للدماء ؛ مثل مسيح باشا الخادم (٩٨٢هـ/ ١٥٧٤م- ٩٨٨هـ/ ١٥٨٠م) الذى قتل أناساً كثيرين أغلبهم من المناسر الذين كثر عددهم أثناء فترة ولاية الباشا الذى سبقه(٢٣٩) .

واهتمت الإدارة العثمانية بحفظ الحدود الجنوبية لمصر مع السودان الذى كان له أثره فى تأمين طرق القوافل القادمة من السودان، فوضعت حاميات من طائفة عزبان والأسباهية والإنكشارية بولاية جرجا وأبريم، وأقاموا بالقلاع المعدة لذلك(٢٤٠).

وعلى الجانب الآخر حيث الممالك السودانية نلاحظ أيضاً أن ملوكها اهتموا بأمن الطرق، وحاولوا قدر الإمكان القضاء على كل قطاع الطرق وتأمينها من المعتدين للحفاظ على تدفق التجارة من وإلى بلادهم(٢٤١).

وبالرغم من كل هذه المحاولات من كلا الجانبين فإن هذا لم يمنع ظهور قطاع الطرق واللصوص فى بعض الأحيان؛ فقد كان العربان القابعون على طول الطرق الصحراوية التى ربطت بين مصر والسودان يقومون بغارات متتالية على القوافل؛ حيث كان من الصعب إلزامهم بعدم إحداث السلب الذى يقومون به ضد القوافل؛ لأنهم لا يعرفون سوى الحياة الرعوية القائمة على التنقل(٢٤٢).

وعندما تشتعل الحروب بين هذه القبائل وبعضها البعض تصبح طرق القوافل أقل أمناً؛ ففى هذه الحالة تنتظر القوافل حتى تتجمع لتصبح كبيرة العدد إلى الحد الذى تكون فيه قادرة على الدفاع عن نفسها ضد الجماعات التى قد تقوم بمهاجمتها، وفى هذه الحالة تسير القوافل فى حراسة مماليك يحصلون نظير حمايتهم إياها على ضريبة معينة على كل جمل(٢٤٣).

ويبدو أن الطريق خلال الأراضي السودانية كان أكثر خطورة من الجانب المصرى؛ فقد كثرت الإشارات إلى قطاع الطرق والمتمردين الذين كانوا يهاجمون قوافل التجار القادمة من السودان، منها ما حدث للقافلة التى كانت قادمة إلى مصر فى عام ١٠٤٢هـ/ ١٦٣٢م عندما وصلت إلى محل يدعى "الفراوية" حيث خرج عليهم اللصوص، ونهبوا ما فى القافلة(٢٤٤)، كما حدث لقافلة الجلابة المصريين العائدين من السودان فى عام ١٠٩٢هـ/ ١٦٨١م عند وصولها إلى "وادى السكوت" عندما تعدى عليهم جماعة من قطاع الطرق، ونهبوا ما كان معهم من البضائع والرقيق(٢٤٥)، وغير ذلك من الحالات التى تدل على النشاط الكبير لقطاع الطرق بالسودان أكثر منه فى مصر(٢٤٦).

إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود حالات تعدٍ وسرقة كانت تحدث فى مصر، ولكن بدرجة أقل من السودان وبصورة متفاوتة حسب الحالة الأمنية بمصر، فكان يحدث فى بعض الأحيان حالات سرقة للرقيق أثناء وجود الجلابة بالواحات المصرية(٢٤٧)، بالإضافة إلى أنه قد يتعرض التاجر أو الجلاب للقتل ونهب رقيقه وبضائعه أثناء سفره فى النيل قادماً إلى القاهرة فى أى مكان بعيد عن أعين رجال الأمن(٢٤٨).

على أن الأمر لم يقتصر على الأخطار الخارجية من قطاع طرق وغيرهم؛ فقد كان بعض التجار والجلابة الموجودين بالقافلة مصدر خطر على التجار والجلابة الآخرين، فكانوا يقومون بسرقة بضائعهم ورقيقهم على الرغم من أنهم رفقاء فى القافلة، إلا أن فعلتهم لا

تنتهى مهما مرت السنون، فكان صاحب البضاعة أو الرقيق عند وصوله إلى القاهرة يرفع أمره إلى المحكمة الشرعية التى تقوم بإرجاع حقه إذا كانت لديه بينة على ذلك(٢٤٩)، أو أن يتعدى رفقاء البلدة الواحدة على بعضهم؛ كالذى فعله على بن السيد عبد الهادى شيخ ركب أوجلة من مهاجمة الحاج عمر بن طاها الأوجلى عند سيوة أثناء سفره من مصر متجهاً إلى بلاد الغرب، وقتل من أفراد القافلة أربعة أفراد، وقام بسرقة بضائعهم وبضائع تجار آخرين.

٣- مشكلة الرسوم الجمركية:

مثلت الرسوم الجمركية التى كان يدفعها التجار إلى إدارة كل مملكة أو ولاية يمرون بها إحدى المشاكل التى أثقلت كاهلهم؛ حيث لم يستطيعوا الفرار من هذه المشكلة التى كانت تذهب بجزء كبير من ربحهم؛ لذلك اضطروا فى بعض الأحيان إلى عدم السفر أو القدوم إلى مصر بسبب كثرة الرسوم.

فبداية من تحرك القوافل من بلاد السودان نجد أن موارد سلطنة سنار كانت قائمة فى جزء كبير منها على ما كان يحصل عليه السلطان فى منطقته من نصيب فى الرقيق الذى تصطاده القناصة فى المواسم، بالإضافة إلى نصيبه من الرسوم التى تحصّل فى محطات الجمارك، وأهمها فى دنقلة وقرى وتشلجة(٢٥٠).

كما كان ملك تقلى يجبى ضرائب مرتفعة من التجار الذين يمرون بإقليمه، علاوة على أنه كان ينهب تجارتهم فى بعض الأحيان ويسىء معاملتهم(٢٥١).

وعند مرور قافلة سنار بالأرض التى تسكنها قبيلة العبابدة تقوم بإعطاء هدية لكل واحد من عربان هذه القبيلة عبارة عن مكيال صغير من البلح أو من دقيق الذرة، وعند وصولها إلى إسنا تدفع الجمرك الذى تحصّل الحكومة عوائده، وهى ضريبة محددة على كل عبد وكل جمل محمل. وبعد إبحار التجار عبر النيل للوصول إلى القاهرة يسددون ضريبة أخرى على كل عبد عند مرورهم بمنفلوط، ثم يدفعون فى المنيا، ثم عند وصولهم إلى مصر القديمة أو بولاق(٢٥٢).

وقد أورد فنسلبيو فى النصف الثانى من القرن السابع عشر أنه "وردت إلى القاهرة قافلة من السودان، ودفعت للباشا عشرة آلاف أبو كلب(*)، جزء منها نقود وجزء آخر رقيق"(٢٥٣). وللأسف لم نعثر على مصدر يحدد لنا مقدار الضريبة التى كان يدفعها التجار والجلابة عند مرورهم بهذه النقط خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، باستثناء ما أورده فنسلبيو.

وكانت الإدارة العثمانية تحصل رسم "عادة" من قافلة التكرور، وخصصت لها مقاطعة خاصة منذ بدايات حكمهم لمصر(٢٥٤).

وكان ملوك بلاد التكرور يحصّلون أموالاً ورسوماً على جميع البضائع التى كان يحملها كل من التجار المصريين والمغاربة والسودانيين، وكانت الضرائب المفروضة على التجار والقوافل التجارية سبباً من أسباب ثراء هذه الممالك(٢٥٥)؛ ففى مملكة صنغى كانت الضرائب من أهم مواردها، و الذى جعلها تحتل هذه المكانة

تنامي و ازدهار التجارة، وانقسمت الضريبة إلى عدة أقسام منها الضريبة التي كانت تفرض على البضائع في المدن، وضريبة دخول السوق(٢٥٦) ، وقد أشار ابن الوزان إلى أن ملك أغاديس كان يستمد دخلاً كبيراً من الرسوم التي يدفعها التجار الغرباء(٢٥٧) ؛ لذلك كان التجار في القاهرة يضعون في حسابهم عند عقد الشركات وغيرها من النظم التجارية المصاريف التي تنفق على الرسوم الجمركية، وأشاروا إلى ذلك بصورة واضحة في بعض الأحيان(٢٥٨) .

ومن ذلك يتضح لنا أن الرسوم الجمركية كانت أحد المصروفات الأساسية التي يضعها التاجر في حسابه، والتي لا شك في أنها كانت تأتي على جزء ليس بالقليل من ربحه، وإن كنا لا نمتلك تقديراً حقيقيًّا لقيمة وحجم هذه الرسوم، إلا أن كثرة الإشارة إليها يعد قرينة على أنها كانت كثيرة، وشكلت إحدى المشكلات التي تقف عائقاً في وجه التجار؛ وبالتالي في وجه التجارة بين مصر وبلاد السودان.

الهوامش

(١) علي حامد خليفة الطيف. المراكز التجارية الليبية وعلاقتها مع ممالك السودان الأوسط وأثرها على الحياة الاجتماعية - خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين- ، طرابلس، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية، ٢٠٠٣، ص٢٢-٢٣ .

(٢) إبراهيم علي طرخان. إمبراطورية غانا الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠، ص٧؛ دولة مالى الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣، ص٥؛ أحمد الشكرى. مرجع سابق، ص٥٧ .

(٣) أبو العباس أحمد القلقشندى. مصدر سابق، ص٢٧٣، ٣٠٤ .

(٤) بوفيل. تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير، ترجمة/ الهادى أبو لقمة ومحمد عزيز، بنغازى، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٨٨، ص٢٨؛ سر الختم عثمان علي. مرجع سابق، ص٢٦- ٢٨؛

Yusuf Fadl Hasan. The Arabs and the Sudan From the seventh to the early sixteenth century, Khartoum University press, 1973, p .1.

(٥) إبراهيم علي يوسف الشامي. الحج وأثره الحضارى فى دولتي مالي وصنغى (٦٣٦-١٠٠٠هـ/ ١٢٣٨- ١٥٩١م)، ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢ .

(٦) رونالدو أوليفر، أنتونى أتمور. أفريقيا منذ عام ١٨٠٠م، ترجمة/ فريد جورج بورى، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥، ص٢٧ .

(٧) ابن الوزان الزياتي. وصف أفريقيا، ترجمة/ عبد الرحمن حميدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص٤١ .

(٨) الهادى المبروك الدالى. التاريخ السياسي والاقتصادى لأفريقيا فيما وراء الصحراء من نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٩٩٩، ص٥٠ .

(٩) محمد بلو بن عثمان فودى. إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور، تحقيق / بهيجة الشاذلى، الرباط، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ط١، ١٩٩٦، ص٤٧ .

(١٠) أحمد فتوح أحمد عابدين. الحواضر الإسلامية فى غرب أفريقيا فى القرن السادس عشر والسابع عشر- تاريخها السياسى والحضارى والاقتصادى-، دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص(ص،ق).

(١١) طولون. ف ٩٧، س٧٤٨، ص١٣٣، م ٦٣٦، (٩٤٨هـ/ ١٥٤١م)؛ ف٢٦، س١٦٤، ص٢٢٧، م ١١١٣، (٩٥٤هـ/ ١٥٤٧م)؛ القسمة العربية. س٨، ص١٢٧، م ٢٧٩، (٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م)؛ ف٨، س١٥، ص٣٤، م ٧٧، (١٠٠٩هـ/ ١٦٠٠م).

(١٢) الباب العالى. ف٤، س١١، ص٧٠، م ١٩٠، (٩٥٧هـ/ ١٥٥٠م)؛ الصالحية النجمية. ف٢٠٦، س٤٥٩، ص٦، م ١٤، (٩٨٦هـ/ ١٥٧٨م)؛ الباب العالى. ف٥٦، س١٤٢، ص٣٤٢، م ١١٠٥، (١٠٧٧هـ/ ١٦٦٦م).

(١٣) إبراهيم على يوسف الشامى. مرجع سابق، ص٢ .

(١٤) رونالدو أوليفر، أنتونى أتمور. مرجع سابق، ص٢٦ .

(١٥) باركينود. ب. م. كانم- بورنو: علاقاتها بالبحر الأبيض المتوسط وبجيرمى وسائر دول حوض التشاد، تاريخ أفريقيا العام، مج٥، اليونسكو، ١٩٩٠، ص٥٥٨ .

(١٦) أحمد شلبى. الإسلام و الدول الإسلامية جنوب صحراء أفريقية منذ دخولها حتى الآن، موسوعة التاريخ الإسلامى، ج٦، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٠، ص١٢٨ .

(١٧) إبراهيم علي يوسف الشامي. مرجع سابق، ص٢ .
(١٨) رونالدو أوليفر، أنتوني أتمور. مرجع سابق، ص٢٣-٢٤ .
(١٩) رجب محمد عبد الحليم. العروبة والإسلام في دارفور في العصور الوسطى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، (د.ت)،ص ١٩٨-٢٠٩ .
Macmichael, H. A. "The Tungur-Fur of Darfur", S. N. R, vol. III, Khartoum, 1920, P. 24. ; O'Fahey, R. S. "The Tungur: A central Sudanic mystery", S. N. R, vol. LXI, Khartoum, 1980, P. 47.
(٢٠) مصطفى محمد مسعد. "سلطنة دارفور تاريخها وبعض مظاهر حضارتها"، المجلة التاريخية المصرية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مج١١، ١٩٦٣، ص٢٢٦ .
(٢١) دشت. محفظة ٣٣، ص٧٣، (٩٥٣هـ/ ١٥٤٦م)؛ القسمة العربية، ف١٠، س٢٣، ص٢٧٤، م ٤٧٤، (١٠٢٦هـ/ ١٦١٧م).
(٢٢) القسمة العربية. ف١٠، س٢٣، ص٢٧٤، م ٤٧٤، (١٠٢٦هـ/ ١٦١٧م).
(٢٣) طولون. ف٦٣، س١٦٥، ص١٢٥، م٥٤٨، (٩٦٥هـ/ ١٥٥٧م)؛ س ١٦٧ مكرر، ص٨٠، م ٢٥٩، (٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م).
(٢٤) لمزيد من التفصيل ومناقشة هذه الآراء، انظر: رجب محمد عبد الحليم. مرجع سابق، ص٢٤٤-٢٤٨ .
(٢٥) مصطفى محمد مسعد. مرجع سابق، ص٢٢٧-٢٢٨ .
(26) O'Fahey, R. S. "The Darfur sultanate A history and Company", London, 2008, P. 251.
(٢٧) الباب العالي. ف٦٩، س١٧٥، ص٢٧٩، م ١٠٨٧، (١١٠١هـ/ ١٦٨٩م).
(٢٨) محمد بن عمر التونسي. تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، تحقيق/ خليل محمود عساكر ومصطفى محمد مسعد، الهيئة

المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧، ص١٣٩؛ رجب محمد عبد الحليم. مرجع سابق، ص٨٧ .

(٢٩) دشت. محفظة ٥٥، ص٤٠٨، (٩٦٩هـ/ ١٥٦١م).

(٣٠) الصالحية النجمية. ف ٢٠٣، س٤٤٩ .

(٣١) دشت محفظة ٦٥، ص٤٦٦، (٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م).

(٣٢) القسمة العربية. ف٢٢، س٥٠٠، ص٤٩٣، م ٩١٤، (١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م).

(٣٣) الباب العالي. ف٥، س١٤، ص٢٥، م ٧٦، (٩٦١هـ/ ١٥٥٣م)؛ الصالحية النجمية. ف٢٠٣، س٧٢٧، ص٣٥، م ٩١، (٩٧١هـ/ ١٥٦٣م)؛ الباب العالي. ف٢٠، س٥٩، ص٣٦٧، م ١٣٦٩، (١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م).

(٣٤) رونالدو أوليفر، أنتونى أتمور. مرجع سابق، ص٢٥ .

(٣٥) نعوم شقير. تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته، مطبعة المعارف بمصر، (د.ت)، ص١٨٨ .

(٣٦) نسيم مقار. الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥، ص٢٤ .

(٣٧) الشاطر بصيلى عبد الجليل. تاريخ وحضارات السودان الشرقى والأوسط من القرن الثانى عشر حتى القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢، ص٣٦٣ .

(٣٨) نسيم مقار. مرجع سابق، ص٢٤، ٢٥ .

(٣٩) دشت. محفظة ٣٤، ص٨٦٢، (٩٥٤هـ/ ١٥٤٧م)؛ الباب العالي. ف٥، س١٤، ص١١٥، م ٣٢٤، (٩٦١هـ/ ١٥٥٣م)؛ القسمة العربية. ف٢٣، س٥١، ص٢٧٤، ٥٦٨، (١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥م).

(٤٠) الهادى المبروك الدالى. مرجع سابق، ص٢٩٤ .

(٤١) على محمد عبد اللطيف. تمبكتو أسطورة التاريخ، جمعية الدعوة الإسلامية، ط١، ليبيا، ٢٠٠١، ص٣١ .

(٤٢) عبد القادر زبادية. مرجع سابق، ص ١٠٨ .

Insoll, Timothy. "Iron Age Gao: An Archaeological contribution", J. A. H, Vol. 38, No. 1, 1997, P. 29-31.

(٤٣) عبد القادر زبادية. مرجع سابق، ص١٠٩ .

(44)Umar Al Naqar. The Pilgrimage Tradition in west Africa -an history study with special reference to the nineteenth century-, Khartoum University Press, 1972, P. 18-25

(٤٥)طولون. ف٦١، س١٦١، ص٤٦٦، م ٣٥٧١، (٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م)؛ س ١٦٥، ص٣٩٥، م ١٧٧٠، (٩٦٥هـ/ ١٥٥٧م).

(٤٦) الباب العالى. ف٨، س ٢١، ص٣٨، م ٩٨، ٩٩، ١٠٠، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).

(٤٧) الهادى المبروك الدالى. تاريخ أفريقيا فيما وراء الصحراء- دراسة وثائقية-، دار الكتب الوطنية بنغازى، ط١، ٢٠٠٢، ص١٣٢ .

(٤٨) عبد المنعم ضيفى عثمان عبد النعيم. رسوم و نظم الإسكيين فى سنغاى ٨٩٨- ١٠٠٠ هـ١٤٩٢/- ١٥٩١م، دكتوراه، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٧٦ .

(٤٩) مارمول كربخال. أفريقيا، ترجمة/ محمد حجى و آخرين، ج٣، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٨٩/ ١٩٨٨، ص٢٠٧ .

(٥٠) طولون. ف٦١، ص١٦١، م ٩٢٦، ص٣٦٧، م ٢٨٧٦، ص٣٦٨، م ٢٨٨٣، ص٢٠٧، (٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م).

(٥١) نفسه، ص٣٦٨، م ٢٨٨٤ .

(٥٢) أحمد شلبى. مرجع سابق. ص ١٩٥ ؛ الهادى المبروك الدالى. مرجع سابق، ص٨ .

(٥٣) وداد نصر محمد الطوخى. مدينة تنبكت منذ نشأتها حتى دخول السعديين، ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص٩-١١ ؛ أحمد فتوح أحمد عابدين. مرجع سابق،

ص١١٠-١١١ .

(٥٤) إبراهيم علي يوسف الشامي. مرجع سابق، ص٩٨-٩٩ .

(٥٥) بوفيل. مرجع سابق، ص١٦٠-١٦١ .

(٥٦) علي محمد عبد اللطيف. مرجع سابق، ص ٣٠ .

(٥٧) القسمة العربية. ف ٤، س٨، ص٨٠، م ١٧٩، ص٨١، م ١٨٠، ص١٠٠، م ٢٢٠، (٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م).

(٥٨) نفسه. ص ٧٢، م ١٦٥؛ ف ١٣، س ٣٠، ص٩٠، م ١٣٦ (١٠٣٩هـ/ ١٦٢٩م).

(٥٩) طولون. ف ٦١، س ١٦١، ص١٠٧، م ٨٥٦، (٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م)؛ ف ٨٤، س٢١٤، م ٢١٥٠، (١١١١هـ/ ١٦٩٩م).

(*) تقع مدينة تكدا حالياً في شمال النيجر، وعلى بعد ٧٠ كيلو متراً من أغاديس. انظر: علي حامد خليفة الطيف. مرجع سابق، ص ٥٠ .

(٦٠) إبراهيم علي يوسف الشامي. مرجع سابق، ص١١٤ .

(٦١) إصلاح محمد البخاري حمودة. انتشار الإسلام و الثقافة العربية في أفريقيا فيما وراء الصحراء (تنبكت-غدامس) نموذجا، ماجستير، جامعة العقد الفريد، طرابلس، ٢٠٠٣ / ٢٠٠٢م، ص١٨٧ .

(٢) ابن الوزان الزياتي. مصدر سابق، ص ٥٣٥ .

(٦٣) إبراهيم علي يوسف الشامي. مرجع سابق، ص١١٨-١١٩ .

(٦٤) طولون. ف ٦١، س١٦٠، ص٢٥٩، م ١٠٥٠، (٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م)؛ دشت. محفظة ٢٨، ص٧٣، (٩٥٠هـ/ ١٥٤٣م)؛ طولون. ف٦٣، س١٦٧، ص٢٥٦، م ٩٦٨، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م).

(٦٥) إبراهيم علي يوسف الشامي. مرجع سابق، ص١١٩؛ علي حامد خليفة الطيف. مرجع سابق، ص ٤٥ .

(٦٦) الهادي المبروك الدالي. التاريخ السياسي، ص٢٩٧ .

(٦٧) ابن الوزان الزياتي. مصدر سابق، ص ٥١٦؛ بشير قاسم يوشع. "ملامح عن الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في غدامس قبل

العهد العثمانى" . مجلة البحوث التاريخية، السنة ١٧ ، العدد الأول، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، يناير ١٩٩٥ ، ص١١٣-١١٨ .

(٦٨) مفتاح يونس الرياص. العلاقات بين بلاد المغرب و دولة الكانم و البرنو من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين / الثالث-السادس عشر الميلاديين، دكتوراه، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤/٢٠٠٥م، ص ١٤٩-١٥٠ .

(٦٩) أحمد إلياس حسين. الطرق التجارية عبر الصحراء الكبرى، ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧ ، ص٨٨-٨٩ .

(٧٠) على حامد خليفة الطيف. مرجع سابق، ص٤٦ .

(٧١) سالم محمد المعلول. "دور واحة أوجلة فى توثيق العلاقات مع ممالك بلاد السودان منذ القرن العاشر حتى مطلع القرن العشرين"، مجلة البحوث التاريخية، السنة ٢٣ ، العدد الثانى، ص١٦١-١٦٤ .

(٧٢) ابن الوزان الزياتى. مصدر سابق، ص٥٢٦ .

(٧٣) محمد بشير سويسى. "معالم تاريخ واحة أوجلة عبر العصور"، مجلة البحوث التاريخية، السنة ٢٣ ، العدد الأول، يناير ٢٠٠١ ، ص١١٤ .

(٧٤) باركيندو. ب. م. مرجع سابق، ص٥٥٨ .

(٧٥) جان كلود زليتنر. مرجع سابق، ص٢١٤ .

(*) المثقال من وحدات الوزن، ومثقال الذهب يساوى ٧٢ حبة أى ما يعادل ٤ ٢٤. جرام. انظر، زين العابدين شمس الدين نجم. معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، المؤلف، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص٤٧١ .

(٧٦) باركيندو . ب.م. مرجع سابق، ص٥٥٨ .

(٧٧) طولون. ف ٦٣ ، س١٦٦ ، ص٣١ ، م ١١٦ ، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م) .

(٧٨) أحمد شلبى بن عبد الغنى. أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق/ عبد الرحيم عبد الرحمن، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٧٨ ، ص١٣٤-١٣٥ .

(٧٩) طولون. ف٧٦ ، س٢٠٢ ، ص٢١٠ ، م٢١٠٥ ، (١٠٦٧هـ/

١٦٥٧م).
(٨٠) القسمة العسكرية. ف٣١، س٧٨، ص١٤، م٢١، (١٠٩٥هـ/ ١٦٨٣م).
(٨١) أوليا جلبي. سياحتنامة مصر، ترجمة/ محمد على عونى، تحقيق/ عبد الوهاب عزام، أحمد السعيد سليمان، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٢٠٠٣، ص١٩٧ .
(٨٢) محمد عمر مروان. "حملة محمد باشا الساقزلي على أوجلة وأثرها السياسى والاقتصادى والاجتماعى"، مجلة البحوث التاريخية، عدد١، السنة الثالثة والعشرون، ٢٠٠١، ص١٧٣ .
(٨٣) طولون. ف٦١، س١٦١، ص١١٤، م٩١١، (٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م).
(٨٤) الباب العالى. ف٤، س٩، ص١٦٤، م٦٣٢، (٩٥١هـ/ ١٥٤٤م).
(٨٥) طولون. ف٦١، س١٦١، ص٤٦٨، م٣٥٨٦، ٣٥٨٩، (٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م).
(٨٦) نفسه. ف٦١، س١٦٠، ص٤٤٠، م٧٤٦، (٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م).
(٨٧) محمد بشير سويسى. مرجع سابق، ص ١٣٢ .
(٨٨) رفعت الجوهرى. جنة الصحراء سيوة أو واحة آمون، الدار القومية للطباعة والنشر، (د. ت)، ص٢١ .
(٨٩) الباب العالى. ف٢٧، س٧٧، ص٢٤، م٩٩، (١٠١١هـ/ ١٦٠٢م).
(٩٠) طولون. ف٦١، س١٦٠، ص٣٠٣، م١٢١٤، (٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م).
(91)Ahmed fakhry. Siwa oasis, A. U. C, 1973; p. 14-15.
(٩٢) القسمة العسكرية. ف١١، س٣١، ص٣٤٩، م٦٠٩ (١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م).
(٩٣) طولون. ف٦٤، س١٧٠، ص١٢٦، م٥١٠، ص١٣٩، م٥٥٧، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).
(٩٤) نفسه. ف٦١، س١٦٠، ص٣٣٧، م١٣١١، (٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م).
(٩٥) نفسه. ف٧٠، س١٨٦، ص١٦٧، م٥٤١، (١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م).

(٩٦) نفسه. ف٦٤، س١٧٠، ص١٣٩، م٥٥٧، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).
(٩٧) نفسه. ف٦٨، س١٨٢، ص٧، م٣١، (٩٩٥هـ/ ١٥٨٦م).
(٩٨) نفسه. ف٦٤، س١٧٠، ص١٣٩، م٥٥٧، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).
(٩٩) طولون. ف٦١، س١٦١، ص٢١٤، م١٦٦٥، (٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م).
(١٠٠) من القرى التابعة لمركز إمبابة. انظر: محمد رمزى. القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد المصريين القدماء إلى سنة ١٩٤٥م، ق٢، جـ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص٥٩ .
(١٠١) طولون. ف٦٣، س١٦٧، ص٢٣٦، م٨٩٨، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م).
(١٠٢) الباب العالى. ف٧، س٢٠، ص٢٥، م١١٤، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).
(١٠٣) مصر القديمة. ف٣٦، س٨٨، ص٤١٣، م ٢٣١٧، (٩٥٨هـ/ ١٥٥١م).
(*) لفظ تركى معناه الأمر الصادر من الصدر الأعظم أو من أحد الولاة. أحمد السعيد سليمان. تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، ١٩٧٩، ص ٥٠ .
(١٠٤) دشت. محفظة ١٤٢، ص٧٤، (١٠٣١هـ/ ١٦٢١م).
(١٠٥) القسمة العربية. ف٢٩، س٦٣، ص٢٢٦، م ٥٨٦، (١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥م).
(١٠٦) دشت. محفظة ١٤٤، ص٨٢، (١٠٣٥هـ/ ١٦٢٥م).
(١٠٧) دشت. محفظة ٤٩، ص١٨٦، (٩٦٥هـ/ ١٥٥٧م).
(١٠٨) الباب العالى. ف٢٠، س٥٨، ص٢٠٨، م ٥٠٧، (١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م).
(١٠٩) دشت. محفظة ٦١، ص٨٧٥، (٩٧٢هـ/ ١٥٦٢م).
(١١٠) القسمة العربية. ف١، س١، ص١٦١، م ٣٥٥، (٩٦٩هـ١٥٦١/م).
(١١١) لايا. د. "دول الهوسا"، تاريخ أفريقيا العام، مج٦، اليونسكو، ١٩٩٠، ص٥٣٣ .

(١١٢) أحمد شلبي. مرجع سابق، ص١٣٠-١٣١ .

(١١٣) لايا. د. مرجع سابق، ص٥٠٧-٥١٠؛

Yusuf Bala Usman. "Some Aspects of the External Relations of Katsina befor 1804," The economic history of the central savanna, kano, Nigeria, 1972, P. 175-197.

(١١٤) أحمد شلبي. مرجع سابق، ص٢٣٥-٢٣٦ .

(١١٥) جان كلود زليتنر. مرجع سابق، ص١٩٧ .

(١١٦) دشت. محفظة ٦٣، ص١٤٣٣، (٩٧٣هـ/ ١٥٦٥م).

(١١٧) دشت. محفظة ٥١، ص٢٧٥، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م).

(118) Ajayi, J. F. A and Crowder, Michael. History of west Africa, vol. 1, second edition, Longman, 1976, P. 274-280;

د. لايا. مرجع سابق، ص٥١١

(١١٩) علي حامد خليفة الطيف. مرجع سابق، ص٥٠-٥١ .

(١٢٠) مفتاح يونس الرباص. مرجع سابق، ص ١٤٨- ١٤٩ .

(١٢١) أحمد فتوح أحمد عابدين. مرجع سابق، ص٣٨٦ .

(١٢٢) جان كلود زليتنر. مرجع سابق، ص٣٤٧؛ علي حامد خليفة افصل الطيف. مرجع سابق، ص٤٧ .

(123) Barth, Heinrich. Travels and discoveries in north central Africa in the year (1849-1855), vol. 1, London, 1965, P. 149

(١٢٤) دشت. محفظة ٥٢، ص٥٤٨، (٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م).

(١٢٥) ديرك لانجي. "ممالك تشاد وشعوبها"، تاريخ أفريقيا العام، مج٤، اليونسكو، ١٩٨٨، ص٢٥٧-٢٥٨ .

(١٢٦) طـــولـــون. ف ٦٣، س ١٦٥، ص٤١٣، م١٨٥٨، (٩٦٥هـ/ ١٥٥٧م).

(١٢٧) نـــفـــسه. ف ٦٦، س ١٧٨، ص٤٠٠، م١٥٢٨، (٩٩١هـ/ ١٥٨٣م).

(١٢٨) الباب العالي. ف ١، س٣، ص٥٣٨، م ٢٧٦٢، (٩٤١هـ/ ١٥٣٤م)؛ طولون. ف٦٣، س١٦٧، ص٢٢٦، م ٨٥٩، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م).

(١٢٩) طولون. ف ٩٧، س٧٥١، ص٥٤، م ١٧٤، (١٠٠٥هـ/ ١٥٩٦م).

(١٣٠) نفسه، س٧٤٧، ص١٢٢، م ٥٠١، (٩٤٨هـ/ ١٥٤١م).

(١٣١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص٢٣٥ .

(١٣٢) رونالدو أوليفر، أنتونى أتمور. مرجع سابق، ص٢٤ .

(١٣٣) زاهر رياض. مصر وأفريقية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦، ص١١٦ .

(١٣٤) نسيم مقار. أحوال السودان الاقتصادى قبيل الفتح المصرى الأول ١٨٢٠ / ١٨٢١م، ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٥٦ / ١٩٥٧، ص٤١١-٤١٢ .

(135) Walz, T. Trade between Egypt and Bilad As-Sudan 1700-1820, I. F. A. O, 1978, P. 9.

(*) من القرى التابعة لمحافظة أسوان قبالة مدينة إدفو.

(١٣٦) الشاطر بصيلي. مرجع سابق، ص٢٤٧-٢٤٨ .

(137)Yusuf Fadl Hasan. "Some aspects of the Arab slave trade From the Sudan 7th -19th century", S. N. R, vol. IVIII, Khartoum, 1977, P. 95

(١٣٨) بوركهارت. رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان، ترجمة/ فؤاد أندراوس، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١٠، ص٢٣٨-٢٣٦؛ نعوم شقير. مرجع سابق، ص ١٣٧ .

(139) Holt, P. M. A Modern History of the Sudan From the Funj

sultanate to the Present day, London, 1961, P. 13.

(١٤٠) نسيم مقار، مرجع سابق، ص٣٩٥ .

(١٤١) نفسه، ص٤٥٤ .

(142) Walz, T. Op. Cit. , P. 10.

(١٤٣) نسيم مقار، مرجع سابق، ص ٤٥٤-٤٥٥ .

(144) Holt, P. M, Op. Cit. , P. 12-13.

(١٤٥) جوفني ميكليه فنسليو. تقرير الحالة الحاضرة لمصر ١٦٧١، ترجمة/ وديع عوض، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٦، ص١١٥ .

(146) Walz, T. Op. Cit. P. 10.

(١٤٧) مكي شبيكة. السودان عبر القرون، بيروت، دار الجيل، ١٩٩١، ص٦٢ .

(١٤٨) دشت. محفظة ٥٥، ص٤٤٨، (٩٦٩هـ/ ١٥٦١م).

(١٤٩) نفسه.

(١٥٠) رجب محمد عبد الحليم. "ميناء عيذاب ووادى العلاقى وأثرهما فى علاقة مصر بالسودان حتى نهاية القرن ٩هـ/ ١٥م"، الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ، ص٢٣٦؛ محمود رجائي الطحلاوي. سكان الصحراء الشرقية المصرية، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٨، ص٥٧، ٥٨؛

Sandars, G. E. R. "The Bisharin", S. N. R, vol. xvi; part. 2; Khartoum, 1933, P. 119.

(١٥٢) إلهام ذهني. رؤية الرحالة الأوربيين لمصر بين النزعة الإنسانية والاستعمارية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٠٢ .

(١٥٣) جيرار. ب. س. الحياة الاقتصادية فى مصر في القرن الثامن عشر، ترجمة/ زهير الشايب، موسوعة وصف مصر، ج٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢، ص٢٤٧؛ بوركهارت. مصدر سابق، ص١٣٤ .

(١٥٤) جيرار. مصدر سابق، ص٢٥١ .

(155) Walz, T. Op. Cit. , P,10-11.

(156) Ibid.

(157) Holt, p. M. "Sultan Selim 1 and the Sudan", J. F. H, vol. V111, NO. 1, 1967, P. 20 ، تعوم شقير. مرجع سابق، ص١٠٨ .

(١٥٨) الشاطر بصيلي. معالم تاريخ سودان وادى النيل من القرن العاشر إلى القرن التاسع عشر الميلادى، مطبعة أبو فاضل، القاهرة، ١٩٥٥، ص٣٤؛ إبراهيم حسن محمد. الممالك والمشيخات العربية في سودان وادى النيل في القرن السادس عشر، ماجستير، ؛ معهد البحوث و الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠؛ ص١٤٤- ١٤٥؛ OP. M. Holt; P . 21. cit; P.

(١٥٩) جوفنى ميكليه فنسلبيو. مصدر سابق، ص١١٦ .

(١٦٠) زاهر رياض. مرجع سابق، ص ١١٦ .

(١٦١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. مرجع سابق، ص١١٩ .

(١٦٢) محمد نصر الدين محمد. السياسة العثمانية فى جنوب البحر الأحمر و ساحل الصومال (١٥٣٨-١٥٧٨م)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص٨٨- ٩٠ .

(١٦٣) أحمد محمد عبيد بطى. الصراع البرتغالى العثمانى فى القرن السادس عشر، ندوة الثقافة والعلوم، دبى، ١٩٩١، ص١٨٦- ١٨٧؛ محمد عثمان أبو بكر. المثلث العفرى فى القرن الأفريقي، القاهرة، المكتب المصرى الحديث لتوزيع المطبوعات، ١٩٩٦، ص٢٠٣ .

(١٦٤) عبد الحميد حامد سليمان. تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص٢٦٢ .

(١٦٥) ليلى عبد اللطيف أحمد. "أهمية بندر السويس فى العصر العثمانى"، البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، إشراف/ أحمد عزت عبد الكريم، جامعة عين شمس، ١٩٨٠، ص٢٩٢ .

(١٦٦) عبد الحميد حامد سليمان. مرجع سابق. ص ٢٦ .

(١٦٧) جوفني ميكليه فنسلبيو. مصدر سابق، ص١١٦ .

(١٦٨) نسيم مقار. مرجع سابق، ص٢٣ .

(١٦٩) جوفني ميكليه فنسلبيو. مصدر سابق، ص١١٦ .

(١٧٠) طولون. ف ٦١، س١٦٠، ص٨٤، م ٣٣٩، (٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م).

(١٧١) دشت. محفظة ٥٧، ص٧٧٠، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).

(١٧٢) نسيم مقار. مرجع سابق، ص٢٤ .

(١٧٣) حمدنا الله مصطفى. التطور الاقتصادى والاجتماعي في السودان، دار المعارف، ١٩٨٥، ص١٧٠-١٧٢ .

(174) Charles le Quesne. Quseir- an Ottoman and napoleonic fortress on the red sea coast of Egypt, A. U. C. Press, 2007, P. 25- 38.

(175) Jean- Claude Garecin. Qus un center musulman de la Haute- Egypt medivale, I. F. A. O, 2005, P. 502.

(١٧٦) نعيم فهمى زكى. طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب فى العصور الوسطى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣، ص١٤٣ .

(١٧٧) جوفني ميكليه فنسلبيو. مصدر سابق، ص١١٦ .

(١٧٨) القسمة العسكرية. ف١٠، س٢٧، ص٢٤٤، م ٣٨٠، (١٠١٦هـ/ ١٦٠٧م).

(١٧٩) يوسف فضل حسن. مقدمة فى تاريخ الممالك الإسلامية فى السودان الشرقى، الخرطوم، مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٧٢، ص٨٧ .

(180) O'Fahey, R. S. The Darfur, P. 251.

(181) Walz, T. Trade, P. 4.

(182) Shaw, W. B. K. "Darb El Arba'in (the forty day's road)", S. N. R, vol. XII, I, Khartoum, 1929, P. 65.

(١٨٣) محمد بن عمر التونسي. مصدر سابق، ص٤٧-٥٤ .

(184) Holt, P. M. and Daly, M. W. A History of the Sudan from coming Islam to the Present day, P. 9.

(185) O'fahey, R. S. Op. Cit. , P. 251.

(186) Walz, T. Op. Cit. , p. 6.

(١٨٧) نسيم مقار. مرجع سابق، ص٤٥٨ .

(188) Shaw, W. B. K. Op. Cit. , p. 67.

(١٨٩) نسيم مقار. مرجع سابق، ص٤٥٨ .

(١٩٠) محمد بن عمر التونسي. مصدر سابق، ص٥٠ .

(١٩١) نسيم مقار. مرجع سابق، ص٤٥٨ . ؛ Shaw, W. B. K. Op. Cit, P. 66.

(192) Lampen, G. D. "History of Darfur", S. N. R, vol. XXI, Part, II, December 1950, P. 178.

(391) Ibid.

(١٩٤) سلوى على ميلاد. وثائق الواحات المصرية- دراسة ونشر وتحقيق-، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٢، ص٣٦ .

(١٩٥) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. مرجع سابق، ص١١٩ .

(١٩٦) دشت. محفظة ٥٦، ص٤٧، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).

(197) lampen. G. D. Op. Cit. p. 178.

(١٩٨) نسيم مقار. مرجع سابق، ص٤٥٩ .

(١٩٩) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. مرجع سابق، ص١١٩ ؛ نسيم مقار. مرجع سابق، ص٤٥٩ .

(٢٠٠) محمد عبد الحميد الحناوى. "درب الأربعين وأهميته الدينية والتجارية خلال العصر العثمانى"، مجلة كلية الآداب، جامعة أسيوط، العدد العشرون، يناير ٢٠٠٦، ص٣٨٢ .

(201) Shaw. S. The Financial and administrative organization and development of ottoman Egypt eighteenth century, Her-

vard, 1962, P. 15.

(٢٠٢) محمد عبد الحميد الحناوى. أسيوط في العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨م)، أسيوط، مطبعة الهلال، ١٩٩٦، ص٨٦ .

(٢٠٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. مرجع سابق، ص٢٣٥ .

(٢٠٤) جيرار. ب. س. مصدر سابق، ص٢٤٠؛ محمد عبد الحميد الحناوى. مرجع سابق، ص٨٦ .

(٢٠٥) خالد أبو الروس. مدينة إسنا في القرن الثامن عشر، دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ، ص١٢٤ .

(٢٠٦) ليلى عبد اللطيف. الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، جامعة عين شمس، ١٩٧٨، ص٤٠٢ .

(207) Shaw, S. Op. Cit. , P. 327.

(٢٠٨) مصر القديمة. ف ٣٨، س٢٩، ص٧٤، م ٤٤٧، (٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م).

(٢٠٩) نفسه، ص ٢٠٦، م ١١٨٤؛ ف٣٩، س٩٤. ص٨، م ٣٥، (٩٨٠هـ/ ١٥٧٢م)؛ خالد أبو الروس. مدينة مصر القديمة فى القرن السابع عشر الميلادى، ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص١٥٨-١٥٩ .

(٢١٠) عبد الحميد حامد سليمان. مرجع سابق، ص٢٢٧ .

(٢١١) مصر القديمة. ف٣٩، س٩٤، ص٤٥، ٤٦، م ٢٥١، ص٨٩، م ٤٥١، (٩٨٠هـ/ ١٥٧٢م).

(*) لفظ يطلق على مكان رسو السفن من الميناء، واستخدم فى وثائق الروزنامة للإشارة إلى الجمارك التى تقع فى الموانىء. انظر: زين الدين شمس الدين نجم. مرجع سابق، ص ٤٦ .

(٢١٢) نفسه، ص٨، م ٣٥ .

(٢١٣) عبد الحميد حامد سليمان. مرجع سابق، ص٢٢٧-٢٢٨؛ محسن على شومان. المقاطعات الحضرية فى مصر من الفتح العربى حتى أوائل

القرن التاسع عشر، ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ١٩٩٠، ص٧٣ .

(٢١٤) محسن علي شومان. مرجع سابق، ص٧٨ .

(٢١٥) محمد الصاوى محمد إبراهيم. التجار ودورهم فى نشر الإسلام جنوب الصحراء، ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص٥١ .

(٢١٦) هوبكنز. التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية، ترجمة/ أحمد فؤاد بلبع، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨، ص١٢٣-١٢٤ .

(217) Walz, T. Op. Cit, P. 23.

(٢١٨) دشت. محفظة ٤١، ص٥٩٢ (٩٥٩هـ/ ١٥٥١م).

(٢١٩) فرنان برودل. الحضارة المادية والاقتصادية والرأسمالية، ترجمة/ مصطفى طاهر، ج١، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص٤٦٧- ٤٦٨ .

(٢٢٠) دشت. محفظة ٤٩، ص ١٩٧، (٩٦٥هـ/ ١٥٥٧م).

(٢٢١) طولون. ف ٦٣، س ١٦٥، ص٢٩٠، م١٣٢٣ (٩٦٥هـ/ ١٥٥٧م).

(٢٢٢) نفسه. ف٦١، س١٦٠، ص٤٥١، م ١٧٩٠، (٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م).

(٢٢٣) محمد الصاوى محمد إبراهيم. مرجع سابق، ص٥٦ .

(224) O Fahey, R. S and Spaulding, J. T. L. Kingdoms of the Sudan, London ,1974. p. 56.

(٢٢٥) الباب العالى. ف٤٦، س١٢١، ص٢٣٣، م١٠١٧، (١٠٥٣هـ/١٦٤٣م).

(٢٢٦) إبراهيم علي يوسف الشامى. مرجع سابق، ص١٠٠ .

(٢٢٧) نفسه، ص١٠٢ ؛ جان كلون زليتنر. مرجع سابق، ص٢١ .

(٢٢٨) إبراهيم علي يوسف الشامى. مرجع سابق، ص١٠٢ .

(٢٢٩) طولون. ف ٦٣، ص١٦٧ مكرر، ص ٥٤، م ٢٢٩، (٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م).

(٢٣٠) دشت. محفظة ٥٨، ص٥٧٨، (٩٧١هـ/ ١٥٦٣م).

(٢٣١) هوبكنز. مرجع سابق، ص ١٢٢-١٢٣.

(٢٣٢) جوزيف - كي- زيربو. تاريخ أفريقيا السوداء، ترجمة/ يوسف شلب الشام، القسم الأول، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٤، ص٢٧٨.

(٢٣٣) أبيتول. م. "نهاية إمبراطورية الصنغاى"، تاريخ أفريقيا العام، مج٦، اليونسكو، ص ٣٦٣-٣٦٤.

(٢٣٤) على محمد عبد اللطيف. مرجع سابق، ص ٣٢.

(٢٣٥) أحمد فتوح أحمد عابدين. مرجع سابق، ص٣٨٢، ٣٨٣.

(٢٣٦) أبيتول. م. مرجع سابق، ص٣٦٤م.

(٢٣٧) جان كلود زليتنر. مرجع سابق، ص٤٦-٤٧.

(٢٣٨) إبراهيم على طرخان. إمبراطورية البرنو الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م، ص١١٧-١٢٥.

(٢٣٩) الشاطر بصيلي. تاريخ، ص ٢٥٩.

(٢٤٠) أحمد شلبي بن عبد الغني. مصدر سابق، ص١٠٨.

(٢٤١) ليلى عبد اللطيف. الإدارة، ص ٨٢- ٨٣.

(٢٤٢) نفسه، ص ١٨٣، ١٩٧.

(٢٤٣) الشاطر بصيلي. مرجع سابق، ص٢٥٩، ٢٦٠- ٢٦١؛ باركيندو، ب. م. مرجع سابق، ص٥٥٨- ٥٥٩؛ جان كلود زليتنر. مرجع سابق، ص ٢١٤-٢١٨.

(٢٤٤) نسيم مقار. الأسس، ص٢٩- ٣٠.

(٢٤٥) جيرار. ب.س. مرجع سابق، ص٢٨٤.

(٢٤٦) الباب العالي. س ١١٨، ص ٢١٤، م ٥٥٠، (١٠٤٦هـ/ ١٦٣٦م).

(٢٤٧) دشت. محفظة ٢٠٣، ص ٢٢٧، (١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م).

(٢٤٨) نفسه. محفظة ٥٨، ص ٥٧٨، (٩٧١هـ/ ١٥٦٣م).
(٢٤٩) سلوى على ميلاد. مرجع سابق، ص ٤١ .
(٢٥٠) الباب العالى. ف٤، س٨، ص١٠٩، م٣٢٨، (٩٥١هـ/ ١٥٤٤م).
(٢٥١) الصالحية النجمية. ف ٢٣١، س٥٠٧، ص٢٩٦، م٩١٨، (١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥م).
(٢٥٢) الشاطر بصيلى. معالم، ص٧١ .
(٢٥٣) نفسه. تاريخ، ص٣٦٣ .
(٢٥٤) جيرار، ب. س. مصدر سابق، ص٢٤٧- ٢٤٨ .
(*) عملة كانت متداولة فى مصر فى العصر العثمانى. انظر: زين الدين شمس الدين نجم. مرجع سابق، ص ٤٥٢ .
(٢٥٥) جوفنى ميكليه فنسلبيو. مصدر سابق، ص٩٥ .
(٢٥٦) محسن شومان. المقاطعات، ص٤٦- ٤٧ .
(٢٥٧) وادى نصر الطوخى. مدينة تنبكت، ص١٢٧- ١٢٨ .
(٢٥٨) عبد المنعم ضيفى عثمان عبد النعيم. مرجع سابق، ص٩٩-١٠٠ .
(٢٥٩) ابن الوزان الزياتى. مصدر سابق، ص٥٤٨ .
(٢٦٠) طولون. ف٦١، س١٦١، ص٣٦٧، م٢٨٧٦، (٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م).

الفصل الثانى
مجتمع التجار

ورثت الدولة العثمانية العلاقات التجارية القديمة التى أقامها العالمان الإسلامى والبيزنطى. وكانت الدولة العثمانية متسعة الامتداد الجغرافى، وكان السلطان يتربع على عرش ثلاثين مملكة على البحر الأسود، والبحر المتوسط، والبحر الأحمر، والخليج العربى، وكانت هذه الأراضى التى تشملها الدولة تتميز بالتماثل بين الخطوط الخارجية للتجارة الدولية الكبيرة؛ فكونت شبكة متداخلة من المواصلات والقوافل التجارية الدائمة، توشك أن تكون سدًّا واقياً ومنبعاً للثراء، وكانت هذه الأراضى اليابسة ملتقى الطرق التجارية العالمية التى وهبت الدولة العثمانية نبع قوتها خاصة بعد إتمام سيطرتها على مصر وبلاد الشام(١).

وقد شهدت أحوال التجار عموماً منذ بداية العصر العثماني في مصر تغيرات كبيرة، كان لها أثرها على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ أوشكوا على البروز كجماعة مستقلة من البيروقراطية العثمانية، وهي عملية استغرقت نحو القرن لتصل إلى درجة الاكتمال.

وتتناول دراسة تلك العملية أمرين يتصلان بالعلاقة بين الإدارة والاقتصاد في الدولة العثمانية؛ الأمر الأول يتصل بالتباين بين الولايات العثمانية وبعضها البعض، أما الأمر الآخر يدور حول درجة تحكم الدولة في التجارة؛ حيث لعبت الدولة دوراً مهمًّا في تنظيم التجارة في الفترة المبكرة، عندما كانت الإدارة ما زالت مركزية الطابع.

وربط البعض قدرة الدولة العثمانية على البقاء بمقدرتها على التحكم في التجارة وتوجيه النشاط الاقتصادي والتجاري، ورأوا أنه كلما كانت الدولة العثمانية قادرة على الاحتفاظ بذلك التحكم، استطاعت أن تمنع التغلغل الرأسمالي الأوربي من الامتداد إلى أسواقها؛ مما يعني أن المبادرات جاءت دائماً من أعلى، وأن المساحة كانت محدودة التحرك من أسفل إلى أعلى، كما تعزف تلك النظرية على نغمة القوى الاقتصادية وعوامل تماسكها(٢).

وترى "نللي حنا" أن سيرة "أبي طاقية" تدعم الرأي القائل بأن اختفاء سيطرة الدولة على التجارة الدولية - الذي حدث في مصر في حقبة مختلفة عن تاريخ حدوثه في غيرها من الولايات- قد أدى

إلى ظهور جماعة نشطة من التجار أعادت الحيوية للنشاط التجارى.

وإضافة إلى سعيهم من أجل زيادة ثروتهم وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، أدت المبادرات التى قاموا بها إلى إدخال أنماط جديدة على العمل التجارى؛ وبذلك لم يعانِ الاقتصاد من غيبة السيطرة السياسية(٣).

ومن الطبيعى أن أى مكان تتطور فيه الحياة التجارية متقدمة نحو العصرية نجدها تأخذ بتقسيم العمل، وما زالت تأخذ به وتتحراه، حتى تصبح فريسة لتقسيم شديد للعمل، ولا يرجع السبب فى ذلك إلى أن تقسيم العمل هو فى ذاته قوة، وإنما يرجع إلى أن اتساع السوق اتساعاً متزايداً، وازدياد حجم التبادل؛ هما اللذان يحركانه، ويضفيان عليه سماته وأبعاده.

ثم هناك المحرك الأول والأساسى، وهو تدفق تيار الحياة الاقتصادية الذى يؤثر البعض، ويعطيهم أكثر ما فى التقدم من قوة وحيوية، تاركاً للآخرين المهام الثانوية، والذى يتجه إلى خلق ألوان من التباين الشديد فى وسط الحياة التجارية(٤). وهذا ما ينطبق إلى حد كبير على مجتمع التجار المتخصصين بالتجارة مع بلاد السودان.

فقد عرفت الحركة التجارية بين مصر وبلاد السودان وجود تجار كبار مقيمين قاموا بتمويل التجار الصغار الذين قاموا بدور الوسطاء التجاريين، هؤلاء التجار هم من أطلق عليهم التجار السفارون، الذين كانوا على دراية تامة بالطرق عبر الصحراء، وحرصوا على تبادل

المنتجات بين طرفى الصحراء، وبذلك أصبحوا متخصصين فى التجارة مع السودان الغربى.

وفى الجانب الآخر حيث السودان الشرقى كان هناك الجلابة الذين كانت مهمتهم الأساسية جلب الرقيق السودانى إلى الأسواق المصرية. وكان يأتى فى المرتبة الأقل من هؤلاء التجار؛ المتسببون أو تجار التجزئة. وفى وسط زخم الحياة الاقتصادية داخل الأسواق والوكائل كان هناك السماسرة والدلالون والقبانون وغيرهم من التابعين للمنظومة التجارية.

وربما كان من المفترض أن يقسّم هذا الفصل على أساس فئات التجار من حيث مدى ثراء كل فئة منهم، لكننا آثرنا أن يكون التقسيم طبقاً لطبيعة عمل كل مجموعة وتخصصها.

أولاً- التجار السفارون:

التجار السفارون هم الذين يسافرون عبر الدول حاملين معهم بضائعهم لبيعها. والذى يهمنا فى هذا المقام التجار السفارون إلى بلاد التكرور؛ فهم الوسطاء التجاريون بين مصر وبلاد التكرور أو السودان الغربى؛ فهم يحملون البضائع من مصر، ويسافرون بها عبر الصحراء إلى السودان الغربى؛ ليبيعوها بالذهب والمنتجات السودانية الأخرى، ثم يعودوا أدراجهم إلى مصر ثانية، وهكذا دواليك.

لقد شكّل هؤلاء التجار السفارون ما يمكن أن نسميه بالروابط التجارية التى كانت تعمل أساساً كوسيط بين التجار السودانيين

والعالم الخارجى، وهى التى تقرر الصادرات والواردات وكمية كل صنف، فضلاً عن ذلك فإنها تتحكم فى أسعار الصرف؛ لأنها على غرار المؤسسات التجارية فى العصور اللاحقة، وكان بإمكانها - ما دامت واردات البلاد وصادراتها فى أيديها- أن تحدد أين ينبغى تحقيق الربح(٥).

١- التجار المغاربة:

كانت تجارة السودان الغربى منذ العصور الوسطى فى أيدى تجار شمال أفريقيا؛ فتجار غدامس وتوات ومراكش وغيرهم أو وكلاؤهم كانوا يوجدون فى المراكز التجارية الرئيسية، وكانت الواردات وكذلك الصادرات فى أيديهم. وبينما نسمع عن العدد الكبير لقوافل الشمال الأفريقى التجارية التى كانت تذهب لبلاد السودان، فإننا لا نسمع شيئاً عن أى تجار من أهل السودان قاموا بزيارة لشمال أفريقيا. وحتى فى بلاد السودان كان تجار شمال أفريقيا يمولون التجارة، ولم يكن السودانيون سوى وكلاء لهم(٦). أما فيما يخص مصر: فهل تغير هذا النمط والنظام فيها خلال العصر العثمانى؟

لقد رأى البعض أن النشاط التجارى الكبير لشمال أفريقيا مع بلاد السودان خلال العصور الوسطى لم يتوقف مع الوجود العثمانى، ولكنه ضعف بالنسبة لأعداد الأسواق الخارجية عبر الموانئ؛ نظراً للصدام المتواصل بين القوى الأوربية والعثمانية عبر المحيط، ولكن التبادل عبر الصحراء نفسها وحتى مع مصر لم يتوقف(٧).

ولقد استمرت التجارة السودانية وخاصة السودان الغربى بأيدى تجار شمال أفريقيا(٨) . هذا ما نستطيع تبينه من وثائق المحاكم الشرعية، والتى كان يتم فيها عقد الشركات التجارية بأنواعها والقروض النقدية والتجارية - كما سنذكر- حيث عثرنا على كم كبير من الوثائق التى تتعلق بالتجار المغاربة (السفارين) الذين لعبوا الدور الأساسى والمحرك لتجارة مصر مع السودان الغربى، إلى الحد الذى يجعلنا نتصور أنهم شكلوا احتكاراً لهذه التجارة، إلى جانب أن الثقل الاقتصادى أو التجارة الخارجية للسودان الغربى قد تحوّل جزء كبير منها إلى مصر.

وأصبحت مصر تنافس الشمال الأفريقى فى التجارة مع السودان الغربى نظراً لهجرة المتخصصين من المغاربة إليها، هؤلاء التجار المغاربة الذين ارتبط عدد منهم بعلاقات تجارية قوية مع السودان الغربى قبل هجرتهم إلى مصر؛ فقد احترفت العائلات التجارية فى شمال أفريقيا هذه التجارة، وكانت محوراً رئيسيًّا من نشاطها؛ حيث كانت هذه العائلات على دراية تامة بآليات هذه التجارة(٩)، ولكن ما الذى جعل هؤلاء التجار المغاربة يتركون بلادهم ويهاجرون إلى مصر؟

يجب أن نقرّ بأن وجود جماعة مغربية كبيرة فى القاهرة كان ظاهرة قديمة للغاية، ويرجع ذلك لسببين رئيسيين هما: الحج الذى كان يجعل آلاف المغاربة يذهبون إلى القاهرة، ويقيمون فيها عدة أشهر أثناء الذهاب والعودة، وكان بعضهم يطيلون مدة الإقامة

لمتابعة الدراسة على أيدى مشاهير المشايخ، وفى بعض الأحيان يقيمون فى القاهرة بصفة نهائية.

والسبب الثانى أن العلاقات التجارية النشطة للغاية بين مصر والمغرب دفعت العديد من التجار المغاربة للتجارة فى الزيت والشاشية والمنتجات الصوفية والجلدية التى كانوا يستوردونها من شمال أفريقيا، كما كانوا يصدرون إلى المغرب المنتجات الشرقية والمنسوجات المصرية(١٠).

وعندما جاء العصر العثمانى طرأت عوامل جديدة زادت من هجرات المغاربة إلى مصر؛ فقد تعرضت بلدان المغرب العربى فى الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر لأوضاع سياسية غير مستقرة تمثلت فى الهجمات الأسبانية على مدن الشمال الأفريقى، أو الصراع الملتهب بين رؤساء البحر الأتراك والأمراء المحليين، وما كان أحدهم يصل إلى السلطة حتى يعمل على التنكيل بخصومه السياسيين ونفيهم، كل ذلك دفع عدداً كبيراً من سكان المدن الشمالية إلى تركها والهجرة إلى الشرق، وخاصة مصر(١١).

وكان أغلب هؤلاء المغاربة الفارين من الطبقات التجارية الوسطى، والتى كانت تخاف على أموالها ومصالحها التجارية؛ فقد كان أغلب هؤلاء من أبناء المدن الساحلية التى تعرضت للهجمات الأسبانية، وكانت تربطها علاقات تجارية قوية مع الإسكندرية؛ مثل وهران والجزائر وتلمسان وجربة وغيرها(١٢).

ولا شك في أن جزءاً من هؤلاء التجار كان على علاقة وصلة بالسودان الغربى؛ وبالتالى لعبوا الدور الأكبر فى تجارة مصر مع هذه البلاد، وبيان هؤلاء التجار كالتالى :

أ- التجار المسراتيون :

ينتسب التجار المسراتيون إلى مدينة "مسراتة"(١٣)، التى كانت أهم الموانئ التجارية فى الساحل الطرابلسى، وكان تجارها هم الأنشط والأكثر ثراء بين كل العائلات الطرابلسية(١٤)، وذلك على مستوى التجارة عموماً. أما بالنسبة لدورهم فى التجارة مع السودان الغربى فقد كانوا أيضاً أنشط العائلات المغربية المشتغلة بتجارة السودان؛ فمن خلال وثائق المحاكم الشرعية بالقاهرة تبين لنا أن التجار المسراتيين شكّلوا حوالى ٣٤٪ من إجمالى التجار المغاربة العاملين بالتجارة السودانية، وقد بلغ نشاطهم التجارى قمته فى سنة ٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م، وهذا دليل واضح على مدى نشاطهم التجارى، والدور الفعال الذى لعبوه فى التجارة بين مصر والسودان الغربى.

ولكن دورهم قد بدأ فى التقلص التدريجى بداية من عام ٩٨١هـ/ ١٥٧٣م، حتى وصل بنا الأمر إلى أننا لا نجد لهم دوراً مع نهايات القرن السابع عشر، وربما كان ذلك نتيجة حتمية لتقلّص تجارة مصر مع السودان الغربى.

وقد أقام التجار المسراتيون علاقات ومعاملات تجارية فيما بينهم؛ كالوكلاء التجاريين الذين قاموا بالسفر؛ فقد أعطى أحد التجار

المسراتيين ٧١٩٠ نصف فضة عبد الرحمن بن إبراهيم المغربى المسراتى على سبيل القراض ليشترى بها قماشاً ونحاساً ؛ ليسافر بها إلى أكدز ويبيعها له(١٥) . وعلى هذا المنوال عقدت الكثير من عقود الشركات بين التجار المسراتيين: أحدهم ممول والآخر يسافر إلى بلاد التكرور؛ ليبيع البضائع، ويأتى بالذهب التكرورى.

ومن الجدير بالذكر أن بعض النساء المسراتيات قمن بدور فى تمويل عمليات تجارية لوكلاء تجاريين مسراتيين؛ مثل الحرمة كاملة بنت عبد الدايم التى أعطت أحد التجار المسراتيين مبلغاً من المال على سبيل القراض؛ ليشترى بها بضائع يأخذها معه إلى أكدز، ويبيعها بالذهب التكرورى(١٦) .

على أن الأمر لم يقتصر على ذلك، وإنما كانت لهم علاقات ووكلاء تجاريون من العائلات المغربية الأخرى الموجودة فى مصر؛ مثل عبد القادر بن أبى القاسم المغربى المسراتى الذى كانت له معاملات تجارية مع على بن عبد القادر المغربى الغريانى(١٧) .

وقد عمل التجار المسراتيون وكلاء تجاريين للتجار الجربيين؛ فالحاج على بن عبد الواحد المغربى المسراتى كان وكيلاً تجاريًّا للحاج صالح بن عبد الرحمن المغربى الجربى(١٨) .

ولكن لم يقف نشاط التجار المسراتيين عند هذا الحد، بل تخطى الأمر إلى أن عملوا وكلاء تجاريين لليهود؛ فالحاج على بن عبد الواحد كان وكيلاً عن المعلم يعقوب بن أبى سعدة اليهودى الربان وحيين بن إسماعيل اليهودى الربان فى بيع بضائع لهما ببلاد

التكرور مقابل الذهب التبر التكروري(١٩)، هذا إلى جانب أن أحمد بن بكار بن يوسف المغربي المسراتي كان وكيلاً عن نفس اليهوديين المذكورين في بيع مسك تركي وخرز يمني ولبان جاوي لهما ببلاد التكرور(٢٠)، بالإضافة إلى كونه وكيلاً أيضاً عن يهوديين آخرين بنفس البلد(٢١)، وفي هذا دلالة واضحة على مدى النشاط التجاري للتجار المسراتيين، والثقة التي كانوا يتمتعون بها.

ومن الجدير بالذكر أن نشاطهم لم يقتصر على السودان الغربي فقط، وإنما امتد ليشمل السودان الشرقي؛ فعبد الهادي بن غانم المسراتي كان وكيلاً تجاريًّا لأحد التجار ببر عمارة ليجلب له الرقيق والبضائع السودانية الأخرى(٢١).

والملاحظ أن هناك بعض التجار المسراتيين عملوا ممولين فقط للتجار الآخرين، وغالباً كان ذلك يأتي بعد رحلات وترحال حتى ينتهي الأمر بهم إلى الاستقرار في مصر، ليقوموا باستثمار أموالهم في تمويل صغار التجار السفارين، وسنتناول ذلك بالتفصيل فيما بعد.

ب- التجار الجربيون:

كانت جزيرة جربة أكثر المناطق التي تدفقت منها العائلات المغربية إلى مصر؛ إذ أنه من بين ٨٤ عائلة تونسية تم رصد نشاطها التجاري كانت منها ٣٢ عائلة جربية؛ أي حوالي ٣٧٪ من إجمالي عدد العائلات التونسية، وهو ما يعكس قوة العلاقات التجارية بين مصر وجربة(٢٢)، وقد قمنا برصد نشاطهم التجاري مع بلاد

السودان، ووجدنا أن نشاطهم بلغ ٨٢٪ في مقابل ١٨٪ بالنسبة للعائلات التونسية الأخرى.

وقد جاء التجار الجربيون في نشاطهم التجارى بعد المسراتيين؛ فقد كانت نسبة التجار الجربيين خلال القرنين موضع الدراسة ٢٠٪ من إجمالى التجار المغاربة، وفى هذا إشارة إلى حجم الدور الذى لعبوه في هذه التجارة، كما أن قمة النشاط التجارى لهم كان فى سنة ٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م؛ حيث مثلوا فى هذه السنة ٣٥,٥٪، ليبدأ دورهم في التذبذب بداية من سنة ٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م هبوطاً وصعوداً، ويستمر فى الانحسار التدريجى من أواخر القرن السادس عشر، لينتهى مع نهاية القرن السابع عشر.

وكالعادة فى أن ينجذب كل تاجر إلى بنى جلدته، أقام الجربيون معاملات تجارية واسعة فيما بينهم؛ فاتخذوا من بينهم وكلاء لهم في تجارتهم مع بلاد السودان؛ فقد كان يوسف بن سعيد الجربى وكيل مصالح لأحد التجار الجربيين المسافرين لبلاد التكرور(٢٣)، وكان الحاج سعيد بن جمعة المغربى الجربى وكيلاً تجاريًا عن ثلاثة تجار جربيين ببلاد أكدز(٢٤)، وهذا يوضح مدى التعاون والثقة المتبادلة بين التجار الجربيين للحد الذى دفع ثلاثة من التجار إلى أن يجعلوا لهم وكيلاً تجاريًا واحداً، وتقبل هذا الوكيل المسئولية الملقاة على عاتقه. إضافة إلى أنهم اتخذوا وكلاء من العائلات المغربية الأخرى كالتجار المسراتيين وغيرهم من العائلات.

ولم تقف معاملاتهم التجارية عند هذا الحد، بل تخطى الأمر إلى أنهم اتخذوا من العتقاء وكلاء تجاريين؛ فالحاج جوهر بن عبد الله الحبشي عتيق عثمان بن جمعة كان وكيلاً تجاريًّا عن اثنين من التجار الجربيين ببلاد أكدز في آن واحد(٢٥)، والملاحظ أن الحاج جوهر لم يكن عتيق أي من التاجرين، ولكنهما وثقا به وجعلاه وكيلاً لهما، وذلك على الرغم من أن العادة التي كانت جارية هي أن يقوم التاجر باستخدام عتيقه الشخصي.

لقد عمل التجار الجربيون في بعض الأحيان وكلاء مصالح للتجار المسراتيين؛ كالخواجة صالح بن عبد الرحمن المغربي الجربي الذي كان وكيلاً عن الحاج عيسى بن بكار المسراتي حينما كان غائباً ببلاد التكرور(٢٦).

وفي النهاية يمكننا القول إن التجار الجربيين لم ينغلقوا على أنفسهم، وإنما انفتحوا على العائلات الأخرى من المغاربة وغيرهم، وكان لهذا أثره في التكامل بين أفراد العائلات المختلفة الذي كان يصب حتماً في مصلحة علاقة مصر التجارية بالسودان الغربي.

جـ- التجار الأواجلة:

كان لوقوع واحة أوجلة على طرق التجارة بين الشرق والغرب من مصر حتى موريتانيا، ومن الشمال إلى الجنوب على الطرق الرابطة بالممالك السودانية؛ أثره الكبير في اشتغال سكانها بالتجارة منذ القدم؛ فقد كان لها علاقات تجارية بين مختلف مدن الصحراء والسودان الغربي، وبخاصة تمبكتو ووادای(٢٧).

لقد عمل التجار الأواجلة وسطاء ووكلاء متنقلين؛ حيث إنهم لم يستقروا بمصر، وإنما كانوا يقومون بالرحلات التجارية لبلاد التكرور ذهاباً وإياباً؛ لذلك فقد كانت نسبة مشاركتهم في التجارة مع بلاد التكرور بالنسبة للتجار المغاربة في المرتبة الثالثة بنسبة تبلغ ١٩٪، ومع ذلك فإننا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار طبيعتهم غير المستقرة، والتي جعلتهم أقل وجوداً أو تردداً على المحاكم الشرعية.

ومهما كان الأمر فإننا لا نغفل الدور الذي قاموا به في علاقة مصر التجارية بالسودان الغربي، وقد وجدنا أن أوج نشاطهم التجاري في عام ٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م الذي بلغ حوالي ٢٧,٥٪ بالنسبة لباقي العائلات المغربية، ليبدأ دورهم بعد ذلك في الهبوط والصعود.

ومن خلال وثائق المحاكم الشرعية تبين لنا استمرار النشاط التجاري لأهل أوجلة حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر؛ حيث كان لهم ركب خاص بهم؛ أي قافلة تجارية خاصة بهم، وقاموا بتنصيب شيخ لهذا الركب؛ فقد كان السيد الشريف علي بن عبدالهادي هو شيخ ركب أوجلة، وكان بمصر في عام ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٦م(٢٨)، فلو لم يكن عددهم كبيراً لما كان لهم ركب خاص بهم.

كما أن هناك دليلاً آخر؛ فشيوخ أوجلة الذين لعبوا دوراً كبيراً في تجارة الخيول والرقيق والذهب بين مصر والسودان الغربي منذ بدايات العصر العثماني بمصر(٢٩)، والذين كانت هذه التجارة سبباً كبيراً في ثرائهم؛ كان من الضروري أن تستمر هذه التجارة

التي تجلب لهم الربح الوفير مهما كانت المخاطر ؛ فخلال القرن السابع عشر وصل أحد هؤلاء المشايخ إلى درجة كبيرة من الثراء وهو الشيخ حمودة بن سلطان الأوجلي، الذى وصف بأنه من أعيان التجار ببلاد السودان(٣٠)، وكان من الطبيعى أن يستمر هذا النشاط الذى كان سبباً فى ثراء ذريته من بعده، بل وفى أسرته جميعاً من إخوته وغيرهم(٣١).

لقد عمل التجار الأواجلة وكلاء مصالح للتجار المغاربة الآخرين؛ فقد كان عمر بن منصور الأوجلي وكيلاً عن محمد بن أبى زيد ببلاد التكرور(٣٢)، كما كان أخوه محمد بن منصور الأوجلي وكيلاً عن على بن عمران المغربى ببلاد التكرور أيضاً(٣٣).

ولم يقف نشاطهم عند هذا الحد، وإنما عملوا وكلاء تجاريين أيضاً للتجار المغاربة؛ فعمر ومحمد المذكوران كانا وكيلين تجاريين للخواجا محمد بن مسعود الأندلسى فى بيع بضائع له ببلاد أكدز(٣٤). وقد كان الحاج عمر بن أحمد بن عمر الأوجلي وكيلاً تجاريًا للحاج سعيد بن أبى القاسم المغربى الجربى ببلاد التكرور(٣٥).

ومن الجدير بالذكر أن التجار الأواجلة اتخذوا لأنفسهم وكلاء مصالح لتسيير أمورهم نظراً لاتساع معاملاتهم التجارية سواءً بمصر أو ببلاد التكرور؛ فقد كان الحاج سليمان بن خيبوط وكيلاً عن الشيخ عمر بن أحمد، وذلك للمطالبة بحقوقه بمصر(٣٦)، وكان عمر بن أبى بكر الأوجلي وكيلاً عن عمر بن أحمد الأوجلي بمصر أيضاً (٣٧).

أضف إلى هذا أنهم عملوا وكلاء تجاريين لليهود بمصر في بيع البضائع ببلاد التكرور وجلب الذهب بدلاً منها ؛ لذلك يمكننا القول إنهم ساهموا مساهمة واضحة وفعالة في التجارة بين مصر والسودان الغربي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ولكن نشاطهم الكبير خلال القرن السادس عشر لم يستمر على ما هو عليه ، وإنما تراجع إلى حد كبير ؛ وربما يرجع سبب ذلك إلى أنهم تحولوا إلى منحىً قديم فُرض عليهم .

د- التجار التواتيون :

تعدّ توات من المراكز التجارية الصحراوية التي كان لها نشاط تجاري مع تمبكتو منذ القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي(٣٨) ؛ فقد لعبت دوراً مهمًّا في الازدهار الاقتصادي للسودان الغربي ، كما كانت مركزاً لليهود نظراً لأنها كانت حلقة وصل بين الشمال الأفريقي والسودان الغربي(٣٩) ، هذا بالإضافة إلى كونها مركزاً مهمًّا لاستقبال الذهب التكروري الذي يعاد تصديره إلى أوربا عبر المدن الساحلية لشمال أفريقيا(٤٠) .

لقد استمر النشاط التجاري للتواتيين خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، فقدموا إلى مصر ، ولعبوا دور الوساطة بينها وبين السودان الغربي ، فجاء نشاطهم في المرتبة الرابعة بنسبة ٣٪ بالنسبة للعائلات المغربية الأخرى ، وكان هناك خلط يحدث بشأن انتساب التواتيين من حيث كونهم مغاربة يتبعون شمال أفريقيا ، أم أنهم تكاررة يتبعون بلاد التكرور .

لقد عثرنا على ١١ وثيقة تخص التواتيين خلال القرنين موضع الدراسة، كان منها ٥ وثائق وصفتهم بالمغاربة "المغربى التواتى"، وفى المقابل كان هناك وثيقتان أطلقتا على أربعة أشخاص نسبة التكاررة "التكرورى التواتى"، والخامس أطلقت عليه تواتى فقط، وهناك وثيقة وصفت الحاج أسكيا بن أودع بن محمد التكرورى بأنه "من توات الغرب"، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك ثلاث وثائق اكتفت بوصفهم بالتواتيين فقط.

وربما كان سبب ذلك يرجع إلى أن التجار التواتيين كانوا يأتون صحبة قافلة التكاررة، فاعتقد بذلك أنهم من التكاررة، وأن توات تتبع بلاد التكرور، أو أن الأشخاص الذين وصفوا بأنهم تكاررة تواتيون هم بالفعل من بلاد التكرور، ثم استقروا بتوات فحملوا الصفتين معاً، وفى اعتقادنا أن هذا الرأى هو الأرجح، وبذلك تكون توات محطة تجمع فيها كلٌّ من المغاربة والتكاررة؛ ليشكلوا مجتمعاً اقتصاديًّا قائماً على التجارة مع السودان الغربى.

وقد كان للتجار التواتيين دور مهم فى جلب الذهب التكرورى؛ ولذلك اتسعت تعاملاتهم التجارية مع العديد من العائلات والطوائف؛ فقد كانت لهم علاقات ومعاملات تجارية مع الأواجلة(٤١)، وكذلك مع التجار المغاربة الجربيين؛ فالحاج موسى التواتى كانت له معاملات تجارية مع قاسم بن عمر المغربى الجربى وسليمان بن سالم بن خيبوط المغربى الجربى لجلب الذهب التكرورى(٤٢)، هذا بالإضافة إلى المغاربة الأندلسيين والمسراتيين.

بالإضافة إلى ذلك عمل بعضهم في خدمة التجار المسراتيين أثناء سفرهم لبلاد التكرور(٤٣) ؛ وذلك لدرايتهم بالمسالك والطرق المؤدية إليها . وقد اتسعت معاملاتهم لتشمل اليهود المقيمين بمصر ، فكانوا يمولونهم بالبضائع ؛ ليجلبوا بدلاً منها الذهب التكرورى ، أو ينتظرون حتى يأتوا إلى مصر ليشتروا ما معهم من ذهب تكرورى(٤٠) . وفى هذا برهان واضح على نشاطهم الكبير فى تجارة مصر مع هذه البلاد .

وقد أيقنت السلطات الحاكمة في مصر مدى أهمية دورهم فى هذا ؛ لذلك كانت تحافظ على أموالهم وتركات من مات منهم بمصر ، وتقوم بإعطائها موكله إذا كان موجوداً ، أو تنتظر حتى يأتى من يأخذها من ورثته أو وكلاء عنهم(٤١) ؛ وبذلك تكون الحكومة قد اتخذت الإجراءات التى تطمئنهم على أنفسهم وأموالهم ؛ حتى يستمروا فى القيام بدورهم فى التجارة بين مصر وبلاد السودان .

هـ- التجار الطرابلسيون :

اشتهرت طرابلس منذ العصور الوسطى بأنها مركز تجارى رئيسى نشطت فيه الأعمال التجارية ؛ فوقوعها على ساحل البحر المتوسط جعلها محطة للتبادل التجارى بين أوربا وبلاد السودان ، بالإضافة إلى كونها محطة للتجارة والحجاج القادمين من المغرب والمتجهين إلى مصر ، ثم إلى الحجاز(٤٢) ؛ لذلك كان تجارها على معرفة تامة بالطرق وأساليب التجارة مع السودان الغربى ، وبالتالى

منهم من هاجر إلى مصر وهو يحمل هذه الخبرة، وقام بدور مهم في التجارة مع هذه الأنحاء.

وكانت مدينة الإسكندرية أول المدن المصرية استقطاباً للتجار الطرابلسيين؛ حيث كانت أول المراكز التجارية المصرية التي تحط بها قوافلهم التجارية وقوافل الحج التي تصحب الكثير من التجار القادمين من طرابلس الغرب على الطريق الساحلي أو الطريق الصحراوي أو طريق قوافل فزان(٤٣).

ولا مجال للشك في أن التجار الطرابلسيين قاموا بدور لا يغفل في التجارة بين مصر وبلاد السودان الغربي، وقد كانت نسبتهم مساوية للتواتيين فبلغت ٣٪ بالنسبة للعائلات المغربية الأخرى، فإن هذا الدور كانت له أهميته؛ وذلك نظراً لاحتياج مصر إلى وسطاء للتجارة مع السودان الغربي.

لقد كان هناك العديد من العائلات الطرابلسية التي عملت بالتجارة مع بلاد السودان؛ فكان هناك التجار الغريانيون الذين كان لهم دور في تجارة الذهب، كما تواجد أيضاً التجار التجيبيون؛ حيث عثرنا على إشارة لدورهم في التجارة مع بلاد أكدز(٤٤). هذا بالإضافة إلى التجار الزواريين الذين عملوا كوكلاء تجاريين للتجار الجربيين؛ فالحاج أحمد بن موسى الزواري كان وكيلاً تجاريًّا للحاج قاسم بن عمر المغربي الجربي(٤٥)، والحاج مسعود بن سليمان المغربي الجربي في نفس الوقت.

ومن أشهر التجار الطرابلسيين الذين استقروا بمصر وأصبح لهم نشاط كبير في التجارة مع السودان الغربي محمد بن أحمد التجيبي

الطرابلسي الذي بدأ حياته تاجراً سفاراً يعمل كوكيل تجارى، وشارك التجار الآخرين؛ ليتمكن من القيام برحلته التجارية(٤٦)، ثم يحقق بعد ذلك ثروة تمكنه من أن يكون له باع كبير في تمويل التجار السفارين لبلاد التكرور، واتسعت معاملاته التجارية بين جميع أجناس التجار.

ومن الجدير بالذكر أن بعضهم قام بتمويل بعض التجار المسراتيين؛ كالحاج على بن أبي عبد الله الطرابلسي الذي أعطى قرضاً لعمر بن أحمد المسراتي. كما اتخذ بعضهم وكلاء تجاريين لهم من المصريين؛ كالحاج عبد اللطيف بن قاسم الطرابلسي الذي اتخذ من على بن عبد الله وأخيه محمد وكيلين تجاريين عنه ببلاد السودان(٤٧).

إلى جانب هذا فإنهم لعبوا دور الوسطاء والوكلاء التجاريين للتجار الآخرين؛ فمن هؤلاء الحاج محمد بن يوسف الطرابلسي الذي كان وكيلاً تجاريًّا لزكريا بن يحيى الديسطي التاجر بسوق الحرير ببلاد تمبكتو.

بالإضافة إلى ذلك عملوا وكلاء لليهود أيضاً؛ فقد كان أحمد بن عبد النور بن مليك الطرابلسي وكيلاً تجاريًّا للمعلم يعقوب بن أبي سعدة اليهودي الربان ببلاد التكرور عموماً. وبهذا يتضح لنا الدور الذي لعبه التجار الطرابلسيون.

و- التجار الغدامسيون:

لقد كان لغدامس السبق في التوغل في غرب ووسط أفريقيا، وارتبطت بعلاقات تجارية بعدد من هذه المدن؛ كتمبكتو، وجاو،

وجنى، وأكدز؛ فصارت محطة فى بداية الطريق عبر المنطقة الوسطى من الصحراء الكبرى(٤٨).

وقد أشار ابن بطوطة إلى الدور الكبير الذى لعبه التجار الغدامسيون فى التجارة مع السودان الغربى، وكيف كانت قوافلهم الكبيرة تجوب السودان، وأنه كان ضمن الناس الذين رافقوا قوافلهم للوصول إلى المدينة التى يريدها(٤٩).

وقد أشارت وثائق - منها ما يعود إلى أواخر القرن الخامس عشر، ومنها ما يرجع إلى القرن السادس عشر - إلى نشاطهم التجارى مع تمبكتو فى توريد الملح وبضائع شمال أفريقيا وشراء الذهب التبر منها(٥٠)؛ لذلك اعتُبر التجار الغدامسيون من الرعيل الأول الذين اجتازوا الصحراء، ومارسوا أعمالهم التجارية، ونجحوا فى توثيق العلاقات التجارية معهم، حتى أن السعدى وصفهم بأنهم خلقوا تجاراً بالفطرة(٥١).

وبالرغم من نشاطهم هذا فإننا من خلال رصدنا نشاط العائلات المغربية فى التجارة مع بلاد السودان خلال فترة الدراسة وجدنا أن دورهم متواضع بالنسبة للعائلات الأخرى؛ فقد بلغت نسبتهم ٢٪، وربما كان ذلك عائداً إلى أن نشاطهم التجارى المتصاعد كان بين بلاد السودان وطرابلس؛ مما يعنى أنهم ركزوا عملهم مع طرابلس مباشرة نتيجة لعوامل ما.

لقد كان للتجار الغدامسيين نشاط كبير فى التجارة بين مصر وكانو ببلاد التكرور، هذا النشاط الذى كان عملاً تعاونيًّا بينهم

وبين التجار المغاربة الآخرين؛ فقد كان التجار المغاربة يمولونهم ويقرضونهم، على أن يسددوا دينهم بالذهب التكرورى، وذلك لقناعتهم باحتراف تجار غدامس هذه التجارة؛ فقد أعطى أحد التجار المغاربة قرضاً تجاريًّا للحاج عمر بن عبد الرحمن الغدامسى، على أن يؤدى ثمن البضائع ذهباً تكروريًّا بعد رجوعه من تمبكتو(٥٢).

وقد تشعبت العلاقات التجارية لهم؛ فقد كان لهم معاملات مع التجار المصريين السفارين لبلاد التكرور، فكانوا يرسلون صحبتهم عند قدومهم إلى مصر الودائع من الذهب والرقيق على أن يستردوها بعد عودتهم إلى مصر(٥٣).

كما كان لبعضهم علاقات بالتجار اليهود الشوام الموجودين بمصر؛ فقد كان العز بن عثمان الغدامسى وكيلاً تجاريًّا لشالوم بن داود اليهودى الشامى ببلاد التكرور، ثم قام شالوم بتحويل ما له من أموال عند العز إلى الخواجا إسماعيل بن أبى طاقية شاهبندر التجار بمصر عن طريق الحوالة الشرعية.

ومهما يكن من أمر فإننا - فى ضوء ما سبق- لا يمكننا التقليل من الدور الذى لعبه التجار الغدامسيين فى ربط مصر بشبكة تجارية ببلاد التكرور؛ وذلك لتمرسهم واحترافهم هذه التجارة.

ز- التجار الفاسيون:

تعد فاس من المدن المغربية التى اتصلت بالسودان الغربى منذ تأسيسها، وكان لها دور رائد فى نشر الإسلام والثقافة العربية فى السودان الغربى(٥٤)، ومما لا شك فيه أن جزءاً كبيراً من هذه

العملية تم على أيدى التجار، فكانت قوافل التجارة تخرج منها بأصناف البضائع إلى تمبكتو وأكدز وكانو وغيرها فى حركة دءوب، وكان التاجر الفاسى كغيره من تجار الشمال الأفريقى تاجراً وعالماً فى نفس الوقت؛ لذلك كانت فاس مركزاً تجاريًا مهمًا لتجارة السودان(٥٥). وعلى الرغم من ذلك فقد جاء ترتيب التجار الفاسيين بالنسبة لغيرهم من العائلات المغربية فى ذيل القائمة مع الغدامسيين بنسبة بلغت حوالى ٢٪ خلال فترة الدارسة.

ومن الجدير بالذكر أنهم عملوا وكلاء تجاريين لكبار التجار المصريين؛ فكان الحاج أحمد بن إبراهيم بن الأمين الفاسى التاجر السفار وكيلاً تجاريًا للخواجا يحيى بن عمر بن الجمال ببلاد التكرور(٥٦).

ولم يقف دور ابن الأمين عند هذا الحد؛ فقد كان يتاجر لحسابه الخاص، بالإضافة إلى قيامه بدور الوكيل التجارى ووكيل المصالح؛ فقد كان وكيل مصالح للحاج مسعود بن أمغار وأخيه إبراهيم، وذلك ببلاد أكدز وكانو وكاتسينا "وبلاد البحر وبلاد السودان".

وهذا دليل واضح على النشاط التجارى الكبير لابن الأمين الذى كان باستطاعته أن يصل إلى كل هذه الأماكن خلال رحلته، ولدينا دليل يؤكد وصوله إلى كل هذه الأماكن بالفعل، وهذا مثال يؤكد على نشاط التجار الفاسيين خاصة والمغاربة عامة.

بالإضافة إلى ذلك قام ابن الأمين بدور مهم فى استرداد وإرجاع مخلفات التجار المتوفين ببلاد التكرور، كما حدث من استرداده

مخلفات أحد التجار المغاربة الذى توفي ببلاد التكرور فى عام ٩٦٩هـ/ ١٥٦١م، وأتى بها إلى ورثته بالقاهرة(٥٧).

كما وصل نشاط التجار الفاسيين إلى السودان الشرقى؛ فقد كان الحاج عبد السلام المغربى الفاسى وكيلاً تجاريًا لأحد التجار ببلاد كسا بالسودان الشرقى، وذلك في عام ١١٠١هـ/ ١٦٨٩م بعد تحول الثقل التجارى بين مصر وبلاد السودان للسودان الشرقى.

وعلى هذا يتضح لنا الدور الذى قام به التجار الفاسيون فى تجارة مصر مع السودان الغربى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وتحوّل الفاسيين للمشاركة فى تجارة مصر مع السودان الشرقى خلال أواخر القرن السابع عشر بعد التحولات التى حدثت فى المنطقة.

ح- تجار مغاربة آخرون:

لم يقتصر الأمر على التجار سالفى الذكر، وإنما كانت هناك عائلات مغربية أخرى متعددة ظهر منهم تجار شاركوا فى تجارة مصر مع السودان الغربى؛ فمنهم من نعرف نسبهم أو المكان الذى جاءوا منه، ومنهم مجهولون اكتفت الوثائق بذكر مغربى فقط، وهؤلاء الأفراد لا يمكننا أن نغفل دورهم؛ حيث إننا نلمس هذا من خلال الوثائق التى سنعرض لبعضها.

ومما تجدر الإشارة إليه أننا وجدنا نشاطاً كبيراً لبعض التجار من العائلات المغربية غير الواردة ضمن العائلات المذكورة فى الجدول؛ وبالنسبة للتجار معلومى النسب أو المعروف عائلاتهم، وهم:

التجار التاجوريون(*)، الذين قاموا بدور فى السفر والتجارة مع السودان الغربى، كالخواجا أبي عبد الله بن محمد التاجورى الذى شارك التجار الآخرين فى السفر إلى بلاد التكرور(٥٨).

وقد ساهمت العائلات الأندلسية التى استقرت بمصر فى تفعيل العلاقات التجارية مع السودان الغربى؛ حيث كانت هناك أعداد كبيرة هاجرت إلى المدن السودانية، وكونت طائفة أندلسية، فمن هنا نشأت الروابط التجارية بينهما، ومن هؤلاء التجار الذين كانوا بمصر على بن محمد المغربى الأندلسى التاجر السفار إلى بلاد التكرور، الذى كان يقوم بالحصول على القروض التجارية من اليهود ليجلب الذهب من بلاد التكرور(٥٩).

وكان منهم من قام بدور فى تمويل التجار الأواجلة كأحمد بن إبراهيم الأندلسى، هذا بالإضافة إلى عائلة الصباغ والتى تخصصت فى تمويل التجار المغاربة لجلب الذهب إلى مصر والتجارة فيه خلال القرن السادس عشر(٦٠)، وكان لهم علاقات مع التجار التونسيين؛ مثل عبد الرحمن بن محمد الأندلسى الذى كان مصاحباً لخليفة المغربى التونسى أثناء سفرهما إلى بلاد السودان، وعندما توفى خليفة أحضر عبد الرحمن مخلفاته من بلاد السودان إلى مصر(٦١). وقد سبق أن تحدثنا عن نشاط التجار الجربيين، والذين يعدون من العائلات التونسية.

وإلى جانب هؤلاء التجار الجربيين كان هناك تجار ينتسبون إلى مدينة تونس، وقاموا بدور يجب وضعه فى عين الاعتبار، فقد كان

محمد العيسوى التونسى من التجار السفارين وعمل وكيلاً تجاريًا لأبى بكر بن أحمد الهاشمى ببلاد التكرور(٦٢).

وكان منهم من توفى ببلاد التكرور أثناء رحلته التجارية؛ كخليفة بن عجيمى التونسى الذى توفى بمدينة كانو فى عام ٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م، أثناء قيامه بالتجارة فيها(٦٣)، كذلك توفى محمد بن محمد التونسى بمدينة تمبكتو فى عام ٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م(٦٤).

ونستنتج من هذا أن نشاط التجار التونسيين وصل تقريباً إلى كل مكان بالسودان الغربى، وظلوا يجوبون ويترددون على هذه البلاد بدون توقف، حتى وصل الأمر إلى نهايتهم بهذه البلاد. إلى جانب هذا قام التجار التونسيون بتمويل التجار المغاربة؛ ليسافروا إلى بلاد التكرور ويتاجروا فى الذهب.

لم يقتصر الأمر بالنسبة للتجار التونسيين على الجربيين والتونسيين فقط، ولكن كان هناك آخرون من مدينة سوس بتونس، وقد ظهر دورهم فى التجارة مع السودان الغربى وتجارة الذهب؛ فيحيى بن عبد الرحيم الجبالى قام بدور بارز فى جلب الذهب من فزان إلى مصر، وفى حمل الأمانات من الذهب، وخاصة تلك التى كان يرسلها التجار المغاربة المقيمون بهذه البلاد إلى مصر لموكليهم وذويهم.

والملاحظ أيضاً أنهم عملوا كوكلاء للتجار المغاربة الآخرين ببلاد التكرور؛ كعمر بن يوسف النفوسى الجبالى الذى كان وكيلاً عن

أحد التجار المغاربة، ولعب دوراً مهمًا في تصريف تجارته ببلاد التكرور.

ومن الجدير بالذكر أنه كان هناك تواجد للتجار الوهرانيين بمصر، وقاموا بالتجارة مع السودان الغربى، وجلبوا البضائع السودانية التى كان على رأسها الذهب؛ فمن أشهر التجار الوهرانيين أحمد بن على الوهرانى التاجر السفار إلى بلاد التكرور، الذى شارك خاله فى عام ٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م ليسافر إلى أكدز، بالإضافة إلى أن خاله جعله وكيلاً عنه لبلاد التكرور للمطالبة بجميع حقوقه وديونه لدى التجار الموجودين هناك.

وقد توفى الخواجا أحمد الوهرانى فى عام ٩٩١هـ/ ١٥٨٣م بمصر، ومن حسن الحظ أننا عثرنا على الوثيقة التى تحوى مخلفاته، والتى توضح أنه كان يسكن بدرب الأتراك، وكان متزوجاً من مستولدة له تكرورية، وأنه كان يمتلك حاصلاً بوكالة الخواجا محمد الصباغ، وتوضح مخلفاته أنه كان يتاجر فى جميع المنتجات التكرورية؛ كالأحزمة الجلد التكرورى والأجربة التكرورى وغيرها، هذا إلى جانب الرقيق التكرورى، وبهذا لم يقتصر نشاطه على جلب الذهب فقط، وإنما شمل جميع السلع التكرورية.

وقد وجدنا دوراً للتجار المغاربة السوكنيين(*) الذين مارسوا تجارة الخيول بين مصر والسودان الغربى بمشاركة بعض العائلات المغربية الأخرى(٦٥).

ومن الجدير بالذكر أن التجار الفزانيين وجدوا أيضاً بمصر، وعملوا وكلاء تجاريين لبعضهم البعض من أجل التجارة مع السودان

الغربي، فالحاج محمد بن أحمد الفزاني كان وكيلاً تجاريًا للحاج علي الفزاني ببلاد التكرور(٦٦).

ومما لا شك فيه أنه كان يوجد تجار مغاربة آخرون، ولكننا لا نعرف بالتحديد المكان الذي جاءوا منه، والذين اكتفت الوثائق بوصفهم بالمغاربة، وهم يندرجون في الرسم البياني تحت مسمى تجار آخرين.

وتكملة لما بدأناه يجب أن نذكر جانباً من نشاطهم التجاري بين مصر والسودان الغربي؛ فكان منهم من قام بتمويل التجار، وأرسل الوكلاء والمبعوثين إلى السودان الغربي لجلب الذهب؛ كأبي عبد الله بن عمران المغربي الذي أعطى أحد التجار الأندلسيين بضائع ليبيعها له بالذهب ببلاد السودان(٦٧)، ومنهم من كانوا تجاراً سفارين لبلاد التكرور، وتوفوا أثناء قيامهم بالتجارة في هذه البلاد؛ مثل الحاج محمد أزكيا المغربي الذي توفي بتمبكتو أثناء قيامه بالتجارة، وكانت تربطه علاقة تجارية بالخواجا صالح بن عبد الرحمن المسراتي، الذي كان يعد من كبار التجار الرأسماليين المتخصصين بالتجارة مع بلاد السودان(٦٨)، كذلك توفي أحمد ابن أبي زيد المغربي بمدينة كانو في عام ٩٧٧هـ/ ١٥٦٩م(٦٩).

ولم يقف نشاطهم عند هذا الحد، بل مارسوا التجارة بكل أنظمتها، وتقمصوا كل الأدوار؛ فبالإضافة إلى ما ذكرناه سابقاً قاموا بدور الوكلاء التجاريين لكبار التجار الرأسماليين من المغاربة؛ فعبد الرحمن بن عبد العزيز المغربي كان في عام ٩٨٤هـ/ ١٥٨٦م

وكيلاً تجاريًّا عن أحد التجار الجربيين ببلاد التكرور ليجلب له الذهب التكروري.

إلى جانب هذا لعبوا دور وكلاء المصالح؛ فقد كان يحيى بن علي المغربي وكيلاً عن أحد التجار الجربيين أيضاً، بالمشاركة مع عثمان بن إبراهيم الأوجلي ببلاد السودان في عام ١٠٠٥هـ/ ١٥٩٦م للمطالبة بحقوقه وديونه كلها.

ومن الجدير بالذكر أن بعضهم قام بالتجارة مع السودان الشرقي عن طريق البحر الأحمر، ولعب دوراً لا يغفل في جلب البضائع؛ فكان أحمد بن زيدان المغربي يسافر إلى سواكن عبر البحر الأحمر لجلب البضائع السودانية، وقامت بينه وبين تجار سواكنيين علاقات تجارية.

نستخلص مما سبق أن التجار المغاربة قاموا بدور كبير ومهم في تجارة مصر مع السودان الغربي، بل يمكننا القول إنهم قاموا بالدور الأساسي والفعال، ولم يكونوا بجميع أصولهم وانتماءاتهم العائلية منغلقين على أنفسهم، بل انفتحوا على بعضهم البعض، وشاركوا بعضهم، ومولوا بعضهم من أجل السفر إلى السودان الغربي لجلب بضائعه.

كما نستنتج أنهم كانوا منظمين وموفقين في هذه التجارة، وكانت التجارة مع بلاد السودان مجالاً مفتوحاً شاركت فيه كل العناصر المغربية، وإن تفاوتت درجة مشاركتهم.

٢- تجار آخرون:

بالرغم من سيادة العناصر المغربية على الهيكل التجاري مع

السودان الغربى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، فإن ذلك لم يمنع من وجود عناصر غير مغربية شاركت بشكل أو بآخر فى التجارة مع السودان الغربى، ومن هذه العناصر:

أ- التجار المصريون:

لقد أتى التجار المصريون فى المرتبة الثانية بعد التجار المغاربة بالنسبة للتجارة مع السودان الغربى، وقد برز العديد من الشخصيات التجارية المصرية فى مجال التجارة معه؛ فمن هؤلاء التجار السفَّارين نجد الزينى مصطفى بن أحمد التوفانى السفار لبلاد التكرور(٧٠)، حيث شكل التوفانى عنصراً فعالاً فى التجارة مع بلاد التكرور وجلب الذهب، والدليل على ذلك - على سبيل المثال لا الحصر- أننا وجدناه فى سنة ٩٧٧هـ/ ١٥٦٩م قام بعقد ٩ قروض تجارية بقيمة قدرها ٧٤٣ مثقال ذهب مع تجار وممولين مختلفين؛ فثلاثة قروض منها كانت من ممولين يهود، واثنان من تجار مغاربة، وواحد من تاجر مصرى، وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على تشعب علاقاته ومعاملاته التجارية.

لم يقتصر دور المصريين على هذا، وإنما كانت هناك عائلة مصرية من صعيد مصر كان لها باع طويل فى التجارة والسفر إلى بلاد التكرور، وكانت هذه العائلة من أبى تيج، ولا نعرف للأسف بداية عملهم بالتجارة مع بلاد التكرور، ولكن أول إشارة عثرنا عليها لتاجر سفار منهم كانت سنة ٩٥٧هـ/ ١٥٥٠م هو عبد السلام بن محمد الأبوتيجى الذى كان وكيلاً تجاريًا لأحد التجار اليهود ببلاد التكرور.

ثم يأتي بعد ذلك أكثر التجار المصريين شهرة ونشاطاً في مجال التجارة مع هذه الأنحاء وهو الخواجا أبو بكر بن عبد القادر الأبوتيجي التاجر السفار إلى بلاد التكرور، الذي قام بدور كبير في جلب الذهب منها.

وكان عمه الخواجا محمد بن عبد القادر الأخميمي الأبوتيجي تاجراً سفّاراً إلى بلاد التكرور هو الآخر(٧١)، ومن الواضح أن الاثنين قد شكّلا ثنائيًّا كان له أثره الفعال في تجارتهما مع بلاد التكرور(٧٢).

وكان دور عربان هوارة حاضراً في التجارة مع السودان الغربي وإحضار تراب الذهب؛ كعلي بن إبراهيم الهواري التاجر السفار إلى بلاد التكرور الذي كانت تربطه علاقات تجارية بابن الجمال لجلب تراب الذهب، وأيضاً كان ليحيى بن أحمد العريني الهواري نشاط تجاري مع التجار المغاربة فيما يخص آليات التجارة مع السودان الغربي.

لم يقتصر نشاط المصريين في هذه التجارة على هؤلاء التجار، وإنما لمعت أسماء تجار مصريين في سماء التجارة مع السودان الغربي؛ كالتجار الدلجيين الذين سافروا وتاجروا بين مصر والسودان الغربي ذهاباً وإياباً حتى أصبح لهم مكانة لا تغفل، فنذكر منهم سلطان بن عساكر الدلجي وزين شحاتة الدلجي ومحمد بن عبد الغني الدلجي الذين كانوا وكلاء تجاريين عن الشيخ زين الدين محمد بن أبي علي ببلاد التكرور، كما كان هناك الحاج عمرو بن محمد الدلجي التاجر السفار إلى بلاد السودان الذي قامت بينه وبين أحد التجار الدلجيين

بسوق طولون شركة في عام ٩٨٦هـ/ ١٥٧٨م لجلب بضائع السودان. وأخيراً نذكر الحاج عيسى بن عطاالله الدلجى الذى كان يسافر أيضاً لبلاد التكرور لجلب الذهب التكرورى(٧٣).

بالإضافة إلى ذلك كان هناك تجار سفارون من منشية البكارى، التى كانت - كما ذكرنا- محطة ومخزناً لتجار التكرور؛ حيث إن من الواضح أنهم تأثروا بالتجار التكاررة، وأغرتهم المكاسب التى كانوا يحققونها؛ لذلك برز منهم العديد من التجار السفارين لبلاد التكرور؛ فعلى سبيل المثال قام على بن يوسف المنشاوى السفار بالتجارة مع السودان الغربى خلال منتصف القرن السابع عشر(٧٤)، وهذا له دلالة ذات أهمية كبيرة، وهى أن التجار المغاربة فى هذا الوقت كان دورهم قد تقلص، وكانت مصر بحاجة إلى من يقوم مقامهم، ويسافر إلى السودان الغربى ليأتى بالذهب وغيره من بضائع السودان؛ لذلك حاول التجار المصريون أن يقوموا بهذا الدور أو يسدوا جزءاً من الفراغ الذى حدث.

وكان لأهالى سقارة دور فى هذه التجارة؛ فقد سافر الحاج علام بن عبد الحق السقارى إلى السودان الغربى فى سنة ١٠٧٧هـ/ ١٦٦٦م، وكانت بضائعه تتكون من السكر المصرى بأشكاله وصوره المختلفة(٧٥).

ولم يقف دور المصريين عند هذا الحد، بل وجدنا منهم من عملوا وكلاء تجاريين لليهود؛ فالحاج على بن إبراهيم كان وكيلاً تجاريًا ببلاد التكرور لثلاثة من اليهود فى آن واحد.

ويلاحظ أن منهم من سافر إلى هذه البلاد للتجارة، فأعجبته الحياة هناك، فقرر أن يستقر بها؛ كدرويش المحلى الذى قطن ببلاد التكرور(٧٦). وكان هناك من الأشراف من استقر أيضاً بهذه البلاد؛ فأخو الشريف محمد بن سالم الغلال استقر وقطن بتمبكتو، وأخذ يرسل لأخيه الذهب التكرورى، وهذا دليل على أن السادة الأشراف كان لهم دور فى التجارة مع السودان الغربى، ومما يؤكد ذلك عثورنا على إشارة أخرى فى عام ٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م لأحد السادة الأشراف، وهو السيد الشريف أحمد بن أحمد الحسنى الذى عمل وكيلاً تجاريًا لأحد المشايخ المصريين ببلاد التكرور(٧٧).

هذا بالإضافة إلى أنه كان من المصريين من توفى ببلاد التكرور أثناء ممارسته التجارة؛ كزكريا بن يحيى الديسطى التاجر بسوق الحرير الذى توفى بتمبكتو فى عام ٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م؛ حيث من الواضح من ذكر مهنته كتاجر بسوق الحرير بالوراقين أنه لم يكن متخصصاً فى السفر لبلاد التكرور، فربما دفعته رغبته فى تحقيق ربح أكبر من خلال التجارة فى الذهب مع البلاد المنتجة له مباشرة إلى المجازفة والسفر، ولكن للأسف تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن، فكان سفره هذا نهايته الموت بهذه البلاد(٧٨).

كما توفى الخواجا عبد القادر بن إبراهيم بأكدز فى عام ٩٧٣هـ/ ١٥٦٥م(٧٩)، وأيضاً توفى شحاذة بن على بالسودان الغربى فى عام ١٠٧٣هـ/ ١٦٦٢م أثناء قيامه بالتجارة.

كان ذلك على سبيل المثال لا الحصر ؛ لأننا وجدنا العديد من الإشارات الأخرى لتجار مصريين متوفين وغائبين ببلاد التكرور، لكن الذى يهمنا فى نهاية الأمر أن نوضح أن التجار المصريين كان لهم دور فعال فى التجارة مع السودان الغربى، ولم يتركوا الأمر كله بأيدى التجار المغاربة، ولا شك في أن دورهم هذا كانت له أهميته التى لا غنى عنها.

ب- العتقاء:

لا شك في أن العتقاء زاولوا مهنة التجارة بين مصر والسودان الغربى بصورة كبيرة وبشكل فعال؛ نظراً لاتساع الشبكات التجارية للتجار الرأسماليين، وبعد المسافة بين مصر وبلاد السودان؛ لذلك كان لزاماً عليهم أن يتخذوا وكلاء لهم فى هذه المنطقة البعيدة ممن يثقون فيهم، فكان العتقاء محل ثقة أسيادهم السابقين، فاتخذوا منهم وكلاء بالسودان الغربى؛ مثل الخواجا إسماعيل بن أبى طاقية شاهبندر التجار بمصر الذى قام بتعيين معتوقه الزينى ببالة وكيلاً عنه ببلاد التكرور للمطالبة بحقوقه وديونه لدى التجار الموجودين هناك، وقد أطلق يده فى اتخاذ شتى الوسائل لاستخلاص حقوقه(٨٠)، وهذا يدل على مدى ثقة أبى طاقية فى معتوقه.

لكن الغريب فى الأمر أن هذه هى الحالة الوحيدة التى عثرنا عليها، والتى تبين استخدام التجار عتقاءهم فى التجارة، وباقى الحالات التى لدينا لعتقاء عملوا وكلاء لتجار آخرين غير معتقيهم، وربما يرجع ذلك إلى أن معتقيهم لم يكونوا تجاراً، أو أن هذا يدل

على أن العتقاء كان لهم حرية الاختيار فيما يخص عملهم وحياتهم.

ومن أشهر العتقاء الذين مارسوا التجارة بين مصر والسودان الغربي خلال القرن السادس عشر كان الحاج جوهر بن عبد الله الحبشي عتيق الحاج عثمان بن جمعة؛ ففي عام ٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م عمل جوهر وكيلاً تجاريًا ببلاد أكدز لاثنين من كبار التجار المغاربة الجربيين في آن واحد(٨١)؛ حيث أطلقا يديه في كيفية التصرف في تجارتهما بغير رقيب عليه؛ مما يبرهن على الثقة التي كان يتمتع بها الحاج جوهر، إلى جانب التأكيد على درايته بأساليب التجارة المتبعة والمستخدمة في السودان الغربي، لذلك لم يخافا على أموالهما.

ومن الجدير بالذكر أن دور الحاج جوهر لم يقتصر على السودان الغربي، وإنما كان حاضراً في بلاد اليمن وزيلع؛ فكان وكيلاً عن عمر بن حسن المغربي الجربي فيها.

لقد أصبح العتقاء تجاراً يأتمنهم التجار الآخرون على أموالهم، فحققوا من وراء ذلك أرباحاً وأموالاً مكنتهم من أن يعملوا لحسابهم الخاص، ويعقدوا الشركات مع التجار الآخرين رأساً برأس، بل الأهم من ذلك أنهم كانوا الجانب المهم في عقد الشركة؛ لأنهم هم الذين يسافرون، ويتحملون أعباء ومشقة السفر ومخاطره؛ فها هو عبد الله بن عبد الله الأسود عتيق الحاج قاسم بن سليمان المغربي يعقد مع أحد التجار المسراتيين شركة برأسمال قدره ١٢٣١,٥ نصف فضة ليسافر إلى بلاد السودان(٨٢).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما وصل إلى أن العتقاء أصبح لديهم القدرة على أن يعملوا تجاراً سفارين لبلاد التكرور لحساب أنفهسم وبدون مشاركة أحد؛ كالحاج ياقوت بن عبد الله الحبشي عتيق الخواجا أبي بكر الركاضي الذى جهز بضائعه من خرز وخلافه؛ ليسافر في صحبة القافلة المتوجهة إلى بلاد التكرور في عام ٩٦٠هـ/ ١٥٥٢م لحسابه الخاص وبغير شريك(٨٣).

أضف إلى هذا أن العتقاء لعبوا دوراً في استرداد مخلفات التجار المتوفين ببلاد التكرور وإحضارها لورثتهم بمصر، والأهم من ذلك أنهم كانوا موضع ثقة حكام الشرع الشريف ببلاد التكرور، فكانوا يأتمنونهم على أموال المتوفين، ويسندون إليهم مهمة إرجاعها(٨٤).

نستخلص مما سبق مدى أهمية الدور الذى قام به العتقاء فى التجارة مع السودان الغربى سواءً عملهم وكلاء مصالح أم وكلاء تجاريين، حتى يصل الأمر إلى ذروته ويصبحوا تجاراً سفارين متخصصين في التجارة السودانية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الشوام كان لهم دور في هذه التجارة، ولكن كان متواضعاً؛ فالخواجا أبو الفضل بن صلاح الدين الشامي كان أحد التجار بسوق الهرامزة، ولكنه قرر أن يمتهن نشاطاً آخر للتجارة، وهو السفر والتجارة مع بلاد التكرور، فترك نشاطه كتاجر بسوق الهرامزة، وقام بالسفر إلى بلاد التكرور فى عام ٩٧٠هـ١٥٦٢ /م، ولا شك فى أن الذى دفعه إلى هذا هو رغبته

كتاجر في البحث عن مصدر أكثر ربحاً. وعلى هذا يكون الشوام قد قاموا بدور في تجارة مصر مع السودان الغربي.

نخلص من جميع ما سبق إلى أن التجار المغاربة كانوا العامل الأساسي والمحرك لتجارة مصر مع السودان الغربي خلال القرن السادس عشر، ولكن مع حلول القرن السابع عشر بدأ دورهم يتقلص تدريجيًا، إلا أن نشاطهم هذا لم يمنع من دخول عناصر أخرى من المجتمع المصري في الآلية التجارية للسودان الغربي - كما رأينا- بالإضافة إلى العتقاء والشوام، حتى أصبحت تجارة مصر مع السودان الغربي أشبه بسيمفونية موسيقية شارك العديد في عزفها، وكان المغاربة هم المايسترو الذي نظم الأوركسترا، ولكنهم لم يحتكروا جلب البضائع التكرورية إلى القاهرة خلال القرن السادس عشر(*).

ثانيا- الجلابة:

أ- الجلابة المصريون:

هم التجار الذين تخصصوا في التجارة مع السودان الشرقي؛ حيث أتى هؤلاء التجار من خلفيات وأصول مختلفة. وقد كانت المهارة المطلوبة بهذه المهنة هي المعرفة الجيدة بالطريق، ولكن كان من الضروري توافر بعض الصفات أيضاً مثل الصبر وروح المخاطرة والمعرفة بالبضائع والأسواق، وتكاليف النقل والعادات المتبعة(٨٥).

كان هؤلاء التجار على درجة عالية من الحرفية والتخصص، واشتهروا كذلك في وسط التجار بأنهم تجار مغامرون من خلال

رحلاتهم التجارية، وعلى الرغم من ذلك لا يوجد لدينا من الرحالة والمؤرخين خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر من تحدث عن الجلابة باستثناء الرحالة "أوليا جلبى" الذى زار مصر فيما بين ١٦٧٠- ١٦٧١ م والسودان ١٦٧١- ١٦٧٢م؛ أى خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، والذى وصف الجلابة بأنهم "رجال سمر الألوان من ولايات الواحات وأسوان وأبريم"(٨٦).

لقد حصر أصول الجلابة فى الواحات الداخلة والخارجة وأسوان وأبريم، واتفق مع هذا الرأى كل من "أندريه ريمون" و"جابرل بيير" اللذين استخدماه للدلالة على أصول الجلابة(٨٧).

ولكن "ولز" رأى أن هذه العبارة توضح لنا محطات القوافل التى كان يمر بها الجلابة أكثر من إخبارنا عن أصولهم(٨٨)، ونحن نتفق مع هذين الرأيين على السواء؛ فمن خلال بحثنا بسجلات المحاكم الشرعية اتضح لنا أن هناك أصولاً مختلفة للجلابة، كان منهم جلابة تعود أصولهم للواحات وأبريم، لكن نسبتهم كانت قليلة جدًّا، ولم نعثر على أحد من أسوان.

لقد قمنا بحصر أعداد الجلابة الواردين خلال الفترة بسجلات سبع محاكم شرعية منها خمس محاكم بالقاهرة ومحافظ الدشت، ومحكمتى منفلوط وأسيوط؛ حيث بلغت أعداد الجلابة المصريين ٤٣٨ جلاباً، كان منهم ٢٣٦ جلاباً بنسبة ٥٤٪ معروفو النسب؛ والباقى ٢٠٢ جلاباً بنسبة ٤٦٪ مجهولو النسب؛ حيث لم تذكر الوثائق نسبهم أو أصولهم، واكتفت بوصفهم بالجلابة، ونعرض الآن لتقسيمات الجلابة.

أولاً- الجلابة حسب أنسابهم القبلية :

١- جلابة هوارة(*) :

· هوارة من القبائل العربية التى جاءت من المغرب إلى مصر ، واستقرت بإقليم البحيرة ، ولكنها اضطرت تحت ضغط قبائل زنارة وحلفائهم من عربان البحيرة إلى الهجرة جنوباً ، وقد زاد نفوذهم عام ٧٨٢هـ/ ١٣٨١م فى عهد السلطان "برقوق" ، وقاموا بإصلاح الكثير من الأراضى التى طغت عليها الصحراء ، ونجحوا - دون سائر القبائل الأخرى التى هاجرت من المغرب - فى توطيد أقدامهم بوادى النيل ، وزاد عددهم وقوى بأسهم ، وانتشروا فى معظم الصعيد(٨٩) .

وقد أصبح لهم نشاط اقتصادى كبير على جميع المستويات ؛ وكان دور الهوارة واضحًا فى التجارة مع السودان الشرقى ؛ حيث عرفوا بـ "جلابة هوارة" . وقد شكّلوا أعلى نسبة بين الجلابة الآخرين معروفى النسب لدينا ، فكانت نسبتهم حوالى ١٢,٣٪ .

ومن الجدير بالذكر أن جلابة هوارة لم يكونوا من مكان واحد ، وإنما كانوا من أماكن مختلفة ، فكان منهم من بلدة "العرين"(*) ؛ مثل موسى بن سلامة العرينى الهوارى الجلاب ، وعلى بن أحمد العرينى الهوارى ، وغيرهما .

ومنهم من كان من "طهطا"(*) ، فنذكر منهم نصر بن غانم الهوارى "القاطن بناحية طحطا بالوجه القبلى"(٩٠) ، والحاج أحمد بن خلف الله الهوراى الطحطاوى ، الذى عقد شركة مع أحد التجار

الطحطاويين أيضاً في سنة ٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م، للسفر إلى بلاد السودان.

ومنهم من كان يقطن بـ "الزوك"(*) كعلى بن عبد الله الهوارى الزوكى الجلاب، ومعز بن محمد الهوارى الزوكى الذى عقد شركة مع أحد التجار الطحطاويين في عام ٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م ليسافر إلى السودان، وسافر معز، ورجع إلى مصر، وجنى الاثنان ربحاً كبيراً من هذه الشركة؛ لذلك قاما بتعديل عقد الشركة برأسمال أكبر من الأولى عام ٩٧٩هـ/ ١٥٧١م(٩١).

وكان من جلابة هوارة من يقطن في "جرزا"(*)؛ مثل سالم بن أبي كراوية الهوارى الجرزاوى، هذا إلى جانب من كان يسكن بـ"الكوامل"(*)؛ كالحاج عمر بن زايد الجلاب الذى وصف بـ "الكاملى الهوارى"، وذلك للدلالة على كونه من قبيلة هوارة، ولكنه يسكن بالكوامل.

بالإضافة إلى ذلك وجدنا منهم من وصفته الوثائق بـ"الدنجالى"(*)؛ كمحمد بن رميح الهوارى الدنجالى الجلاب، وعلى ذلك يتضح لنا أن جلابة هوارة لم يكونوا من مكان واحد، وإنما كانوا من أماكن مختلفة، ولكن يجمعهم في النهاية نسب القبيلة.

علاوة على ذلك كان هناك عدد من الجلابة لم نعرف المكان الذى يقطنونه؛ فقد اكتفت الوثائق بوصفه بـ"الهوارى" فقط؛ مثل إبراهيم بن موسى الهوارى الجلاب بالرقيق.

على أية حال يمكننا القول بأن جلابة هوارة باختلاف أماكنهم التي جاءوا منها لعبوا دوراً أساسيًّا ومهمًّا في التجارة مع السودان الشرقي، واتسعت معاملاتهم التجارية مع غيرهم من التجار.

فمن التجار غير المصريين جاء في مقدمة من تعامل جلابة هوارة معهم التجار الشوام المقيمون بمصر على اختلاف أماكنهم التي جاءوا منها، فكان منهم تجار حمصيون، وكان

منهم تجار غزاويون، وكذلك التجار النابلسيون الذين أمدوهم بالقماش النابلسي الشهير.

بالإضافة إلى ذلك كان لهم علاقات مع التجار المغاربة المسراتيين الذين كانوا يقرضونهم الأموال مقابل تزويدهم بالرقيق.

أما بالنسبة لتعاملهم مع غيرهم من التجار المصريين فكان في مقدمتهم التجار الطحطاويون الذين أمدوهم بما يحتاجونه من الأموال، وكذلك عقدوا معهم الشركات لجلب البضائع السودانية كالرقيق والريش والجمال. وجاء في المرتبة الثانية التجار الأخميميون الذين أعطوهم البضائع اللازمة؛ ليسافروا بها إلى السودان، على أن يسددوا ثمنها بعد عودتهم(٩٢).

ومن الجدير بالذكر أن بعض مشايخ الأزهر المصريين قاموا بإقراض بعض جلابة هوارة، واتخذوا منهم وكلاء تجاريين بالسودان الشرقي؛ فقد كان موسى بن سلامة الهوارى الجلاب وكيلاً تجاريًّا عن الشيخ محمد بن ناصر الدين القويني الأزهري في عام ٩٦١هـ/١٥٥٣م(٩٣).

ولم تقف علاقاتهم عند هذا الحد، وإنما كانت لهم علاقة بالأقباط الذين أمدوهم بالبضائع، على أن يسددوا ثمنها بالأجل.

وعلى ذلك يتضح لنا الدور الذى لعبه جلابة هوارة فى تجارة مصر مع السودان الشرقى المصدر الأساسى للرقيق، وأن معاملاتهم التجارية اتسعت؛ لكى يحققوا هذا الهدف، حتى أصبحوا فى المرتبة الأولى بين جلابى الرقيق.

٢- الجلابة الركاضيون:

الركاضيون من القبائل العربية التى قدمت إلى مصر من شبه الجزيرة العربية، وفى غالب الأمر أنهم قاموا بالاستقرار فى أسيوط بصعيد مصر فى مكان نسب إليهم؛ حيث عرف بـ"نجع الركاكضة"(٩٤). ومنهم من رحل إلى السودان حيث استوطنوا دنقلة؛ حيث عثرنا على إشارات لجلابة ركاضيين قاطنين بدنقلة.

وقد عثرنا على أول إشارة لنشاط الركاضيين التجارى فى عام ٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م؛ أى منذ بدايات النصف الثانى من القرن السادس عشر؛ حيث كان أحد الجلابة الركاضيين يبيع عبداً أسود لأحد الأروام، وقد استمر نشاطهم فى ازدياد حتى نهاية القرن السابع عشر.

لقد أتى الجلابة الركاضيون فى المرتبة الثانية من حيث العدد وبالتالى النشاط؛ فقد بلغت نسبتهم حوالى ١٠,٢٪ بالنسبة لباقى طوائف الجلابة.

وكان للركاضيين علاقات تجارية متشعبة؛ فأقاموا الشركات التجارية مع غيرهم من التجار؛ كالشركة التى قامت بين إسماعيل ابن عبد الغفار الركاضى وأحد التجار المصريين والتى كانت وجهتها بر السودان. كما كان الكثير منهم على علاقات مهمة بأحد التجار الطحطاويين؛ حيث كانوا يقترضون منه الأموال، ويشترون منه البضائع التى يحتاجونها بالأجل لحين عودتهم من السودان(٩٥).

بالإضافة إلى ذلك كان لهم دور فعال فى تجارة الرقيق بالقاهرة سواء فى وكائل الرقيق أو فى غيرها؛ فأصبح بذلك لهم حضور على جميع الأصعدة والأنشطة، حتى فى الشهادة على ما يحدث بين بعض الجلابة نظراً لأهميتهم بين أفراد طائفة الجلابة(٩٦).

ومن الجدير بالذكر أننا وجدنا الركاضيين يظهرون جنباً إلى جنب مع الجلابة الدنقلاويين، وتعاملوا معاً بنظام الائتمان الذى كان سائداً خلال هذه الفترة(٩٧).

ولم تقتصر علاقتهم على الدنقلاويين فقط، وإنما تعدى الأمر إلى غيرهم من الجلابة السودانيين كالجعليين وغيرهم(٩٨)، ليضربوا بذلك مثلاً رائعاً للجلابة ذوى النشاط الجم متعددى العلاقات التى تخدم مصلحتهم ومصلحة الآخرين.

٣- الجلابة الأقباط:

ظهر الأقباط - كعنصر مصرى- فى التجارة مع بلاد السودان، واشترك التجار المسلمون والأقباط معاً فى جلب الرقيق من بلاد السودان، وقد نشأت علاقات اقتصادية بين أقباط أسيوط بصفة

خاصة وبلاد السودان(٩٩). وواقع الحال يؤكد أن الجلابة الأقباط لعبوا دوراً مهمًا ورئيسيًا فى التجارة مع السودان؛ حيث جاءوا فى المرتبة الثالثة بنسبة تصل إلى ٨,٩٪، وهذه نسبة لا يستهان بها.

والسبب في جعلنا الأقباط ضمن التقسيم القبلى للجلابة أنهم لم يكونوا من مكان واحد، وإنما تعددت الأماكن التى جاءوا منها؛ فسمعان بن سليمان النصرانى الجلاب كان من بلدة "الفشن"، وكان برسوم بن زكريا النصرانى الجلاب من أهل ناحية "صنبو"، كما كان المعلم حيين بن سليمان النصرانى الجلاب من ناحية "جرجا"، بالإضافة إلى ذلك كان هناك بعض الجلابة الذين لم تذكر الوثائق البلدة التى جاءوا منها بالتحديد، واكتفت بذكر الناحية من حيث كونه من الصعيد أو من الوجه البحرى؛ فصليب بن ناصر النصرانى الجلاب وصف بالصعيدى، ولم يذكر محل إقامته بالتحديد(١٠٠).

وهناك الكثير من الجلابة الأقباط الذين لم تحدد الوثائق أماكن سكنهم، ولا الناحية التى جاءوا منها، وحقيقة هم الغالبية بالنسبة لمجموع الأقباط.

ومن الجدير بالذكر أن الجلابة الأقباط لم يكونوا منغلقين على أنفسهم، وإنما تصرفوا من منطلق مصريتهم، وتعاملوا مع الجلابة المصريين المسلمين بصورة سلسة وبدون تعصب؛ فذكرى بن شحاتة النصرانى الجلاب ووالده عقدا عقد مضاربة شرعية مع أحد الجلابة العرعريين؛ ليسافر إلى بلاد السودان(١٠١)، كما أعطى ميخائيل

النصرانى اليعقوبى الجلاب أحد الجلابة المسلمين بضائع من القماش على سبيل المضاربة؛ ليسافر بها إلى بر السودان.

هذا بالإضافة إلى أن الجلابة المسلمين كانوا يقومون بتمويل الجلابة الأقباط وإقراضهم حتى يتمكنوا من إتمام عملياتهم التجارية؛ فإبراهيم بن رفاييل النصرانى الجلاب ابتاع بضائع بالأجل من سلامة بن يحيى الجلاب.

وفى هذه الأمثلة دلالة واضحة على غياب التعصب الدينى بين المسلمين والأقباط، وائتمان بعضهم البعض على أموالهم، وشيوع التعاون بين طوائف الجلابة بشتى أجناسهم ودياناتهم. بالإضافة إلى ذلك عقد الجلابة الأقباط أيضاً فيما بينهم الشركات التجارية لجلب الرقيق من السودان.

وقد مارسوا بيع الرقيق الجلب بالأسواق فى حرية ويسر، حتى ولو كان الرقيق المباع مسلماً، ولكن على أن يبيعه للمسلمين فقط؛ حيث جرت العادة على عدم بيع الرقيق المسلم للأقباط واليهود، وكان هذا قانونًا عرفيًّا يسرى على جميع الجلابة مسلمين وأقباطًا(١٠٢).

كما أن العادة جرت أيضاً منذ عام ١٠٦١هـ/ ١٦٥٠م بموجب حجة محررة بالباب العالى أن طائفة الجلابة الأقباط ممنوعة من شراء وبيع الرقيق المستخرج المسلم فقط(١٠٣)، ومعنى هذا أنه لا مانع فى أن يتاجر فى الرقيق الجلب، حتى ولو كان مسلماً.

ولكن بعض الجلابة الأقباط تعدّوا على هذه العادة فى سنة

١٠٦٩هـ١٦٥٨/م، واشتروا الرقيق المستخرج من المسلمين والمسلمات، وباعوهم للأقباط واليهود على أنهم جلب، فتصدى لهم شيخ طائفة الدلالين فى الرقيق(١٠٤).

وفيما عدا ذلك لدينا العديد من الوثائق الخاصة ببيع الرقيق التى تدلل على أن طائفة الجلابة الأقباط كانوا يبيعون ويشترون الرقيق الجلب بدون أدنى صعوبة سواءً أكان الرقيق مسلمًا أم نصرانيًّا.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الجلابة الأقباط الأسيوطيين بلغوا درجة لا بأس بها من الثراء وارتفاع المنزلة في ذلك الحين، والدليل على ذلك أنه عندما أراد القمص بكير بن صفى بن دانيال النصرانى القاطن بدير المحرق بمنفلوط التزام مال الجزية الشرعية(*) فى عام ٩٨٥هـ/١٥٧٧م كان لا بدّ من وجود من يضمنه فى هذا المال أمام الديوان، فكان ممن قام بضمانه الجلابة الأقباط بإقليم أسيوط الذين كانوا "أصحاب أملاك وبساتين وزراعات وغلال في بلادهم"، وهذا دليل واضح على مدى ثرائهم وارتفاع مكانتهم.

٤- الجلابة النجمية:

ينتسب الجلابة النجمية إلى عرب نجمة، وهم من المرابطين الذين يتصل نسبهم بالأمير نجم الدين أحد قادة جيوش العرب، وكانوا فى ليبيا، ثم نزحوا إلى مصر(١٠٥).

لقد كان نشاط الجلابة النجمية واضحاً؛ حيث جاءوا فى المرتبة الرابعة بنسبة تصل إلى ٨٪ من مجموع طوائف الجلابة المصريين.

ومن خلال الوثائق لم نعثر على وثيقة واحدة توضح أو تحدد

موطن أى جلاب نجمى؛ حيث اكتفت الوثائق بوصفه بـ "النجمى الجلاب" ؛ مثل على بن جبريل النجمى الجلاب فى الرقيق(١٠٦)، وفى مواضع أخرى وصفوا بـ "البدوى النجمىّ الجلاب" ؛ مثل سليمان بن شحاتة البدوى النجمى الجلاب فى الرقيق، والذى كان موجوداً بسوق الرقيق الجلب فى سنة ١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م يقوم ببيع الرقيق.

فماذا كان السبب وراء عدم ذكر نسب بلدتهم التى يقطنونها خاصة مع علمنا بكثرتهم ووجودهم بأماكن كثيرة بمصر سواءً فى الوجه البحرى أو القبلى؟

ربما كان ذلك راجعاً إلى وحدتهم وانصهارهم فى نسب القبيلة التى هى فى نظرهم أكبر وأهم من نسبهم إلى المكان الذى يسكنونه، ويكون هذا التفسير منطقيًّا إذا علمنا أن الجلابة النجمية هم الجلابة الوحيدون الذين عثرنا على إشارة توضح أنه كان لهم شيخ متحدث عنهم فيما يشبه الطائفة، وهو الشيخ على بن إبراهيم ابن على "شيخ الجلابة النجمية"، وذلك منذ سنة ١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م.

وما يزيد الأمر وضوحاً علمنا أن الجلابة النجمية لم يكن مفروضاً عليهم ضرائب ولا عادة ولا ضبط عند ورودهم من السودان إلى الواحات؛ حيث " لم يكتب عليهم شيء"، وهذا أمر غريب نادر الحدوث؛ مما يجعلنا نتساءل عن سبب عدم فرض ضبط عليهم مثل باقى الجلابة؟ هل لأنهم كانوا أصحاب قوة ونفوذ واتصال بالهيئات الحاكمة أم ماذا؟

في الواقع ليس لدينا إجابة على هذا التساؤل، ولكن مهما كانت الإجابة فإن الذى يهمنا هو أنهم كانوا ينتظمون فيما يشبه الطائفة، وكان لهم شيخ متحدث عنهم، ولم يكن مفروضاً عليهم رسوم ضبط عند قدومهم للواحات، وهذه أسباب تجعل الجلابة النجمية يفضلون نسب القبيلة على ذكر أماكن سكنهم.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الجلابة النجمية لم يكونوا منغلقين على أنفسهم، وإنما كانت لهم معاملات تجارية مع الطوائف الأخرى؛ فقد كانت لهم معاملات تجارية مع التجار الطحطاويين الذين كانوا يمولونهم ويقرضونهم ويعقدون معهم الشركات التجارية على أن يسافر الجلابة النجمية ويأخذوا نظير العمل فى حصتهم(١٠٧).

علاوة على ذلك قاموا بعقد الشركات التجارية أيضاً مع الجلابة المزاتيين(*)، وأقرضوهم الأموال اللازمة لتجارتهم(١٠٨). وهذا دليل واضح على علاقاتهم التجارية المتشعبة.

ومما سبق يمكننا القول إن الجلابة النجمية كان لهم دور مؤثر فى التجارة مع السودان، وأنهم كانوا أصحاب نظام وقوة مكنتهم من أن يحتلوا مكانة كبيرة ومهمة بين طوائف الجلابة الأخرى.

٥- الجلابة العدويون:

مفردها "عدوى"، وينتسب هؤلاء الجلابة إلى "بنى عدى"(*)، وقد اعتبرناهم ضمن القبائل العربية؛ حيث قال عنهم على مبارك: " إنهم من قبيلة بنى عدى القبيلة القرشية المشهورة"، ويؤيد كلامه بقوله: " وهكذا نجد فى أهل هذه البلدة نوعاً من التمسك بعوائد

العرب، فإنهم قوم كرام، وذوو همم عالية، وذكاء وفطنة وفصاحة"(١٠٩)؛ وبذلك تكون القرية قد انتسبت إليهم وتسمّت باسمهم. كما أن هناك أمراً آخر يؤكد أنهم قبيلة عربية، وهو وصف بعض الوثائق بعض الجلابة "بالعدوى" مقروناً بالبلدة التى يقطنها؛ مثل عيسى بن عبد الله الجلاب فى الرقيق الذى وصف بـ "العدوى المنفلوطى"(١١٠)؛ أى أنه من قبيلة بنى عدى، ويسكن بمنفلوط.

لقد أتى الجلابة العدويون فى المرتبة الخامسة بالنسبة لطوائف الجلابة ذوى الأنساب القبلية، كما كانت نسبتهم بين كل طوائف الجلابة ٥,٥٪ تقريباً.

وقد كان للجلابة العدويين حضور وأهمية بوكالة الجلابة والمشاركة فى كل الأمور التى تتعلق بطائفة الدلالين فى الرقيق والجلابة، فكانوا لا يترددون فى أن يشاركوا الآخرين فى ردع كل من يشكل ضرراً على أى من الطائفتين؛ كالذى حدث فى عام ١٠٣١هـ/ ١٦٢٧م عندما أحدث أحد الدلالين فى الرقيق ضرراً على الطائفتين، وخالف العادات المتبعة، فكان هناك ٤ جلابة عدويون ضمن المدعين عليه والواقفين له بالمرصاد(١١١).

وكان لهم نشاط تجارى فى المراكز التجارية بالصعيد، فكان منهم من يقصر رحلته؛ حيث جعل من منفلوط مركزاً لعملياته التجارية، فيقوم بإعداد بضائعه فيها، ويسافر مع المسافرين إلى السودان، ثم يعود إلى منفلوط؛ ليبيع البضائع التى جلبها من السودان بها(١١٢).

ومن الجدير بالذكر أنه كانت لهم معاملات تجارية مع التجار الجربيين؛ كعلى بن محمد العدوى الجلاب الذى اشترى بعض البضائع بالأجل من أحد التجار الجربيين على أن يسدد ثمنها بعد أربعة أشهر، وكذلك كانت لهم معاملات تجارية مع الشوام خلال القرنين موضع الدراسة(١١٣). وعلى ذلك يتضح لنا الدور الذى قام به الجلابة العدويون.

٦- الجلابة العرعريون:

فى البداية يجب أن نقر بأننا لم نعثر على أدلة قاطعة توضح إلى أى شيء ينتسب العرعريون؛ وهل ينتسبون إلى مكان ما أو إلى قبيلة معينة، ومع هذا نعتقد أنهم كانوا من العربان الذين استقروا بالصعيد، على الرغم من عدم عثورنا على ما يؤيد ذلك أو ينفيه، لذلك اعتبرناهم ضمن القبائل العربية.

لقد عثرنا على وثائق تدل على النشاط المبكر للجلابة العرعريين فى السفر والتجارة مع برعمارة. وقد أقاموا الشركات التجارية مع غيرهم من الطوائف للسفر إلى السودان الشرقى؛ فحميد بن أبى زيد العرعرى قامت بينه وبين أحد الركاضيين شركة للسفر إلى برعمارة، كما أن بعضهم كانوا يقترضون بالأجل من التجار الطحطاويين، حتى يعودوا من رحلتهم التجارية ببلاد السودان(١١٠).

وبطبيعة الحال كان لهم دور واضح فى تجارة الرقيق بالقاهرة سواء داخل سوق الرقيق أم خارجه(١١١)، ولم يقتصر الأمر على

البيع فقط، وإنما كانوا يشترون الرقيق ممن يرغب في بيعه، ثم يعيدون بيعه بطريقتهم(١١٢).

علاوة على ما سبق تكلّل نشاط الجلابة العرعريين بوصول أحدهم إلى مشيخة سوق الرقيق، وهو خلافة بن مرعى العرعرى، ويعد أشهر الجلابة العرعريين، وقد بدأ حياته التجارية جلاباً صغيراً كغيره من أفراد قبيلته، واستمر نشاطه فى صعود، حتى أصبح من أهم الجلابة الموجودين على الساحة فى وقته؛ مما أدى إلى وقوع الاختيار عليه ليكون شيخاً لسوق الرقيق الجلب؛ ليصبح بذلك أشهر جلاب فى مصر كلها، وليس فى أفراد طائفته فقط.

٧- الجلابة الكوسانيون:

ينتسب الكوسانيون إلى قبيلة كوسان العربية التى تعود أصولها إلى شبه الجزيرة العربية، وقدم بعضهم إلى مصر، واستقروا بالصعيد. أما بالنسبة لنشاطهم التجارى وجودهم بين طائفة الجلابة فقد بلغ حوالى ٢,٥٪ خلال فترة الدراسة.

وأول إشارة عثرنا عليها لجلاب كوسانى كانت منذ عام ٩٩٨هـ/ ١٥٨٩م، وهو منصور الكوسانى الجلاب الذى كان عليه دين لأحد التجار المتوفين(١١٣)، وعلى الرغم من عدم عثورنا على وثائق تشير إليهم قبل هذا التاريخ؛ فإن ذلك لا يعنى عدم وجودهم قبله.

لقد تعامل الكوسانيون مع بعضهم، وأقاموا الشركات فيما بينهم؛ كمحمد بن مراد الكوسانى الجلاب الذى كانت بينه وبين ابن عمته محمد بن زيدان الكوسانى الجلاب معاملات تجارية

وشركة، ولكن للأسف لم تستمر هذه الشركة؛ فقد تم فسخها فى عام ١٠٧٤هـ/ ١٦٦٣م.

ومن الجدير بالذكر أن معاملات الجلابة الكوسانيين التجارية تعدّت حيّز قبيلتهم، لتشمل تجاراً من الطوائف الأخرى؛ كالتجار الطحطاويين الذين أقرضوهم الأموال لإتمام عملياتهم التجارية. ومن ذلك يتضح لنا الدور الذى قام به الجلابة الكوسانيون.

٨- الجلابة المزاتية:

ينتسب الجلابة المزاتية إلى قبيلة مزاتة العربية(*)، وقام بعضهم بالانخراط فى الهيكل التجارى لمصر مع السودان؛ حيث جاءت نسبتهم مساوية لنسبة الجلابة الكوسانيين بواقع ٢,٥٪؛ لذلك كان نشاطهم واضحاً، وله أهمية فى الآلية التجارية مع السودان الشرقى.

وقام المزاتيون باتباع الأساليب التى تبعها الجلابة الآخرون للقيام برحلاتهم التجارية؛ حيث اشتروا البضائع التى يحتاجونها فى إتمام سفرهم بالأجل، على أن يسددوا ثمنها بعد عودتهم من السفر(١١٤).

ولكى يتم ذلك تعدّدت علاقاتهم التجارية بطوائف التجار المختلفة؛ فالحاج سالم بن سليمان المزاتى الجلاب اشترى من أحد التجار الطحطاويين بضائع بالأجل حتى يتمكن من السفر والتجارة مع السودان، وبعدها يقوم بتسديد ثمنها.

بالإضافة إلى ذلك عقدوا الشركات التجارية مع غيرهم، والتى كانت وجهتها السودان الشرقى، وكانوا هم المختصين بالسفر؛

فسلامة بن سليمان المزاتى عقد شركة شرعية مع أحد المصريين؛ ليسافر إلى بلاد السودان.

ومن الجدير بالذكر أن نشاطهم التجارى أدى إلى اتصالهم بمختلف طوائف الجلابة سواء مصريين أو سودانيين، وارتبطوا معهم بمصاهرات؛ حتى يعمقوا العلاقات والتعاون فيما بينهم؛ مثل حسين بن مخلوف المزاتى الجلاب الذى كان متزوجاً من ابنة أحد الجلابة الركاضيين المقيم ببر السودان(١١٥).

وبناء على ذلك يتضح لنا دورهم الذى لعبوه فى تدعيم علاقة مصر التجارية والاجتماعية بالسودان الشرقى؛ حيث برهنوا على ذكائهم فى اختيار العلاقات والمصاهرات التى تخدم مصلحتهم التجارية.

٩- الجلابة العسكريون:

قد يبدو الأمر غريباً أن يظهر من أفراد الفرق العسكرية من يمتهن مهنة الجلابة أو السفر والتجارة مع السودان؛ حيث كانت مهمتهم الأساسية كهيئة حربية هى الدفاع عن مصر ضد أى غزو تتعرض له، بالإضافة للمساهمة فى إدارة مصر، ومساعدة الجهاز الإدارى فيها على أداء مهامه؛ فكان لرؤسائها حق حضور اجتماعات الديوان العالى، والاشتراك فى صيانة الأمن فى القاهرة، والمساهمة فى حكم وإدارة الأقاليم، وجمع الأموال الأميرية، وكانوا يأخذون فى نظير ذلك أجوراً عرفت باسم " علوفات " ، وكان أعضاء الفرق (الأوجاقات) القدامى يحصلون على علاوات خاصة تسمى "ترقيات"(١١٦)؛ فما الذى كان يدفعهم إلى امتهان الحرف؟

فى الواقع أنه عندما سرى الانحلال إلى صفوف الحامية العسكرية انصرف الكثيرون من رجالها إلى ممارسة الصنائع والحرف، وباعوا علوفاتهم (مرتباتهم) لآخرين، وأصبح المرتب مصدر إيراد، وليس مكافأة عن عمل عسكرى(١١٧)، وربما يفسر هذا لماذا مارس بعض أفرادها مهنة جلب الرقيق.

لقد بلغت نسبة مشاركتهم حوالى ٢٪ بالنسبة لباقى فرق الجلابة، وأصبح لهم دور لا يمكن إغفاله جعلنا نتحدث عنهم فى موضع خاص بهم.

أما فيما يخص الفرق التى شاركت أو امتهن بعض أفرادها هذه المهنة، فالذى وقفنا عليه فرقتان؛ الأولى جماعة مستحفظان(*)، وقد كان أول ظهور لجلاب من هذه الطائفة فى الوثائق عام ١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥م(١١٨)؛ أى خلال بدايات النصف الثانى من القرن السابع عشر، وهذه الفترة بالفعل هى التى شهدت بدايات سريان الانحلال فى صفوف الحامية العسكرية.

وهناك تساؤل آخر يطرح نفسه وهو: لماذا كانت جماعة مستحفظان أول من عمل بعض أفرادها بالتجارة مع السودان الشرقى؟

لقد كان الانكشارية حامية مهمة فى ولاية جرجا ومنطقة الحدود فى أبريم على الحدود الجنوبية لمصر، وكانت هذه الحامية تستمد رجالها من فرقة الإنكشارية الرئيسية فى القاهرة(١١٩)، ومعنى ذلك أنهم كانوا يحتكون أو على دراية بقوافل الجلابة الذاهبة إلى

السودان أو القادمة منها؛ حيث تأثر بعضهم بهؤلاء الجلابة، وربما دعته روح المغامرة والتطلع إلى الكسب لاكتساب الخبرة منهم، والتي تمكنه من الولوج إلى هذه المهنة.

ومن الواضح أن بعضهم قد حقق المكاسب من وراء عمله كجلاب؛ فالحاج إبراهيم بن مذكور الجلاب من طايفة مستحفظان الذي توفي في عام ١٠٨١هـ/ ١٦٧٠م بلغت قيمة مخلفاته ٢٥٧١٥٥ بارة(١٢٠)، وكان هناك جلابة من مستحفظان سافروا إلى فزان، وأقاموا علاقات تجارية مع التجار المغاربة، وتاجروا في الذهب إلى جانب عملهم بتجارة الرقيق(١٢١).

ووصل نشاط جلابة مستحفظان إلى سنار؛ فقد توفي أحدهم بها، ومن الواضح أنه كان له منزل بها، وذلك من خلال إشارة إلى وجود مستولدة له قاطنة بسنار، إلى جانب هذا امتلك منزلاً بالقاهرة، وله مستولدة بيضاء، ويدلل هذا على أن سفره ما بين القاهرة وسنار كان أمراً معتاداً بالنسبة له(١٢٢). وكان لهم علاقات تجارية مع الجلابة من الفرق الأخرى غير العسكريين.

أما الفرقة الثانية التي عملت بجلب الرقيق فكانت فرقة عزبان(*)، والتي كان لها حامية صغيرة أيضاً في ولاية جرجا وفي أبريم على الحدود الجنوبية، وكانت تعرف باسم "جماعة عزبان محافظين جرجة وأبريم"(١٢٣)؛ لذلك ينطبق عليهم ما ينطبق على جماعة مستحفظان من أسباب عملهم بالتجارة مع السودان.

وكان منهم منصور أبو سيف الجلاب الذى توفى في عام ١٠٩٥هـ/ ١٦٨٣م الذى كان مرتبطاً بنسب مع أحد التجار التيتلاويين؛ مما يدلل على اندماجه فى النشاط التجارى مع السودان، وكانت تركته تضم بعض أنواع البضائع التى تصدر إلى بلاد السودان، وبعض البضائع التى تجلب منها(١٢٤).

ويتضح لنا أن جلابة هذه الطائفة بلغوا درجة من الأهمية إلى الحد الذى جعل أحدهم يصل إلى منصب شيخ طائفة الجلابة، وسنناقش هذا فيما بعد.

١٠- الجلابة الفزاريون:

ينتسب هؤلاء الجلابة إلى عرب فزارة التى جاءت من نجد ووادى القرى، ونزلوا بصعيد مصر وضواحى القاهرة فى القليوبية(١٢٥)، وقد شارك بعض منهم فى الهيكل التجارى لمصر مع السودان الشرقى؛ فنذكر منهم حسين بن محمد الفزارى الجلاب الذى كان يبيع الرقيق بالقاهرة فى عام ٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م، ومحمد بن مفضل الفزارى الجلاب، وقد كانت لهم علاقات تجارية مع غيرهم من الجلابة الذين كانوا يقومون بشراء البضائع منهم بالأجل لحين إتمام رحلاتهم التجارية.

١١- جلابة عرب آخرون:

كان هناك جلابة من قبائل عربية أخرى، ولكن نسبتهم كانت قليلة، نذكر منهم الجلابة الحبانيين الذين ينتسبون إلى عرب الحبانية أو بنى حبان، وهم فرع من قبيلة لخم العربية(١٢٦)، وكان حمد بن

منصور الحباتي الجلاب وابن عمه سليمان بن أبي النصر الجلاب أيضاً من الجلابة الذين أخذوا القروض التجارية من أحد تجار الرقيق الطحطاويين للقيام بالسفر والتجارة مع السودان (١٢٧).

وكان هناك الجلابة الكنزيون، وهي قبيلة تنسب إلى كنز الدولة، وقد تمركزوا في منطقة أسوان وصحراء عيذاب والواحات الداخلة منذ العصور الوسطى(١٢٨).

وبطبيعة الحال مارس بعضهم التجارة مع السودان الشرقي، نذكر منهم على سبيل المثال خلال فترة الدارسة حسين بن زايد الكنزى الجلاب الذى كانت تربطه علاقات تجارية قوية بمشايخ الجبرت المقيمين برواق الجبرت بالجامع الأزهر؛ فكان الشيخ عثمان بن إبراهيم الجبرتي يموله بالبضائع التي يحتاجها، على أن يسدد ثمنها بعد رجوعه من السودان، ولكنّ حسين توفي ببر السودان في عام ٩٦١هـ/ ١٥٥٣م قبل أن يعود ثانية إلى مصر(١٢٩).

وكان يوجد جلابة من قبيلة جهينة التي جاءت مصر من بلاد الحجاز في عام ٦٤٧م، واستقرت بصعيد مصر وأسوان(١٣٠)؛ فكان منصور بن عمر الجهيني الجلاب وصيًا على أحد أبناء متسبب بالرقيق متوفى(١٣١).

هذا بالإضافة إلى بعض الجلابة من قبيلة بني كلب العربية الذين كان منهم شادى بن حسب النبي الجلاب الذى كان يتاجر في الرقيق بالقاهرة خلال النصف الأول من القرن السابع عشر(١٣٢).

ووجدنا الجلابة الزوكيين، وهم بطن من بني حرب بصعيد مصر(*)؛ حيث كان منهم علي بن عمر الجلاب(١٣٣).

ومن الجدير بالذكر أن بعض السادة الأشراف عملوا في جلب الرقيق، والأشراف عرب ذوو خصوصية؛ حيث يرجع نسبهم إلى أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، ومعنى اشتراك بعض السادة الأشراف في هذه المهنة أنها لم تكن منبوذة، ولم تؤثر على الوضع الاجتماعي للفرد. ونذكر منهم السيد الشريف عيسى بن محمد الحسيني الجلاب، و"السيد حسن بن السيد الشريف يوسف الدلال والده والجلاب هو"(١٣٤)؛ أي أن والده كان يعمل دلالاً، وهو يعمل جلاباً.

ثانيا- الجلابة المنتسبون لأماكن سكنهم:

احتوت الوثائق على العديد من الإشارات لجلابة يحملون ألقاباً تشير إلى أماكنهم التي جاءوا منها، وهم كالآتي:

١- الجلابة الأسيوطيون:

لقد شكّل الجلابة الأسيوطيون أعلى نسبة بين الجلابة المنتسبين إلى أماكنهم التي يقطنونها، كما جاءوا مع جلابة هوارة على رأس قائمة الجلابة عموماً؛ فكانت نسبتهم البالغة ١٢,٣٪ مساوية لهم؛ ولذلك يمكننا القول إنهم شكّلوا معاً حجر الزاوية في تجارة مصر مع السودان الشرقي.

لقد كان نظام الأسيوطيين مختلفاً عن الجلابة الآخرين بعض الشيء؛ فقد جعلوا من أسيوط مركزاً رئيسيًّا لعملياتهم التجارية مع السودان؛ فكانوا يسافرون منها إلى السودان ويعودون إليه، وكان سفرهم للسودان بصورة مستمرة لغرض التجارة؛ حيث عثرنا على

العديد من الإشارات لجلابة أسيوطيين غائبين ببر السودان، ومن الواضح أنهم كانوا يمكثون بالسودان لفترة طويلة لدرجة أن بناتهم كن يتزوجن أثناء غيبتهم بهذا القطر(١٣٥).

ولا شك في أن تركز عملياتهم التجارية بأسيوط لم يمنعهم من الوجود بالقاهرة للتجارة في البضائع السودانية؛ فقد كان لبعضهم دور في تجارة الرقيق السوداني بالقاهرة(١٣٦)، بالإضافة إلى ذلك كانت لهم معاملات مع اليهود؛ فقد باع أحدهم قطين زباد لأحد اليهود، وبقي ثمن هذين القطين فترة من الوقت حتى تم السداد. ولهذا يمكننا القول إنهم قاموا بنشاط كبير ومهم سواءً في الصعيد أو في القاهرة.

٢- الجلابة الصعايدة:

قد يتساءل البعض عن جدوى هذا العنوان بحجة أن أغلب من أوردناهم وسنوردهم من طوائف الجلابة وفرقهم من الصعيد باختلاف أصولهم ونسبهم سواءً إلى قبائل أو إلى قرى ومدن، لكن الذى فرض علينا وجود مثل هذا التقسيم هو وصف العديد من الوثائق بعض الجلابة بأنهم صعايدة؛ مثل محمد بن شهوان الجلاب الصعيدى(١٣٧)، فهنا لم يذكر مكان إقامته بالتحديد؛ لذلك لا يمكننا أن نضمهم إلى فرقة معينة، ومع ارتفاع عددهم الذى يدلل على نشاطهم - الذى بلغ ٦٪ بالنسبة لجميع فرق الجلابة - لا نستطيع إغفال الحديث عن دورهم ونشاطهم.

ومن الجدير بالذكر أن من بين الحالات التى عثرنا عليها وجدنا

حالة واحدة ذكر مكان إقامتها بالتحديد؛ حيث وصف بـ" الصعيدى الملوى" ؛ أى أنه صعيدى يقطن بمدينة ملوى، وغير هذه الحالة لم تحدد الأماكن فى الباقى.

ويتضح لنا أن الجلابة الصعايدة اتسعت معاملاتهم التجارية فشملت العديد من الطوائف؛ فكان الحاج عبيد بن تاج الدين الصعيدى يشترى البضائع بالأجل من أحد التجار الطحطاويين، وكان منهم من هو على علاقة تجارية بالمنفلوطيين؛ حيث كان الجلابة الصعايدة يبيعونهم الرقيق بالأجل إلى حين توافر المال لديهم.

بالإضافة إلى ذلك كانت لهم علاقات مع المشايخ الحمصيين، ووجد من اتخذ منهم وكلاء مصالح لهم؛ كالحاج محمد بن عامر الصعيدى الجلاب الذى قام بتعيين أحد المشايخ الحمصيين وكيلاً عنه، هذا بالإضافة إلى علاقاتهم بالجلابة الآخرين رفقاء العمل والتخصص(١٣٨).

ومما تجدر الإشارة إليه أننا وجدنا منهم من كان يعمل تاجراً سفّاراً إلى جانب كونه جلاباً؛ فالحاج على بن محمد الصعيدى الجلاب وصف بـ"التاجر السفّار" ؛ حيث كان يسافر إلى السودان عن طريق البر، ويسافر إلى الحجاز وغيرها عن طريق البحر، ويتاجر فى البن والكارم؛ مما يدل على أنه كان تاجراً متعدد النشاط، ولديه روح المغامرة بالجهد والنفس والمال. كما وجدنا من تردّد منهم على دارفور، وتاجر مع أهلها، وتعرض للأخطار فى سبيل إتمام رحلته التجارية(١٣٩).

علاوة على ما سبق امتلك البعض منهم الحواصل والمنازل بالقاهرة؛ فكان منهم من يمتلك الحواصل بوكالة الشجاعي بخط البندقيين، وهذا غريب لأنه خارج خط الخراطين حيث وكائل الرقيق؛ مما يدلل على أنه كان يمارس التجارة في البضائع السودانية وغير السودانية، وكذلك كان عيسى الجلاب الصعيدى يمتلك منزلاً بخط الرميلة داخل درب الجركسي.

مما سبق يتضح لنا النشاط الكبير لهؤلاء الجلابة، الذين ظهر منهم أشخاص متعددو النشاط التجارى، ولا شك في أن نشاطهم هذا قد أوصلهم إلى درجة من الثراء مكّنتهم من امتلاك الحواصل والمنازل بالقاهرة.

٣- الجلابة التياتلة:

ينتسب الجلابة التياتلة إلى قرية التيتلة (التتالية)(*)، وقد عثرنا على إشارات مبكرة لنشاطهم في تجارة الرقيق(١٤٠).

لقد شكّل الجلابة التياتلة نسبة كبيرة بين الجلابة المنتسبين إلى أماكن إقامتهم؛ ليؤكد ذلك أهميتهم بين التجار العاملين في الهيكل التجارى مع السودان الشرقي.

وظهر نشاطهم بوضوح في القاهرة؛ حيث باعوا الرقيق خلال القرن السابع عشر واتسعت معاملاتهم التجارية؛ فها هو تركى ابن شحاتة التيتلاوى الجلاب باع لأحد الأسباهية(*) جارية سوداء، ولم يقبض ثمنها إلا بعد فترة(١٤١)؛ ليدل ذلك على أن " تركى" كانت حالته المادية تسمح له بالبيع بالأجل لكبار الشخصيات في

عصره. كما كان يحيى بن موسى التيتلاوى من الجلابة الذين كان لهم دور ونشاط فى تجارة الرقيق بسوق الجوارى الجلب.

ولا شك فى أن بعضهم وصل إلى درجة من الثراء مكّنتهم من أن يبيعوا بعض البضائع التى يحتاجها الجلابة، على أن يسددوا ثمنها بعد عودتهم من رحلتهم التجارية؛ كالحاج حمودة بن شحاذة التيتلاوى الجلاب الذى باع قماشاً نابلسيًّا لأحد الجلابة قبل عام ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م، وقام الجلاب المشترى بسداد ثمن القماش فى العام المذكور.

علاوة على ما سبق كانت علاقاتهم متشعبة مع جميع الطوائف؛ فكان منهم من يقترضون من التجار الآخرين؛ ليتمكنوا من القيام برحلاتهم التجارية؛ كالحاج عثمان بن حسب التيتلاوى الجلاب الذى اقترض من أحد تجار الرقيق الطحطاويين مبلغاً من المال، على أن يسدده على أقساط، وكان وكيل الحاج عثمان فى سداد ذلك المبلغ الحاج شحاذة بن أبى النصر التيتلاوى(١٤٢).

بالإضافة إلى علاقاتهم التجارية بالطحطاويين، كان منهم من تعامل مع الجلابة الدنقلاويين؛ كالحاج عيسى بن إبراهيم التيتلاوى الجلاب الذى اشترى من جلاب دنقلاوى جاريتين سوداوين(١٤٣).

كما عقدوا مع الجلابة الآخرين الشركات التجارية للسفر إلى السودان، وجعلوا وكلاء لهم فى هذه البلاد، وفى مصر أيضاً(١٤٤).

وأخيراً امتلك التجار والجلابة التيتلاويون المنازل والحواصل بالقاهرة، وخاصة بخط الخراطين الذى يوجد به سوق الرقيق ووكائل الجلابة؛ مثل محمد بن أحمد التيتلاوى الجلاب الذى توفى فى بداية القرن الثامن عشر، وكان يمتلك حاصلين بخط الخراطين، وبلغت قيمة تركته ٩٦٢٥١ نصف فضة.

٤- الجلابة العرينيون:

العرين قرية تتبع مركز ملوى(*)؛ حيث جاء منها الجلابة المنتسبون إليها، وبلغت نسبتهم بين فرق الجلابة الأخرى ٤,٣٪، واحتلوا المركز الرابع بين الجلابة المنتسبين إلى مدنهم.

لقد طرق الجلابة العرينيون أراضى قبيلة فزارة العربية بالسودان وذلك للتجارة معها، وقد قاموا بذلك بالتعاون مع الطحطاويين؛ حيث أقاموا معهم الشركات طويلة الأجل؛ فالحاج محمد بن مرسى العرينى الجلاب أقام شركة مع أحد الطحطاويين المتسببين فى الرقيق، وكان نشاطها موجهاً للتجارة مع السودان، هذا خلافاً للشركة التى كانت بينهما من قبل، واستمرت قائمة بعد عقدهما الشركة الجديدة.

هذا إلى جانب أنهم أقاموا شركات الرؤوس مع الطحطاويين والأقباط جنباً إلى جنب، وتحمل العرينيون عبء السفر إلى بلاد السودان برأس مال الشركة؛ وربما يرجع ذلك إلى درايتهم وتمرسهم على الطرق المؤدية إلى السودان(١٤٥).

آخر الأمثلة التى تشير إلى علاقتهم بالتجار الآخرين هو

إسماعيل بن خليفة الجلاب العريني الذى كانت بينه وبين أحد التجار معاملات تجارية اضطر إلى تصفيتها، وذهبا إلى المحكمة لأجل ذلك.

والملاحظ فى الأمثلة السابقة أنها انحصرت فيما بين عامى ١٥٦٣ و ١٥٩١م؛ أى خلال النصف الثانى من القرن السادس عشر، وحيث إننا لم نعثر على أية إشارة لنشاطهم قبل هذا التاريخ أو بعده يعطينا فكرة بأن نشاطهم توهج فجأة، وربما بدون مقدمات، ثم انقطع فجأة بدون مبررات واضحة لدينا، لكن يبقى أن نشاطهم خلال ثمانية وعشرين عاماً كان له تأثيره ودوره فى التجارة مع السودان الشرقى.

٥- الجلابة الأخميميون:

يرجع أصل الجلابة الأخميميين إلى بلدة أخميم بالوجه القبلى؛ حيث وفدوا إلى القاهرة للتجارة بها. وأول إشارة عثرنا عليها لنشاطهم التجارى كانت خلال النصف الثانى من القرن السادس عشر؛ حيث ظهروا بدرجة لا بأس بها من النشاط، فقاموا بعقد الشركات مع كبار التجار الموجودين بالقاهرة؛ ليسافروا إلى السودان، ويحضروا الرقيق والريش والجمال وغيرها من البضائع السودانية إلى القاهرة(١٤٦).

وكانوا على علاقة طيبة بكبار التجار الطحطاويين؛ حيث كانوا يقترضون ويشترون بالأجل منهم، بالإضافة إلى عقدهم الشركات معهم؛ فالحاج موسى بن عبد الرحمن الأخميمى اقترض من تاجر طحطاوى بعض المال(١٤٧).

هذا بالإضافة إلى علاقتهم التجارية بالتجار المغاربة؛ فالحاج سعد الدين بن يوسف الأخميمى الجلاب كان يقترض من التجار المغاربة، وكان بينه وبين أحدهم معاملات "وعلق" مالية وتجارية، قاما بتصفيتها فى عام ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م(١٤٨).

وقد عثرنا على مثال لأسرة من جلابة أخميم قامت بتقسيم العمل بين أفرادها؛ فأحدهم يسافر إلى السودان، ويأتى بالبضائع، ثم يعطيها الآخرين الموجودين بصعيد مصر؛ حيث يسافرون إلى القاهرة ليعطوها أحد أفرادها الموجودين بالقاهرة؛ ليتكفل ببيعها، وهذا المثال بالرغم من أنه لم يكن معمماً داخل وسط الجلابة، إلا أن مبدأ تقسيم العمل نفسه كان موجوداً.

٦- الجلابة الطحطاويون:

كان وجود الجلابة الطحطاويين فاعلاً ومؤثراً، وذلك على الرغم من تواضع النسبة التى ظهروا بها بين فرق الجلابة الأخرى والتى بلغت ٢,٥٪؛ فقد رأى "ولز" أنهم على وجه الخصوص كانوا غارقين فى تجارة المسافات البعيدة، التى تتوقف على إقدام ونجاح الرجال الراغبين فى المخاطرة بأوقاتهم وطاقاتهم وحتى حياتهم؛ ليحضروا البضائع السودانية(١٤٩).

وفى واقع الأمر أن الطحطاويين كانوا مصدراً رئيسيًّا للأموال وتمويل الجلابة الآخرين، وأشهر الأمثلة على ذلك كان يحيى بن إبراهيم الطحطاوى الجلاب الذى توفى عام ١٠٤١هـ/ ١٦٣١م، وكان يمتلك حاصلين بوكالة الأشرفية، ومن خلال حصر مخلفاته

التى كانت بهذين الحاصلين يتضح لنا مدى ثراء هذا الجلاب الذى كان يقوم بتمويل الجلابة بالبضائع التى تحتاجها الأسواق السودانية، فى مقابل أن يحضروا البضائع السودانية ليقوم ببيعها بحاصليه.

ومن الأمثلة التى تبرهن على ثراء يحيى الطهطاوى الجلاب(*)، وكذلك نشاطه فى التجارة فى البضائع السودانية؛ أنه كان يقوم ببيع البضائع بالأجل لليهود أنفسهم، ليس فقط البضائع السودانية من قطط زباد ورقيق وغيره، وإنما البضائع الأخرى كالنحاس وخلافه؛ فعندما توفى يحيى الطحطاوى كان له عند أحد اليهود دين عن ثمن بضائع بلغت قيمتها ٤٥٠ قرشاً(١٥٠)، وذلك على الرغم من أن هناك جلابة آخرين اضطروا للاستدانة من اليهود وتجار آخرين.

لم يقتصر الأمر على يحيى الطحطاوى، وإنما كان هناك جلابة طحطاويون آخرون يقرضون غيرهم؛ كالحاج إبراهيم بن شحاتة الطحطاوى الذى كان له دين عند بعض التجار(١٥١).

إلا أن هذا الوضع لم يشمل جميع الجلابة الطحطاويين؛ فقد وجدنا منهم من كان يضطر إلى الاقتراض من تجار آخرين، وربما كان ذلك نتيجة أزمة مالية لحقت بهم، أو إلى حاجتهم لتوسيع تجارتهم وزيادة رأسمالهم.

ومن الجدير بالذكر أنه كان لهم دور فى تجارة الرقيق بالقاهرة؛ فإلى جانب التجارة فى الرقيق الجلب الذى يجلبونه بأنفسهم، كانوا يتاجرون فى الرقيق المستخرج الذى اشتروه من الأهالى والتجار على

السـواء؛ كالحاج داود بن جمال الدين الطحطاوى الجلاب الذى اشترى من أحد الأقباط جارية سوداء مستخرجة.

٧- الجلابة الواحيون:

أوضحنا فيما سبق أن الواحات كانت من المحطات الرئيسية للقوافل القادمة من السودان الشرقي وخاصة دارفور؛ لذلك كان من الضرورى أن يظهر من أهالى الواحات من يتأثر بهذه التجارة، ويصبح عنده الرغبة فى ممارستها، طالما توافرت له أهم العوامل وهي: قرب بلدهم من السودان، ووقوعها على الطريق الرئيسى الذى يربطه به، والأكثر من ذلك أنه سيكتسب الخبرة والمعرفة بهذه التجارة وأساليبها من الجلابة الذين يمكثون في بلدهم مدة من الوقت، وذكرنا فيما سبق وصف أوليا جلبى للجلابة بأنهم "رجال سمر من ولايات الواحات.."(١٥٢).

وبالرغم من ذلك فإن النسبة التى ظهر بها الجلابة الواحيون خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر جاءت مخيبة للآمال والتوقعات؛ فلم يمثلوا سوى ١,٧٪ من إجمالى فرق الجلابة، وهذا يدفعنا إلى القول بأن أوليا جلبى اختلط عليه الأمر، فاعتقد أن الجلابة الذين يمكثون لفترة معينة من الوقت بالواحات حتى يتم ضبطهم ودفع العوائد المقررة عليهم؛ معظمهم من أهاليها.

ومما يدعو للتفكير والتساؤل أن الجلابة الواحيين تأخر ظهورهم بسجلات المحاكم الشرعية بالقاهرة؛ فأول إشارة عثرنا عليها لنشاطهم في تجارة الرقيق بالقاهرة كانت فى عام ١٠٠٦هـ/

١٥٩٧م أى أواخر القرن السادس عشر؛ حيث كانت لاثنين منهم كانت لهما معاملات تجارية مع الأروام(١٥٣). بعد ذلك ينقطع ذكرهم لحوالى ٢٢ عاماً، لنعثر على إشارة أخرى لهم فى عام ١٠٢٠هـ/ ١٦١١م؛ حيث كان الحاج مسلم بن على الواحى القصرى(*) الجلاب وولد عمه إبراهيم الجلاب يقترضان من أحد التجار فى الرقيق الطحطاويين مبلغاً من المال(١٥٤).

وليس لدينا تفسير مؤكد عن سبب قلة ذكرهم بالوثائق، إلا أنه من المتوقع أن يكون سبب ذلك هو قيامهم بالرحلة التجارية إلى السودان، ثم عودتهم مع جلابة السودان؛ ليمكثوا فى الواحات، واتباعهم نظام الجلابة السودانيين من إرسال مبعوثين عنهم إلى القاهرة لبيع بضائعهم، ثم العودة بالبضائع؛ ليسافروا بها مرة أخرى، أو يقوموا ببيعها للجلابة من أهالى الصعيد.

٨- جلابة آخرون:

من الجلابة الذين ينتسبون إلى الأماكن التى يقطنونها، ولكن نسبتهم كانت قليلة؛ نجد الجلابة المنفلوطيين؛ حيث ورد ذكرهم مبكراً إلى حد ما، وكان ذلك فى عام ٩٦٩هـ/ ١٥٦١م، وكان عبارة عن خبر وفاة أحدهم ببلاد البر (السودان)، وأحضرت مخلفاته إلى مصر(١٥٥)، وهذا يؤيد ما ذكره الوزان من أن سكان منفلوط كانوا يعيشون حياة رغدة؛ لأنهم يمارسون التجارة مع السودان(١٥٦).

وكان هؤلاء الجلابة يقومون بتجهيز البضائع التى يحتاجونها من بلدهم أو البلاد المجاورة لهم ليسافروا بها؛ فعلى بن منصور

المنفلوطى قام بشراء البضائع التى سيسافر بها إلى بلاد البر من أحد تجار أخميم. وكان منهم من أقام الشركات التجارية مع أشقائه، كعيسى بن تركي الجلاب الذى كانت بينه وبين أخيه شركة تشتمل على جوارٍ سودانيات وبعض البضائع الأخرى، ولكنها لم تستمر بسبب وفاة عيسى.

وكان هناك جلابة درنكيون(*)، نذكر منهم سليمان بن فرحات الدرنكى الجلاب الذى كان بالقاهرة فى عام ١٠٧٧هـ/١٦٦٦م(١٥٧). وأيضاً كان للجلابة الفرشوطيين(*) دور فى تجارة الرقيق بالقاهرة، وكان لأحدهم علاقة تجارية بأحد التجار بسوق المحلاوى؛ حيث كان يشترى منه الأثواب المحلاوى التى كان يتم تصديرها إلى السودان(١٥٨).

علاوة على ما سبق كان يوجد جلابة ينتسبون إلى بلدة سنهور(*)؛ كالحاج عبد الباقى بن مكى السنهورى الجلاب. وكان منهم من تعامل تجاريًا مع أحد التجار الحمصيين بخط بين القصرين؛ حيث كان يشترى منه بالأجل بعض البضائع التى يحتاجها فى سفره(١٥٩).

ووجدنا أيضاً من الجلابة من ينتسب إلى قرية دلجا(*)؛ وكان من الجلابة الدلجيين من وصل إلى درجة من الثراء إلى الحد الذى جعله يقرض أحد الأقباط مبلغًا من المال؛ حيث قام القبطى بسداده بعد مضى سنة(١٦٠).

بالإضافة إلى ذلك كان وجود الجلابة الجرجاويين، وسكن

بعضهم القاهرة ليكونوا بجانب وكالة الجلابة. وكانت قرية بنى غالب التابعة لمركز أسيوط من القرى التى جاء منها جلابة على درجة عالية من النشاط؛ كأسرة الحاج أحمد بن عز الدين الجلاب(١٦١).

ومن الجدير بالذكر أن مهنة جلب الرقيق لم تكن حكراً على أهالي الصعيد فقط؛ فكما رأينا كان لبعض الفرق العسكرية دور فى هذه التجارة، إلى جانب هذا كانت هناك محاولات فردية من جانب بعض أهالي القاهرة والوجه البحرى لممارسة هذه المهنة، فظهر جلابة من بولاق القاهرة؛ كالحاج على بن عبد المعطى "البلاقى الجلاب" الذى كان يعمل فى بداية أمره قهوجيًّا بخط قوصون، ولكنه تركها، وانضم إلى طائفة الجلابة، وأقام الشركات مع الجلابة الآخرين كالجلابة الأسيوطيين(١٦٢).

وأخيراً وجد بعض الجلابة الذين ينتسبون إلى إحدى بلاد الوجه البحرى، فكان هناك جلابة ينتسبون إلى الشرقية؛ كمحمد الشرقاوى الجلاب، وهذا يشير إلى محاولة العديد من أفراد وطوائف المجتمع المصرى المشاركة في الهيكل التجارى بين مصر والسودان.

ب- الجلابة السودانيون:

عثرنا خلال بحثنا فى الوثائق على مجموعة لا بأس بها من الجلابة السودانيين الذين وجدوا بالقاهرة في أوقات معينة، وقاموا بالمثول أمام المحاكم الشرعية لتسجيل عقود البيع والشراء، وكذلك

عقود الشركات؛ حيث أمكننا العثور على أنساب مختلفة ومتعددة للجلابة السودانيين تبعاً لأماكن سكنهم التي جاءوا منها، وكذلك القبائل التي كانوا ينتسبون إليها، وهم كالآتي:

١- الجلابة الدنقلاويون:

حصل الجلابة الدنقلاويون على أعلى نسبة بين الجلابة السودانيين بواقع ٣٣,٧٪، ومما يثير الدهشة أن نشاطهم بين السودان ومصر جاء متأخراً؛ فأول إشارة لدنقلاوى عثرنا عليه كان في عام ١٠٩٥هـ/ ١٦٨٣م؛ أي في نهايات القرن السابع عشر، وهي لخمسة جلابة منهم في سوق منفلوط، وما يزيد الأمر دهشة أن هذا العدد رصد فيما بين عامي ١٠٩٥هـ/ ١٦٨٣م - ١١٠٦هـ/ ١٦٩٤م؛ أي في حوالي ١١ سنة فقط، وفي هذا دلالة واضحة على النشاط الكبير الذي تمتعوا به.

كما أن دخولهم النشاط التجاري مع مصر جاء متدرجاً؛ ففي البداية تاجروا مع المدن المصرية القريبة منهم في صعيد مصر كمنفلوط- كما ذكرنا سابقاً- ثم بعد ذلك جاءوا إلى القاهرة؛ حيث كانت أول إشارة لهم عثرنا عليها بالوثائق في عام ١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥م؛ أي بعد ذكرهم في منفلوط بسنتين، كما أنها كانت لدنقلاوى واحد كان يشترى من أحد التجار المصريين بضائع بالأجل، على أن يسدد ثمنها بعد مضى ستة أشهر(١٦٣).

ينتسب الدنقلاويون إلى مدينة دنقلة الواقعة شمال السودان، وعلى الرغم من أن دخولهم في الهيكل التجاري بين مصر والسودان

جاء متأخراً، فإنهم أصبحوا العمود الفقرى للشبكة التجارية للجلابة منذ نهايات القرن السابع عشر، وحتى منتصف القرن التاسع عشر(١٦٤).

ولم يكن الجلابة الدنقلاويون يأتون بمفردهم إلى القاهرة، وإنما كانوا يأتون مع جلابة آخرين غير دنقلاويين، كما أن جميع الحالات التى رصدناها لهم بالوثائق كانوا يشترون فيها بضائع بالأجل من تاجر مصرى واحد هو مصطفي بن عبد الرحمن المسيرى البولاقى، وهذا فى رأينا له تفسيران: أولهما- أنه من الوارد أن يكونوا قد اتخذوا من القاهرة قاعدة ومركزاً لعملياتهم التجارية، وبالتالى استقروا بها؛ فأصبح التجار يقرضونهم، ويبيعون لهم بالأجل من غير خوف، وثانيهما- أنهم كانوا يجيئون القاهرة بالبضائع السودانية، ويبيعون، ويشترون بثمنها بضائع، لكن أموالهم لم تكن كافية لشراء ما يريدون، فيضطرون للشراء بالأجل، حتى عودتهم ثانية إلى القاهرة.

وأيًّا ما كان الأمر فإن هؤلاء الدناقلة انتشروا فى الأسواق المصرية، وأصبح لهم بمرور الوقت الدور الرئيسى والفعال فى تجارة مصر مع السودان الشرقى منذ أواخر القرن السابع عشر.

٢- الجلابة الطريفيون:

ينتسب الطريفيون إلى بنى طريف، وهم بطن من بطون قبيلة جذام التى تنتهى إلى كهلان، وقد استقرت فى دارفور(١٦٥).

ولا ريب فى أن الجلابة الطريفيين شكّلوا أحد الأعمدة الرئيسية التى استند عليها الهكيل التجارى لمصر مع السودان الشرقى؛ فقد جاءوا فى المرتبة الثانية بعد الدنقلاويين بنسبة ٣١,٤٪؛ لذلك يمكننا القول إنهم شكّلوا مع الدناقلة العمود الفقرى للهيكل التجارى بين مصر والسودان مع نهايات القرن السابع عشر.

وأول إشارة لهم بالقاهرة كانت فى عام ١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥م؛ حيث كانت لستة منهم يقومون بشراء بعض البضائع بالأجل(١٦٦)؛ أى أن نشاطهم بدأ فى الظهور مع نهايات القرن السابع عشر، وكان قويًّا.

ومن الجدير بالذكر أن هذه النسبة سُجّلت فيما بين عامى ١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥م- ١١٠٦هـ/ ١٦٩٤م؛ أى فى تسع سنوات فقط.

وكان الجلابة الطريفيون يشكّلون مجموعات خاصة بهم، وفى غالب الأمر كان يأتى معهم تابع أو مندوب عن سلطان دارفور؛ ففى عام ١١٠٥هـ/ ١٦٩٣م سجلت لنا وثيقة ١٣ جلاباً طريفيًّا كان على رأسهم تابع سلطان دارفور؛ حيث كانوا يشترون بعض البضائع من أحد التجار المصريين(١٦٧).

وعلى الرغم من تشكيل الطريفيين مجموعات خاصة بهم، فإنهم لم يكونوا منغلقين على أنفسهم، وإنما كانوا ينضمون إلى غيرهم من جماعات الجلابة السودانيين الذين كان أبرزهم الدناقلة، والجابريين.

٣- الجلابة الجابريون (الجابرية):

ينتسب الجلابة الجابرية إلى أولاد جابر بدارفور، وهم فرع من قبيلة هلبا أو حلبة(١٦٨)، وقد جاءوا في المرتبة الثالثة بنسبة تصل إلى ١٣,٣٪، ومثلهم مثل الدناقلة، كانت أول إشارة لنشاطهم بسوق منفلوط في عام ١٠٩٥هـ/ ١٦٨٣م؛ حيث كان هناك اثنان منهم يقومان ببيع الرقيق بسوق منفلوط(١٦٩).

وكانوا يقومون برحلاتهم التجارية بالتعاون مع غيرهم من الجلابة السودانيين كالدناقلة والطريفيين وغيرهم، وكانوا يتعاملون تجاريًا مع التجار المصريين الذين تتعامل معهم الفرق السودانية الأخرى(١٧٠).

٤- الجلابة البربريون والجعليون:

ينتسب الجلابة البربريون إلى مدينة بربر السودانية(*)، واشتهر الجعليون في السودان بأنهم عباسيون، وكان موقعهم الجغرافي على نهر النيل ما بين الخرطوم وبلاد النوبة، وانتشروا في شعب وفروع نحو البطانة والنيل الأزرق، ونحو النيل الأبيض جنوب الخرطوم، ونحو الغرب إلى كردفان(١٧١).

وقد جاء نشاط البربريين والجعليين متساوياً بنسبة ٦٪ لذلك أوردناهم معاً؛ فبالنسبة للبربريين كان نشاطهم أسبق من الفرق السودانية الأخرى؛ حيث كان أول ذكر لهم بالقاهرة في عام ١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م لأربعة منهم(١٧٢). وقد أصبح لهم دور في تجارة الرقيق بالقاهرة؛ مثل الحاج إبراهيم بن أحمد البربري الجلاب.

أما بالنسبة للجلابة الجعليين فإنهم جاءوا إلى القاهرة فى وقت متأخر عن البربريين؛ حيث عثرنا على أول إشارة لهم فى عام ١١٠٥هـ/ ١٦٩٣م، وكانوا مع الدناقلة والركاضيين وعناصر سودانية أخرى(١٧٣).

وبالرغم من تأخر قدومهم إلى القاهرة فإنهم بلغوا درجة كبيرة من الأهمية؛ فقد كان أحدهم مبعوثاً لسلطان دارفور، وجاء على رأس ١٢ جلاباً طريفيًّا إلى القاهرة؛ مما يؤكد علاقتهم القوية بالسلطة(١٧٤).

٥- جلابة آخرون:

تَشكَّل الجلابة الآخرون من مجموعة من الجلابة السودانيين مختلفة النسب والأصل، ولكن نسبتهم جاءت قليلة؛ فقد مثلوا مجتمعين ٩,٦٪ من إجمالي الطوائف السودانية الأخرى، فكان منهم جلابة فنجيون، نذكر منهم عبد الله بن عبد العاطى ومحمد بن رحومة "من ولاية الفنج" - سنار- اللذين كانا بالقاهرة فى عام ١٠٦٤هـ/ ١٦٥٣م يقومان بتسويق بضائعهما.

وقد قدم إلى مصر أيضاً جلابة من عربان فزارة الموجودين ببلاد التنجر؛ حيث لعبوا دوراً مهمًّا فى جلب الرقيق السودانى إلى القاهرة، وكانت لهم علاقات طيبة مع التجار الطحطاويين، وتعاملوا معهم تجاريًّا، واقترضوا منهم، وقاموا بشراء البضائع التى يحتاجونها منهم، وتعد هذه العملية فى صالح مصر؛ حيث أصبحت بذلك مركزاً للعمليات التجارية لكثير من الجلابة السودانيين.

بالإضافة إلى ذلك كان نشاط الجلابة الشنداويين حاضراً بصورة واضحة، خاصة مع مدينة أسيوط منذ أواخر القرن السابع عشر(١٧٥).

علاوة على ما سبق كان هناك جلابة سودانيون لم نستطع التحقق من نسبهم؛ مثل "عتمنى" و"بعلاوى"(١٧٦)، وغيرهما.

نستنج مما سبق أن الهيكل التجارى بين مصر والسودان شارك فيه جلابة كثيرون مختلفو النسب والأصول، وذلك على الصعيدين المصرى والسودانى، وإن كان من الواضح أن نسبة مشاركة الجلابة المصريين كانت أعلى من السودانيين.

ثالثاً- إشكالية بداية ظهور منصب شيخ طائفة الجلابة:

اهتمت الهيئة الحاكمة بمصر بتعيين شيوخ للأسواق والوكائل، وكذلك تعيين شيخ لكل طائفة تجارية تتخصص فى بيع سلعة معينة؛ وذلك لأن الشيخ يرمز إلى كيان الطائفة؛ لأنه يمثل السلطة العليا التى تحكم أفرادها(١٧٧).

وبالنسبة للجلابة تساءل "ولز" مستنكراً كيف لمجموعة من التجار المتنقلين الذين ليس لهم مكان ثابت ودائم فى المدينة أن ينتظموا فى طائفة على طول الخط؟

كما أنه شك فى صحة ما أشار إليه أوليا جلبى من انتظام الجلابة فى طائفة خاصة بهم خلال القرن السابع عشر، وذهب إلى أن هذا مجرد اسم وهمى لا يدل على انتظامهم تحت قيادة شيخ لهم(١٧٨).

وفى واقع الأمر أن لدينا أدلة تؤيد ما ذكره أوليا جلبى، وتدحض ما ذهب إليه ولز؛ ففى البداية انتظم الجلابة فى شكل معين من أشكال الاتحاد الطائفى؛ فقد أوضحنا فيما سبق أن الجلابة كانوا ينتسبون إلى قبائل وأماكن مختلفة، وربما أوجد هذا نوعاً من التقارب بين جلابة كل قبيلة أو كل بلد معين؛ حيث أسفر هذا التقارب عن وجود نوع من الطائفة المستقلة لكل منهم، وبناء على هذا قاموا فيما بينهم بتنصيب شيخ منهم متحدث عنهم أمام السلطة الحاكمة، ويتولى التفاهم معهم فيما يخصهم، وبالتالى يقوم بنفس مهام شيخ أى طائفة من الطوائف التجارية الأخرى.

ويؤيد هذا الكلام ما عثرنا عليه من إشارة ترجع إلى أواخر القرن السادس عشر؛ حيث تشير إلى وجود شيخ للجلابة النجمية متحدث عنهم أمام الهيئة الحاكمة، ويطالب بحقوقهم الواجبة(١٧٩)، كما أن انتظامهم فى هذا الشكل يعطى الفرصة لمساعدة بعضهم البعض.

بالإضافة إلى ذلك بحثت الحكومة عن طريقة لوضع نشاط هؤلاء الجلابة تحت السيطرة، وذلك بوضعهم تحت ملاحظة وهيمنة مسئول محلى لضمان أمرين مهمين هما: تحصيل العوائد المقررة على الرقيق فيما عرف بموجب السوق، وضمان استمرار تدفق الرقيق إلى القاهرة الذى يعاد تصديره إلى إسطنبول.

لقد ذهب "ريمون" إلى أنهم خضعوا لسلطة "الصوباشى"(*)

المباشرة، والذى كان يجمع مال الحماية منهم، وذلك أثناء زيارة أوليا جلبى فى عام ١٦٧٠م(١٨٠).

ومما لا شك فيه أن الحكومة كانت تحصل منهم الأموال المقررة على الرقيق من خلال إسكالة الرقيق بمصر القديمة وبولاق وموجب السوق لمن يشترى هذا الرقيق، وواجهت كل محاولة للتهرب من ذلك بشدة وحزم(١٨١).

ومن المؤكد أن سلطة الصوباشى لم تمنع وجود الشكل الطائفى للجلابة؛ لأن وجود التنظيم الطائفى سيسهل عليه مهمته؛ فكان أول ظهور للفظ طائفة الجلابة فى عام ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م لمجموعة من الجلابة كانوا موجودين بسوق الرقيق الجلب، ولكن لم يذكر أن هناك شيخًا عليهم.

وبالرغم من ذلك فإن هذا له أهمية؛ حيث يؤيد ما ذكره أوليا جلبى بعد هذا التاريخ بحوالى خمسين عاماً من أن الجلابة انتظموا فى طائفة خاصة بهم؛ لذلك يمكننا القول إن الجلابة قد حاولوا الانتظام فى طائفة، وإن كانت هذه الطائفة لم تتبلور بصورة نهائية بسبب عدم وجود شيخ لهم ومتحدث عنهم جميعاً.

وفى هذه الأثناء كان شيخ سوق الرقيق أو شيخ طائفة الدلالين فى الرقيق بالسوق المذكور يقومان بدور فى رعاية مصالح الجلابة؛ فعندما حدث ضرر من أحد الأفراد على طائفة الدلالين وطائفة الجلابة كان المتحدث عن الجلابة شيخ طائفة الدلالين.

لكن متى بدأ ظهور منصب شيخ طائفة الجلابة؟ لقد رأى ولز أن بداية وجود الطائفة على أسس راسخة كان فى عام ١١٤٥هـ/ ١٧٣٣م، حين عُيّن الشيخ عبد الرحمن البناوى شيخًا لطائفة الدلالين في الرقيق، وعندما توفي في عام ١٧٦١م وصف بأنه شيخ التجار بسوق الرقيق، وفي قائمة جرد تركته المؤرخة بعام ١٧٦٩م وصف بأنه شيخ طائفة الجلابة سابقاً، وقد عثرنا على وثيقة ترجع إلى عام ١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م وصفته بأنه "شيخ طايفة الجلابة بمصر حالاً"، وبالتالى فهو أول شيخ للطائفة.

ولكن ما عثرنا عليه من وثائق تثبت أن الشيخ عبد الرحمن البناوى لم يكن أول شيخ لطائفة الجلابة؛ حيث تشير إلى أن بداية ظهور منصب شيخ طائفة الجلابة كانت خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر؛ ففى عام ١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م ذكرت إحدى الوثائق الحاج حسن بن عيسى بأنه "شيخ طايفة جلابين الرقيق بمصر حالاً وطايفة عزبان قلعة مصر"، ومن العجيب أن نفس الوثيقة وصفت شخصاً آخر وهو الحاج سالم بن غازى بأنه "شيخ طايفة جلابين الرقيق بمصر حالا"، وأكدت الوثيقة ذلك مرتين أخريين، لذلك نحن أمام شيخين لطائفة الجلابة، وليس شيخاً واحداً.

وتفسير ذلك فى رأينا أن العمل كان مقسوماً بينهما؛ فكان الحاج سالم بن غازى شيخاً لركب الجلابة أثناء سفرهم إلى السودان، حتى قدومهم إلى سوق الرقيق بالقاهرة، وكان الحاج

حسن البحيرى شيخاً للجلابة الموجودين بالقاهرة، وشيخاً لركب الجلابة بركب الحاج المصرى.

وهذا ما أكدته وثائق أخرى بعد ذلك؛ فقد كانت ظروف الوثيقة أن الحاج سالم بن غازى مدعٍ عليه من قبل اثنين جلابة؛ حيث ادعيا حقهما فى عبد أسود تحت يده، وذكرا أنهما " وجدا العبد المرقوم عند الحاج سالم شيخ طائفة الجلابة المذكورة أعلاه، وواضع يده عليه بطريق مكة المشرفة "، وكان الحاج حسن البحيرى من الشهود الحاضرين هذا النزاع، ومعنى ذلك أن الأمر يخصه؛ لأنهم كانوا ضمن ركب الجلابة المتجه إلى مكة المشرفة.

وبعد مرور عشر سنوات من تاريخ الواقعة المذكورة لم نجد أى ذكر للحاج سالم بن غازى، بينما عثرنا على وثيقة تشير إلى الحاج حسن البحيرى بأنه "شيخ طايفة الجلابة بركب الحاج الشريف"(١٨٢)، وفى سنة ١١٠٦هـ/ ١٦٩٤م نجده فى نفس المنصب "شيخ ركب الجلابة بركب الحاج الشريف المصرى"(١٨٣)، حتى إذا جاءت سنة ١١٠٨هـ/ ١٦٩٦م نجده يوصف وصفاً مطلقاً بأنه "شيخ طايفة الجلابة بمصر"، و"شيخ طايفة الجلابة". وفى بداية القرن الثامن عشر أشير إليه بأنه "شيخ طايفة الجلابة سابقاً"(١٨٤).

إذاً نحن أمام بناء طائفى متبلور وصل لدرجة كبيرة من التنظيم؛ وبناء عليه فإن من المرجح لدينا أن بداية ظهور منصب شيخ طائفة الجلابة كان فى عام ١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م؛ حيث كانت شياخة

مشتركة بين اثنين هما حسن البحيرى وسالم بن غازى، وبالرغم من عدم وضوح المسئوليات التى تولاها كل منهما، فإن ذلك لا يقلل من الحقيقة شيئاً، ثم أصبح الحاج حسن البحيرى شيخ طائفة الجلابة بمصر منفرداً منذ عام ١١٠٨هـ/ ١٦٩٦م؛ ليؤدى دور شيخ الطائفة على جميع الأصعدة.

الهوامش

(١) فرنان برودل. مرجع سابق، ج٣، ص٥٧٩ .
(٢) نللي حنا. تجار القاهرة في القرن السادس عشر- سيرة أبو طاقية شاهبندر التجار-، ترجمة/ رءوف عباس، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧، ص ١٣٤-١٣٥ .
(٣) نفسه، ص ١٣٥ .
(٤) فرنان برودل. مرجع سابق، ص٤٨٧ .
(٥) مادهو بانيكار، ك. الوثنية والإسلام - تاريخ الإمبراطوريات الزنجية في غرب أفريقيا، ترجمة/ أحمد فؤاد بلبع، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨، ص٣٩٠ .
(٦) نفسه، ص٣٧٤ .
(٧) إبراهيم حركات. "دور الصحراء الأفريقية في التبادل والتسويق خلال العصور الوسطى"، مجلة البحوث التاريخية، السنة ٣، العدد الأول، يناير ١٩٨١م، ص٣٧ .
(٨) هاملتون جب وهارولد بوون. المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة/ أحمد عبد الرحيم مصطفى، ج٢، دار المعارف بمصر، (د.ت)، ص١٦٠ .
(٩) حسام عبد المعطي. العائلة والثروة- البيوت التجارية المغربية في مصر العثمانية -، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨، ص ٢٢٠ .
(١٠) أندريه ريمون. المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة/ لطيف فرج، ط١، القاهرة، دار الفكر للدراسات و النشر والتوزيع، ١٩٩١، ص ٧٨- ٧٩ .
(١١) حسام عبد المعطي. مرجع سابق، ص ٢١-٢٢ .

(١٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٢، ص٢٣ .
(١٣) مسراتة تكتب بالسين والصاد، القسمة العربية، ٢٩، س ٦٥، ص٤٢٥، م ٤٩٢، (١٠٩٩هـ/ ١٦٧٨)، وهى مدينة ليبية تقع إلى الشرق من مدينة طرابلس، وتبعد عنها حوالى ٢١٠ كم- انظر: الهادى المبروك الدالى. تاريخ أفريقيا، ص٧٩ .
(١٤) حسام عبد المعطى. مرجع سابق، ص ٥٠ .
(١٥) طولون. ف ٦١، س ١٦١، ص ١٢١، م ٩٥٦، (٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م).
(١٦) نفسه. ف٦١، س ١٦٠، ص٢٩٤، م ١١٨٢، (٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م).
(١٧) نفسه. ف ٦٣، س ١٦٥، ص٤١١، م ١٨٤٩، (٩٦٥هـ/ ١٥٥٧م).
(١٨) نفسه، ص ٣٦٧، م ٢٨٧٦ .
(١٩) نفسه، ص٣٦٨، م ٢٨٨٥ .
(٢٠) نفسه، م ٢٨٨٦ .
(٢١) نفسه، م ٢٨٨٧ .
(٢٢) نفسه، ص ٧٨، م ٦٣٣ .
(٢٣) حسام عبد المعطى، مرجع سابق، ص٦٤ .
(٢٤) طولون. ف ٦١، س ١٦٠، ص ٣٥، م ١٤٧، ص٢١٢، م ٨٥٧، (٩٣٧هـ١٥٣٠/م).
(٢٥) نفسه، ص ٢٨٢، م ١١٤٥، ص٢٨٩، م ١١٦٧، م ١١٦٧مكرر.
(٢٦) نفسه، ص٢٨٧، م ١١٦١، ص ٢٨٨، م ١١٦٢ .
(٢٧) نفسه، س ١٦١، ص٢٣٧، م ١٨٨٦، (٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م).
(٢٨) سالم محمد المعلول. مرجع سابق، ص١٦٣، ١٦٥ .
(٢٩) الباب العالى. ف ٥١، س ١٣٣، ص ٤١٣، م ١٧٨٠، (١٠٦٧هـ/ ١٦٥٦م).
(٣٠) مصر القديمة. ف ٣٦، س ٨٨، ص٣٠٦، م ١٧١٣، (٩٥٨هـ/ ١٥٥١م).

(٣١) نفسه. ف ٧٢، س ١٩٢، ص ٤٤٧، م ١٤٧٨، (١٠٢٣هـ/ ١٦١٤م).
(٣٢) نفسه. ف ٧٣، س ١٩٤، ص ٤٩٣، م ١٨٦١، (١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢م).
(٣٣) الباب العالى. ف ٨، س ٢١، ص٩٧، م ٢٧٩، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).
(٣٤) نفسه، ص ٩٩، م ٢٨٨ .
(٣٥) نفسه، ص٢٩٠، م ٨٠٤ .
(٣٦) طولون. ف ٦٣، س ١٦٦، ص١٥٦، م ٦٠١، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م).
(٣٧) نفسه. ف ٦٣، س ١٦٦، ص ١٥٦، م ٦٠١، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م).
(٣٨) نفسه، ص ١٤٩، م ٥٧٤ .
(٣٩) إبراهيم حركات. مرجع سابق، ص ٢٩ .
(٤٠) فرج محمد فرج. إقليم توات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٧٧، ص ٦٦- ٦٧ .
(٤١) بوفيل. مرجع سابق، ص ١٩٤ .
(٤٢) طولون. ف ٦٤، س ١٧١، ص ١٢٢، م ٤٤٥. (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).
(٤٣) نفسه، س ١٧٠، ص ١٣٧، م ٥٥٣، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).
(٤٤) نفسه. ف ٦٣، س ١٦٦، ص٣١، م ١١٦، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م).
(٤٥) نفسه، ص ١٤٢، م ٥٤٤؛ دشت. محفظة ٥١، ص٨٢، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م).
(٤٦) القسمة العربية. ف ٢٤، س ٥٣، ص ٤٨٧، م ٩١٧، (١٠٨٠هـ/ ١٦٦٩م).
(٤٧) على حامد خليفة الطيف. مرجع سابق، ص ٣٩-٤٠ .
(٤٨) سامح إبراهيم. "التنظيم التجارى للطرابلسيين فى الإسكندرية فى القرن الثامن عشر"، الروزنامة، العدد الخامس، ٢٠٠٧، ص ٢٧٣ .
(٤٩) الصالحية النجمية. ف ٢٠٣، س ٤٤٩، ص ٢٢٠، م ٦١٢، (٩٧١هـ/ ١٥٦٣م).

(٥٠) طـــولـــون. ف ٦٦، س ١٧٨، ص ٢٨١، م ١٠٩٩، (٩٩١هـ/ ١٥٨٣م).

(٥١) الـــبـــاب الـعـــالي. ف ٣، س ٥، ص ٣٣٧، م ١٢٥٤، (٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م).

(٥٢) الباب العالي. ف ٤، س ١١، ص ٧٠، م ١٩٠، (٩٥٧هـ/ ١٥٥٠م).

(٥٣) بشير قاسم يوشع. مرجع سابق، ص ١٣١- ١٣٢ .

(٥٤) شمس الدين أبو عبد الله اللواتي الطنجي. رحلة ابن بطوطة- تحفة النظار في غرائب الأمصار و عجائب الأسفار-، تحقيق/ عبد الهادي التازي، مج ٤، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ١٤١٧هـ١٩٩٧/م، ص ٢٧٣ .

(٥٥) الهادي المبروك الدالي. تاريخ أفريقيا، ص ٦٠-٦٢ .

(٥٦) علي حامد خليفة الطيف. مرجع سابق، ص ١٢٢؛ إبراهيم حركات. مرجع سابق، ص ٣٤ .

(٥٧) دشت. محفظة ١٥، ص ٣٢٩، (٩٤١هـ/ ١٥٣٤م).

(٥٨) نفسه. محفظة ٣٠، ص ١٠٦١، (٩٥١هـ/ ١٥٤٤م).

(٥٩) الهادي المبروك الدالي. مرجع سابق، ص ٧، ٥٧ .

(٦٠) مادهوبانيكار، ك. مرجع سابق، ٣٧٦ .

(٦١) الـــبـــاب الـعـــالي. ف ٨، س ٢١، ص ٣٠٠، م ٨٣٤، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).

(٦٢) الـقـــسـمـة الـعـربـيـة. ف ١، س ١، ص ٥٦٠، م ١١٥٥- ١١٥٦، (٩٦٩هـ١٥٦١/م).

(*) تاجوراء: منطقة ريفية تقع على مسافة ١٣ ميلاً تقريباً شرقي طرابلس، ابن الوزان الزياتي. مصدر سابق، ص٤٨٢ .

(٦٣) الـــبـــاب الـعـــالي. ف ٥، س ١٣، ص٦٣، م ١٠٣٥، (٩٦٠هـ/ ١٥٥٢م).

(٦٤) نفسه، ص ٢٤٨، م ٩٨٤ .

(٦٥) نفسه، ص ٢٩٢، م ٨٠٨ .
(٦٦) دشت. محفظة ٥١، ص ٢٧٥، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م).
(٦٧) الباب العالي. ف٣، س ٥، ص ٥٥، م ١٨٦، (٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م).
(٦٨) دشت. محفظة ٥١، ص ٢٧٤-٢٧٥، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م).
(٦٩) القسمة العربية. ف ٤، س ٧، ص ٧٢، م ١٦٥، (٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م).
(*) نسبة إلى واحة سوكنه، وهي مدينة ليبية تقع بالسفوح الشمالية لأطراف القسم الشرقي من جبال "السوداء"، وتبعد عن طرابلس بحوالي ٦٠٠ كم.
(٧٠) طولون. ف ٦٣، س ١٦٦، ص٢٨٨، م ١١٣٩، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م).
(٧١) نفسه، ص ١٤٣، م ٥٢٣ .
(٧٢) دشت. محفظة ٥١، ص ٢٨٥، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م).
(٧٣) الباب العالي. ف ٨، س ٢١، ص٢٨٨، م ٨٠٠، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).
(٧٤) القسمة العربية، ف٢، س٤، ص٢٦٨، م ٤٧٣، (٩٧٧هـ/ ١٥٦٩م).
(٧٥) الصالحية النجمية. ف ٢٠٥، س٤٥٥، ص٤٥، م ١٥٠، (٩٧٧هـ/ ١٥٦٩م).
(٧٦) دشت. محفظة ٨٣، ص٣٣٩-٣٤٠، (٩٨٦هـ/ ١٥٧٨م).
(٧٧) نفسه.
(٧٨) طولون. ف٦٦، س١٧٨، ص١٦٨، م ٦٦٥، (٩٩١هـ/ ١٥٨٢م).
(٧٩) القسمة العربية. ف ١٩، س٤٢، ص٧، م١٠، ص٤٢، م٦٣، (١٠٦٢هـ/١٦٥١م).
(٨٠) الباب العالي. ف٥٦، ص١٤٢، ص٣٤٢، م١١٠٥، (١٠٧٧هـ/١٦٦٦م).
(٨١) القسمة العربية. ف١٩، س٤٢، ص٤٢، م ٦٣،

(١٠٦٢هـ١٦٥١/م).

(٨٢) دشت. محفظة ٥٢، ص١، (٩٦٧هـ١٥٥٩/م).

(٨٣) لقد أخذ زكريا بن يحيي الديسطي بضائع من مصر قبل سفره إلى تمبكتو ليبيعها هناك، ويحضر بدلاً منها البضائع السودانية، وهذا يخالف ما ذكره عبد الرحيم عبد الرحمن في بحثه "الليبيون في مصر في القرن السادس عشر"؛ حيث وقع في لبس، وذكر أن البضائع التي كان قد أخذها من مصر هي بضائع تكرورية، وجاءت إلى السوق المصرية، وهذا اللبس ناتج من أن الخواجا محمد بن أحمد القويضي اشترى هذه البضائع بعد وفاة الديسطي من ورثته بالقاهرة، وكانت موضوعة عند العاقب بن محمود أخي قاضي تمبكتو، فاعتقد بذلك أنها بضائع تكرورية، والذي يؤيد صحة ما ذهبنا إليه أن عقد الشراء ذكر أن الخواجا محمد القويضي سيتسلم هذه البضائع بتمبكتو، ورضي بذلك. انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. "الليبيون في مصر في القرن السادس عشر الميلادي" مجلة البحوث التاريخية، العدد الأول، ١٩٩٤، ص ٨٢ .؛ القسمة العربية ف ٤، س ٨، ص ٨٠، م ١٨٠، (٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م).

(٨٤) دشت. محفظة ٦٣، ١٤٤٢، (٩٧٣هـ١٥٦٥/م).

(٨٥) دشت. محفظة ١٤٢، ص٢٦٦، (١٠٣٣هـ١٦٢٣/م).

(٨٦) طولون. ف٦١، س١٦٠، ص٨٧، ٢٨٨، م١١٦١، ١١٦٢، (٩٣٧هـ١٥٣٠/م).

(٨٧) طولون. ف٩٧، س٧٤٧، ص٩٩، م١٠٣٥، (٩٤٨هـ١٥٤١/م).

(٨٨) الباب العالي. ف٥، س١٣، ص٢٦٣، م ١٠٣٥، (٩٦٠هـ١٥٥٢/م).

(٨٩) الصالحية النجمية. ف ٢٠٣، س ٤٤٩، ص٢٢٠، م ٦١٢، (٩٧١هـ/ ١٥٦٣م).

(*) هذا عكس ما ذكره د/ عبد الرحيم عبد الرحمن من أن التجار الليبيين كانوا يحتكرون جلب البضائع التكرورية إلى القاهرة والمدن المصرية خلال

القرن السادس عشر، لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. مرجع سابق، ص٨٢ .

(90) Walz, T. Trade, P. 71

(٩١) أوليا جلبى. سياحتنامة، ص٤٨٤ .

(٩٢) أندريه ريمون. الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ترجمة/ ناصر إبراهيم وباتسى جمال الدين، ج١، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥، ص٣٩٤ .

(93) Walz, T. OP. Cit, P. 72.

(*) كان هناك جلابة هوارة المقيمون بدارفور، ولكننا سنتحدث فى هذا الموضع عن المقيمين بمصر.

(٩٤) نسيم مقار. "أضواء على تاريخ الهوارة فى صعيد مصر"، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، العدد ٦، القاهرة، ١٩٧٩، ص١٩٢ .

(*) العرين من القرى التابعة لمركز ملوى التابع حاليا لمحافظة المنيا، وقد فصلت إلى بلدتين العرين القبلى والعرين البحرى، سنة ١٢٣٠هـ/ ١٨١٤م، محمد رمزى. مرجع سابق، القسم الثانى، ج٤، ص٦٣ .

(*) طهطا هى قاعدة مركز طهطا بمحافظة سوهاج، والتى كانت تعرف بـ" طحطا" واسمها العرين القديم؛ محمد رمزى. مرجع سابق، ص١٤٣-١٤٤

(٩٥) دشت. محفظة ٣٤، ص٨٦٢، (٩٥٤هـ/١٥٤٧م).

(*) الزوك الشرقية والغربية من القرى التابعة لمركز المنشاة بمحافظة سوهاج، والزوكيون من بنى حرب ومن جهينة بصعيد مصر، وإليهم تنسب هذه القرية، محمد رمزى. مرجع سابق، ص١١٧ .

(٩٦) الصالحية النجمية. ف٢٠٦، س٤٥٦، ص١٥٣، م٦٠٨، (٩٧٩هـ/١٥٧١م).

(*) تتبع مركز العياط بمحافظة الجيزة.

(*) الكوامل، فصلت إلى بلدتين قبلى وبحرى فى ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م؛

فأصبحت الكوامل قبلى تتبع مركز المنشاة ، والكوامل بحرى بمركز سوهاج محافظة سوهاج. محمد رمزى. مرجع سابق، ص١١٨ .

(*) من الوارد أن يكون ذلك نسبة إلى قرية الدناقلة بمركز المنشاة ، محمد رمزى. مرجع سابق، ص١١٦ . وكعادة أغلب العربان فى لهجتهم أن ينطقوا "القاف" "جيماً" ، فيصبح بذلك اسم القرية "الدناجلة" ، والمنسوب إليها دنجالي.

(٩٧) دشت. محفظة ٦٧، ص٣٠٥، (٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م).

(٩٨) الباب العالى. ف٥، س ١٤، ص ١١٥، م ٣٢٤، (٩٦١هـ/ ١٥٥٣م).

(٩٩) لم نعثر على أى أشارة أو ذكر لهذا النجع فى القواميس الجغرافية الحديثة، فمن الوارد أن يكون اسمه قد تغير، أو لم يعد له وجود.

(١٠٠) الباب العالى. ف٢٧ . س ٧٨، ص٣٦٦، م ١١٩٠، ص٣٦٩، م ١١٩٨، (١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م).

(١٠١) الصالحية النجمية. ف ٢٢٥، س٥٠٠، ص١٨٩، م ٦٥٢، (١٠٧٧هـ/ ١٦٦٦م).

(١٠٢) دشت. محفظة ٢٠٥، ص١٠٤، (١٠٩٨هـ/ ١٦٨٦م).

(١٠٣) نفسه. محفظة ٢١٠، ص ٧٣٧، ٧٣٨، (١١٠٥هـ/ ١٦٩٣م).

(١٠٤) محمد عفيفى. الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص١٧٦ .

(١٠٥) الصالحية النجمية. ف ٢٢٢، س ٤٩٧، م ٩٢٣، (١٠٥١هـ١٦٤١/ م).

(١٠٦) دشت. محفظة ٣٣، ص٢٩٦، (٩٥٣هـ/ ١٥٤٦م).

(١٠٧) نفسه. محفظة ١٤٢، ص ٨٧، (١٠٣١هـ/ ١٦٢١م).

(١٠٨) الباب العالى. س ١٣٦، ص١٠٥، م ٥٠٦، (١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨م).

(١٠٩) نفسه.

(*) الجزية هى أكثر الالتزامات المالية أهمية بالنسبة للأقباط، وتشكل أهم

العلاقات التى تربط بين الأقباط والدولة، وقد التزم الأقباط (كعنصر من عناصر أهل الذمة) سنويًا بسداد ضريبة الجزية، انظر. محمد عفيفى. مرجع سابق، ص ٣٠-٤٠ .

(١١٠) محمد سليمان الطيب. موسوعة القبائل العربية - بحوث ميدانية وتاريخية-، ج١، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٩٣، ص٧٦٨؛ يوجد عرب النجمية فى أماكن عديدة بمصر منها البحيرة والشرقية والدقهلية والقليوبية والمنوفية والجيزة ونجع حمادى والأقصر وقنا. انظر: أحمد لطفى السيد. قبائل العرب فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨، ص٣٢-٣٤ .

(١١١) الصالحية النجمية. ف ٢١٥، س ٤٨٠، ص ١٠٣، م ٣٠١، (١٠١٤هـ/ ١٦٠٥م).

(١١٢) الصالحية النجمية. ف٢٠٣، س٧٢٧، ص١٠٢، م٢٧٠، (٩٧١هـ/١٥٦٣م).

(*) سنتحدث عنهم فى الجزء الخاص بهم.

(١١٣) الصالحية النجمية. ف٢٠٦، س٤٥٧، ص٥٧، م ٢٤٦، (٩٨٠هـ/ ١٥٧٢م).

(*) بنى عدى من القرى التابعة لمركز ناصر بمحافظة بنى سويف.

(١١٤) على مبارك. الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة و مدنها وبلادها القديمة والشهيرة، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤، ج٩، ص٢٤٩، عدى بطن من بنى عامر بن صعصعة كانوا ينزلون بالصعيد من الديار المصرية، انظر: عمر رضا كحالة. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ج٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧، ص٧٦٣ .

(١١٥) دشت. محفظة ٢٤، ص١٣٧، (٩٤٨هـ/ ١٥٤١م).

(١١٦) نفسه. محفظة ١٤٢، ص٨٧، (١٠٣١هـ/ ١٦٢١م).

(١١٧) منفلوط. س ١، ص٤٦١، م ١١١٣، (١٠٩٦هـ/ ١٥٦٤م).

(١١٨) دشت. محفظة ٦٥، ص١٦، (٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م).

(١١٩) دشت. محفظة ٦٧، ص٣٠٤، (٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م).
(١٢٠) طولون. ف٧، س١٨٦، ص٢٤١، م ٧٧٢، (١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م).
(١٢١) الصالحية النجمية. ف٢٠٠، ص٤٤٢، ص٢١٤، م٨٦١، (٩٥٢هـ/ ١٥٤٥م).
(١٢٢) القسمة العربية. ف٥، س٩، ص٤٧٢، م ٦٧٩، (٩٩٨هـ١٥٨٩/م).
(*) كانت قبيلة مزاتة موجودة بالجيزة والإسكندرية خلال القرن الخامس عشر، ويرى البعض أنه من المتوقع أن تكون تجارتهم اتجهت بعد ذلك إلى ليبيا. انظر: المقريزى. البيان والإعراب فيما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق/ عبد المجيد عابدين، القاهرة، ١٩٦١، ص ٧١.
(١٢٣) الصالحية النجمية. ف٢٠٣، س ٧٢٧، ص٢٣٨، م ٦٠٨، (٩٧١هـ١٥٦٣/م).
(١٢٤) الباب العالى. ف٢٠، س٥٩، ص٣٦٧، م ١٣٦٩، (١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م).
(١٢٥) ليلى عبد اللطيف. الإدارة، ص١٧٥- ١٧٧.
(١٢٦٦٦) نفسه.
(*) كان أفراد هذا الأوجاق من الإنكشارية المشاة المسلحين بالبنادق، وقد اختصوا بحماية القلعة والحد من قوة الباشا العثمانى والديوان، انظر: عفاف مسعد السيد العبد. دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر ١٥٦٤- ١٦٠٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص٦٤-٦٦.
(١٢٧) الباب العالى. س١٤١، ص٢٨٧، م ٩٢٨، (١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥م).
(١٢٨) ليلى عبد اللطيف. مرجع سابق، ص١٨٣.
(١٢٩) القسمة العسكرية. ف٢٦، س٦٩، ص٣٧٨-٣٨٠، (١٠٨١هـ١٦٧٠/م).
(١٣٠) نفسه. ف ٣١، س ٧٨، ص١٤، م ٢١، (١٠٩٥هـ/ ١٦٨٣م).
(١٣١) دشت. محفظة ٢٠٤، ص٢٨٢- ٢٨٣، (١٠٩٥هـ/ ١٦٨٣م).

(*) كان أفراد هذا الأوجاق من المشاة حملة البنادق، وقد أسندت إليهم اختصاصات مماثلة لاختصاصات الإنكشارية؛ فكانوا مكلفين بحماية ممرات القلعة وضواحي القاهرة؛ لذلك أطلق عليهم عزبان قلعة مصر. انظر:
191- 192. The Financial, P. Shaw, S

(١٣٢) ليلى عبد اللطيف. مرجع سابق، ص١٩٧ .

(١٣٣) دشت. محفظة ٢٠٤، ص٢٩٠، (٩٩٥هـ/ ١٥٨٣م).

(١٣٤) عمر رضا كحالة. مرجع سابق، ج٣، ص٩١٨- ٩٢٠ .

(١٣٥) المقريزى. مصدر سابق، ص٦٠، ١٤٨ .

(١٣٦) الصالحية النجمية. ف٢١٧، س٤٨٤، ص٢٠١، م ٨٨٠، (١٠٢٠هـ١٦١١ / م).

(١٣٧) المقريزى. كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق / سعيد عاشور، ج٣، القسم الأول، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠، ص١٠٩ . أصل هذه القبيلة من ربيعة بن نزار معد بن عدنان، وفى سنة ٤١٢هـ/ ١٠٢٥م ظفر شيخهم أبو المكارم هبة الله بأبى ركوة الأموى الخارج على الحاكم بأمر الله الفاطمى، فمنحه الحاكم لقب كنز الدولة، وأصبحت ربيعة بعد ذلك تسمى نفسها بنى كنز، انظر: أحمد لطفى السيد. مرجع سابق، ص٥٩- ٩١ .

(١٣٨) الباب العالى. ف٥، س١٤، ص٢٥، م ٧٦، (٩٦١هـ/ ١٥٥٣م).

(١٣٩) أحمد لطفى السيد. مرجع سابق، ص٤٨-٤٩ . وأهم ذكر لجهينة فى نسب السودانيين أنهم وصلوا إلى أكثر من خمسين قبيلة على النيل الأزرق، واستقر بعضهم فى الجنوب من كردفان ودارفور.
Macmichcal, H. A. Ahistory, P. 139.

(١٤٠) القسمة العربية. ف٤، س٧، ص٢٢١، م ٤٩١، (٩٦٨هـ/ ١٥٦٠م).

(١٤١) الباب العالى. ف٤٣، س١١٥، ص١٠٠، م ٤٦٢، (١٠٤٢هـ/ ١٦٣٢م).

(*) تنسب إليهم قريتا الزوك الشرقية والغربية بمركز المنشاة.
(١٤٢) الصالحية النجمية. ف٢٠٣، س ٧٢٧، ص١٠٦، م ٢٨٥، (٩٧١هـ/ ١٥٦٣م).
(١٤٣) الباب العالي. ف٧٢، س ١٨٣، م ١٠٣، (١١٠٨هـ/ ١٦٩٦م).
(١٤٤) أسيوط. س٢، ص٥٦٤، م١٤٣٨، (١١١٠هـ/ ١٦٩٨م).
(١٤٥) الصالحية النجمية. ف٢٢٠، س ٤٩٢، ص١٣٥، م ٥١٩، (١٠٣١هـ/ ١٦٢١م).
(١٤٦) الباب العالي. ف ٧، س٢٠، ص٥٢، م ٢٣٣، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).
(١٤٧) القسمة العربية. ف٢٤، س ٥٣، ص٩٥، م ١٨٦، (١٠٧٩هـ/ ١٦٦٨م).
(١٤٨) الصالحية النجمية. ف٢٣١، س ٥٠٧، ص٢٩٦، م ٩١٨، (١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥م).
(*) تتبع قرية التتالية مركز القوصية محافظة أسيوط.
(١٤٩) طولون. ف٦١، س١٦٠، ص٤٥١، م ١٧٩٠، (٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م).
(*) الأسباهية: هم الفرسان في الجيش العثماني، واصطلح استخدامه للدلالة على الخيالة ,صاحب الأرض الميرى الذى يشترك فى الحرب مع أفراد من الذين كلفوا بإحضارهم للحرب؛ سهيل صابان: المعجم الموسوعى للمصطلحات العثمانية التاريخية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٠، ص١٣٢ .
(١٥٠) الصالحية النجمية. ف١٥، س٤٨١، ص٣٦، م ٩٧، (١٠١٥هـ/ ١٦٠٦م).
(١٥١) نفسه. ف٤٣، س ١١٥، ص٢٤٩، م ١٤٢٦، (١٠٤٢هـ/ ١٦٣٢م).
(١٥٢) القسمة العربية. ف٢٣، س٥١، ص٦١٢، م ١٢١٨، (١٠٧٧هـ/ ١٦٦٦م).

(١٥٣) دشت. محفظة ٢٠٣، ص٢٢٧، (١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م).
(*) العرين قريتين قبلي وبحرى تابعتين لمركز ملوى بمحافظة المنيا.
(١٥٤) دشت. محفظة ٦٧، ص٥٣٧، (٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م).
(١٥٥) دشت. محفظة ٦٥، ص٨٧، (٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م).
(١٥٦) نفسه.
(١٥٧) الباب العالى. ف٢٧، س٧٨، ص٣٦٣، م ١١٨٢، (١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م).
(158) Walz, T. "Trading into the Sudan in the Sixteenth Century", AnIsl, I. F. A. O, vol. 15, 1977, P. 219.
(*) سنتحدث عنه فى الفصل الخامس كأحد العناصر الرأسمالية التى قامت رأسماليتهم على تجارة الرقيق.
(١٥٩) القسمة العربية. ف١٤، س ٣٢، ص ٨٤، م ١٣١، (١٠٤١هـ/ ١٦٣١م).
(١٦٠) الصالحية النجمية. ف٢٠٨، س٤٦٣، ص٦، م ٢٧، (٩٨٩هـ/ ١٥٨١م).
(١٦١) أوليا جلبى. مصدر سابق، ص٤٨٤ .
(١٦٢) الصالحية النجمية. ف٢١٢، س ٤٧٥، ص٣٥٥، م ٩٤٨؛ طولون. ف٧٠، س١٨٦، ص٤٠، م ٢٣٤، ١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م).
(*) القصرى نسبة إلى قرية القصر التابعة لمركز الداخلة بالوادى الجديد.
(١٦٣) الصالحية النجمية. ف ٢١٧، س ٤٨٤، ص١٠١، م ٨٨٠، (١٠٢٠هـ/ ١٦١١م).
(١٦٤) القسمة العربية. ف١، س١، ص١٦٤، م ٣٦١، (٩٦٩هـ/ ١٥٦١م).
(١٦٥) ابن الوزان الزياتى. مصدر سابق، ص٦١١ .
(*) نسبة إلى قرية درنكة التابعة لمركز أسيوط.
(١٦٦) القسمة العربية. ف٢٣، س ٥١، ص٣٦٧، م ٩٢١، ١٠٧٧هـ/

١٦٦٦م.

(*) نسبة إلى مدينة فرشوط قاعدة مركز فرشوط بمحافظة قنا.

(١٦٧) الصالحية النجمية. ف٢٠٠، س ٤٤٢، ص٢٠٦، م ٧٣٣، (٩٥٢هـ/١٥٤٥م).

(*) عثرنا على بلدتين تحملان اسم سنهور، الأولى تابعة لمركز دسوق محافظة كفر الشيخ، والثانية تتبع مركز سنورس محافظة الفيوم. انظر: بيانات عن محافظات مصر العربية ٢٠٠٥. ونحن نرجح أن يكون نسبة الجلابة إلى سنهور التابعة لمحافظة الفيوم.

(١٦٨) الصالحية النجمية. ف٢٠٣، س٧٢٧، ص١٠٦، م ٢٨٥، (٩٧١هـ/١٥٦٣م).

(*) قرية تابعة لمركز دير مواس بمحافظة المنيا.

(١٦٩) طولون. ف ٦٦، ص١٧٦، ص١١، م ٣١، (٩٨٤هـ/ ١٥٧٦م).

(١٧٠) القسمة العربية. ف٢٢، س٥٠، ص٤٩٧، م ٩٢١، (١٠٧٥هـ/١٦٦٤م).

(١٧١) الصالحية النجمية. ف٢٢٨، س ٧٥٦، ص٨٦٥، م ٢٧٦٠، (١٠٩٠هـ/ ١٦٧٩م).

(١٧٢) الصالحية النجمية. ف٢٣١، س ٥٠٧، ص٣، م٢، (١٠٩٧هـ/١٦٨٥م).

(١٧٣) بحلول منتصف القرن التاسع عشر كان الجلابة الدنقلاويون منتشرين فى كل مكان من البلاد المعروفة لدينا فى الوقت الحاضر بالسودان وتشاد؛

H, XIV,. A. "Slavey and the Slave trade in Darfur", J. O'Fahey
. 30. 3, 1973, P

(١٧٤) رجب محمد عبد الحليم. العروبة، ص١٦٩.

(١٧٥) الصالحية النجمية. ف٢٣١، س٥٠٧، ص٢٢٩، م ٧٠١، (١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥م).

(١٧٦) دشت. محفظة ٢١٠، ص٧٣٦- ٧٣٧، (١١٠٥هـ/ ١٦٩٣م).

(١٧٧) رجب محمد عبد الحليم. مرجع سابق، ص١٥٢ . كانت قبيلة هلبا قبيلة كبيرة، موطنهم الأصلي الجنوب الغربي من جبل مرة، وتعيش مجموعة منهم شرق جبل مرة وجنوب جبل حريز، وأخرى فيما وراء دارفور في واداى.

Macmicheal, H . A. Op. Cit. , P. 293.

(١٧٨) منفلوط. س١، ص٣٨٠، م ٩٢٦، (١٠٩٥هـ/ ١٦٨٣م).

(١٧٩) دشت. محفظة ٢٠٨، ص٤٢٧، (١١٠١هـ/ ١٦٨٠م).

(*) بربر مدينة تقع بشمال السودان على خط عرض ١٨° شمالا على ضفتى النيل.

http://ar. wikipedia. org.

(١٨٠) المقريزى. مصدر سابق، ص٦٧ .

(١٨١) الباب العالى. ف١٩، س٥٧، ص٢٩٦، م ٩٢٧، (١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م).

(١٨٢) دشت. محفظة ٢١٠، ص٧٣٧، ٧٣٨، (١١٠٥هـ/ ١٦٩٣م).

(١٨٣) نفسه. ص٧٣٦- ٧٣٧ .

(١٨٤) أسيوط. س٢، ص٦٨١، م ١٧٧٨، (١١١١هـ/ ١٦٩٩م).

(١٨٥) دشت. محفظة ٢١٠، ص٧٣٧، ٧٣٨، (١١٠٥هـ/ ١٦٩٣م).

(١٨٦) أندريه ريمون. مرجع سابق، ج٢، ص٧٨٤ .

(187) Walz, T. Trade, P. 132.

(١٨٨) الباب العالى. ف١٩، س٥٧، ص١٦٠، م ٥٣٩، (١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م).

(*) الصوباشى رئيس فرقة من السباهية، وهى فرقة من الفرسان فى العسكرية العثمانية. ويطلق أيضاً على القائم بأعمال البلدية فى الأقضية والبلدات، وله معانٍ أخرى متعددة، انظر: سهيل صابان. مرجع سابق، ص١٤٥ .

(١٨٩) أندريه ريمون. مرجع سابق، ص٤٨٦-٤٨٧ .

(١٩٠) محافظ إسنا. بدون رقم، ص١٠٦، (٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م).

(١٩١) القسمة العسكرية. ف٣٥، س٨٧، ص٢٦٠، م٣٥٢، (١١٠٥هـ/ ١٦٩٣م).

(١٩٢) دشت. محفظة ٢١١، ص٢٩، (١١٠٦هـ/ ١٦٩٤م).

(١٩٣) القسمة العسكرية. ف٣٩، س٩٥، ص٤١٦، م٦٣٠، (١١١٥هـ/ ١٧٠٣م).

الفصل الثالث
الصادرات والواردات

لقد كانت الرحلات التجارية بين مصر وبلاد السودان يتم من خلالها تصدير البضائع المصرية التى تحتاجها الأسواق السودانية، وفى المقابل استيراد البضائع السودانية التى تحتاجها الأسواق المصرية إلى جانب أوربا والشام وإسطنبول، وكان هذا هو الغرض من إقامة الشركات وعقد الصفقات التجارية. والآن سنستعرض أنواع هذه البضائع وأشكالها والأماكن التى جاءت منها.

*** الصادرات المصرية إلى بلاد السودان:**

أولاً- الأقمشة والمنسوجات القطنية والكتانية:

كانت الأقمشة والمنسوجات من السلع الأساسية التى كانت مصر تصدرها إلى بلاد السودان؛ حيث كان هناك القماش والأنسجة المصنوعة محليًا فى مصر، بالإضافة إلى المنسوجات المستوردة من أوربا و بلاد الشام وغيرهما، وسوف نتحدث عن كل منها بالتفصيل.

(١) الأقمشة والثياب المصرية:

كانت صناعة الغزل والنسج من أهم الصناعات في مصر على مر التاريخ، ولم تضمحل صناعة النسيج خلال العصر العثماني؛ بل أشار الرحالة الذين زارو مصر خلال الفترة الى ازدهار هذه الصناعة، وانتشارها في كل من الوجه القبلي والبحرى(١)؛ فقد كان إنتاج الأقمشة الشعبية الرخيصة موزعاً في أنحاء مصر، ووجدت بعض المدن التي تخصصت في صناعة أنواع معينة من الأقمشة(٢)؛ نذكر منها:

* القماش المحلاوى:

كان القماش المحلاوى يصنع بمدينة المحلة الكبرى التى كانت من أهم المراكز الصناعية المصرية في نسج الأقمشة(٣). ونظراً لجودته وشهرته؛ زاد الطلب عليه في الأسواق السودانية، حتى أصبح من أهم السلع في الصادرات المصرية إلى بلاد السودان، وبخاصة السودان الشرقي، وهذا ما تؤكده وثائق المحاكم الشرعية(٤).

ومن خلال فحصنا وثائق المحاكم الشرعية عثرنا على أقدم إشارة ذكر فيها القماش المحلاوى ضمن الصادرات إلى بلاد السودان، وكان ذلك في ٩٥٣هـ/١٥٤٦م؛ حيث تم عقد شركة للسفر إلى بلاد التنجر، وكان ضمن الصادرات ١٠٢ ثوب(*) محلاوى(٥). ومنذ ذلك التاريخ تتوالى الإشارات التى توضح أهمية هذا القماش كسلعة مصدرة لبلاد السودان.

* **الثياب الفزارى:**

كان الثياب الفزارى من الثياب المصنوعة من الأقمشة القطنية التى كانت تناسب ذوق أهالى السودان الشرقى خلال فترة الدراسة. أما سبب تسميتها "بالفزارى" فيذكر "ولز" أنها من المحتمل أن تكون قد صنعت للتجارة مع بلاد فزارة بالسودان، أى لتناسب ذوق أهلها، وبالتالى اكتسبت هذا الاسم "فزارى" نسبة إليهم(٦).

ومع احترامنا هذا الرأى وأخذه فى الاعتبار، إلا أن لنا تفسيراً آخر وراء تسمية الثياب الفزارى بهذا الاسم؛ فمن الممكن أن يكون هذا الاسم نسبة إلى بلدة فزارة التى كانت فى ذلك الحين من أعمال القليوبية(٧).

ومما تجدر الإشارة إليه أنه جرت العادة فى ذلك الوقت عند صنع ثياب أو أى شىء آخر ليناسب ذوق أهالى منطقة معينة كبلاد التكرور أو السودان مثلاً؛ أن يذكر أنها خرْج بلاد التكرور أو خرْج السودان(٨)، فكان بذلك يصنع ما يناسب أهالى المنطقة عموماً، وبالرغم من ذلك لم يطلقوا على أى ثياب أو قماش مصدر من مصر تكرورى أو سودانى؛ فمعنى سودانى أو تكرورى أنه صنع بهما.

ومّما يؤيد هذا الرأى أن بلاد فزارة بالسودان هى الأرض التى يسكنها جزء من قبيلة فزارة التى هاجرت من مصر إليها، واستقرت بها(٩)، وكانت هذه القبيلة بشتى فروعها تدفع ضريبة سنوية لسلطان دارفور(١٠).

يتضح لنا من ذلك، أولاً- أن قبيلة فزارة كانت أكثر انتشاراً بمصر، ولذلك وجدنا سبع قرى بمصر يطلق عليها فزارة، ونحن نرجح فزارة التى بالقليوبية، وثانياً- أن حجم فزارة بالسودان لم يكن بالأهمية التى تجعل المصريين يطلقون اسمها على نوع من الثياب، فلو كان الأمر كذلك لكانت دارفور التى يدفع الفزاريون لسلطاتها ضريبة أولى بالاسم منها. وقد عثرنا على عقد شركة كانت للسفر إلى بلاد فزارة، وكان القماش الذى تحتوى عليه ضمن البضائع المصدرة "مائتى شقة(*) محلاوى"(١١)، ولم يرد ذكر للفزارى مطلقاً.

ومن الوارد أن تكون الثياب أو القماش الفزارى نوعاً من القماش المحلاوى؛ فمن خلال استقراء الوثائق وردت الثياب الفزارى مقرونة بالمحلاوى فى إشارات عديدة، منها على سبيل المثال "محلاوى عدته ماية ثوب وثلاثين ثوب فزارى كبير"، و"سبعين ثوب فزارى محلاوى"، و"شقة محلاوى فزارى"(١٢)، و"قماش محلاوى فزارى كبير وصغير"، وغيرها من الإشارات.

ومن الجدير بالذكر أن الثياب الفزارى منها ما كان قماشاً غير مفصل فى صورة ثوب، ومنها ما كان فى صورة ثوب مفصل (ملبس) وكان هذا هو الأكثر شهرة ورواجاً، وكان هناك حائكون فى أماكن عديدة بمصر يقومون بعمل أو صنع هذه الثياب؛ منهم من كان بالمحلة بالغربية، ومنهم من كان بالقاهرة بخط الأزبكية والميدان وغيرهما(١٣).

ونظراً لأهمية الثياب الفزارى في التجارة مع بلاد السودان وانتشار صناعتها، كان عامل "الخضرا" وتوابعها يفرض عوائد أو ضرائب على الثياب الفزارى المصنوعة بالمحلة الكبرى بالغربية.

وبذلك تتضح أهمية الثياب الفزارى سواء المصنوعة بالمحلة أو المصنوعة بالقاهرة، والتى كانت بضاعة رئيسية في الصادرات إلى السودان الشرقى على وجه الخصوص.

*** منسوجات تنيس:**

اشتهرت مدينة تنيس(*) بصنع المنسوجات الكتّانية والأقمشة الموشاة بأسلاك الذهب(١٤)، كما اشتهرت منذ العصر المملوكى بصناعة الحلل التنيسية الفاخرة الرقيقة، والتى كانت تجد إقبالاً من قبل أهالى التكرور(١٥)؛ لذلك كان قماش تنيس من ضمن الصادرات المصرية إلى بلاد السودان(١٦) خلال العصر العثمانى.

*** القماش البطاينى:**

هناك من يرى أن القماش البطاينى نوع من الأقمشة الكتانية(١٧)، ولكننا لم نعثر على ما يؤيد ذلك أو ينفيه. ولقد كانت طائفة الجلاّبة تقوم بشراء هذا النوع من الأقمشة، وتصدره إلى بلاد السودان(١٨).

وقد بلغ تجار هذه الأقمشة درجة كبيرة من الكثرة والأهمية؛ الأمر الذى أدى إلى تكوين طائفة خاصة بهم تسمى "طايفة البطاينية"، وكان لها دلالون لبيع هذه الأقمشة للجلابة وفى الوكالات والبيوت والأسواق(١٩).

وكان بعض أفراد هذه الطائفة يقومون ببيع القماش البطاينى للجلابة بالقياض مقابل الرقيق؛ حيث يأخذ الجلابة القماش ويعطونهم بدلاً منه رقيقاً؛ وقد أدى هذا الأمر إلى وجود متسببين فى الرقيق من أفراد طائفة البطاينية، وبذلك أصبح لهم دور فى تجارة الرقيق(٢٠).

*** منسوجات أخرى:**

لقد وجدت المنسوجات التى كانت تصنع فى إمبابة مكاناً لها ضمن الصادرات إلى بلاد السودان، ومن الأنواع التى كانت تصدر وجدنا "سواسى إنبابى بحاشية كبيرة"(٢١)، و"القماش الإنبابى"(٢٢).

وكانت هناك منسوجات المنوفية التى كانت تصدر إلى أفريقيا(٢٣)، ومن أهم هذه المنسوجات المقاطع أو القماش ذو الحواشى(٢٤)، وهو من الأقمشة الكتانية ناصعة البياض، يحيط به عند حافتيه شريط خيوط نسيج أكثر ضيقاً، وتستخدم هذه الأقمشة فى صنع قمصان نساء الريف(٢٥).

بالإضافة إلى ذلك كانت هناك منسوجات دمياط، التى اشتهرت منذ العصر المملوكى بصناعة الأقمشة التيلية ذات الألوان المتعددة التى يتغير لونها باختلاف الضوء الواقع عليها(٢٦)، وكذلك صناعة المنسوجات الحريرية لسهولة استيراد الحرير الخام من سوريا(٢٧).

ومن الجدير بالذكر أن بعض مدن الوجه القبلى كإسنا وقوص وقنا وبنى سويف اشتهرت بصناعة أنواع من المنسوجات القطنية؛ فقد كانت هناك مصانع للقطن تصنع الشيلان القطنية، التى كان الناس

يستخدمونها فى تغطية رؤوسهم أثناء العمل فى الحقول، وكانت هذه النوعية تصدر إلى بلاد السودان فى قوافل سنار ودارفور(٢٨).

وقد شكلت إسنا مركزاً مهمًا في الصعيد لإنتاج الأقمشة القطنية التى قدرت بالمقطع، الذى كان يسمى بالمقطع الإسناوى، وصنعت من هذه المقاطع الشيلان القطنية والأثواب والكساوى، وكان جزء منها يصدر إلى وسط أفريقيا وسنار ودارفور(٢٩). وقد نالت الإزارات التى كانت تصنع فى صعيد مصر إعجاب النساء السودانيات، وخاصة نساء سنار فأقبلن على ارتدائها(٣٠).

وكان من بين الأقمشة التى يتم تصديرها نوع يسمى "البفتة"، وغالباً ما يكون لونه أبيض، وقد أصبح هذا النوع من الأقمشة يحتل مكاناً رئيسيًّا فى الصادرات إلى بلاد السودان خلال القرن السابع عشر(٣١)، إلا أن هذا لا يعنى عدم وجوده ضمن الصادرات منذ القرن السادس عشر؛ فقد وجدنا له ذكراً فى عام ٩٨٠هـ/١٥٧٢م مثل "كورجة بفتا"(٣٢)، والكورجة عبارة عن وحدة قياس فى شكل رزمة أو ربطة، وهى تعادل حمل جمل تقريباً(٣٣). وقد وجدنا ألواناً أخرى للبفتة غير الأبيض؛ فكان منها ما يصبغ باللون الأزرق(٣٤).

(٢) الأقمشة والمنسوجات المستوردة من الخارج:

أ- من بلاد الشام:

لقد شكلت بلادِ الشام مورداً أساسيًّا للمنسوجات القطنية والحريرية ومواد الصباغة، وكان بعض هذه السلع يعاد تصدير جزء منها إلى بلاد السودان نذكر منها:

* **القماش البعلبكي:**

هو قماش يصنع من قطن في غاية النعومة(٣٥)، وكانت مدينة بعلبك اللبنانية تقوم بصنعه؛ لذلك سمي "بعلبكي" نسبة إليها. وإلي جانب أهمية هذا القماش لسد احتياجات السوق المصرية؛ كان مهمًّا لسد احتياجات الأسواق السودانية، فكان يصدر إلي بلاد السودان في أشكال مختلفة؛ منها ما كان على شكل "مراود"(٣٦)، ومنها ما كان على شكل أثواب "ثوب قماش"، ومنها ما كان أيضاً ملابس مصنوعة أو "ثياب بعلبكي مخيطة"(٣٧).

ومن الوارد أن تكون عملية تحويل القماش البعلبكي إلى ملابس تتم في مصر؛ فقد جرت العادة عند بعض التجار الذين يقومون بالتجارة مع بلاد السودان أن يقوموا بشراء القماش ويدفعوه للحائكين، ويطلبوا منهم صناعته على هيئة ملابس على الذوق الذى يناسب أهالي السودان(٣٨).

بالإضافة إلى الأنواع السابقة كان هناك نوع آخر يعرف بـ"ثوب بعلبكي حموى"(٣٩)، ولا نعرف ما السبب وراء هذه التسمية، هل لأنه كان يصنع في مدينة "حماة" على هيئة القماش البعلبكي؟ أم ماذا؟ لكن الذى يهمنا في الأمر أن هذا النوع كان يصدر إلي بلاد السودان، وخاصة بلاد التكرور منذ بداية العصر العثماني.

وقد بلغ القماش البعلبكي درجة كبيرة من الرواج والأهمية، الأمر الذى جعل الإدارة العثمانية في مصر تنشئ "مقاطعة سمسرة البعلبكي والصوف الإبيارى" التي كانت تقوم بفرض رسوم سمسرة

على القماش البعلبكي والصوف الإبياري – وهي المنسوجات أو الأصواف ذات الوبر – وقد حاز التزام هذه المقاطعة أحد الأفراد في عام ٩٣٧هـ/١٥٣٠م نظير مبلغ قدره ١٢٠٠ نصف سنوياً بواقع ١٠٠ نصف كل شهر(٤٠).

* **المنسوجات الحموية:**

كانت المنسوجات الحموية ثاني الأنواع التي تستوردها مصر من بلاد الشام، ونجد في الوثائق ذكراً للمنسوجات الحموية في أكثر من نوع مثل "ملحفة حموى"(٤١)، و"توبين حموى". و"مشعة حموى"، و"حموية بلدى"، و"شقق حموى"(٤٢)؛ كل هذه الأنواع من المنسوجات وجدت ضمن الصادرات إلى بلاد السودان، وكان لها أهمية كبيرة.

* **منسوجات حمص:**

كانت المنسوجات الحمصية تأتي إلى مصر إما قماشاً وإما تفاصيل (ملابس)، وكان يتم تصدير جزء منها إلى بلاد السودان على هيئة قماش أو بعد تحويلها إلى ملاحف وتفاصيل لتناسب ذوق أهالي السودان؛ فكان ضمن الصادرات إلى بلاد التكرور في عام ٩٤٥هـ/١٥٣٨م، ١٢٢ "ملحفة" من القماش الحمصى الأحمر والأسود "خرج التكرور"(٤٣). وفي أحيان أخرى كان يأتي إلى مصر من حمص ملابس جاهزة مصنعة هناك، ويتم تصديرها على هيئتها التي جاءت بها، مثل "تفصيلتين حمصى"(٤٤).

* **الأقمشة النابلسية:**

كان القماش النابلسي من الأقمشة القطنية التى كانت تباع فى وكالة التفاح(٤٥). ومن خلال استقرائنا الوثائق وجدنا أن هذا النوع من القماش قد وجد سوقاً رائجاً فى السودان الشرقى دون السودان الغربى، فكان يعرف بـ"الثياب النابلسى"، أو بـ"القماش النابلسى".

* **منسوجات شامية أخرى:**

بالإضافة إلى المنسوجات التى ذكرناها سابقاً كانت هناك منسوجات أخرى ترد من بلاد الشام، فكان هناك نوع يسمى بـ"نياش شامى"(٤٦)، وكان يأتى من القدس "الثياب المقدسية"، والتى كانت تصدر أيضاً إلى بلاد السودان(٤٧).

ب- منسوجات العراق:

لقد وجدت المنسوجات العراقية أيضاً مكاناً لها ضمن الصادرات إلى بلاد السودان خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. وربما كانت هذه المنسوجات تأتى إلى مصر عن طريق القوافل القادمة إليها من بلاد الشام.

وقد وجدنا أنواعاً مختلفة من المنسوجات العراقية، منها ما كان على شكل "فوط عراقى"(٤٨)، وإلى جانب هذا كان هناك نوع من الأقمشة تصنع فى مدينة الموصل العراقية، وكانت تعرف بـ"ثياب موصلى"(٤٩)، وقد امتدحها ابن الوزان قائلاً "وهى رائعة لنعومتها ومتانتها"(٥٠). وكان القماش البصراوى يأتى من مدينة البصرة،

ويصدر جزء منه إلى بلاد السودان، كما كانت بغداد تساهم بجزء من منسوجاتها في الصادرات إلى بلاد السودان؛ فكان ضمن الصادرات إلى أكدز في عام ١٠٣٣هـ/١٦٢٣م "ثمانية عشر ثوباً بغداديا ملون"(٥١).

ج- منسوجات بلاد الحجاز:

كان يأتي إلى مصر من بلاد الحجاز أنواع من المنسوجات التى تنسب لها، والتي كانت ضمن الصادرات إلى بلاد السودان؛ فكان هناك نوع يسمى بـ"بيرى حجازى"(٥٢)، ونوع آخر يعرف بـ"حجازى سمارى"، وإلى جانب هذا عثرنا فى الوثائق على إشارات عديدة إلى نوع من الشاش الذى كان يسمى بـ"شاش حجازى"؛ ولا نعرف على وجه اليقين هل كانت هذه الأنواع تصنع فى بلاد الحجاز بالفعل، أم أنها كانت تأتى إليها من الهند أو غيرها، فتنسب إليها؛ لأنها كانت تمر بها خلال عملية البيع والشراء !!

لقد رأى "ولز" أن هذا النوع من الأقمشة التى تسمى "حجازى" هو نفسه الموسيلين الذى يأتى من الهند، ونظراً لأن الحجاج كانوا يستخدمونه فى ملابس الإحرام اشتهر باسم "حجازى"(٥٣). ونحن نميل إلى هذا الرأى. وأيًّا ما كان الأمر فإن الذى يهمنا هو أن القماش الحجازى قد وجد طريقه للأسواق السودانية عن طريق مصر خلال العصر العثمانى.

د- منسوجات الهند:

انتشرت الوكالات التجارية المتخصصة بالمتاجرة فى بعض السلع المستوردة عن طريق موانئ البحر الأحمر فى كل أحياء القاهرة خلال

العصر العثماني، وأصبحت مركزاً لتصريف البضائع التي ترد من الهند وغيرها(٥٤). وكان من ضمن هذه البضائع الأقمشة والمنسوجات الهندية التي كان جزء منها يأتي إلى مصر عن طريق بلاد الحجاز(٥٥)؛ حيث كان هناك أنواع عديدة من المنسوجات الهندية؛ نذكر منها "قماش هندى ملون"، و"توب هندى وردى"، و"قطنيات هندى فتين". وفي أواخر القرن السابع عشر ظهر نوع من الأقمشة الهندية كان ضمن الصادرات إلى بلاد السودان، وهو "أطلس هندى مقصب"(٥٦).

وبالإضافة إلى الأنواع السابقة كان هناك نوع من المنسوجات أصبح أكثر شهرة منهما وهو الـ"كندكى" الذى كان يصنع من القطن، ومن الراجح أنه كان يصنع في الهند(٥٧)، وفي الغالب كان يصبغ باللون الأزرق "كندكى أزرق"، إلا أن هذا لم يمنع من وجود ألوان أخرى من هذا القماش؛ فقد عثرنا على إشارات تدل على وجود ألوان أخرى، مثل "كندكى أسود"، و"كندكى كركدى"(٥٨)؛ أى أنه كان يصبغ باللون الأحمر لون الكركديه، و"كندكى أبيض"، وقد وجدنا نوعاً من الكندكى الأبيض نسب إلى الحجاز "كندكى حجازى أبيض محبوك"، وربما نسب إلى الحجاز؛ لأنه كان يأتي عن طريق بلاد الحجاز، أو لأن الحجاج كانوا يرتدونه، ولم يكن يصنع فيها.

ومما يدلل على شهرة الكندكى عثورنا على إشارات عديدة لهذا النوع من الأقمشة ضمن الصادرات إلى بلاد السودان. والجدير

بالذكر أنه خلال القرن السابع عشر أصبح الكندكى يطلق عليه أو يسمى بـ "دندكى"، وكان ذلك بالقاهرة(٥٩).

وقد كانت هذه الأقمشة الهندية القطنية تلعب دور النقود فى أفريقيا الغربية؛ حيث كانوا يتحدثون فى مقام النخاسة الزنجية عن "المقطع الهندى"، وكانوا يقصدون به المقطع من الأقمشة القطنية الهندية الذى كان يساوى ثمن الرجل فى سوق النخاسة، ثمَّ أصبحت عبارة "المقطع الهندى" تعنى الرجل نفسه، وكان المقطع الهندى رجلاً ما بين الخامسة عشرة والأربعين من العمر(٦٠)؛ كل ذلك يؤكد أهمية الأقمشة الهندية كبضاعة مصدرة إلى بلاد السودان.

هـ- منسوجات أخرى:

كانت مصر تستورد من أوربا أنواعاً من الأقمشة المختلفة، والتى كانت تعيد تصدير جزء منها إلى بلاد السودان؛ فمن هذه الأنواع الأقمشة السلامى؛ حيث كانت مصر تستورد من هذا القماش أنواعاً مختلفة من قبرص، وعلى الأخص المعروف بالأربعينى، وذلك خلال القرن السابع عشر(٦١). وكان جزء منه يتم صناعته فى مصر على هيئة ملاحف؛ ليعاد تصديره إلى السودان(٦٢).

بالإضافة إلى ذلك كان ضمن الصادرات إلى بلاد السودان منسوجات قادمة من بلاد المغرب العربى، نذكر منها "مقاطع مغربى"، والعباءات المغربية، والثياب الملونة، والكساه المغربى(٦٣)، كما كان يأتى من جزيرة جربة نوع من الأحرمة كان يطلق عليه "حرام جربى".

وممّا تجدر الإشارة إليه أن عقود الشركات الخاصة بالسفر إلى بلاد السودان احتوت على العديد من أنواع المنسوجات المصدرة إليها، والتى لا نعرف على وجه التحديد أين كانت تصنع، ولكننا سنذكرها استكمالاً للصورة، وقد أتى على رأس هذه الأنواع القماش الغجرى؛ فقد احتوت تركة أحد التجار المتوفين ببلاد التكرور على "حمل قماش غجرى ستين مقطعاً" الذى كان موضوعاً بتمبكتو. وغالباً ما كان القماش الغجرى يصبغ باللون الأزرق(٦٤)، ولكن هذا لم يمنع من وجود ألوان أخرى، ولكن بصورة أقل انتشاراً كاللون الأسود(٦٥).

أضف إلى ذلك نوعاً يسمى بالثياب المظفر(٦٦)، وربما كان هذا النوع من المنسوجات الفاخرة التى صنعت خصيصاً لصفوة المجتمع أو الطبقة الحاكمة(٦٧).

وكان هناك أنواع أخرى مثل "ثياب خمسينى ملاحف"، "سواسى خمسينى بحاشية عريضة"، "ثياب مرادى"، "وثياب غرباوى"، "وشاشاً بيرد وشاشاً باتريا"، "وثياب سيراجيا مخيوط"، "وطرح وملاحف"، "وثياب خماسى قماش مخيط"، "وسواسى خماسى بحاشية حمرا"، "وتوب منيرى"، "وأكسية نويرى"، "وتفاصيل رباعى" "وأثواب غزلى لولوى"، "وثياب بيرم" والتى كانت فى الغالب تصبغ باللون الأسود، "وقماش كاوالى"، "وثوب كراويا"، وغيرها.

كل هذه الأنواع من الأقمشة والمنسوجات شكلت جزءاً من الصادرات إلى بلاد السودان، والتى كانت لها أهميتها للبلاد الذاهبة إليها.

ثانياً- المنسوجات الحريرية:

كان الحرير أحد منتجات الرفاهية التي تستوردها مصر من الخارج لتوفير مستلزمات هذه الحرفة النشطة(٦٨)؛ وذلك حتى يتم سد احتياجات السوق المحلية المصرية، بالإضافة إلى تصدير جزء من هذا المنتج إلى الأسواق السودانية؛ حيث كانت الأقمشة الحريرية من المتطلبات الأساسية لهذه الأسواق. وقد كانت مصر تعيد تصدير الحرير القادم إليها من أوربا وبلاد الشام والهند وغيرها إلى بلاد السودان؛ حيث كان من السلع المطلوبة هناك(٦٩).

أما بالنسبة للحرير الأوربي فكانت هناك أنواع مختلفة منه نستطيع الوقوف عليها من خلال وثائق المحاكم؛ فكان هناك "الحرير الفرنجي القرمزي"، يضاف إلى ذلك نوع من الملاحف الحريرية المطعمة بالذهب "شغل العجم"، "وملاحف حرير زردخان"، "وملاحف حرير محبوكة بالقصب".

وقد كان يأتي إلى مصر نوع من الأقمشة الحريرية الإيطالية المسمى "مخامل"، أو ما أطلقت عليه الوثائق بـ"خمايل حرير". وممّا لاشك فيه أنه كان النوع الأشهر بين الأقمشة الحريرية المصدرة إلى بلاد السودان؛ حيث عثرنا على إشارات عديدة لهذا النوع من الحرير؛ مثل "خمايل حرير أحمر بقصب"، والتي كان من المؤكد أنها كانت تناسب ذوق ومتطلبات أهالي السودان؛ حيث يتضح ذلك من ذكره "خمايل حرير خرج السودان".

علاوة على ما سبق وُجِدَ الحرير القادم من بلاد الشام، والذى كان له أهمية كبيرة فى الصادرات إلى السودان، فكان من الأنواع المصدرة "ملاحف حمصى حرير"، وإلى جانب الملاحف كان هناك "تفاصيل حمصى من الحرير الأحمر"، "وتفاصيل حرير شامى مخيط"(٧٠)، فكان الحرير الشامى بذلك بضاعة مهمة للتجار المسافرين إلى السودان.

ومن الجدير بالذكر أنه إلى جانب هذه الأنواع من المنسوجات الحريرية وجدنا إشارات أخرى كثيرة إلى منسوجات حريرية غير معروفة مكان الصنع؛ فقد اكتفت الوثائق بذكر ألوانها أحياناً أو كميتها أحياناً أخرى. ومن خلال الوثائق نستطيع القول إن أكثر الألوان شيوعاً فى الحرير اللونان الأبيض والأحمر. ومن هذه الأنواع مجهولة مكان الصنع "أثواب حرير هريرى لونين"(٧١).

ثالثاً- الصوف والمنسوجات الصوفية:

كانت مصر خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر تقوم بتصدير أنواع مختلفة من الصوف إلى بلاد السودان، منها ما هو محلى ومنها ما هو مستورد. أما بالنسبة للصوف المصرى فكان يتم تصديره بعد غزله وصباغته على حسب الألوان المناسبة لذوق أهالى تلك البلاد.

وفى هذا الإطار نذكر أمرين من خلال سجلات المحاكم الشرعية يدللان على مدى اهتمام الحكومة المصرية فى ذلك الوقت من جانب، ومدى اهتمام التجار العاملين بالتجارة السودانية من جانب

آخر؛ بأن يتم تصنيع هذه الأصواف وصباغتها على الصورة التى تجد بها رواجاً في الأسواق السودانية، وهما: أولاً- الاهتمام من جانب السلطة، والذى يتمثل فى أنها خصصت عدداً معيناً من الصباغين يقومون بصبغ الأصواف المتعلقة بالمغاربة والأواجلة والتكاررة، وحرمت على غيرهم القيام بذلك(٧٢)، وسنعرف فيما بعد أن التجار المغاربة كان لهم الدور الرئيسى والأساسى فى التجارة مع السودان الغربى، ثانياً- الاهتمام والحرص من جانب التجار أنفسهم على أن يتم تصنيع أو حياكة هذه المنسوجات الصوفية فى صورة أثواب مخيطة "تفصيل أهل التكرور"؛ أى على الطريقة التى تناسب ملبسهم.

وإذا انتقلنا إلى الحديث عن أصناف الأصواف المصدرة إلى السودان فسنجد الصوف الفيومي أو "غزل فيومي ملون مصبوغ" كان ضمن الصادرات إلى بلاد التكرور، ويرجع السبب في أهمية الصوف الفيومى كبضاعة مصدرة إلى السودان إلى أن صوف الخراف التى تربى فى الفيوم من أرقى أصواف الخراف التى تربى فى أنحاء مصر(٧٣).

وإلى جانب الصوف الفيومى نجد ذكراً لأنواع أخرى من الصوف غير محدد مكان الصنع؛ مثل "صوف مغزول مصبوغ"، و"الصوف الأحمر المغزول المصنوع"، و"شادة صوف"(٧٤)، ونعتقد أن هذه الأنواع غير معروفة المنشأ غالباً ما تكون مصرية الصنع؛ حيث جرت العادة على ذكر منشأ البضاعة أو السلعة إذا كانت مستوردة، وسيتضح لنا ذلك فى السياق التالى :

فمن أنواع الصوف المصدرة إلى السودان وغير المصرية "المستوردة" الصوف التركى الذى كان يساهم بصورة كبيرة فى الصادرات إلى بلاد السودان، ولدينا العديد من الإشارات إلى الصوف التركى؛ مثل "صوف تركى مغزول"، وفى أحيان أخرى كان يطلق عليه "صوف شركسى"، و"صوف غزل قرمزى شركسى".

وثانى هذه الأنواع "الأجواخ" أو الجوخ، وكان يأتى إلى مصر من أوربا؛ حيث وجدت منه أنواع عديدة وبدرجات صنع مختلفة(٧٥)، فكان من هذه الأنواع الجوخ البندقى الذى كان أحد ألوانه البنفسجى؛ وفى بعض الأحيان يكون الجوخ المصدر غير معروف بالتحديد فى أى مكان من أوربا تم صنعه؛ فكان ضمن الصادرات إلى بلاد التكرور فى سنة ٩٩١هـ١٥٨٣/م "اثنى عشر قمع جوخ أحمر"؛ أى أنه كان يصدر فى هيئة أقماع كوحدة وزن.

وإلى جانب الجوخ القماش كان يأتى إلى مصر الطرابيش المصنوعة من الجوخ، والتى كانت من الصادرات المهمة إلى بلاد السودان وخاصة بلاد التكرور، وكانت هذه الطرابيش تأتى إلى مصر من مصدرين هما فرنسا(٧٦)، وبلاد المغرب(٧٧).

وكانت الطواقى المصدرة إلى بلاد السودان تصنع من الجوخ الأحمر(٧٨)، وكان تشوينها يتم فى صورتين؛ إما فى هيئة "طزاين"- مفردها "طزينة" وهى وحدة قياسية أو عددية- وتحتوى كل طزينة على ١٢ طاقية سواءً أكانت هذه الطواقى كبيرة أم صغيرة، وإما كانت تشون فى صورة "ربطات"، كل ربطة تحتوى على ٦ "طواقى"

كبيرة أو صغيرة(٧٩). وقد كانت هذه الطواقى مطلوبة فى الأسواق السودانية بدرجة كبيرة، وخاصة السودان الغربى؛ فعلى سبيل المثال اشتد طلب التجار البرنويين على هذه الطواقى خلال النصف الثانى من القرن السادس عشر، وذلك نتيجة حاجة أهلها إليها(٨٠).

وإلى جانب الطواقى كانت هناك البرانس(*) التى كانت تصنع من الجوخ، وأيضاً كانت تناسب أهالى السودان؛ فكان ضمن الصادرات إلى بلاد السودان فى عام ٩٤٨هـ١٥٤١/م، "عشرين رأس جوخ برنس خرج السودان"(٨١).

ومن المنسوجات الصوفية الأخرى العباءات الصوفية، والزنوط الصوفية المصبوغة، وغالباً ما كانت هذه الزنوط أو الزموط تصبغ باللون الأحمر(٨٢).

بالإضافة إلى ما سبق كان يصدر نوع من القماش يسمى "اللباد"(٨٣)، الذى كان يصنع من الصوف، وهذا اللباد كان يستخدمونه فى صناعة سرج خيولهم، وصنع منه أيضاً ملابس الفرسان؛ حيث كان المحاربون فى بلاد السودان يستخدمون هذا الملبس كسلاح دفاعى(٨٤). وكان هناك نوع من اللباد يصنع من الصوف ومادة أخرى يستخدم فى صناعة الخيام(٨٥)، وغالباً ما كان لون هذا اللباد أبيض(٨٦).

ومما تجدر الإشارة إليه أنه كان هناك السجاد الصوف الذى كان يصدر إلى السودان، فكان من هذه الأنواع المصدرة "سجاد صوف ملون شغل الحسينية"، والسجاد الرومى(٨٧).

ومن الجدير بالذكر أنه كان هناك أنواع من المنسوجات معروفة مكان الصنع، ولكننا لا نعرف بالتحديد المادة المصنوعة منها؛ كالبساط الرومي الذى كثرت الإشارة إليه، وربما كانت هذه البُسُط تصنع من الصوف، وهناك "وصلات هرمزى ملونة.. من إسطنبول منها ثلاث خضر وواحدة خيار شنبر"(٨٨).

رابعاً- الكودة (الودع):

لعب المصريون دوراً مهمًّا بالنسبة لأسواق بلاد التكرور، وذلك فيما يتعلق بالودع الذى كانت القوافل المصرية تجلبه من الهند وشرق أفريقيا، وتنقله إلى السودان الغربى والأوسط(٨٩). وتؤكد لنا الوثائق أن الهند كانت المصدر الأساسى للكودة، كما أن بلاد التكرور كانت من الأسواق الرئيسية لها.

وتكمن أهمية الودع بالنسبة للسودان الغربى فى أنه كان يستخدم كعملة فى المراكز التجارية فى السودان الغربى، وذلك منذ العصور الوسطى، فقد استخدمته الأسواق الرئيسية فى النيجر الأوسط منذ القرن الحادى عشر على الأقل(٩٠).

وقد انتشر الودع غرباً إلى الغابات بين ساحل العاج ودلتا النيجر(٩١)، وقد ذكر ابن الوزان أن الودع كان يستخدم فى شراء الأشياء البسيطة فى مدينة تمبكتو(٩٢). كما أن أهالى صنغى كانوا يتعاملون به فى مبادلاتهم التجارية، واستمر التعامل به، وحافظ على قوته الشرائية حتى نهاية القرن التاسع عشر، عندما ألغى استعماله كعملة الحاج عمر الفوتى التكرورى(٩٣).

وكان الودع يستخدم في التزين والتحلي به. وقد نافست التجارة الأوربية تجار شمال أفريقيا في سلعة الودع، حتى كثر التعامل به، وكثر تداوله بين التجار والأسواق لأرباحه الوفيرة في تمبكتو.

ودخل الودع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل ملحوظ، حتى أن بعض القبائل كانوا لا يتزوج أحد منهم إلا بعد أن يعطى أصهاره مقدار أربعين ألف ودعة(٩٤).

وبالرغم من ذلك فإن قيمة الودع أخذت في الانخفاض السريع منذ أواخر العصور الوسطى، وسبب ذلك أن الودع أحضر في أول الأمر من جزر ملديف إلى الهند، ومن هناك جاء به التجار العرب إلى مصر، ومنها ذهب إلى السودان الغربي. وبعد التغلغل الأوربي في المحيط الهندي انتقلت كميات هائلة من الودع إلى موانئ غرب أفريقيا، ومن هناك أخذ يتغلغل إلى الداخل ببطء(٩٥). كما أدى الغزو المغربي إلى انخفاض قيمته؛ فيذكر "كعت" أن قيمة الودع انخفضت بعد الغزو إلى ثلاثة آلاف ودعة للمثقال، وذكر أن عشر ثمرات كانت تباع بخمس ودعات(٩٦).

وفي واقع الأمر أنه عندما يجرى تبادل بضائع فهذا التبادل يحمل في طياته عملية نقدية، والبضاعة التي يزيد الطلب عليها أو التي يزيد انتشارها تلعب دور النقود، أو تقوم مقام معيار التبادل، أو تجتهد في أن تلعبه، هكذا كان الودع في أفريقيا الغربية على اختلاف ألوانه وأحجامه؛ حيث استطاع هذا النقد البدائي أن يصبح

نقداً حقيقيًّا يتخذ سمات النقود الحقيقية، ويتحرك حركتها(٥٩٧)، ومما يؤكد ذلك أن أحد الأشخاص في مدينة تمبكتو باع منزلاً بمبلغ قدره ٦٣٠٠٠٠ ودعة(٩٨).

يتضح لنا من ذلك أننا أمام بضاعة تجارية لها أهميتها الكبيرة في الحياة الاقتصادية في السودان الغربي، بضاعة لها العديد من الاستخدامات؛ أولاً- كنقود يتعامل بها أهالي السودان، ثانياً- كحلى لتتزين بها النساء.

وأهم شيء في ذلك أنه يستخدم كنقود، وهذا له أهميته وخطورته؛ حيث لم تكن بلادهم تجود بهذه السلعة، ولكنهم كانوا يعتمدون على ما يأتي إليهم من الخارج. وكانت مصر من هذه البلاد التي كانت تزود الأسواق السودانية بالودع، وكان هذا في صالح مصر؛ فقد كانت بلاد السودان منتجاً رئيسيًّا للذهب الذي تحتاج إليه مصر في سك نقودها وغير ذلك.

وفي رأينا أن دخول الودع كبضاعة رئيسية في الصادرات المصرية إلى السودان الغربي ضمن لمصر الحصول على احتياجاتها من الذهب الذي تدفق إليها مع بداية الحكم العثماني لمصر، والذي كان له دور في ظهور عناصر رأسمالية تجارية قائمة على التجارة الأفريقية.

لقد تعددت عقود الشركات التي تحتوي على الودع والمتجهة إلى بلاد السودان وخاصة السودان الغربي، وذلك بداية من سنة ٩٣٧هـ/١٥٣٠م؛ وهو تاريخ أقدم سجل وصل إلينا من المحكمة الطولونية؛ فقد احتوى على عقدين لشركتين للسفر إلى بلاد أكدز،

وكلاهما يحتوى على الكودة (الودع) ضمن الصادرات، وكلاهما كان لجلب الذهب.

ومن خلال تتبع سجلات المحاكم الشرعية تبين لنا أن تصدير الودع إلى أفريقيا الغربية كان في ازدياد؛ فقد احتوى ثانى سجل فى المحكمة الطولونية رقم ١٦١ لسنة ٩٤٣هـ/١٥٣٦م على ٥ عقود شركات كان الودع فيها بضاعة أساسية، وكانت وجهتها بلاد أكدز أيضاً(٩٩).

ومن الجدير بالذكر أن "ولز" ذكر أنه لا توجد وثائق منذ الفترة المتأخرة من القرن السادس عشر تذكر الودع أو الكودة، مع أن القاهرة كانت تبدو سوقاً رئيسيًّا للودع فى العصور الوسطى(١٠٠)، إلا أن هذا الكلام غير صحيح.

فقد عثرنا على العديد من الوثائق التى كان الودع فيها ضمن البضائع المصدرة إلى السودان الغربى حتى النصف الثانى من القرن السابع عشر(١٠١)، وهذا يدل دلالة واضحة على استمرار تدفق الودع إلى القاهرة، وأيضاً استمرار تصديره إلى السودان الغربى، مع الأخذ فى الاعتبار أن الكميات المصدرة منه أخذت فى التناقص مع نهاية القرن السادس عشر وحتى نهايات القرن السابع عشر، وذلك بسبب تغلغل النفوذ الأوربى فى أفريقيا الغربية.

خامساً- الخرز:

كان الخرز من أكثر البضائع التى أقبل عليها أهالى السودان؛ فقد كان الخرز الزجاجى يستخدم على وجه الخصوص فى بعض المناطق

كمملكة الكانم كأداة للتعامل منذ العصور الوسطى(١٠٢). هذا إلى جانب أنه كان من الحلى الزجاجية المفضلة عند نسائهم اللاتى كنّ يزدنّ بها(١٠٣)، وفي السودان الشرقي لا تكاد تجد واحداً من الأهالي سواءٍ أكان رجلاً أم امرأة أم طفلاً لا يجعل فى عنقه أو ذراعه أو يده عقداً أو عقدين من الخرز(١٠٤).

لقد أتى الخرز إلى مصر بمختلف أحجامه وأشكاله وألوانه، وكانت الهند مصدراً مهمًّا لهذا الخرز؛ فكان منه "خرز أحمر هندى مفرط"(١٠٥). وبالإضافة إلى الخرز الهندى كان هناك الخرز اليمنى الذى كان يأتى من بلاد اليمن(١٠٦)، وربما كان لا يصنع فى اليمن وإنَّما كان يأتى من الهند عن طريق اليمن. وقد احتوت ثلاث شركات عقدت فى سنة واحدة على الخرز اليمنى ضمن الصادرات المتوجهة إلى بلاد التكرور؛ ممًّا يدل على أهمية هذا النوع من الخرز لأهالى بلاد التكرور.

وكان هناك الخرز الذى يأتى من أوربا، والذى وجد إقبالاً فى الأسواق السودانية؛ فكان يأتى إلى القاهرة خرز البندقية الزجاجى بكميات كبيرة، وكانت قوافل دارفور تفضله، وبخاصة الألوان الحمراء والبيضاء والسوداء، وقد أطلقت عليه الوثائق "خرز فرنجى"(١٠٧). كما كان هناك نوع من الخرز يسمى "خرز حبشى"؛ حيث تعددت الإشارات إلى الخرز الحبشى كبضاعة رئيسية مصدرة إلى بلاد التكرور، وهو عبارة عن حبات خرز صغيرة لونها أسود منقطة أبيض أو أصفر(١٠٨).

وورد بالوثائق نوع من الخرز يسمى "خرز حبشية فرنجى" . و"خرز حبشى فرنجى" ، ونعتقد أن سبب تسميته يرجع إلى أنه كان يصنع فى أوربا على شكل الخرز الحبشى ، أو كان يصدر إلى الحبشة من أوربا ثم يأتى إلى مصر من الحبشة عن طريق البحر الأحمر .

علاوة على ما سبق كانت هناك أنواع أخرى نذكر منها ، "خرز توريزى" ، و"خرز حافظى" ، و"الخرز الدابولى" ، و"خرز درعى" . وقد كان للخرز المصنوع فى بلاد الشام تواجد فى منظومة الصادرات إلى بلاد السودان ؛ حيث وردت إشارة إلى "أربعة أحمال من الخرز المعروف بالمخرومة والمنقوشة والصدريا شغل الشام خرج التكرور" ، كما كانت القدس ترسل أنواعاً شتى من الخرز الأحمر والأسود ، وكان يصنع في الخليل (حبرون بجوار القدس بفلسطين) نوع آخر من الخرز الزجاجى الذى وجد رواجاً فى الأسواق السودانية(١٠٩) .

بالإضافة إلى هذا كانت مصر تصنع نوعاً من الخرز يسمى بـ"الخرز البلدى"(١١٠) ، وربما كان هذا النوع يصنع من الخشب(١١١) .

أما بالنسبة للألوان التى كانت تصدر والتى كان يفضلها أهالى السودان ، فقد تبين لنا من فحص صادرات الخرز إلى بلاد السودان الواردة بالوثائق أن اللون الأصفر كان الأكثر رواجاً ؛ حيث عثر على العديد من الوثائق التى تشير إلى الخرز الأصفر(١١٢) ، وكان من أنواعه "الخرز الأصفر الجارحى" . وإلى جانب الخرز الأصفر كان هناك الخرز الأبيض الذى أتى فى المرتبة الثانية بعد الأصفر من حيث الانتشار وشدة الطلب عليه .

وكان هناك ألوان أخرى من الخرز تفاوتت في درجة انتشارها نذكر منها ما ورد بالوثائق مثل الخرز الأحمر، والخرز الأخضر، والخرز القرمزى، والخرز الدابولي الكحلى "المنضوم"، والخرز الأسود(١١٣)؛ كل هذه الألوان كانت موجودة، وكان عليها إقبال بدرجات متفاوتة. ومع نهايات القرن السابع عشر أصبح الخرز من الصادرات الأساسية إلى السودان الشرقى على وجه الخصوص، كما أصبحت الوثائق لا تذكر ألوان الخرز المصدر، واكتفت بأن تصفه بـ"الخرز الملون"(١١٤).

سادساً- المرجان:

كان المرجان(*) من المنتجات التى تقدمها بلدان المغرب العربى إلى مصر منذ القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى)؛ حيث كانت توجد مغاصاته التى يستخرج منها أجمل الأنواع فى شمال تونس وشمال سبتة. وكان أكثر ما يحمل منه إلى جنوب آسيا وبلاد السودان(١١٥)، وكان المرجان يستخدم فى الزينة، ويتحلى به أفراد القبائل الحاكمة فى بلاد السودان(١١٦).

هذا وتمدنا الوثائق بمعلومات عن أنواع المرجان المختلفة التى كانت تصدر إلى بلاد السودان؛ فكان هناك "مرجان زيتونة شعيرى"(١١٧)، وكان هناك "المرجان المصنوع"(١١٨)؛ أو ما يسمى "بالمرجان الكداب" الذى كان يجلب من البندقية وتوسكانيا، وهو من النوع الردىء؛ حيث كان أهم سوق له فى أوربا(١١٩). وكان هذا النوع يصنع من أحد الأحجار الكريمة؛

لذلك أطلقت عليه الوثائق "حجر"؛ فقد كان ضمن الصادرات إلى بلاد التكرور في عام ٩٨٤هـ١٥٧٦/م "ماية حجر وثلاثون حجر من المرجان المصنوع"(١٢٠). وكان للمرجان أكثر من لون، إلا أن اللون الأحمر كان الأكثر رواجاً وانتشاراً، وقد اشتد عليه الطلب. وكان المرجان الحقيقي يوزن بالرطل(١٢١).

سابعاً- العقيق:

أما بالنسبة للعقيق فقد وجدت منه أنواع مختلفة؛ أولها "العقيق الهندي"، وكان الأكثر رواجاً، وغالباً ما كان لونه أحمر. وقد اختلفت درجات اللون الأحمر؛ فهو يبدأ بالأحمر الفاتح، إلى الأحمر الصافي الغميق، والأحمر الأسمر، والأسمر المصفر(١٢٢).

أما ثاني أنواع العقيق فكان "العقيق اليماني"(١٢٣)، وكان يطلق عليه في بعض الأحيان "جزع"(*)(١٢٤)، وكان يوجد في ألوان بيضاء وسمراء وحمراء وزرقاء، وشرائطه مستقيمة ومتوازية، وألوانه في الغالب بيضاء أو سوداء(١٢٥). أما ثالث نوع فكان العقيق الحبشي(١٢٦).

لقد كان العقيق يباع في ثلاث صور؛ إما في صورة حَبّ، وأطلق عليه "فرط الرمان"، وفي هذه الحالة كان يعبأ في صُرر، كل صُرّة تحتوي على عدد معين من الحب، لكنه في أغلب الأحيان أو الحالات كان يذكرها بالعدد؛ مثل "سبعة وأربعين ألف عقيق هندى صرة"، و"سبعماية حبة من العقيق"؛ وإما في صورة "نظْم"؛ أي يجعله في نحو خيط مرتب ليصلح كعقد(١٢٧)، وأيضاً في هذه الحالة كان

في الغالب يذكر عدد العقيق، مثل "اثنين وعشرين ألف حبة نظماً"(١٢٨)، وإما في صورة خواتم؛ مثل "خمسين خاتم عقيقاً"(١٢٩).

ثامناً- المسابح والعقود:

كانت المسابح والعقود تستخدم أحياناً كأداة للتعامل في بلاد السودان، كما كان يحمل المسابح من يبتغون الظهور بمظهر التقوى والورع(١٣٠). وقد كانت المسابح المصنوعة في مصر والمصدرة إلى بلاد السودان تلقى رواجاً كبيراً فيها(١٣١).

وكانت المسابح تصنع من مواد مختلفة؛ فكانت هناك السبح المصنوعة من الخشب وهي الأكثر انتشاراً، بالإضافة إلى السبح المصنوعة من المرجان، وكذلك المصنوعة من الخرز ذات الألوان المختلفة، وأخيراً التي كانت تصنع من العقيق.

أما بالنسبة للعقود فإنها كانت أيضاً تصنع من الخرز بجميع أنواعه وألوانه والمرجان والعقيق، وكانت هذه العقود تسمى "شِوَر"؛ حيث ورد العديد من الإشارات بالوثائق تدل على أن الشور كانت ضمن الصادرات إلى بلاد السودان.

تاسعاً- النحاس:

لقد كثر الحديث عن أهمية النحاس لبلاد السودان، وكيف أنه كان من أهم البضائع المصدرة إليها أو التي كانت تستوردها؛ فذكر البكري أن النحاس كان من أهم البضائع التي تحمل إلى بلاد السودان(١٣٢).

وترجع أهمية النحاس لبلاد السودان إلى أنه كان من العملات التى تعامل بها أهل السودان الغربى؛ فقد كان يصنع على هيئة قضبان، طول القضيب شبر ونصف، ومنها الغلاظ والرقاق(١٣٣). وبالرغم من ذلك يبدو أن التعامل بالنحاس لم يكن واسع الانتشار؛ فالسودان الغربى منطقة منتجة للذهب ومصدرة له(١٣٤)، لذلك كانت تتعامل به على نطاق أوسع من النحاس.

ومن خلال استقراء الوثائق يمكننا القول بأن مصر كانت من أهم البلاد المصدرة للنحاس إلى الأسواق السودانية؛ حيث كانت تعيد تصدير النحاس القادم إليها من أوروبا، والذى عرف بالنحاس الفرنجى(١٣٥).

وفى سنة ١٠٤٣هـ/١٦٣٣م ورد إلى مصر من الدولة العثمانية كميات من النحاس لتباع فيها، وكان الوارد منه كثيراً؛ لذلك استشار الوالى جرجى أحمد باشا عسكره فى أمر هذا النحاس، فأشار بعضهم برميه على الناس، ورأى هو أن يرسله إلى بلاد السودان والتكرور، ويدفع الثمن من عنده، ولكن فى النهاية وزعه على الناس، وكان ثمن القنطار ٢٤٠٠ نصف(١٣٦)، وهذا يدل على أن هذه السنة حدث فيها توافر كميات كبيرة من النحاس؛ وبالتالى ارتفاع الكمية المصدرة منه إلى السودان.

ومن أنواع النحاس المصدرة التى توردها الوثائق "نحاس أبى الحصين"، بالإضافة إلى النحاس الأصفر، والنحاس الأحمر، وكان هذا النحاس يصدر فى غالب الأمر على هيئة قضبان لكى يتعامل بها أهالى السودان، "نحاس قضيب"(١٣٧).

وورد في إحدى الوثائق التي ترجع إلى أواخر القرن السابع عشر "المطارق النحاسية" كوسيلة للتعامل بها في بر السودان؛ فقد اشترى أحد الأشخاص جملاً بربريًّا من بر السودان
"بأربعة برد صوف وخمسة مطارق نحاس"(١٣٨).

ومن الجدير بالذكر أن مصر كانت تصدر إلى السودان بعض الأدوات النحاسية؛ مثل "الإبريق النحاس"(١٣٩)، والحلل الكبيرة أو "الدسوت" والقدور المصنوعة من النحاس الأحمر(١٤٠).

عاشراً- البضائع الحديدية:

صدرت مصر إلى بلاد السودان الحديد في أشكال مختلفة؛ فقد كان يوجد منه في صورة قضبان حديد(١٤١). وفي بعض المناطق من بلاد السودان كانت تتعامل أيضاً بالنقود الحديدية؛ فقد ذكر ابن الوزان في حديثه عن "جني" أن من العملات الرائجة عندهم "قطعاً من الحديد لتسديد ثمن أشياء زهيدة القيمة، كالحليب والخبز والعسل"(١٤٢).

ومن البضائع الحديدية المصدرة نجد أمواس الحلاقة التي كانت أكثر البضائع الحديدية رواجاً على الإطلاق(١٤٣)، وكانت مصر تستورده من أوربا(١٤٤). كما كان هناك التروس الحديدية(١٤٥)، والمقصات، والإبر، والمسامير، والزناد لقدح الشرار(١٤٦)، وكذلك السيوف التي وصلت وانتشرت في كل من سلطنتي الفونج ودارفور(١٤٧)، ووصلت أيضاً إلى ساحل غينيا، حيث كانت مصر تصدره مع بعض المعادن النادرة الأخرى(١٤٨).

وإلى جانب السيوف كانت مصر تقوم بتصدير الدروع الحديدية، والأجراس الصغيرة(١٤٩). وكان للسكاكين الأوربية التى أتت إلى مصر شهرة واسعة فى بلاد السودان، واشتد الطلب عليها فى السودان الشرقى والسودان الغربى على السواء.

حادى عشر- الخيول:

كانت الخيول منذ العصور الوسطى تمثل حصة مهمة فى واردات بلاد السودان؛ فقد أقبل تجار وحجاج التكرور على شراء الخيول العربية التى ازداد الطلب عليها فى السودان الغربى؛ لأن الخيول التى كانت فى المنطقة من نوع الأكاديش(*) التترية(١٥٠)، ولذلك فالخيول الأصيلة التى كان لها أهمية كبيرة فى الحرب لم تكن توجد فى السودان الغربى، وقد ترتب على ندرتها ارتفاع كبير فى أثمانها(١٥١).

وكان ملوك التكرور يقدرون ذلك، فاشتروها بأثمان كبيرة(١٥٢). وقد وصل ثمن الحصان فى بعض المناطق فى السودان الغربى فى زمن ابن الوزان إلى خمسين ديناراً(١٥٣).

ومع بدايات النصف الثانى من القرن السادس عشر اشتد طلب تجار بورنو على الخيول العربية(١٥٤) القادمة من مصر وشمال أفريقيا نظراً لاهتمام السلطان بذلك؛ لأن الربح العائد من تجارة الخيول فى سوق بورنو كان كبيراً؛ فقد كان الحصان يقايض بخمسة عشر أو عشرين عبداً؛ حيث كان المشترى الرئيسى هو الملك الذى لا يكلفه الرقيق إلا الإغارة على بلد عدو؛ أى بلد الكفار(١٥٥).

هذا بالإضافة إلى أن مصر صدرت أيضاً إلى الحبشة الخيول الجيدة، سواء عن طريق البر أو عن طريق البحر(١٥٦).

لقد اهتم أهالي السودان بالخيول؛ فنادراً ما كانت تباع إناث الخيول، وذلك لما لها من قيمة كبيرة سواءً للإنجاب، أو لأنها كانت تحدث صهيلاً عند الاقتراب من الخيول الأخرى(١٥٧).

ويرجع سبب الاهتمام الكبير بالخيول العربية والإقبال على شرائها إلى أنها كانت تستعمل في الركوب والقتال والسباق لما تميزت به من سرعة ورشاقة، فكانت سبباً من أسباب التفوق الحربي(١٥٨)، فبواسطتها تقوم الحملات الحربية للإغارة على البلاد المجاورة(١٥٩).

لقد كانت الخيول تستخدم أيضاً في مقايضة المنتجات السودانية(١٦٠) حيث كانت فزان منطقة التجارة عبر الصحراء التي تتم مبادلة الخيول فيها؛ فقد كان المغاربة القادمون من مصر وغيرها - وأيضاً العرب - يقودون الخيول إلى فزان لبيعها للتجار البرنويين وغيرهم من التجار السودانيين مقابل الذهب أو الجلود السودانية أو الرقيق وغيرها(١٦١).

ونظراً للأهمية الكبيرة للخيول كان التجار في مصر يعقدون الشركات التي كانت الخيول فيها من الصادرات الأساسية ليسافروا بها إلى بلاد السودان(١٦٢).

ومن خلال الوثائق يمكننا أيضاً التعرف على القيمة المرتفعة للخيول؛ فقد باع أحد التجار حصانين في بر عمارة بـ"ثمانية أرؤس

رقيق إناث بلغ وخمسة عشر ثوب تانس" ، كما اشترى أحد التجار حصان أبيض اللون بثمن قدره خمسة وعشرون مثقال ذهب تبر تكروري بوزن أكدز" . وبهذا تتضح أهمية الخيول في منظومة الصادرات المصرية إلى بلاد السودان .

ثاني عشر– ورق الكتابة :

كان لدخول صناعة الورق دولاً أوروبية أخرى لم تكن ضمن الدول المنتجة للورق أثره في تطور تقنيات صناعته ، وتضاعف الكميات المنتجة منه بشكل كبير في القرن السابع عشر ؛ مما ساهم في انخفاض أسعاره في أوربا(١٦٣) ، وبالتالي انخفاض أسعاره في الدول المستوردة له كمصر ، التي كانت تقوم باستيراد الورق الأوربي عن طريق إيطاليا من مدينتي البندقية وجنوا ، وكذلك فرنسا(١٦٤) .

أما بالنسبة لأسعاره في مصر ففي عام ١٠٤٦هـ/١٦٣٦م بلغ سعر رزمة الورق البندقي المصقول ريالين ، ورزمة الورق الجنوي الخام ريالاً واحداً(١٦٥) ؛ علماً بأن رزمة الورق كانت تساوي ٥ دست ، والدستة تساوي ٢٥ فرخاً (ورقة)(١٦٦) .

وقد اشتدت حاجة السودانيين لهذا الورق لاستخدامه في كتابة المراسلات ونسخ الكتب القادمة إليهم من الشمال(١٦٧) ، وكذلك نسخ القرآن الكريم ؛ حيث كان كل واحد يمتلك نسخته الخاصة من القرآن الكريم مكتوبة في غالب الأحيان بخط يده على أوراق منفصلة مرتبة ومحفوظة بحرص في محفظة من الجلد مربوطة

بخيط(١٦٨). لذلك كان الورق من البضائع التى تدر ربحاً عالياً(١٦٩)، وكان من نتيجة ذلك أن سارع التجار فى تصدير الورق الفرنجى من مصر إلى بلاد السودان؛ فكان من ضمن الصادرات التى احتوت عليها إحدى الشركات التى عقدت فى سنة ١٠٢٨هـ/١٦١٨م للسفر إلى بلاد التكرور "ثلاثة أحمال ورق كل حمل منها عشرون رزمة"(١٧٠).

ومن خلال رصدنا لكميات الورق المصدرة إلى بلاد السودان لاحظنا أن جميعها كان للسودان الغربى دون السودان الشرقى، ويرجع ذلك إلى انتعاش الحركة العلمية والثقافية بالسودان الغربى خلال تلك الفترة.

ثالث عشر- الروائح والعطور:

تعد الروائح والعطور من البضائع المهمة التى نقلها التجار من مصر إلى بلاد السودان، وقد وجدت هذه السلع رواجاً وإقبالاً كبيراً خاصة لدى الطبقة الحاكمة والموسرة(١٧١).

وقد وردت إشارات كثيرة لأنواع العطور التى كانت تصدر إلى بلاد السودان، فكان من أنواعها "المسك" الذى يعتبر من أهم المواد العطرية التى كان يصدرها التجار إلى بلاد السودان، وهو عطر ذو رائحة نفاذة (*). وكان هناك أنواع من هذا المسك؛ الأول- المسك الهندى(١٧٢)، الذى كان يرد إمَّا من الهند الصينية، وإما من المناطق الجبلية التى تمثل الحد الأقصى الشمالى للهند(١٧٣)،

والثاني- المسك الذى كان يرد من الدولة العثمانية، وكان يسمى بالمسك التركى[١٧٤]، ونوع ثالث هو المسك البرى[١٧٥]، وربما يكون هذا النوع قد حصلوا عليه من قط الزباد الذى كان يعيش فى تلك الفترة بكثرة فى الصحراء الليبية[١٧٦]. ومن المؤكد أن هذه الأنواع من المسك قد حازت إعجاب أهالى السودان وخاصة أهالى التكرور، وذلك يتضح من ذكر "مسك خرج التكرور".

ومن أنواع العطور الأخرى التى كانت تصدر إلى السودان "العنبر"، وهو عبارة عن مادة صلبة رمادية اللون تشبه الشمع تفوح منها رائحة زكية عند تسخينها، وكانت تشغل مرتبة ممتازة فى تصنيف العطور، أمًا البلاد التى يجمع فيها العنبر فتقع معظمها فى المحيط الهندى على خط طويل يبدأ من الساحل الشرقى الأفريقى، وينتهى عند الصين، وكان هذا العنبر يصدر إلى مصر منذ العصور الوسطى[١٧٧]، وكانت مصر بدورها تقوم بتصديره إلى بلاد السودان.

وكان للتجار اليهود دور كبير فى تجارة العنبر؛ ففى سنة ٩٦٥هـ/١٥٥٧م، أعطى المعلم موسى بن عمار بن مردخاى اليهودى أحد التجار المغاربة حمل عنبر؛ ليبيعه له ببلاد التكرور.

وكان العنبر يستعمل فى الطب (صبغة العنبر)، كما كان يعمل منه قلائد، وطسوت، وتماثيل صغيرة مختلفة الأشكال، وأخيراً استخدم العنبر كمادة من المواد التى تعطر بها علية القوم[١٧٨].

ومن المواد العطرية أيضاً عود الماورد؛ حيث عثرنا على العديد

من الإشارات التى تدل على أهمية عود الماورد فى الصادرات المصرية إلى بلاد السودان . كما كانت هناك بضائع أخرى نستطيع تصنيفها على أنها مواد عطرية ؛ مثل "خشب الصندل"(١٧٩) ، الذى أتى به تجار العرب من الهند والصين(١٨٠) .

رابع عشر- القرنفل والمحلب والسنبل :

كان القرنفل من السلع الكارمية التى تصنف ضمن التوابل منذ العصور الوسطى ، وكان تجار الكارمية يأتون بها من ملقا ، وتصل إلى القاهرة عن طريق البحر الأحمر ؛ حيث كانت تتوافر فى جنوب الصين ، كما كانت تنمو فى الهند الصينية(١٨١) . وكانت مصر تقوم بتصديرها إلى أوربا ، وكذلك إلى بلاد السودان .

وقد استمر دور مصر فى تصدير القرنفل إليها حتى القرن الثامن عشر ؛ فقد وجدنا أن القرنفل كان من البضائع المطلوبة فى بلاد السودان وخاصة بلاد التكرور(١٨٢) ؛ ويرجع السبب فى ذلك إلى أن القرنفل كانت له فوائد طبية ؛ حيث يفيد فى حالات الحمى والدوسنتاريا ، ويستعمل فى تتبيل اللحوم ، ويستخدم مطحونه فى حفظ الأطعمة والنبيذ(١٨٣) .

أمّا السنبل والمحلب فمن البضائع التى اشتد الطلب عليهما أيضاً فى السودان ؛ فقد أتى السنبل إلى مصر من البندقية وتريستا ، والمحلب من أرمينيا وفارس ويصدر من أزمير وغيرها من موانئ آسيا الصغرى(١٨٤) . والسنبل والمحلب من البضائع التى بدأت تأخذ مكانها فى الصادرات المصرية إلى السودان ، وخاصة السودان

الشرقى؛ خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر؛ فأول إشارة عثرنا عليها للمحلب ضمن الصادرات إلى السودان الشرقى فى سنة ١٠٩٨هـ١٦٨٦/م، وبعد ذلك تـوالت الإشارات إلى المحلب والسنبل معاً(١٨٥). وكان التجار فى بعض الأحيان يبيعونهما مخلوطين معاً بنسبة ثلاثة أجزاء من السنبل إلى جزء من المحلب(١٨٦). ومن الجدير بالذكر أن السودانيين كانوا يستخدمون السنبل كعطر، والمحلب لتتبيل الطعام والتداوى به من بعض الأمراض(١٨٧).

خامس عشر- الصابون:

كانت مصر تقوم باستيراد الصابون من بلاد الشام؛ حيث إنها لم تنتج الصابون الجيد(١٨٨). وكان الصابون المقدسى من أشهر منتجات القدس التى وجدت سوقاً رائجاً فى مصر؛ حيث كان التجار يعودون من القدس محملين بالصابون المصنوع من الزيتون المقدسى الشهير للتجارة فيه بدمياط، ومن خلالها يقومون بتوزيعه على باقى مدن مصر(١٨٩).

ومما لا شك فيه أن دمياط كانت تقوم بتصدير جزء من هذا الصابون إلى بلاد السودان، وقد أطلقت عليه الوثائق الصابون المقدسى، أو الصابون القدسى. وكان الصابون سلعة موفورة الربح شديدة الرواج فى جميع أنحاء الجنوب، ولكنها تعرض التاجر الذى يحملها للجاجة السائلين من شتى الطبقات، فكانوا يلحون عليه فى طلب قطعة من الصابون ليغسلوا بها ثيابهم(١٩٠).

سادس عشر- السكر:

كانت مصر متفوقة على سائر بلاد البحر المتوسط في زراعة قصب السكر، وكان السكر المصنوع بأجهزة التقطير يملأ أسواق القاهرة والإسكندرية، ويشتهر بجودته(١٩١)؛ لذلك كان السكر منذ العصور الوسطى من أهم منتجات مصر التى صدرتها، ووجدت إقبالاً منقطع النظير فى مختلف بلاد السودان(١٩٢).

وقد أقبل أهالى السودان على السكر؛ حيث كانوا يقدمونه كهدايا للنساء والعظماء، كما كانوا يأكلونه وحده دون أن يدخلوه فى حلوى أو طعام(١٩٣).

ويمكننا ملاحظة أهمية السكر لأهالى السودان من خلال الوثائق؛ فقد احتوت العديد من

عقود الشركات الذاهبة إلى بلاد السودان على السكر ضمن البضائع المصدرة إلى هذه الأنحاء(١٩٤).

وكان السكر يصدر فى أشكال عديدة؛ منها سكر مكرر فى هيئة أقماع، وسكر نبات أبيض، وفى هيئة شراب حماض، وهذا الشراب عبارة عن الجزء الذى لم يتبلور أثناء صنع السكر، فيكون لزجاً لزوجة صفراء وسميكة(١٩٥).

سابع عشر- بضائع أخرى:

من البضائع الأخرى التى كانت تصدر إلى بلاد السودان الكتب وخاصة الكتب الدينية وأمهات الكتب(١٩٦)، إلا أننا لم نجد أى إشارة لتصدير الكتب بالوثائق، وربما يكون مرجع ذلك إلى أن

تصدير الكتب بدأ يفقد أهميته منذ القرن السادس عشر نتيجة لانتشار الإسلام في السودان وقيام نهضة علمية في الممالك الإسلامية، وكذلك وصول الورق إليها في سهولة - كما ذكرنا سابقاً - والإشارة الوحيدة التي وجدناها، كانت تصدير مصحف شريف إلى أكدز(١٩٧).

كما كانت مصر تصدر المرايا(١٩٨)؛ فكان ضمن الصادرات إلى بلاد التكرور في سنة ٩٧٠هـ/١٥٦٢م "مراوات زجاجاً في أخشاب أخفاف عدتها ثلاثة آلاف مرآة وخمسمائة مرآة"(١٩٩)، هذا بالإضافة إلى "البن" أو القهوة الذي صدرته مصر إلى السودان الشرقي، وكذلك بلاد التكرور منذ القرن السابع عشر. وكان الكحل من البضائع التي أصبح لها أهمية ضمن الصادرات إلى بر السودان خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، وكان يباع في صورة كتل صغيرة(٢٠٠).

علاوة على ما سبق كان هناك "النيلة"، وهي من مواد الصباغة التي صدرت إلى السودان؛ حيث كانت تحتوي على لون أزرق أكثر مما تحتوي عليه مواد صباغة أخرى، وكان ينمو في واحات مصر العليا(٢٠١)، وقد وصفته الوثائق بـ"النيل الطيب". وأيضاً كان هناك "حصا لبان جاوي"(٢٠٢)، الذي كان يأتي من جاوة والهند ويستخدم كبخور(٢٠٣). وأيضاً كان هناك الكبريت الفرنجي(٢٠٤).

ومما تجدر الإشارة إليه أن مصر كانت تصدر إلى بلاد السودان جلود الغنم المدبوغة بأصوافها؛ حيث كانوا يستعملونها فرشاً

لسروج الخيل ورواحل الجمال وبرادع الحمير، ويفرشونها في غرف نسائهم للجلوس عليها(٢٠٥)، فكان من الصادرات إلى بلاد التكرور في عام ٩٦٥هـ/١٥٥٧م، "١٢ جلد أصفر خرج التكرور".

وكان من الصادرات أيضاً المحابس باختلاف أنواعها؛ نذكر منها محابس حجازى(٢٠٦)، و"محبسا كتسانيا أبى طيلة"(٢٠٧)، و"محبسا يمنى كيادا بطبول"(٢٠٨)، إلا أننا لا نعرف ما طبيعة هذا المنتج.

الواردات المصرية من السودان:

كان لا بد وأن تعود القوافل التجارية محملة بالبضائع السودانية، والتى عقدت الشركات من أجلها، هذا إلى جانب البضائع السودانية التى كان التجار السودانيون أنفسهم يأتون بها إلى مصر؛ وذلك لسد حاجة السوق المصرية إليها، وكذلك تصدير بعضها إلى الخارج، وهذه الواردات هى:

أولاً- الذهب:

كان الذهب من أهم البضائع التى احتاجتها مصر، وسعت إليها منذ عصر سلاطين المماليك؛ فقد شكل الذهب المادة الأساسية للحركة التجارية لبلاد السودان مع مصر والبلاد الأوروبية(٢٠٩).

والذهب من أهم المعادن التى حظيت بعناية كبيرة من قبل حكام السودان الغربى؛ لأنه كان يمثل العمود الفقرى لاقتصاد السودان الغربى.

ويوجد الذهب فى أعالى نهر النيجر الذى كان يجرفه من مناطق الجبال العالية؛ حيث يتسع مجراه عند "جاو" و"تمبكتو"، فيفيض على الجوانب فى موسم الأمطار(٢١٠).

وكذلك كانت "وانقارا" تعد مصدرا كبيرا من مصادر الذهب، ولكنها منطقة غير محددة(٢١١)، إلا أن البعض يرى أن "وانقارا" من الممكن أن تكون إحدى مناطق أربع كانت تنتج الذهب بكميات كبيرة خلال مدة طويلة، وهذه المناطق هى "بامبك" التى تقع بين السنغال العليا ونهر فاليم، ومنطقة "بور" التى تقع عند ملتقى النيجر الأعلى مع رافده تنكسيو، ومنطقة "لوبى" فى فولتا العليا، ومنطقة "أشانتى" فى القسم الخلفى من ساحل الذهب(٢١٢).

ومن الواضح أن الذهب كان يجلب من مناطق التعدين فى السودان وهو فى شكل غبار، ثمَّ ينقّى ويحوّل إلى سبائك فى المراكز التجارية المهمة الواقعة فى الشمال أو الجنوب من حدود الصحراء الكبرى فى سيجلماسة أو أودوغاست أو تمبكتو، وكان ينقل من هناك إلى شمال أفريقيا والقاهرة(٢١٣). كما كان ركب الحج التكرورى يأتى بكميات لا بأس بها من الذهب عند مجيئه إلى مصر(٢١٤).

علاوة على ذلك جاءت إلى مصر كميات ضئيلة من تراب الذهب من السودان الشرقى، وكان التجار يجلبون الذهب من "برعمارة"، وكذلك بلاد فزارة ببر السودان، وذلك على الرغم من أن بر عمارة لم يكن ينتج الذهب، وإنما كان يأتى إليه من بورنو،

وبلاد التكرور، إلا أن البعض يرى أن بورنو هى الأخرى لم تكن تنتج الذهب، وإنما كان يأتى إليها من "وانقارا"(٢١٥). وقد تحدث "أوليا جلبى" عن وجود الذهب بكثرة فى سلطنة سنار الذين كانوا يصهرونه(٢١٦).

ومما تجدر الإشارة إليه أنه منذ النصف الثانى من القرن السابع عشر أصبح بر السودان أو السودان الشرقى من المناطق الرئيسية التى استوردت منها مصر الذهب، وذلك بعد تقلص تجارتها مع السودان الغربى، وذلك لأسباب سنتناولها فيما بعد.

ثانيا- الرقيق:

شكّل الرقيق أهم بضاعة فى عملية التبادل التجارى مع السودان الشرقى دارفور وسنار؛ فقد كان القوام الأساسى لصادرات سلطان دارفور؛ حيث جرت عادة سلاطين الفور على القيام بالحملات العسكرية على المقاطعات الزنجية المجاورة فى شكل غزوات لأجل الحصول على الرقيق الذى كان سلعة التبادل الرئيسية مع تجار الشمال للحصول على الخيل والسلاح(٢١٧)، وبذلك أصبح الرقيق من أهم السلع التى تحملها قوافل دارفور إلى مصر(٢١٨).

وكان هذا الرقيق يأتى فى غالب الأمر من النوبة أو الحبشة؛ فالنوع الأول كان يتم الحصول عليه عن طريق الهجوم على القبائل الوثنية فى جبال النوبة فى كردفان ومن القبائل الموجودة على حدود الحبشة، أمّا بالنسبة للرقيق الحبشى فغالباً ما كان من قبائل الجالا والأمهارا الذين كانوا يؤسرون من منطقة الحدود أو يباعون بواسطة التجار الأحباش(٢١٩).

ولم تقتصر تجارة الرقيق على السودان الشرقى فقط، بل كان للسودان الغربى دور ليس بالقليل فى تجارته، فكانت مصر تحصل على الرقيق الذى امتلأت به المراكز التجارية ببلاد التكرور(٢٢٠).

وقد شكل الرقيق جزءاً كبيراً فى ركب الحج التكرورى بغرض الخدمة للسلاطين والملوك(٢٢١)، الأهم من ذلك أنها كانت تشكل قوافل الرقيق الطويلة لتذهب إلى الشمال ومصر(٢٢٢)، ويدل على ذلك كثرة الوثائق المتعلقة بالرقيق التكرورى فى مصر. وقد اشتهرت بورنو أيضاً بتصدير الرقيق إلى مصر وشمال أفريقيا(٢٢٣).

وكانت تجارة الرقيق تعنى أن الدول المنظمة تقوم بحملات اعتيادية على المناطق الوثنية لأسر بعض أفرادها، وترتب على ذلك أن الحروب فى بلاد السودان كانت أساساً غارات من أجل الرقيق، بل إن الجزية كانت تدفع بالرقيق فى السودان الغربى أكثر مما تدفع بالذهب(٢٢٤).

ومما تجدر الإشارة إليه أن المحاكم الشرعية بالقاهرة تحتوى على الكثير من عقود الشركات للسفر إلى بلاد السودان من أجل الحصول على الرقيق - وسوف نتناول هذا الجانب بشىء من التفصيل فى الجزء الخاص بتجارة الرقيق - هذا باستثناء الرقيق الذى كان يجمع فى المراكز التجارية الرئيسية فى دارفور ككوبى وكبكابية، ومنها يتم تصديره إلى مصر فى قوافل سنوية(٢٢٥) ويضاف إلى هذا الرقيق الذى كان يأتى مع قوافل سنار(٢٢٦).

ثالثا- الجمال:

في البداية يجب أن نشير إلى الدور الرئيسي الذى قام به الجمل في نقل السلع والبضائع عبر الصحراء الكبرى، بعد انتشاره خلال القرنين الثالث والرابع الميلاديين بين قبائل شمال أفريقيا، وبحلول القرن الخامس أصبح الوسيلة الأساسية للنقل عبر الصحراء الكبرى بين الشمال والجنوب(٢٢٧).

وقد كانت أفضل أنواع الجمال المعروفة في مصر تأتى إليها من بلاد السودان، وذلك لجمالها وسرعتها وتعليمها منذ زمن الإدريسي(٢٢٨).

هذا وتعتبر بلاد البجة في الصحراء الشرقية أكبر المناطق رعياً للإبل، وكان أكبر سوق للجمال في مصر يتجه إليه البجة هو سوق "دراو"؛ حيث يعتبر نهاية أهم الطرق الصحراوية القديمة في الصحراء الجنوبية الشرقية بين السودان ومصر(٢٢٩).

وخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر عقد التجار المصريون الشركات لجلب البضائع السودانية، والتى كانت الجمال من أهمها؛ ففى سنة ٩٧٤هـ١٥٦٦/م عُقدت شركة برأسمال قدره ٣٤ ديناراً قيمة بضائع، وكانت وجهتها "بر فزارة" لبيع هذه البضائع بالجمال وغيرها من المنتجات السودانية(٢٣٠)، وعلى هذا المنوال عقدت العديد من الشركات التى توضح أن السودان الشرقى كان المصدر الأهم لهذه الجمال(٢٣١).

وقام تجار منفلوط بالسفر إلى مدينة "بربر" السودانية، واشتروا منها الجمال، وقد وصل ثمن الجمل البربرى الجلب في منفلوط سنة ١٠٩٩هـ١٦٩٣/م ٢١ قرشاً(٢٣٢).

وكان في إسنا سوق كبير للجمال، أمَّا في القاهرة فكان سوق الجمال في الميدان أسفل القلعة(٢٣٣). ولما كانت القاهرة أهم مركز للاستهلاك، والأكثر استخداماً للجمال في السفر؛ فقد ظلت تتلقى باستمرار أعداداً كبيرة من الجمال الواردة من الصعيد، بالإضافة إلى جمال قوافل دارفور وسنار، التي يباع جزء منها يبلغ نحو ٨٠٪ أو أكثر من جمال دارفور الذى كان يصل عددها إلى خمسة آلاف جمل، وذلك بعد وصولها إلى القاهرة(٢٣٤).

وقد خلق هذا سوقاً رائجاً للجمال التى يكثر استهلاك لحومها فى مصر، وأوجد ذلك بالضرورة الحاجة إلى مجازر لنحر الجمال القابلة للذبح.

وقد خضعت هذه المجازر لرسم التزام مقدر فرضه عليها " ملتزم خردة " الذى كان يتبعه التزام جزر الجمال بمصر المحروسة وبولاق القاهرة ومصر القديمة(٢٣٥). وقد ظلت مصر تستورد عدداً من الجمال كل سنة من سنار ودارفور(٢٣٦) إلى الآن.

رابعاً- ريش النعام:

كان ريش النعام من البضائع التى راجت بين مصر وبلاد السودان؛ فبالنسبة للسودان الغربى كان النعام يتكاثر فيما بين تمبكتو وولاتة(٢٣٧)، وكان منتشراً فى منطقة سوكنة وغريان وفيافي غدامس؛ حيث كان العرب يصطادونه من على الخيل، فبعد أن يطارد الطائر إلى أن ينهك ويعطش يرتمى على الأرض غير قادر على الاستمرار، فينزل الصياد ويذبحه كالدجاجة(٢٣٨). أمَّا

بالنسبة للسودان الشرقى والأوسط فكان النعام منتشراً فى كل الأنحاء، وشكّل بضاعة رئيسية فى صادراتهما إلى مصر(٢٣٩).

ومما هو جدير بالذكر أن الريش الأعلى جودة والأغلى ثمناً كان يجلب من كردفان ودارفور(٢٤٠)، لذلك كان ريش النعام من البضائع الأساسية فى قافلة دارفور(٢٤١). وقد اعتاد التجار والجلابة على تقسيم الريش إلى أربعة أو خمسة أنواع من حيث الجودة؛ فالأفضل كان الأبيض الذى امتاز بالمرونة، وأفقر الأنواع كان الأسود، وبين هذين اللونين كانت هناك درجتان أو ثلاث درجات مختلفة الجودة(٢٤٢).

والملاحظ أنه فى غالب الأمر كان التجار اليهود هم الذين يقومون بشرائه من التجار والجلابة، وتصديره إلى سوقه الرئيسى فى أوربا(٢٤٣). وقد حرصت الإدارة العثمانية فى ذلك الحين على تعيين دلالين على الريش الذى كان يرد من السودان مع الجلابة، ويقومون بتعاطى السمسرة على ذلك بين البائع والمشترى(٢٤٤).

علاوة على ما سبق نجد أن الجلابة والتجار المصريين عقدوا الشركات فيما بينهم لجلب ريش النعام وغيره من البضائع السودانية، وقد عثرنا على العديد من هذه الشركات، والتى كان الريش فيها من الواردات الهامة التى نصت عليها العقود. والملاحظ فى جميع هذه الشركات أنها كانت متوجهة إلى السودان الشرقى؛ ممَّا يدل على أنه كان مصدراً أكثر أهمية من السودان الغربى فيما يخص ريش النعام.

وقد عثر على بعض الإشارات التى تحدد لنا أسعار ريش النعام فى القرن السادس عشر؛ ففى سنة ٩٤٨هـ/١٥٤١م كان ثمن جراب الريش الملون ٨ دنانير سلطانية و٥ أنصاف، وفى سنة ٩٩٠هـ/١٥٨٢م بيع جراب الريش دون تحديد نوعه أو لونه بـ٨ دنانير فقط.

وفى كلتا الحالتين لم يختلف السعر كثيراً، وبينهما من الزمن ٤١ عاماً؛ فالحالة الثانية بيعت بسعر أقل من الحالة الأولى بـ٥ أنصاف؛ وربما يرجع ذلك إلى: إمَّا أنه كان أقل جودة، وإما أن سعر الريش قد انخفض فعلاً فى هذه الفترة.

خامساً- سن الفيل (العاج):

لقد شكَّل العاج إلى جانب الرقيق فى وقت من الأوقات العنصرين الرئيسيين فى واردات مصر من السودان الشرقى(٢٤٥). وكانت قافلتا دارفور وسنار تقومان بتزويد مصر بكميات من العاج؛ حيث كان هناك مصدران للعاج؛ أولهما- قبائل الشلوك فى الجنوب، والذين كانوا يقومون بتزويد الأسواق السودانية بسن الفيل مقابل بضائع أخرى، حيث إنهم لم يسمحوا بدخول الغرباء إلى منطقتهم إلا بتصريح(٢٤٦)، وثانيهما- إثيوبيا التى كانت تعتبر أكثر البلاد إنتاجاً ووفرة للعاج، والتى فاق عاجها عاج الهند(٢٤٧).

وكان العاج الحبشى يجد طريقه إلى مصر عن طريقين؛ إمَّا بواسطة قوافل سنار التى كانت تستقبل كميات لا بأس بها من العاج

الحبشي(٢٤٨)، كما كانت بعض القبائل السنارية تذهب إلى جبال الحبشة لاصطياد الفيلة وتجمع سنها وتقوم ببيعه في أسواق سنار(٢٤٩)؛ فقد كان سوق شندى من الأسواق العامرة بسن الفيل عندما زارها أوليا جلبى، وكان سن الفيل من أفضل الهدايا التي يهادى بها علية القوم في سلطنة الفونج ضيوفهم؛ وإما عن طريق البحر الأحمر من ميناء مصوع وصولاً إلى السويس فالقاهرة(٢٥٠).

ومما لا شك فيه أن السودان الغربى كان يصدر إلى مصر كميات لا بأس بها من العاج عن طريق قوافل بلاد التكرور(٢٥١)؛ فقد أشار ابن الوزان إلى وجود عدد كبير من الفيلة في غابات بلاد السودان، ويجتهد السكان في صيدها للحصول على أنيابها(٢٥٢).

وقد كانت التجارة في العاج قائمة على التصدير إلى أوربا؛ حيث عمل المصريون وسطاء بين الجلابة والتجار الأوروبيين(٢٥٣). وكان يصنع من العاج أشياء كثيرة كالأمشاط ومقابض السكاكين وجلود الكتب الفاخرة(٢٥٤)، وكذلك السبح العاج(٢٥٥).

سادساً– الصمغ العربى:

كان من البضائع التي تجلبها قوافل سنار ودارفور، وكانت دارفور أكثر المناطق إنتاجاً للصمغ الذى تقوم بتصديره إلى مصر(٢٥٦)؛ فقد كان الجلابة والتجار المتجولون يقومون بجمعه من حدائق الصمغ الموجودة في شرق دارفور وغرب كردفان(٢٥٧). والتي كانت تتكون من أشجار السنط التي كانت تشغل مساحات كبيرة من غابات السودان(٢٥٨).

وكان الجلابة من أهالي الصعيد يحملون مقادير كبيرة منه إلى القاهرة. كما كان الصمغ الزيلعي يأتي إلى مصر عن طريق البحر الأحمر من زيلع بالصومال.

أمَّا فيما يخص أسعار الصمغ العربي في القاهرة فقد عثرنا على إشارة ترجع إلى سنة ١٠٧٥هـ١٦٦٤/م تفيد بأن ثمن أربعة أحمال من الصمغ زنتها ٨٥٦ رطلاً بعد المصاريف المعتادة بلغ ٥٨ قرشاً و٥ أنصاف. وكانت مصر بدورها تقوم بتصديره إلى أوربا؛ فقد كان الأوروبيون يستخدمونه في صناعة مواد الطلاء وصناعة الورق والغراء والحبر، وكذلك إعداد المواد الغذائية ومستحضرات التجميل(٢٥٩).

سابعاً- التمرهندى:

كان يسمى أيضاً "العرديب"، وعرف بالتمرهندى لأن بعضه كان يجلب من جزر الهند الشرقية، أمَّا مواطن نموه في السودان فهو ينمو في أشجار شمال غرب دارفور وكردفان. وكان العرديب يجهز بتعريضه للشمس لفترة معينة ثمَّ يعجن أقراصاً(٢٦٠). وكانت قوافل سنار ودارفور تجلب منه إلى القاهرة كميات لا بأس بها(٢٦١)، كما كان الجلابة المصريون يجلبونه معهم ضمن البضائع السودانية(٢٦٢).

ومن الجدير بالذكر أنه كان يفرض على التمرهندى القادم عبر النيل ضريبة؛ فقد كان تابعاً لمقاطعة الأبزار، وغالباً ما كان يلتزمها اليهود، هذا إلى جانب أن التمرهندى القادم إلى بندر الطور كان

يخضع لرسوم ضمن مقاطعة البهار(٢٦٣). وقد وصل ثمن حمل التمر في سنة ١٠٧٥هـ١٦٦٤/م الذى وزنه ٢٧٤,٥ رطلاً إلى ١٦,٥ قرشاً(٢٦٤).

ومما لا شك فيه أن المصريين كانوا يقومون بوضعه في الماء حتى يتخمر، ويقومون بإذابته، ويصنعون منه شراب التمرهندى، كما نفعل في الوقت الحالي.

ثامناً- قط الزباد:

يعد هذا القط من الواردات الأكثر إثارة؛ حيث إن هذه القطط وحشية، وتعيش في غابات إثيوبيا ودنقلة(٢٦٥)، كما يتضح من حديث أوليا جلبى أن هذا الحيوان يوجد بكثرة أيضاً في سلطنة سنار(٢٦٦)، إضافة إلى أنها كانت تعيش في السودان الغربي(٢٦٧)؛ فقد كان التجار وأهالي السودان يقومون باصطيادها وهي صغيرة، ويربونها في أقفاص، ويقدمون إليها الطعام.

والزباد عبارة عن عرق الحيوان له رائحة المسك(٢٦٨)، ويستخرج من كيس تحت زبل الحيوان مرتين في الأسبوع(٢٦٩). وكانت هذه القطط لها أهمية كبيرة منذ زمن المماليك؛ فقد كان حكام الحبشة يرسلونها ضمن الهدايا التي يقدمونها إلى سلاطين المماليك للتودد إليهم(٢٧٠). وفي العصر العثماني كانت تجلبها إلى مصر قوافل سنار ودنقلة(٢٧١)، كما كان الجلابة المصريون يحضرونها ضمن البضائع الواردة من السودان(٢٧٢).

وقامت الإدارة العثمانية في مصر بتعيين دلال لما يأتى من القطط الوحشية المستخرج منها الزباد إلى جانب ريش النعام القادم من بر السودان صحبة جلابى الرقيق، وتعاطى السمسرة على ذلك بين البائع والمشترى.

وإلى جانب قطط الزباد التى كانت تجلبها قوافل سنار والجلابة كان الزباد يأتى مستخرجاً جاهزاً من الحبشة عن طريق البحر الأحمر، وأطلق عليه "الزباد السواكنى" نسبة إلى ميناء سواكن الذى صدّرت منه. وقد بلغ ثمن قط الزباد فى سنة ١٠٣٢هـ/١٦٢٢م ١١٠ قروش أبى كلب كبار(٢٧٣). ومن الجدير بالذكر أن الذين اهتموا بشراء هذه القطط هم اليهود.

وقد نشأت على هذه القطط حرفة تخصص أصحابها فى قطف الزباد، وعرف الواحد منهم "بقطاف الزباد" أو "القطاف بالزبدة"، وقد بالغوا فى رعايتها والاعتناء بها إلى حد توكيل امرأة يهودية يهوديًا كى يقوم عنها بما يحتاج إليه ١٤ قطًا من الكلف وقطافها، وبيع ما يتحصل منها(٢٧٤). وغالباً ما كان أفراد هذه الطائفة من اليهود؛ فكل الإشارات التى عثرنا عليها كان المشترون فيها من اليهود، ومتسببو الزباد فيها يهود أيضاً، وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على الربح الوفير الذى كانت تدره هذه التجارة.

تاسعاً- الشبّ والقرض:

كان الشبّ يستخرج من السودان الشرقى من مكان يقع على طريق درب الأربعين بالصحراء الغربية، عرف بـ"الشبّ" أو "عين

الشبّ"(٢٧٥)؛ حيث كان التجار إمَّا يقومون بجمعه، وإما يشترونه من قبائل العبابدة الذين اهتموا بجمعه وبيعه لهم، حتى أنه أصبح يمثل بضاعة مهمة فى تجارة دارفور، ووجدت رواجاً كبيراً فى مصر(٢٧٦).

وقد كان لكشاف وأمراء اللواء السلطانى بأبريم دور فى تجارة الشبّ النوبى؛ حيث كانوا يرسلونه من أبريم عبر النيل إلى مصر القديمة، وكان يتم نقل جزء من الشب السودانى عبر النيل إلى الإسكندرية؛ حيث كان يوجد بها مستودعات ضخمة للشب، ومن الإسكندرية يصدر إلى أوروبا(٢٧٧).

بالإضافة إلى هذا فإن الشبَّ كان يأتى إلى مصر من مملكة الكانم أيضاً، وكان يستخرج من كوار، وينقل عبر الأراضى الليبية إلى مصر(٢٧٨)، كما كانت قوافل الحجاج التكاررة تحمل بعض الكميات منه إلى مصر(٢٧٩). وربما كان الشب القادم من هذه الأنحاء يحمل مباشرة إلى الإسكندرية، ومنها إلى أوروبا.

وكان الشبّ يستخدم منذ العصور الوسطى فى تثبيت الألوان على الأقمشة؛ حيث لا تصبغ أية قطعة من الصوف أو الحرير دون استعماله، وكان يستعمله أيضاً المزخرفون، والمذهَبون، والدباغون فى إعداد جلودهم(٢٨٠).

أمَّا بالنسبة للقرض فهو عبارة عن ثمر شجر السنط(٢٨١) الذى كان يستخدم فى دبغ الجلود(٢٨٢). وكانت أشجار السنط تتوافر ببلاد النوبة الشمالية(٢٨٣)؛ حيث كانت قبائل العبابدة والبشارية

تقوم بجمعه ومقايضته بالسلع الأخرى(٢٨٤). وكان أشهر أنواع القرض هو القرض البربرى الذى كان يأتى من بربر بالسودان.

وكان لكشاف أبريم أيضاً دور في تجارة القرض وجمعه وشحنه عبر النيل من أبريم إلى مصر القديمة أو بولاق. والسبب الذى جعلنا نذكر الشبّ والقرض معاً هو أنه غالباً ما كان كشاف أبريم يشحنونهما معاً، فبذلك يكون لدينا تاجر واحد يتاجر في بضاعتين متلازمتين هما القرض والشبّ. وقد عثرنا على إشارة تفيد بوجود متسببين متخصصين بتجارة القرض، وغالباً ما كانوا من الصعيد(٢٨٥). كما أن المشترى الأساسى لهذه البضاعة هم طائفة الدباغين بمصر المحروسة. وكان الشبّ والقرض من البضائع التى تباع بوكالة الجلابة والفاردى، وفرضت عليهما سمسرة(٢٨٦).

عاشراً- النطرون:

كان المصدر الأساسى للنطرون فى مصر هو وادى النطرون، وبالرغم من ذلك فقد كان يأتى إلى مصر من السودان كميات من النطرون الذى كان يستخرج من بئر الزغاوى أو بئر النطرون الواقع على طريق درب الأربعين(٢٨٧). كما كان عرب القراريش يقومون باستخراجه وبيعه للتجار. وكان يحمل بالمراكب إلى مصر القديمة؛ ليتم بيعه بوكالة النطرون هناك(٢٨٨).

حادى عشر- القصدير التكرورى:

بالرغم من أن مصر كانت تستورد القصدير من أوروبا، وقامت بتصدير جزء منه فى بعض الأحيان إلى السودان الشرقى، فإن هذا

لم يمنع من أن تستورده من بلاد التكرور التي كانت تستخرجه من أرضها، وعرف بالقصدير التكروري، وكان يأتي في هيئة أحجار(٢٨٩).

ثاني عشر- السنامكي:

تنمو أشجار السنامكي القصيرة من إسنا إلى المحس في السودان في كل مكان غمره الفيضان. وكان يقوم بجمعه قبائل العبابدة(٢٩٠). وكان من القائمين على تجميع السنامكي والتجارة فيه كشاف أبريم(٢٩١)، وأحياناً بعض الأفراد من طائفة مستحفظان الموجودة بأسوان(٢٩٢).

وبعد أن يتم نقل السنامكي من أبريم إلى القاهرة أو من منطقة الشلال إلى القاهرة(٢٩٣)، كان الذين يقومون بشرائه في غالب الأمر من اليهود(٢٩٤)، إلا أن هذا لم يمنع من وجود مشترين له من غير اليهود؛ فلدينا إشارة إلى أن أحد السادة الأشراف قام بشراء سنامكي من كاشف أبريم(٢٩٥). وكان للسنامكي فوائد طبية.

والملاحظ أن السنامكي كانت له أهمية تجارية كبيرة، لدرجة جعلت الإدارة العثمانية تخصص له مقاطعة مع الخيار شنبر. وغالباً ما كان اليهود يلتزمون هذه المقاطعة.

ثالث عشر- الششم:

قامت قوافل دارفور بإحضار الششم إلى مصر؛ حيث يسحق، وتدلك به الجفون للقضاء على أمراض العيون(٢٩٦). كما أتت إلى مصر كميات منه من الحبشة عن طريق البحر الأحمر إلى بندر

السويس(٧٩٧). وقد بلغ سعر قنطار الششم فى عام ١١٠٨هـ١٦٩٦/م ١٥٠ نصف فضة. وكانت مصر تعيد تصديره إلى سوريا وغيرها(٢٩٨).

رابع عشر- قرن الخرتيت:

كان قرن الخرتيت من السلع المهمة التى تأتى إلى مصر من السودان الشرقى، وكانت هذه البضاعة مرتفعة الثمن؛ إذ كانوا يصنعون منه زخارف يحلون بها مقابض السيوف والخناجر ويطعمونها بها على طريقة المماليك(٢٩٩). وقد ساد اعتقاد بين الناس فى مصر أن قرن الخرتيت يدفع عن الإنسان الشر ويجعله شجاعاً، كما يجعل الإنسان قوى الباه(٣٠٠).

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض القبائل السنارية كانت تذهب إلى جبال الحبشة لاصطياد وحيد القرن وتبيعه فى الأسواق؛ فقد كان سوق شندى من الأسواق المليئة بقرن الخرتيت(٣٠١).

خامس عشر- الأبنوس:

وجد الأبنوس بكثرة فى مملكتى سنار والحبشة(٣٠٢)، وكان يُجلب إلى مصر قطعاً صغيرة

عن طريق بلاد الحجاز(٣٠٣)، كما أنه يوجد بكثرة فى السودان الغربى أيضاً، وقد حملته قوافل التكاررة إلى مصر(٣٠٤).

وقد بلغ سعر القنطار بالقاهرة فى عام ١١٠٨هـ١٦٩٦/م حوالى ٢١٠ أنصاف فضة(٣٠٥). وكان الأبنوس من البضائع التى تباع بوكالة الجلاّبة، ويؤخذ عليها سمسرة كغيرها من البضائع.

سادس عشر- الجلود والمصنوعات الجلدية:

ذكرنا فيما سبق أن مصر كانت تصدر إلى السودان الجلود المدبوغة بأصوافها، إلا أن هذا لم يمنعها من أن تستورد من بلاد السودان كميات من الجلود عالية الجودة، وكذلك بعض المصنوعات الجلدية؛ فعلى سبيل المثال كانت مملكة بورنو تصدر إلى مصر كميات من الجلود عالية الجودة ومرتفعة القيمة(٣٠٦).

ومن المصنوعات الجلدية التى أتت إلى القاهرة الأسواط والكرابيج التي كانت تصنع في بلاد السودان من جلد حيوان يشبه الفيل(٣٠٧)، ويشير أوليا جلبي إلى أن الكرباج الفونجى كان يصنع من قضيب الفيل(٣٠٨). ويذكر بوركهارت أن الكرابيج كانت تجلب من سنار فقط(٣٠٩). بالإضافة إلى هذا كانت هناك الجربان (جراب) الجلد، التى أتت إلى مصر من السودان الشرقى والسودان الغربى، بالإضافة إلى الجربان السواكنى(٣١٠)، التى أتت من بندر سواكن، وكان يحمل فى هذا الجراب شتى المتاع والبضائع ما عدا الذرة والصمغ والملح(٣١١). وجاءت إلى مصر القِرَب(٣١٢) التى كانت تصنع من جلد البقر أو الثيران أو الأغنام؛ حيث كانت تستخدم فى نقل المياه(٣١٣).

سابع عشر- التمر السكوتى:

يعد التمر السكوتى أفضل أنواع التمر الذى ينمو على ضفاف النيل من سنار إلى الإسكندرية(٣١٤)، وكان يتم تبادل هذا التمر بالبضائع الأخرى التى ترد من مصر. وقد قام كشاف أبريم بدور مهم

فى تجارة هذا البلح ؛ فقد كانوا يقومون بشرائه وتجميعه وإرساله إلى القاهرة(٣١٥)، حيث يشتد الطلب عليه.

ولم تشأ الإدارة العثمانية أن تترك تجارة البلح السكوتى دون أن تحصّل عليه ضرائب ؛ فقد ضمته إلى مقاطعة الأبزار التى كانت تتبع مقاطعة الخضرا، وكانت الضريبة التى تحصَّل عليه تسمى "كيالة التمر السكوتى"(٣١٦).

ثامن عشر- بضائع أخرى:

كانت هناك بعض البضائع التى كان يجلبها الجلابة والتجار، ولكنها لم تكن بضائع أساسية بالضرورة ؛ فأحياناً كانت موجودة، وأحياناً أخرى غير موجودة ؛ منها العسل البرى الذى كان الجلابة يقومون بجمعه من الجبال أثناء رحلتهم(٣١٧). إلى جانب هذا كان هناك الدخان التكرورى الذى كان التجار يحضرونه بكميات متفاوتة(٣١٨).

يتضح لنا ممَّا سبق أنواع البضائع التى كانت تصدرها مصر إلى بلاد السودان، وفى المقابل أنواع البضائع التى كانت تستوردها منها، والذى يدل على وجود نوع من التكامل الاقتصادى بين القطرين ؛ فقد وجد كل قطر البضائع التى لا توجد عنده، ويحتاجها فى حياته اليومية فى القطر الآخر.

تجارة العبور (الترانزيت):

امتازت مصر بموقعها المتوسط بين طرق التجارة العالمية ؛ لذلك قامت التجارة الخارجية لها على قطاعين كبيرين هما: التجارة

الشرقية والأفريقية من ناحية، وتجارة البحر المتوسط من ناحية أخرى، وبرغم التغيرات الشديدة والمفاجئة في مطلع القرن السادس عشر استمرت القاهرة - عبر التقاء هذين المجالين- في تأكيد تفوق مركزها العالمي لتجارتي العبور والتصدير(٣١٩)؛ فلعبت مصر بذلك دوراً مهمًّا في تجارة العبور، فأعادت تصدير بعض المنتجات المستوردة من أوربا وبلاد الهند والحجاز وبلاد الشام والمغرب إلى بلاد السودان، وذلك ما أوضحناه في عرضنا السابق للصادرات.

وفي المقابل كانت البضائع السودانية القادمة إلى مصر يعاد تصديرها إلى تلك المناطق، وكان الذهب في مقدمة البضائع السودانية التي أعادت مصر تصديرها إلى الدولة العثمانية، ومن أجل ذلك سيطرت الدولة العثمانية على طرق التجارة مع بلاد السودان(٣٢٠)، حتى أصبح الذهب السوداني القادم إلى مصر من أهم موارد الذهب للدولة العثمانية(٣٢١) خلال القرن السادس عشر.

لقد كانت دمياط الميناء الرئيسي لتجارة مصر مع إسطنبول وسوريا؛ فعن طريقه كانت تصدر بعض البضائع السودانية، والتي كان أهمها الرقيق(٣٢٢)؛ فتم تصدير العبيد السود والخصيان إلى الدولة العثمانية والتي كانت في حاجة كبيرة إليهم(٣٢٣).

وقد عثرنا على العديد من الإشارات التي توضح تصدير مصر الرقيق الأسود إلى الدولة العثمانية بجميع أطرافها(٣٢٤). ومما تجدر الإشارة إليه أن ثمن "عبد طواشي" أرسل إلى مدينة القسطنطينية بلغ

١٤ ألف نصف فضة، وذلك فى عام ١٠٧٧هـ/١٦٦٦م(٣٢٥).

بالإضافة إلى ذلك وجدنا العديد من الإشارات لتجار شوام قاموا بشراء رقيق أسود، استعداداً لأخذه معهم إلى بلاد الشام؛ فقد احتوت تركة أحد التجار السفارين الغزاويين على رقيق أسود(٣٢٦)؛ ممّا يدل على إعادة تصدير الرقيق إلى بلاد الشام.

كذلك فقد صدرت مصر إلى بلاد الشام بجانب الرقيق التمرهندى والششم(٣٢٧). ومع افتقادنا سجلات الجمارك خلال فترة الدراسة فإننا لا نستطيع إعطاء نسبة ولو تقريبية لحجم أو كمية البضائع المصدرة.

وكانت مصر تصدر من ميناء الإسكندرية إلى أوروبا العاج والصمغ العربى والسنامكي(٣٢٨)، وكذلك التمرهندى وريش النعام بألوانه المختلفة(٣٢٩)، وهذه البضائع يشتد الطلب عليها فى أوربا.

علاوة على ما سبق فقد صدّرت مصر إلى أوربا الشب السودانى من ميناء الإسكندرية(٣٣٠). كما صدّرت الرقيق الأسود إلى رودس منه أيضاً(٣٣١).

الهوامش

(١) على أحمد الطايش. المنسوجات في مصر العثمانية- دراسة فنية أثرية-، مج ١، ماجستير، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٩ .

(٢) أحمد الحتة. تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، القاهرة، مطبعة المصرى، ١٩٦٧، ص١٤ .

(٣) محمد فهمي لهيطة. تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٩٤٤، ص٣٦ .

(٤) دشت. محفظة ٥٥، ص٤٠٨، (٩٦٩هـ-١٥٦١/م).

(*) الثوب هو ما يلبسه الإنسان، ويأتى بمعنى لفة كاملة من القماش مختلفة المقدار، انظر. المعجم الوجيز، ص٨٩ .

(٥) دشت. محفظة ٣٣، ص٧٣، (٩٥٣هـ-١٥٤٦/م).

(6) Walz, T. Trading, p. 224-225

(٧) الباب العالى. ف٢٨، س٧٩، ص٣٦٣، م١٥٨٣، (١٠١١هـ-١٦٠٢/م). وكانت هذه القرية تسمى أيضاً خراب فزارة، ولقد تغير اسمها، وأصبحت تسمى بـ«العمار الكبرى»، وهى تتبع مركز طوخ بالقليوبية. ومن الجدير بالذكر أنه وجد بمصر ست قرى أخرى تحمل اسم فزارة. للمزيد انظر: محمد رمزى. مرجع سابق، ص ٤٣، ٣٠٩ .

(٨) الباب العالى. ف٨، س٢١، ص٢٩٢، م٨٠٨، (٩٧٠هـ-١٥٦٢/م).

(٩) تعد قبيلة فزارة من قبائل جهينة في السودان، وذلك على الرغم مما هو معروف من أن أصلها من العدنانيين، ولكن هجرة القبيلتين إلى مصر فى آن واحد، والمصاهرات التى حدثت بينهما دمجت القبيلتين في بعضها البعض، وقد امتهنوا حرفة رعي الإبل فى دارفور وكردفان، انظر.

MacMicheal, H. A. A history of the Arabs in the Sudan, vol. 1, Cambridge, 1922, p. 255-260.

محمد عوض محمد. السودان الشمالي سكانه وقبائله، القاهرة، ١٩٥١م، ص٢٢٠ .

(١٠) محمد بن عمر التونسي. مصدر سابق، ص١٣٩-١٤٠ .

(*) الشقة. قطعة من الثياب مستطيلة، المعجم الوجيز، ص٣٤٨ .

(١١) دشت. محفظة ٥٥، ٤٠٨، (٩٦٩هـ/١٥٦١م).

(١٢) نفسه. ص٥٣٧ .

(١٣) الباب العالي. ف٣٨، س١٠٤، ص٥١٥، م١٦٨٤، (١٠٣٢هـ/١٦٢٢م).

(*) من المدن المصرية القديمة التي اندثرت؛ حيث كانت جزيرة ما بين الفرما ودمياط، وبها كانت تصنع الثياب الملونة والفرش الأبوقلمون. محمد رمزي. مرجع سابق، ق ١، ص١٩٧ .

(١٤) محمد فهمي لهيطة. مرجع سابق، ص٣٥-٣٦ .

(١٥) علي السيد محمود. "التبادل التجاري بين مصر وبلاد التكرور وانعكاساته على أحوال مصر المملوكية"، ندوة العرب في أفريقية، إشراف/ رءوف عباس حامد، دار الثقافة العربية، ١٩٨٧م، ص٩٢ .

(١٦) طولون. ف٦٢، س١٦٤، ص٢٢٦، م١١١، (٩٥٤هـ/١٥٤٧م).

(17) Dozy, R. Supplément aux dictionnaires Arabes, vol. 1, Leiden, 1881, p. 97.

(١٨) الباب العالي. ف٤٦، س١٢١، ص٦٢، م٣٠٩، (١٠٥٣هـ/١٦٤٣م).

(١٩) نفسه.

(٢٠) نفسه. ف٣٣، س٩٢، ص٣٧٢، م١٦٣٢، (١٠١٩هـ/١٦١٠م).

(٢١) دشت. محفظة ١٤٢، ص٢٦٧، (١٠٣٣هـ/١٦٢٣م).

(٢٢) نفسه. محفظة ٥، ص١٠٦، (٩٩٩هـ/١٥٩٠م).

(٢٣) ياسر عبد المنعم محاريق. المتوفية في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢١٣-٢١٤ .
(٢٤) الـــبـــاب الـــعـــالي. ف٣٨، س١٠١، ص٢٨٧، م ١٧٠٤، (١٠٢٨هـ١٦١٨/م).
(٢٥) جيرار، ب. س. مصدر سابق، ص١٨٠ .
(٢٦) سعيد عبد الفتاح عاشور. مرجع سابق، ص٢٩١ .
(٢٧) أحمد الحتة. مرجع سابق، ص١٥ .
(28) Shaw, S. Ottoman Egypt in the age of the French revolution, Cambridge, 1964, p. 131.
(٢٩) جيرار، ب، س. مصدر سابق، ص١٧٤-١٧٥ ؛ خالد أبو الروس. مدينة اسنا، ص١٠٢-١٠٣ .
(٣٠) أوليا جلبي. الرحلة إلى مصر والسودان والحبشة، ترجمة/ حسين مجيب المصرى وآخرين، مج٢، دار الآفاق العربية، ٢٠٠٦، ص٤١٢ .
(٣١) دشت. محفظة ٢١٠، ص٧٦٣، ص٧٣٧، (١١٠٥هـ١٦٩٣/م).
(٣٢) الـصـالحـيـة الـنـجـمـيـة. ف٢٠٦، س٤٥٧، ص٥٧، م٢٤٦، (٩٨٠هـ١٥٧٢/م).
(33) Walz. T. Op, Cit. , p. 225.
(٣٤) القسمة العربية. ف٨، س١٥، ص٤٠، م٨٨، (١٠٠٩هـ١٦٠٠/م).
(٣٥) ابن الوزان الزياتي. مصدر سابق، ص٥٨٠ ؛ المقريزى. السلوك، ج٤، القسم الأول، ص٢٥٦ .
(٣٦) طولون. ف٦١، س١٦١، ص٤٠١، م٣١١١، (٩٤٣هـ١٥٣٦/م).
(٣٧) الباب العالى. ف٨، س٢١، ص٢٩٦، م٨١٩، (٩٧٠هـ١٥٦٢/م).
(٣٨) طولون. ف٩٧، س٧٤٩، ص٦٨، م٣٢٢، (٩٤٨هـ١٥٤١/م).
(٣٩) نفسه. ف٦١، س١٦٠، ص٢٧١، م١١٠١، (٩٣٧هـ١٥٣٠/م).
(٤٠) محسن شومان. مرجع سابق، ص٥١ .
(٤١) طولون. ف٩٧، س٧٤٨، ص١٦٢، م٧٦٨، (٩٤٨هـ١٥٤١/م).

(٤٢) نفسه. ف٦٢، س١٦٤، ص٢٢٦، م١١١، (٩٥٤هـ/١٥٤٧م).
(٤٣) الباب العالى. ف٣، س٥، ص٥٦، م١٨٧، (٩٤٥هـ/١٥٣٨م).
(٤٤) طولون. ف٦٥، س١٧٤، ص٨٠، م٣٤٦، (٩٨١هـ/١٥٧٣م).
(٤٥) أندريه ريمون. الحرفيون، ج١، ص٥٠٦؛ Walz, T. Op. Cit. , p. 224.
(٤٦) طولون. ف٦٣، س١٦٧، ص٢٥٧، م٩٧٤، (٩٦٦هـ/١٥٥٨م).
(٤٧) القسمة العربية. ف٢٣، س٥١، ص٢٧٩، م٥٧٩، (١٠٧٦هـ/١٦٦٥م).
(٤٨) طولون. ف٩٧، س٧٤٩، ص٦٨، م٣٢٢، (٩٤٨هـ/١٥٤١م).
(٤٩) نفسه. ف٦٦، س١٧٨، ص٢٩١، م١١٣٢، (٩٩١هـ/١٥٨٣م).
(٥٠) ابن الوزان الزياتي. مصدر سابق، ص٥٨٠.
(٥١) دشت. محفظة ١٤٢، ص٢٦٧، (١٠٣٣هـ/١٦٢٣م).
(٥٢) نفسه. محفظة ٢٠٨، ص٤٣٠، (١١٠١هـ/١٦٨٩م).
Walz, T. Op. Cit. , p. 224.
(٥٤) عبد الرحيم عبد الرحمن. مرجع سابق، ص١٣٥-١٣٦.
(٥٥) حسام عبد المعطى. العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م، ص١٢١-١٢٤.
(٥٦) الباب العالى. ف٦٩، س١٧٥، ص٢٧٩، م١٠٨٧، (١١٠١هـ/١٦٨٩م).
(57) Walz, T. Op. Cit. , p. 224-225.
(٥٨) طولون. ف٦١، س١٦٠، ص٤٣٦، م١٧٢٥، (٩٣٧هـ/١٥٣٠م).
(٥٩) الصالحية النجمية. ف٢١٧، س٤٨٥، ص١٤٤، م٤٧٠، (١٠٢٢هـ/١٦١٣م).
(٦٠) فرنان برودل. مرجع سابق، ص٦١٠.
(٦١) جوفنى ميكليه فنسلبيو. مصدر سابق، ص١٠٤.
(٦٢) الصالحية النجمية. ف٢٠٦، س٤٥٩، ص٦، م١٤،

(١٥٧٨هـ٩٨٦/م).

(٦٣) طولون. ف٦٨، س١٨٢، ص٦٢، م٢١٧، (٩٩٥هـ١٥٨٦/م).

(٦٤) دشت. محفظة ٨٣، ص٣٣٩-٣٤٠، (٩٨١هـ١٥٧٨/م).

(٦٥) نفسه. محفظة ٤٩، ص١٨٦، (٩٦٥هـ١٥٥٧/م).

(٦٦) الصالحية النجمية. ف٢١٦، س٤٨٣، ص٢٤٠، م٩٧٧، (١٠١٩هـ١٦١٠/م).

(67) Walz, T. Op. Cit. , p. 225.

(٦٨) أندريه ريمون. مرجع سابق، ج١، ص٥٠٧ .

(69) Fisher, H. J. "The Central Sahara and Sudan", the Cambridge History of Africa, vol. 4, edited by, Richard Eray, Cambridge University Press 1975, p. 87.

(٧٠) طولون. ف٦٦، س١٧٦، ص٢٠١، م٦٦٠، (٩٨٥هـ١٥٧٧/م).

(٧١) دشت. محفظة ٣٤، ص٨٦٨، (٩٥٤هـ١٥٤٧/م).

(٧٢) نفسه. محفظة ١١، ص٥٣٩، (٩٣٧هـ١٥٣٠/م).

(٧٣) جيرار، ب. س . مصدر سابق، ص١٧٩ .

(٧٤) طولون. ف٦١، س١٦١، ص٤٠١، م٣١١١، (٩٤٣هـ١٥٣٥/م).

(٧٥) جيرار. مصدر سابق، ص٢٨٩-٣٠٥ .

(٧٦) نفسه، ص٢٩٨ .

(٧٧) حسام عبد المعطي. العائلة، ص٢٠٣-٢٠٥ .

(٧٨) دشت. محفظة ٦١، ص١٠٥٣، (٩٧٢هـ١٥٦٤/م).

(٧٩) دشت. محفظة ٦١، ص١٠٥٤، (٩٧٢هـ١٥٦٤/م).

(80) Muhammed Nur AlKali. "Factors in the Economic Development of Borno Under the Seifawa Dynasty, 1500-1800 A. D", The Central Bilad Al-Sudan, ed. By. Yusuf. Fadl and Paul Doornbos, University of Khartoum, 1977, p. 251.

(*) مفردها بُرنُس وهو كل ثوب رأسه منه ملتزق به، المعجم الوجيز، ص ٤٧ .

(٨١) طولون. ف٩٧، س٧٤٧، ص١٠، م٤٣، (٩٤٨هـ١٥٤١/م).
(٨٢) دشت. محفظة ٣٤، ص١٨٢، (٩٥٤هـ١٥٤٧/م).
(٨٣) طولون. ف٦٥، س١٧٤، ص٨٣، م٣٥٦، (٩٨١هـ١٥٧٣/م).
(٨٤) جيرار، ب، س. مصدر سابق، ص٢٤٤.
(٨٥) دى شابرول. المصريون المحدثون، ترجمة/ زهير الشايب، موسوعة وصف مصر، مج١، مكتبة الخانجى بمصر، ١٩٧٩م، ص٢٥٢.
(٨٦) الباب العالى. ف٨، س٢١، ص١٣٩، م٤٠٦، (٩٧٠هـ١٥٦٢/م).
(٨٧) طولون. ف٧٢، س١٩١، ص١٢٠، م٤٤١، (١٠٣١هـ١٦٢١/م).
(٨٨) الباب العالى. ف٥، س١٣، ص٢٤٨، م٩٨٤، (٩٦٠هـ١٥٥٢/م).
(٨٩) على السيد محمود. مرجع سابق، ص٩٣.
(٩٠) شمس الدين أبو عبد الله اللواتى الطنجي. مصدر سابق، ص٢٧١؛ أبو العباس أحمد القلقشندى. مصدر سابق، ص٢٨٠، ٢٩٢.
(٩١) هوبكنز. مرجع سابق، ص١٣٤؛ محمد الصاوى إبراهيم. مرجع سابق، ٨٩.
(٩٢) ابن الوزان الزياتى. مصدر سابق، ص٥٤١.
(٩٣) أحمد فتوح أحمد عابدين. مرجع سابق، ص٤٠١؛ الهادى المبروك الدالى. مرجع سابق، ص٣٤١.
(٩٤) وداد نصر محمد الطوخى. مرجع سابق، ص٩٤.
(٩٥) مادهوبانيكار، ك. مرجع سابق، ص٤٠٧-٤٠٨.
(٩٦) الهادى المبروك الدالى. مرجع سابق، ص٣٤١؛ أحمد إلياس حسين. مرجع سابق، ص١٧٥.
(٩٧) فرنان برودل. مرجع سابق، ص٦٠٩-٦١٣.
(٩٨) الهادى المبروك الدالى. مرجع سابق، ص٣٤١.
(٩٩) طولون. ف٦١، س١٦٨، ص١١٩، م٩٤٥، (٩٤٣هـ١٥٣٦/م).
(100) Walz, T. Op. Cit. , p. 226.
(١٠١) الباب العالى. ف٥١، س١٣٣، ص٢٣٨، م٩٧٧،

(١٠٦٧هـ١٦٥٦ / م).
(١٠٢) أبو العباس القلقشندي. مصدر سابق، ص٢٨٠؛ مادهو بانيكار، ك. مرجع سابق، ص٤٠٧ .
(١٠٣) شمس الدين أبو عبد الله اللواتي. مصدر سابق، ص٢٤٨؛ أوليا جلبي. مصدر سابق، ص٤١١ .
(١٠٤) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٣٤ .
(١٠٥) طولون. ف٦٦، س١٧٦، ص٢٠١، م٦٦٠، (٩٨٥هـ١٥٧٧ / م).
(١٠٦) نفسه. ف٦٣، س١٦٥، ص٤١١، م١٨٤٩، (٩٦٥هـ١٥٥٧ / م).
(١٠٧) الباب العالي. ف٨، س٢١، ص٣٨، م١٠٠، (٩٧٠هـ١٥٦٢ / م).
(108) Walz, T. Trade, p. 45.
(١٠٩) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٤٣؛ T. Walz. Op. Cit. p., . 46
(١١٠) دشت. محفظة ٦١، ص١٠٥٤، (٩٧٢هـ١٥٦٤ / م).
(١١١) طولون. ف٦٦، س١٧٦، ص٢٤، م٧٧، (٩٨٤هـ١٥٧٦ / م).
(١١٢) دشت. محفظة ٧٠، ص٣٣٣، (٩٧٧هـ١٥٦٩ / م).
(١١٣) الباب العالي. ف٨، س٢١، ص٣٨، م١٠١، (٩٧٠هـ١٥٦٢ / م).
(١١٤) دشت. محفظة ٢٠٨، ص٤٣٠، (١١٠١هـ١٦٨٩ / م).
(*) لفظ معرب عن اليونانية وأصله Marginto، وقد أطلق اسم المرجان على العروق الحمراء التي تستخرج من البحر، للمزيد انظر: عبد الرحمن زكي. الأحجار الكريمة في الفن والتاريخ، المكتبة الثقافية ١٠٨، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١ مايو ١٩٦٤م، ص١٤٥ .
(١١٥) عبد الرحمن زكي. مرجع سابق، ص١٤٥-١٤٦؛ حسام عبد المعطي. مرجع سابق، ص٢٠٢-٢٠٣ .
(١١٦) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٣٤-٢٣٥؛ أحمد فتوح أحمد عابدين. مرجع سابق، ص٤٠١ .
(١١٧) الباب العالي. ف٨، س٢١، ص١٣٩، م٤٠٦، (٩٧٠هـ١٥٦٢ / م).

(١١٨) طولون. ف٦٦، س١٧٦، ص٢٤، م٧٧، (٩٨٤هـ١٥٧٦/م).

(١١٩) جوفني ميكليه فينسلبيو. مصدر سابق، ص١٠٥؛ جيرار، ب، س. مصدر سابق، ص٢٩٩؛ بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٣٥ .

(١٢٠) طولون. ف٦٦، س١٧٦، ص٢٤، م٧٧، (٩٧٤هـ١٥٧٦/م).

(١٢١) دشت. محفظة ٢١٠، ص٧٣٧-٧٣٨، (١١٥٠هـ١٦٩٣/م).

(١٢٢) عبد الرحمن زكي. مرجع سابق، ص١١٠ .

(١٢٣) القسمة العربية. ف١١، س٢٥، ص١٥٣، م٢٩١، (١٠٣٠هـ١٦٢٠/م).

(*) الجُزْع نوع من العقيق ذات خطوط متوازية مستديرة مختلفة الألوان، والحجر في جملته بلون الظفر؛ المعجم الوجيز، ص١٠٤ .

(١٢٤) الصالحية النجمية. ف٢٠٣، س٤٤٩، ص٢٨٩، م٣٩٠، (٩٧١هـ١٥٦٣/م).

(١٢٥) عبد الرحمن زكي. مرجع سابق، ص١١٠ .

(١٢٦) طولون. ف٦٦، س١٧٨، ص٢٧٠، م١٠٥٨؛ (٩٩١هـ١٥٨٣/م).

(١٢٧) شمس الدين أبو عبد الله اللواتي. مصدر سابق، ص٢٤٨ .

(١٢٨) طولون. ف٦١، س١٦١، ص٣٦٨، م٢٨٨٤، (٩٤٣هـ١٥٣٦/م).

(١٢٩) الصالحية النجمية. ف٢٣١، س٥٠٧، ص٣٨٨، م١٢١٤، (١٠٩٨هـ١٦٨٦/م).

(١٣٠) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٣٣؛ على السيد محمود. مرجع سابق، ص٩٢ .

(131) Yusuf Fadl Hasan. "The Fur Sultantc and the Long-Distance Caravcan Trade 1650-1850", the central Bilad Al-Sudan, University of Khartoum, 1977, p. 210.

(١٣٢) أبو عبيد البكرى. المسالك والممالك، تحقيق/ جمال طلبة، ج٢، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ت)، ص٣٦٧ .

(١٣٣) شمس الدين أبو عبد الله اللواتي. مصدر سابق، ص١٣٥؛ هوبكنز. مرجع سابق، ص١٣٥؛ الهادي المبروك الدالي. مرجع سابق، ص٣٤٢؛ مادهوبانيكار، ك. مرجع سابق، ص٤٠٨ .

(١٣٤) مطير سعد غيث أحمد. الثقافة العربية الإسلامية وأثرها في مجتمع السودان الغربي، دار المدار الإسلامي، (د.ت)، ص٣٥٤ .

(١٣٥) دشت. محفظة ١٤٢، ص٢٦٧، (١٠٣٣هـ١٦٢٣/م).

(١٣٦) أحمد شلبي بن عبد الغني. مصدر سابق، ص١٤٥ .

(١٣٧) دشت. محفظة ٧٠، ص٣٣٤، (٩٧٧هـ١٥٦٩/م).

(١٣٨) منفلوط. س١، ص٤٦١، م١١٣، (١٠٩٦هـ١٦٩٤/م).

(١٣٩) دشت. محفظة ٦٧، ص٤١٨، (٩٧٥هـ١٥٦٧/م).

(١٤٠) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٣٥ .

(١٤١) الصالحية النجمية. ف٢٣١، س٥٠٧، ص٣٨٨، م١٢١٢، (١٠٩٨هـ١٦٨٦/م)؛ جوزيف – كي – زيربو. تاريخ أفريقيا السوداء، ترجمة/ يوسف شلبي الشام، القسم الأول، دمشق، وزارة الثقافة السورية، ١٩٩٤م، ص٢٧٨ .

(١٤٢) ابن الوزان الزياتي. مصدر سابق، ص٥٣٧ .

(١٤٣) الصالحية النجمية. ف٢٣١، س٥٠٧، ص٣٨٨، م١٢١٢، (١٠٩٨هـ١٦٨٦/م).

(١٤٤) جيرار. مصدر سابق، ص٢٤٦؛ بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٣٥ .

(١٤٥) الصالحية النجمية. ف٢٣١، س٥٠٧، ص٣٨٨، م١٢١١، (١٠٩٨هـ١٦٨٦/م).

(١٤٦) جوفني ميكليه فنسلبيو. مصدر سابق، ص١٠٥؛ بوكهارت. مصدر سابق، ص٢٣٥ .

(147) P. M. Holt. "Egypt, the Fung and Darfur", The Cambridge History of Africa, vol. 4, p. 22.

(١٤٨) رولاند أوليفر، جون فيج. موجز تاريخ إفريقية، ترجمة/ دولت أحمد

صادق، ج١، القاهرة، (د.ت)، ص١٢١ .

(149) Yusuf Fadl Hasan. Op. Cit. , p. 210.

(*) لخيول الأكاديش ليست كالخيل العربى فهى صغيرة الحجم، وقصيرة السيقان، وهى التى يطلق عليها (سيسى). انظر: زين العابدين شمس الدين نجم. مرجع سابق، ص ٦٥ .

(١٥٠) إبراهيم يوسف الشامى. مرجع سابق، ص١٥٥؛ جان كلود زليتنر. مرجع سابق، ص١٨٥؛ West Africa Before the. Basil Davidson . A history to 1850, Longman, London 1998, p. Colonial Era . 138

(١٥١) مادهوبانيكار، ك. مرجع سابق، ص٤٩٩ .

(١٥٢) أبو العباس القلقشندى. مصدر سابق، ج٥، ص٢٨٧ .

(١٥٣) ابن الوزان الزياتي. مصدر سابق، ص٥٤٤ .

(154) Muhammed Nur Alkali. Op. Cit. , p. 251; Basil Davidson . Op. cit. , p. 139.

(١٥٥) جان كلود زليتنر. مرجع سابق، ص٤٦ .

(156) Richard Pankhurst. "Ethiopia's economic and cultural ties with the Sudan from the middle ages to the mid-ninteenth century", S. N. R, vol. IVI, Khartoum, 1975, p. 63

(١٥٧) دنهام وآخرين. رحلة لاستكشاف أفريقيا، ترجمة/ عبد الله عبد الرازق، ج٢، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣، ص١٥٧ .

(١٥٨) أنعام محمد شرف الدين. مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعى والاقتصادى ١٧١١-١٨٣٥، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ١٩٩٨م، ص٥٩؛ مادهوبانيكار، ك. مرجع سابق، ص٤٥١- ٤٥٢ .

(١٥٩) محمد الصاوى محمد إبراهيم. مرجع سابق، ص٨٢ .

(160) Yusif Fadle Hasan. Some Aspects, p. 90.

طـولـون. ف٦٤، س١٧٠، ص٣٢، م١٣١، (٩٧٠هـ١٥٦٢/م)؛ جـان كلود زليتنر. مرجع سابق، ص١٨٥؛ عبد الفتاح مقلد بكر. سلطنة البرنوحتى عام ١٨٠٨م، ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٨م، ص١٧٧ .

(١٦٢) دشت. محفظة ٣٣، ص٢٩٦، (٩٥٣هـ١٥٤٦/م).

(163) Dard Hunter. Papermaking. The History and Technique of an Ancient Craft. Dover Publication Inc. , New York, 1978, pp. 153, 162.

(١٦٤) جيرار، ب، س. مصدر سابق، ص٢٩٠، ٢٩٩ .

(١٦٥) مجدى جرجس. "منهج الدراسات الوثائقية وواقع البحث فى مصر"، الروزنامة، العدد الثانى، ٢٠٠٤، ص٢٥٦ .

(١٦٦) حبيب زيات. الوراقة وصناعة الكتابة ومعجم السفن، ط١، بيروت، ١٩٩٢م، ص٩٤ .

(١٦٧) على حامد خليفة الطيف. مرجع سابق، ص١١٠ .

(١٦٨) جان كلود زليتنر. مرجع سابق، ص٣٦٣ .

(١٦٩) دنهام وآخرين. مرجع سابق، ص١١٢ .

(١٧٠) القسمة العربية. ف١١، س٢٤، ص٤٦، م٥٩، (١٠٢٨هـ١٦١٨/م).

(١٧١) دنهام وآخرين. مصدر سابق، ج٢، ص١١٢؛ على حامد خليفة الطيف. مرجع سابق، ص١٠٦ .

(*) المسك عبارة عن مادة حيوانية يفرزها آيل المسك ويحتويه انتفاخ الشعر القريب من السدة، ويعيش آيل المسك فى المنطقة الواقعة بين التبت والصين. انظر: هايد، ح. تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة/ أحمد رضا محمد رضا، ج٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ١٤١- ١٤٢ .

(١٧٢) طـولـون. ف٦١، س١٦٠، ص٢١٢، م٨٥٧، ص٢٨٨، م١١٦٣،

(٩٣٧هـ١٥٣٠/م).
(١٧٣) هايد.ح. مرجع سابق، ص١٤٢ .
(١٧٤) الباب العالى. ف٨، س٢١، ص٢٩، م٧١، (٩٧٠هـ١٥٦٢/م).
(٦٧٥) طولون. ف٦٣، س١٦٧ مكرر، ص٤٨، م٢١٠، (٩٦٧هـ١٥٥٩/م).
(١٧٦) على حامد خليفة الطيف. مرجع سابق، ص١٠٦-١٠٧ .
(١٧٧) هايد.ح. مرجع سابق، ص٦٩-٧٢ .
(١٧٨) نفسه، ص٧٢-٧٣ .
(١٧٩) دشت. محفظة ٨٣، ص٣٣٩، ٣٤٠، (٩٨٦هـ١٥٧٨/م)؛ Walz, T. Trade, p. 42.
(١٨٠) هايد.ح. مرجع سابق، ص٨٥-٨٧ .
(١٨١) محمد عبد الغنى الأشقر. تجار التوابل فى مصر فى العصر المملوكى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م، ص٢٥٢-٢٥٨ .
(١٨٢) دشت. محفظة ٦١، ص١٠٥٧، (٩٧٢هـ١٥٦٤/م).
(١٨٣) هايد، ح. مرجع سابق، ص١٠٥؛ محمد عبد الغنى الأشقر. مرجع سابق، ص٢٥٧ .
(١٨٤) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٣١ .
(١٨٥) دشت. محفظة ٢١٠، ص٧٣٧-٣٧٨، (١١٠٥هـ١٦٩٣/م).
(١٨٦) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٣١-٢٣٢ .
(187) Holt, P. M. Op. Cit., p. 50.
(١٨٨) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٣٢؛ سحر حنفى. العلاقات التجارية بين مصر و بلاد الشام فى القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص١٩٤؛ Walz, T. Op. Cit., p. 42.
(١٨٩) رضا أسعد. "التجارة بين دمياط والقدس فى العصر العثمانى"، الروزنامة، العدد السابع، ٢٠٠٩، ص١٠٦-١٠٧ .
(١٩٠) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٣٢ .

(١٩١) هايد، ح. مرجع سابق، ص١٩٨-١٩٩ .
(١٩٢) على السيد محمود. مرجع سابق، ص٩١ .
(١٩٣) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٣٢-٢٣٣؛ على السيد محمود. مرجع سابق، ص٩١ .
(١٩٤) دشت. محفظة ٣٤، ص٨٦٨، (٩٥٤هـ/١٥٤٧م).
(١٩٥) هايد. ح. مرجع سابق، ص٢٠٣ .
(١٩٦) على السيد محمود. مرجع سابق، ص٩٢؛ على حامد خليفة الطيف. مرجع سابق، ص١٠٥؛ وداد نصر الطوخي. مرجع سابق، ص٩٠ .
(١٩٧) طولون. ف٦١، س١٦٠، س٢١٣، م٨٦٠، (٩٣٧هـ/١٥٣٠م).
(198) Yousf Fadle Hasan. Some Aspects, p. 90.
(١٩٩) الباب العالى. ف٨، س٢١، ص٢٧٤، م٧٦٩، (٩٧٠هـ/١٥٦٢م).
(٢٠٠) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٣٥ .
(٢٠١) هايد، ح. مرجع سابق، ص١٣٠-١٣٢ .
(٢٠٢) طولون. ف٦١، س١٦١، ص٣٦٨، م٢٨٨٦، (٩٤٣هـ/١٥٣٦م).
(٢٠٣) هايد، ح. مرجع سابق، ص٧٩-٨٠ .
(٢٠٤) دشت. محفظة ٧٠، ص٣٢٥، (٩٧٧هـ/١٥٦٩م).
(٢٠٥) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٣٣ .
(٢٠٦) الباب العالى. ف٨، س٢١، ص٣٠٠، م٨٣٤، (٩٧٠هـ/١٥٦٢م).
(٢٠٧) دشت. محفظة ٦١، ص١٠٥٧، (٩٧٢هـ/١٥٦٤م).
(٢٠٨) طولون. ف٦٥، س١٧٤، ص٨٠، م٣٤٨، (٩٨١هـ/١٥٧١م).
(٢٠٩) على حامد خليفة الطيف. مرجع سابق، ص٩٢ .
(٢١٠) الهادى المبروك الدالى. مرجع سابق، ص٢٨١ .
(٢١١) جان كلود زليتنر. مرجع سابق، ص ٣٤٦ .
(٢١٢) بوفيل. مرجع سابق، ص٢١١؛ هوبكنز. مرجع سابق، ص٩٠ .
(٢١٣) بوفيل. مرجع سابق، ص١٨٩ .
(٢١٤) القسمة العربية. ف١٨، س٤١، ص٤٠٤-٤٠٥، م٥٣٤،

(١٠٦١هـ/١٦٥٠م).

(٢١٥) جان كلود زليتنر. مرجع سابق، ص٣٤٦ .

(٢١٦) أوليا جلبي. مصدر سابق، ص٤٠١ .

(217) Lampen, G. D. Op. Cit. , p. 181-182; O'Fahey, R. S. The Darfur, p. 244-245.

(٢١٨) جوفني ميكليه فنسلبيو. مصدر سابق، ص١٠٥ .

(219) Yusuf Fadl Hasan. Some Aspects, p. 96.

(٢٢٠) محمد الصاوى إبراهيم. مرجع سابق، ص٧٨؛ وداد نصر الطوخي. مرجع سابق، ص٨٧ .

(٢٢١) المقريزى. مصدر سابق، ج٢، ق٣، ص٨٥٥، ج٤، ق١، ص٣٦٨ .

(٢٢٢) مادهوبانيكار، ك. مرجع سابق، ص٣٩٦ .

(٢٢٣) جان كلود زليتنر. مرجع سابق، ص٢١-٢٢؛ على حامد خليفة الطيف. مرجع سابق، ص٩٨ .

(٢٢٤) مادهوبانيكار، ك. مرجع سابق، ص٣٩٦ .

(225) Yusuf Fadl Hasan. Op. Cit. , p. 212.

(٢٢٦) جيرار، ب. س. مصدر سابق، ص٢٤٨-٢٤٩ .

(227)Kevin Shillington. History of Africa, Macmillan, 1995, p. 79.

(228) Yusuf Fadl Hasan. The Arabs, p. 62-63.

(٢٢٩)محمود محمد الحويرى. مرجع سابق، ص١٢٨ .

(٢٣٠) دشت. محفظة ٦٥، ص٤٦٦، (٩٧٤هـ/١٥٦٦م).

(٢٣١) نفسه. محفظة ٥٨، ص٥٧٨، (٩٧١هـ/١٥٦٣م).

(٢٣٢) منفلوط. س١، ص٤٦١، م١١٣، (١٠٩٦هـ/١٦٩٤م).

(233) Walz, T. Op. Cit. , p. 34.

(٢٣٤) جيرار، ب، س. مصدر سابق، ص٢٣٨ .

(٢٣٥) محسن شومان. مرجع سابق، ص١١٥-١١٦ .

(٢٣٦) أحمد الحتة. مرجع سابق، ص١٠ .

(٢٣٧) أحمد فتوح أحمد عابدين. مرجع سابق، ص٣٧٧ .

(٢٣٨) جان كلود زليتنر. مرجع سابق، ص٣٦٢ .

(239) Fisher, H. J. Op. Cit. , p. 87; Yusuf Fadl Hasan. The Fur, p. 204.

(٢٤٠) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢١٨ .

(٢٤١) جوفنى ميكليه فنسلبيو. مصدر سابق، ص١٠٥ .

(٢٤٢) Waltz, T. Op. Cit. , p. 37.

(٢٤٣) الباب العالى. ف٨، س٢١، ص٤٨٠، م٢٩٤، (٩٧٠هـ-١٥٦٢/م)؛ طولون. ف٦٦، س١٧٨، ص٧٤، م٣٠٥، (٩٩٠هـ-١٥٨٢/م)؛ Walz, T. Op. Cit. , p. 38.

(٢٤٤) الباب العالى. ف٥١، س١٣٣، ص٣٣، م٩٨، (١٠٦٦هـ-١٦٥٥/م).

(٢٤٥) دشت. محفظة ١٤٢، ص٢٥٥، (١٠٣٣هـ-١٦٢٣/م)؛ Yusuf Fadle Hasan. Some Aspects, p. 90.

(٢٤٦) نسيم مقار. أحوال، ص٤٣٩-٤٤٠ .

(٢٤٧) هايد.ح. مرجع سابق، ص١٣٣؛ محمود محمد الحويرى. مرجع سابق، ص١٢٥ .

(247) Richard Pankhurs. Op. Cit. , p. 64-66.

(٢٤٩) أوليا جلبى. مصدر سابق، ص٣٦٤-٣٦٥ .

(٢٥٠) دشت. محفظة ٢١٣، ص٣١٦، (١١٠٨هـ-١٦٩٦/م)؛ Kevin Shillngton. Op. Cit. , p. 107.

(٢٥١) جان كلود زليتنر. مرجع سابق، ص٣٤٦؛ محمد الصاوى إبراهيم. مرجع سابق، ص٨٣؛ محمد توفيق أبو علم. دولة سنغى الإسلامية وتطورها الاقتصادى والاجتماعى والحضارى، ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧م، ص٨٠-٨١ .

(٢٥٢) ابن الوزان الزياتي. مصدر سابق، ص٦٣٣-٦٣٤ .

(253) Walz, T. Op. Cit., p. 37.

(٢٥٤) هايد، ح. مرجع سابق، ص١٣٤ .

(٢٥٥) طولون. ف٦٣، س١٦٧، ص١٤٣، م٥٢٣، (٩٦٦هـ١٥٥٨/م).

(٢٥٦) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٢٧ ؛ إبراهيم حسن محمد على. مرجع سابق، ص٢٠٥-٢٠٦ .

(257) O'Fahey, R. S. The Darfur, p. 241.

(٢٥٨) نسيم مقار. مرجع سابق، ص٤٣٠ .

(259) James. L. a. Webb. JR. "The Trade in Gum Arabic Prelude to French conquest in Senegal", J. A. H, vol. 26, No. 2, 3, 1985, p. 149

(٢٦٠) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٢٦ ؛ محمود محمد الحويرى. مرجع سابق، ص١٢٦ ؛ Walz, T. Op. Cit., p. 38.

(٢٦١) جوفنى ميكليه فنسلبيو. مصدر سابق، ص١٠٥ ؛ Yusuf Fadl Hasan. The Fur Sultanate, p. 204.

(٢٦٢) طولون. ف٧٣، س١٩٤، ص٣٥١، م١٣٠٥، (١٠٣١هـ١٦٢١/م)؛ الصالحية النجمية. ف٢٢٤، س٤٩٩، ص٧٠٧، م٢٢٥٧، (١٠٧٥هـ١٦٦٤/م).

(٢٦٣) محسن شومان. مرجع سابق، ص٢٥٩-٢٦٠ .

(٢٦٤) الصالحية النجمية، ف٢٢٤، س٤٩٩، ص٧٠٧، م٢٢٥٧، (١٠٧٥هـ١٦٦٤/م).

(٢٦٥) ابن الوزان الزياتي. مصدر سابق، ص٥٥٨، ٦٤٥ ؛ بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٤٣ .

(٢٦٦) أوليا جلبى. مصدر سابق، ص٤١٧ .

(٢٦٧) مادهوبانيكار، ك. مرجع سابق، ص٣٩٧ .

(٢٦٨) ابن الوزان الزياتي. مصدر سابق، ص٦٤٥؛ أوليا جلبي. مصدر سابق، ص٤٤٣ .
(٢٦٩) ابن الوزان الزياتي. مصدر سابق، ص ٦٤٥ .
(٢٧٠) المقريزى. مصدر سابق، ج٤، ق٢، ص١٠٢٤ .
(٢٧١) جوفنى ميكليه فنسلبيو. مصدر سابق، ص١٠٥ .
(٢٧٢) الباب العالى. ف٣٨، س١٠٤، ص٤٢١، م١٤٠٨، (١٠٣٢هـ/١٦٢٢م).
(٢٧٣) الباب العالى. ف٣٨، س١٠٤، ص٤٢١، م١٤٠٨، (١٠٣٢هـ/١٦٢٢م).
(٢٧٤) محسن شومان. اليهود في مصر العثمانية، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص٢٣١ .
(٢٧٥) التونسي. مصدر سابق، ص٤٩؛ Travels in. G. Browne, W Africa, Egypt and Syria, London, 1800, p18 .186 .
(٢٧٦٦) نسيم مقار. مرجع سابق، ص٣٨٥ .
(٢٧٧) كرم الصاوى باز. ممالك النوبة في العصر المملوكي اضمحلالها وسقوطها وأثره في انتشار الإسلام في سودان وادى النيل (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٦، ص٢٣١ .
(٢٧٨) على حامد خليفة الطيف. مرجع سابق، ص٩٦-٩٧؛ محمد الصاوى إبراهيم. مرجع سابق، ص٨٤ .
(٢٧٩) إبراهيم على يوسف الشامي. مرجع سابق، ص١٥٣ .
(٢٨٠) هايد. ح. مرجع سابق، ص٦٨؛ محمود محمد الحويرى. مرجع سابق، ص١٢٨ .
(٢٨١) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٢٩ .
(٢٨٢) الباب العالى. ف٥١، س١٣٣، ص٤٥٠، م١٩٩١، (١٠٦٧هـ/١٦٥٦م).
(٢٨٣) بوركهارت. مصدر سابق، ص٥٩ .

(٢٨٤) نسيم مقار. مرجع سابق، ص٤٤٥ .
(٢٨٥) الباب العالى. ف٥١، س١٣٣، ص٤٥٠، م١٩٩١، (١٠٦٧هـ١٦٥٦/م).
(٢٨٦) الباب العالى. ف٤٦، س١٢٢، ص٢٢٩، م١٣٠٢، (١٠٥١هـ١٦٤١/م).
(٢٨٧) نسيم مقار. مرجع سابق، ص٣٨٥ .
(٢٨٨) الصالحية النجمية. ف١٩٩، س٤٣٩، ص٨٥، م٤٥٧، (٩٣٤هـ١٥٢٧/م).
(٢٨٩) نفسه. س١٦٥، ص٤١٣، م١٨٥٦، (٩٦٥هـ١٥٥٧/م).
(٢٩٠) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢١؛ جيرار. مصدر سابق، ص٢٢٥ .
(٢٩١) الصالحية النجمية. ف٢١٧، س٤٨٤، ص١٩٢، م٨٣٨، (١٠٢٠هـ١٦١١/م).
(٢٩٢) الباب العالى. ف٧٢، س١٨٤، م١٠٧١، (١١١١هـ١٦٩٩/م).
(٢٩٣) الصالحية النجمية. ف٢١٧، س٤٨٤، ص١٩٢، م٨٣٨، (١٠٢٠هـ١٦١١/م).
(٢٩٤) الباب العالى. ف٣٤، س٩٣، ص٤٠، م١٥٠، (١٠٢٠هـ١٦١١/م).
(٢٩٥) الصالحية النجمية. ف٢١٧، س٤٨٤، ص١٩٢، م٨٣٨، (١٠٢٠هـ١٦١١/م).
(٢٩٦) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٢٧؛ Walz, T. Op. Cit. , p. 38.
(٢٩٧) دشت. محفظة ٢١٣، ص٣١٦-٣١٧، (١١٠٨هـ١٦٩٦/م).
(٢٩٨) جيرار. مصدر سابق، ص٣٦٥؛ Walz, T. Op. Cit. , p. 38.
(٢٩٩) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٤٣؛ كرم الصاوى باز. مرجع سابق، ص٢٣٢؛ محمود محمد الحويرى. مرجع سابق، ص١٢٦ .
(300) Walz, T. Op. Cit. , p. 38-39.

(٣٠١) أوليا جلبي. مصدر سابق، ص٣٦٥، ٣٧٩ .

(٣٠٢) نفسه، ص٤١٧ ؛ بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٤٣ .

(٣٠٣) دشت. محفظة ٢١٣، ص٣١٦-٣١٧، (١١٠٨هـ١٦٩٦/م) ؛ بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٤٣ .

(٣٠٤) إبراهيم علي يوسف الشامي. مرجع سابق، ص١٥٢ ؛ على السيد محمود. مرجع سابق، ص٩٦ .

(٣٠٥) دشت. محفظة ٢١٣، ص٣١٦-٣١٧، (١١٠٨هـ١٦٩٦/م).

(306) Muhammed Nur alkali. Op. Cit. , p. 251.

(٣٠٧) محمد الصاوى إبراهيم. مرجع سابق، ص٨٣ .

(٣٢٨) أوليا جلبي. سياحتنامة، ص٢٠٠ .

(٣٠٩) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٤٣ .

(٣١٠) طولون. ف٦١، س١٦٠، ص٨٤، م٣٣٩، (٩٣٧هـ١٥٣٠/م).

(٣١١) بوركهارت. مصدر سابق، ص٢٢٩ .

(٣١٢) القسمة العربية. ف١٠، س٢١، ص٢٦٠، م٣٩٦، (١٠٢٥هـ١٦١٦/م).

(313) Walz, T. Op. Cit. , p. 37.

(٣١٤) بوركهارت. مصدر سابق، ص٤٩ .

(٣١٥) الباب العالى. ف٢٧، س٧٧، ص٣٧٥، م١٧٨٧، (١٠١١هـ١٦٠٢/م).

(٣١٦) الصالحية النجمية. ف٢١٢، س٤٧٤، ص٣٦٤، م١٤٨١، (١٠٠٦هـ١٥٩٧/م).

(٣١٧) الباب العالى. س١٣٢، ص١٧٨، م٨٠٥، (١٠٦٦هـ١٦٥٥/م).

(٣١٨) القسمة العربية. ف١٠، س٢١، ص٢٦٠، م٣٩٦، (١٠٢٥هـ١٦١٦/م).

(٣١٩) أندريه ريمون. مرجع سابق، ج١، ص٢٢٥ .

(٣٢٠) حسام عبد المعطى. مرجع سابق، ص١٩٥ .

(٣٢١) فرنان برودل. مرجع سابق، ج٢، ص٢٤٧ .

(322) Holt, P. M. Op. Cit. , p. 23.

(٣٢٣) عبد العزيز الشناوى. الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١، مكتبة الأنجلو المصرية، ص٦٥٥-٦٥٧ .

(٣٢٤) الإسكندرية. س٢٣، ص٤٥، م١٦٥، (٩٩٤هـ١٥٨٥/م).

(٣٢٥) الباب العالى. ف٦٥، س١٤٢، ص٢٤٠، م٧٤٥، (١٠٧٧هـ١٦٦٦/م).

(٣٢٦) دشت. محفظة ٥١، ص١١٣، (٩٦٦هـ١٥٥٨/م).

(٣٢٧) جيرار، ب، س. مصدر السابق؛ ص٢٦٣؛ سحر حنفى. مرجع سابق؛ ص١٩٨ .

(328) Holt, P. M. Op. Cit. , p. 23.

(٣٢٩) جيرار، ب، س. مصدر سابق، ص٢٩٤، ٣٠١ .

(٣٣٠) هايد، ح. مرجع سابق، ص٦٥؛ كرم الصاوى باز. مرجع سابق، ص٢٣١؛ محمود محمد الحويرى. مرجع سابق، ص١٢٧-١٢٨ .

(٣٣١) الإسكندرية. س٢٣، ص١٠٢، م٣٦٦، (٩٩٤هـ١٥٨٥/م).

الفصل الرابع
تجارة الرقيق والذهب

أولاً- تجارة الرقيق:

كان الرقيق أكثر البضائع أهمية في الواردات المصرية من السودان؛ حيث شكّل البضاعة الرئيسية في قافلة دارفور، وجلبت قوافل سنار الكثير منه أيضاً، وأرسل كل من السودان الغربي والأوسط أعداداً كثيرة منه على مختلف الأنواع والجنسيات.

إلى جانب هذا عقد جلابة وتجار القاهرة العديد من الشركات التجارية التي كانت مهمتها في المقام الأول جلب الرقيق من السودان الشرقي الذى كانت أسواقه تمتلئ بهم.

وكانت محطة التوقف الرئيسية لقوافل الجلابة بمصر هي أسيوط، التي كان منها ومن بعض النقاط الأخرى يشحن الرقيق عبر النيل إما إلى مصر القديمة وإما إلى بولاق.

ومن الجدير بالذكر أن الوالى العثمانى بالقاهرة كان يقوم بإرسال مندوبين عنه إلى أسيوط عقب وصول الجلابة إليها، أو يعهد إلى حاكم جرجا بشراء عدد معين من الرقيق صغار السن(١)، ومن مندوبى الباشا الذين كانوا يقومون بهذه المهمة "الجاويش"(*)؛ فقد قام أحد هؤلاء، والذى كان موجوداً بمنفلوط فى عام ٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م بشراء بعض الرقيق، وإرساله إلى القاهرة(٢).

وعقب وصول الرقيق إلى مصر القديمة أو بولاق ودفع رسم الإسكالة المحدد وأخذ الورقة التى تدل على ذلك؛ يتوجه الجلابة إلى سوق الرقيق، وهناك يقومون بدفع موجب السوق المقرر على الرقيق، وقد حددت الدفاتر السلطانية مقدار هذا الرسم (الموجب)؛ فكان مقداره على الرقيق التكرورى ٧٠ نصفاً على كل رأس، وعلى العبد الأسود الصغير ٦٥ نصفاً، وعلى العبد الأسود الكبير ٥٥ نصف فضة(٣).

وبعد دفع الجلابة موجب السوق تحرر لهم ورقة تدل على دفعهم هذه الضريبة، فمن لم يكن معه هذه الورقة يعد متهرباً من دفع الضريبة، وكان يمنع من السفر بالرقيق إلى الوجه البحرى حتى يتم دفع رسمى الإسكالة والسوق على السواء.

وبعد تحرير ورقة دفع الرسم يقوم الجلابة بعرض رقيقهم فى السوق أو بيعه لتجار الرقيق الموجودين بالسوق، لتبدأ عملية عرض البضاعة لبيعها.

و قبل البدء فى الحديث عن طرق عرض الرقيق وجب علينا أن نوضح تنظيم العمل داخل أسواق الرقيق.

أ- تنظيم العمل داخل أسواق الرقيق:

لقد كانت أسواق الرقيق بمصر مركزاً لتجمع العديد من التجار والجلابة الذين يأتون ببضائعهم، وكذلك الزبائن الراغبين في شراء البضائع السودانية وخاصة الرقيق؛ لذلك كان لزاماً على الهيئة المختصة أن تقوم بتوزيع العمل على أشخاص تقوم بتعيينهم، وتقرهم لتسهيل مهمة البيع والشراء وضمان الحقوق بين البائع والمشترى؛ لذلك احتوت أسواق الرقيق على العديد من الأعمال والوظائف بداية من شيخ سوق الرقيق نهاية بالبوابين الذين يقفون على مداخل ومخارج السوق، وسنحاول خلال الأسطر التالية أن نلقى الضوء على هذه الوظائف والأعمال ومهام كل واحدة منها :

١- شيخ سوق الرقيق:

فرضت الأوضاع التجارية بمدينة القاهرة على الهيئة الحاكمة تعيين شيوخ للتجار في الأسواق والوكالات الكبرى، وكذلك تعيين شيخ لكل طائفة تجارية تتخصص في بيع سلعة معينة.

وكانت المسئولية الملقاة على عاتق هؤلاء الشيوخ كبيرة؛ حيث كان عليهم تصريف أمور السوق، وضبط حركتها، ورعاية مصالح التجار، ومتابعة سير الحركة التجارية فيها(٤).

وكان النظام المتبع في تعيين شيوخ الأسواق والطوائف خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر أن تقوم السلطات بتعيين شيخ السوق أو الطائفة، ولكنها أقرت حق أبناء الطائفة في معارضة تعيين أحد الأفراد كشيخ لطائفتهم، بل وإمكانية عزله في حالات

معينة(٥)؛ لذلك كانت الإجراءات المتبعة عقب تعيين شيخ سوق الرقيق أن يقوم أهل السوق من تجار وجلابة وسماسرة ودلالين بالموافقة على تعيين شيخ السوق أمام القاضي بالمحكمة الشرعية، ويصدر بذلك مرسوم من الديوان العالي لإعلام جميع العاملين بالسوق وغيرهم؛ لكي يكون مسموع الكلمة بين الجميع(٦).

وكان من بين الصفات التي يجب توافرها في شيخ السوق، والتي بناء عليها يتم اختياره من قبل أهل السوق وكذلك الحكومة؛ أن يكون مستقيماً وأميناً، وحسن الطباع، وأقدميته في السوق، ومكانته الكبيرة بين التجار، ويكون على دراية كافية بالأساليب التجارية والأعراف السائدة بين أهل السوق(٧).

ومن بين المهام التي كانت ملقاة على عاتق شيخ سوق الرقيق إقرار تعيين الدلالين بالرقيق(٨)، وضبط حركة السوق من تحصيل العوائد المقررة على الرقيق والبضائع(٩).

كما كانت هناك مهام أخرى نستطيع تبينها من خلال مهام شيوخ الأسواق الأخرى؛ منها تحديد أسعار بيع السلع والبضائع بالاتفاق مع كبار التجار بالسوق(١٠)، وكذلك تحصيل "العوايد" المقررة على أرباب الحواصل والحوانيت الموجودة بالسوق، إلى جانب الحفاظ على المصالح الخاصة بتجار السوق، وحضور عمليات فتح حواصل الغائبين والمتوفين، وحصر ما بها من بضائع إن وجدت، والقيام بوزنها وتسجيلها وغير ذلك من عمليات البيع والشراء، ومنع المفسدين من مزاولة أى حرفة داخل السوق سواء أكان تاجراً أم سمساراً أم قباناً(١١).

ومن الجدير بالذكر أنه من خلال بحثنا في الوثائق استطعنا العثور على إشارات لشيخين من شيوخ سوق الرقيق؛ الأول هو "خلافة بن مرعي" الذى تولى هذا المنصب قبل عام ٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م؛ حيث أشار إلى ذلك مرسوم صادر من الديوان العالى.

ومن المرجح لدينا أن شيخ سوق الرقيق كان له النظر والإدارة على جميع الأماكن المخصصة لبيع الرقيق بالقاهرة المحروسة، والدليل على ذلك أن خلافة بن مرعى وصفته إحدى الوثائق بأنه "شيخ سوق الجلب بسوق الجوار"، كما وصفته أخرى بأنه "شيخ سوق الرقيق الجلب".

وآخر الأدلة لدينا والتى تؤيد بصورة كبيرة ما ذهبنا إليه؛ الوثيقة التى وصفته بأنه "شيخ سوق الرقيق بطولون"(١٢)، وبذلك يتضح لنا أن مهمة شيخ سوق الرقيق كانت ممتدة إلى جميع الأسواق والوكالات الخاصة ببيع الرقيق، وكذلك البضائع السودانية فى جميع أنحاء القاهرة.

وقد كان خلافة بن مرعى العرعرى أحد أفراد الجلابة قبل أن يصبح شيخاً لسوق الرقيق(١٣).

أما بالنسبة للشيخ الآخر؛ فكان "أحمد بن محمد بن عبد القادر"، الذى كان يتولى شيخ الدلالين بسوق الرقيق الجلب، قبل أن يصبح شيخاً لهذا السوق، وهذا يدلل على أن شيخ سوق الرقيق إما أن يكون أحد أفراد الجلابة الموجودين بالسوق، وإما أن يكون أحد الدلالين الذين يصلون إلى درجة المشيخة، وإما أن هذا يعطى تفسيراً

آخر وهو أن شيخ طائفة الدلالين فى الرقيق هو نفسه من يقوم بدور شيخ سوق الرقيق، وما يؤيد ذلك أيضاً أن خلافة بن مرعى وصف أيضاً بأنه شيخ طائفة الدلالين.

٢- الجلابة وتجار الرقيق:

جاء الجلابة فى المرتبة الثانية للتنظيم الداخلى لأسواق الرقيق، وهم التجار الذين يقومون بجلب الرقيق والبضائع السودانية من بلاد السودان إلى القاهرة؛ حيث يقومون ببيع بضائعهم فى أسواق الرقيق بالقاهرة، ويقومون بشراء البضائع المصرية؛ ليتاجروا فيها ببلاد السودان، وهكذا دواليك.

وفى واقع الأمر أن هؤلاء الجلابة قد تحملوا عبء المخاطر التى اعترضت طرق تجارتهم نظراً لبعد المسافات؛ لذلك كان غالبيتهم يقومون ببيع بضائعهم بأنفسهم داخل وكالات الرقيق، فكان منهم من يمتلك الحواصل بوكالات الرقيق؛ كمحمدين بن على الجلاب الذى كان يمتلك حاصلاً بوكالة خان مسرور(١٤)، كما كان لجُماعة الجلاب حاصل بوكالة العبيد بخط الخراطين يستخدمه كمخزن لريش النعام وغيره.

وكان هؤلاء الجلابة يمكثون مدة زمنية بالوكالات؛ حتى يتمكنوا من بيع بضائعهم، وبعدها يعيدون الكرّة بالسفر إلى بلاد السودان، ولكن كان هناك من الجلابة من لا يستطيعون المكوث فى السوق لفترة طويلة؛ وبالتالى كان عليهم أن يبيعوا بضائعهم لتجار الرقيق والمتسببين المقيمين بالسوق، وغالباً ما كان هؤلاء الجلابة من أهالى السودان(١٥).

والملاحظ أنه كان لتجار الرقيق والبضائع المقيمين بالقاهرة دور كبير في تصريف البضائع السودانية؛ فمن هؤلاء التجار يحيى بن إبراهيم الطحطاوى، والحاج رمضان بن أحمد البهجورى التاجران بسوق الرقيق، وكذلك الحاج عبد الكريم بن أحمد التيتلاوى التاجر في الرقيق وغيره بوكالة الخراطين.

وكان من أشهر التجار بوكالة الجلابة خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر مصطفى بن عبد الرحمن المسيرى البولاقى التاجر بوكالة العبيد والجلابة بخط الخراطين(١٦٦).

ويأتى بعد تجار الرقيق داخل السوق "المتسببون"، وهم صغار التجار الذين يبيعون بالتجزئة؛ فمن هؤلاء المتسببين الذين كانوا بسوق الرقيق بطولون عبد الرحيم بن عبد العزيز بن موسى، وشعبان بن رمضان، كما كان سوق الرقيق بخان الخليلي يحتوى على العديد من المتسببين في الرقيق، والذين قاموا بدور مهم في بيع الرقيق للأهالي؛ مثل بيبرس بن محمد المتسبب في الرقيق(١٧).

وكان من الممكن أن تجد شخصاً ينتمي لطائفة معينة، ويعمل في نفس الوقت متسبباً في الرقيق؛ كمحمد بن شمس الدين الذى كان ينتمى لطائفة البطاينية، وإلى جانب عمله هذا كان يعمل كمتسبب في الرقيق.

٣- الدلالون والسماسرة:

كانت مهمة الدلالين والسماسرة(*) في أسواق الرقيق واحدة إلى حد كبير، وهى الوساطة بين الباعة والمشترين، والنداء على

الرقيق نظير أجر معلوم يتقاضونه من الطرفين سمى "سمسرة" أو "دلالة"(١٨)؛ حيث كان كبار التجار يعهدون إلى الدلالين بمهمة بيع المنتجات، وتوفير الوسائل التى تيسر تصريفها من تجارة الجملة الكبيرة إلى تجارة التجزئة، وكان الدلالون هم الذين يتولون البيع بالمزاد فى الأسواق، ويتلقون نظير عملهم عمولة تسمى "دلالة"، قاربت فى المتوسط ١٪ من قيمة البضائع المباعة، وإن كان من الممكن أن تزيد عن ذلك(١٩).

وهناك من يرى وجود فارق بسيط بين الدلالين والسماسرة، هو أن الدلالين يأخذون السلع الواردة لتصبح فى حوزتهم وتحت تصرفهم، ثم يعيدون تسويقها وبيعها نظير أجرة معلومة- كما ذكرنا- يتقاضونها من البائع، ومبلغ معتاد يتسلمونه من المشترى، وتحدد قيمته سلفاً بحسب نوع وسعر السلعة، وذلك تحت إشراف وبمعرفة شيخ السوق(٢٠). هذا بالإضافة إلى أنه كان يقوم بعملية النداء على الرقيق أو السلعة دون السمسار(٢١).

لكن من خلال استقرائنا الوثائق وجدنا أنه بالنسبة لسوق الرقيق كان عمل السمسار والدلال واحداً؛ فقد كان من مهام السمسار فى الرقيق النداء على الرقيق فى أماكن الطالبين، حتى يجد من يشترى بالسعر المناسب الذى يرضى صاحب الرقيق، وهذا نفس الدور الذى يقوم به الدلال، بالإضافة إلى أن الوثائق كانت تصف أحد الأشخاص بأنه سمسار فى الرقيق، ثم تصفه فى موضع آخر بأنه دلال بسوق الرقيق الجلب؛ مثل محمد بن عبد القادر

القويضى الذى وصف بأنه سمسار بسوق الرقيق الجلب، وفى مرة أخرى نجده يوصف بأنه دلال بنفس السوق(٢٢).

هذه الأمثلة توضح أن الدلال والسمسار فى سوق الرقيق لم يكن بينهما فرق فى الأعمال المنوطة بهما، لدرجة أن الدلال كان يطلق عليه سمسار والعكس، وقبل الاستطراد فى الحديث يجب أن نوضح أمراً مهمًا، وهو أن الدلالين والسماسرة فى الرقيق لم يكونوا دلالين فى الرقيق فقط، وإنما كانوا دلالين فى كل البضائع السودانية من قطط الزباد، وريش النعام، والتمرهندى، وغيرها من البضائع التى تباع فى الأسواق والوكالات(٢٣).

وكان الدلالون يقومون فى بعض الأحيان بدور الضامن لعملية البيع الصادرة من البائع؛ حيث إنه إذا وجد المشترى بالرقيق أى عيب كان يقوم بالادعاء على الضامن وهو الدلال، ويطالب برد أمواله.

لقد كانت طائفة الدلالين بسوق الرقيق على درجة كبيرة من التنظيم؛ فمثلها مثل أى طائفة كان لها شيخ يقوم برعاية مصالح طائفته وتنظيمها، وكان من المهام التى يقوم بها شيخ طائفة الدلالين بسوق الرقيق الموافقة على تعيين الدلالين الجدد؛ حيث يقوم بجمع أفراد الطائفة ويأخذ رأيهم فى الشخص الجديد الذى يريد أن يكون دلالاً؛ فقد جرت العادة على أن يرضوا به ويقروه(٢٤).

ومن مهام شيخ الطائفة أيضاً الحفاظ على المصلحة العامة لأفراد طائفته؛ فمن المواقف التى تثبت ذلك أن طائفة البطاينية والدلالين

فى المقايضة بالرقيق يقومون بالدلالة فى الرقيق بالمقايضة، ولا يتعاطون دلالة الرقيق بالنقود، وذلك ما جرت عليه العادة القديمة؛ حيث اقتصرت دلالة الرقيق بالنقود على أفراد طائفة الدلالين بالرقيق بسوق الرقيق، وعندما قامت طائفة الدلالين البطاينية بالتعدى على اختصاصات طائفة الدلالين بالرقيق بسوق الرقيق، فأصبحوا يتعاطون الدلالة فى الرقيق بالنقود؛ فعندئذ قام الحاج سليمان بن إبراهيم شيخ الدلالين بسوق الرقيق بالادعاء عليهم أمام مجلس القضاء، وأنهم تعدوا على اختصاصات طائفته، وأنهم سببوا ضرراً لمصالحهم، وقام بمنعهم من التعدى على اختصاصات طائفته(٢٥).

بل تخطى الأمر ذلك؛ فقد بدا الحاج سليمان بن إبراهيم وكأنه مسئول عن النظام العام للسوق؛ فكان يقوم بالوقوف أمام أى مخالف داخل السوق حتى ولو كان من الجلابة؛ فعندما قام أبو المنا ابن هارون الجلاب، ومنصور بن نصر الله الجلاب القبطيان بمخالفة العادة التى جرت منذ عام ١٠٦١هـ/ ١٦٥٠م بموجب حجة شرعية مسطرة بالباب العالى، والتى تنص على أن طائفة الجلابة الأقباط ممنوعة من شراء الرقيق المستخرج المسلم ومن بيعه أيضاً للأقباط واليهود، ولكنهم تعدوا على هذا القرار فى عام ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨م وقاموا ببيع الجوارى المسلمات المستخرجة للأقباط واليهود على أنهن جلب، وعندما اكتشف الحاج سليمان هذا الأمر قام بالادعاء عليهما بمجلس الشرع، وألزمهما بالعادة الجارى بها العرف بينهم.

بالإضافة إلى أنه كان يقوم بإبعاد أى فرد من أفراد طائفة الدلالين يكتشف أنه خالف القوانين والعادات المتبعة بينهم، أو يكون قد حدث منه ضرر لأفراد طائفة الدلالين أو طائفة الجلابة بسوق الرقيق؛ فعندما قام خميس بن قاسم المغربى الدلال فى الرقيق ببيع الجوارى المسلمات لليهود لخدمتهم إلى جانب أنه سبب ضرراً لطائفة الجلابة، فقام شيخ طائفة الدلالين ومعه أفراد الطائفة بإبعاده وإسقاطه من الطائفة أمام المحكمة الشرعية(٢٦).

وقد كان الشيخ مسئولاً عما يحدث فى طائفته من ضياع أموال الناس وأرقائهم؛ لذلك كان يمنع أى شخص يتعاطى الدلالة زيادة على عدد الطائفة، ولا تتوافر فيه الشروط الجارى بها العادة(٢٧).

أما بالنسبة لتعيين شيخ طائفة الدلالين فى الرقيق فكان لا يتم إلا بموافقة أفراد الطائفة؛ حيث يذهبون إلى المحكمة الشرعية ويسجلون رضاءهم به شيخاً عليهم، وبناء على ذلك يصدر القاضى قراراً بتعيينه شيخاً على أفراد طائفة الدلالين فى الرقيق(٢٨).

وكان من الشروط التى يجب توافرها فى شيخ الطائفة أن يكون دلالاً من بين طائفة الدلالين فى الرقيق، وأن يكون معروفاً عنه الأمانة والاستقامة، وأن يكون محبوباً من أفراد طائفته، ويسعى من أجل مصلحتهم ويشفق عليهم(٢٩).

ومما تجدر الإشارة إليه أنه كان من حق أهل الطائفة الاعتراض على شيخهم والمطالبة بعزله إذا ما خرج عن القانون والأعراف السائدة، وكان على المحتسب فى هذه النزاعات أن يقوم بدراسة الأسباب التى

تدعو لإقالة شيخ الطائفة، ومدى مصداقية الشكاوى المقدمة ضده؛ حتى يتمكن من اتخاذ الإجراء المناسب سواء بتأييد ودعم موقف الطائفة أو بالتماس الإبقاء على شيخ الطائفة(٣٠).

وهناك إشكالية يجب أن نطرحها ونناقشها، وهي: هل كان شيخ طائفة الدلالين بسوق الرقيق يعتبر شيخاً ومتحدثاً على سوق الرقيق الجلب بأكمله؟

في الواقع أن ذلك كان يحدث في بعض الأحيان؛ فعند تعيين سليم بن محمد بن عبد القادر والحاج محمد السطرفيلي شيخين على طائفة الدلالين بسوق الرقيق نص قرار التعيين على أن يكونا شيخين ومتحدثين على سوق الرقيق الجلب، وعلى طائفة الدلالين به يفعلان المعتاد عمله أسوة بمن قبلهما(٣١)؛ ففي هذا دلالة واضحة على أنهما سيكونان شيخين على سوق الرقيق، وبذلك كان شيخ طائفة الدلالين في الرقيق في بعض الأحيان يقوم بمهام شيخ سوق الرقيق لفترة معينة حتى يتم تعيين شيخ للسوق، وفي المقابل كان شيخ سوق الرقيق مسئولاً عن جماعة الدلالين بالسوق في حالة عدم وجود شيخ لهم(٣٢)، حتى يتم تعيين شيخ عليهم(٣٣).

ومن الجدير بالذكر أنه خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر كان من الممكن أحياناً أن يتم تعيين شيخين على طائفة الدلالين؛ ففي عام ٩٨٥هـ/ ١٥٧٧م كان محمد بن أحمد بن جمال الدين ومحمد بن عبد القادر القويضي شيخين على طائفة الدلالين بسوق الرقيق، وفي عام ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م تم تعيين سليم بن

محمد بن عبد القادر، ومحمد بن إبراهيم السطرفيلى شيخين على نفس الجماعة، وعلى سوق الرقيق كما ذكرنا سابقاً.

وعقب تعيين شيخ طائفة الدلالين كان من المفترض أن يقوم أفراد الطائفة باختيار نقيب لهم؛ لكى يكون نائباً عن الشيخ فى حالة غيابه، أسوة فى ذلك بباقى الطوائف الموجودة بأسواق مصر(٣٤).

وكان على نقيب الدلالين أن يسلك الطريق المستقيم أسوة بسلفه من غير أن يقترف أى مظلمة أو يخالف العادة والقانون، وأن يقوم بين تجار السوق وبين الدلالين بالاستقامة، وأن يهتم بالدلالين وشئونهم ورعاية مصالحهم(٣٥).

أما عن الطريقة التى كان يتم بها تعيين الدلالين فى الرقيق، فكان لا بدّ من موافقة شيخ الطائفة وأن يرضى أفراد طائفة الدلالين بسوق الرقيق على تعيين هذا الدلال الذى يريد الانضمام إلى طائفتهم، ثم يخبروا شيخ سوق الرقيق، وبعدها يذهبوا إلى مجلس الشرع الشريف، ويقروا بأنهم رضوا بأن يكون فلان دلالاً ومن طائفتهم(٣٦).

وكان من الممكن أن لا يذهب أفراد الطائفة إلى المحكمة الشرعية، وينوب عنهم شيخ سوق الرقيق وشيخ طائفة الدلالين فى الرقيق، ويقران برضائهما عن تعيين الشخص المراد تعيينه، ويكون ذلك كافياً(٣٧).

وعقب ذلك يقوم قاضى المحكمة الشرعية بالباب العالى بإصدار قرار تعيين هذا الشخص دلالاً فى الرقيق وغيره، وذلك حسبما

صدرت به المراسيم والأوامر العالية بأن لا يتعاطى أحد شيئاً من الدلالة بسوق الرقيق إلا بأمر القضاة والقائمين على طائفة الدلالين في الرقيق.

وكانت هناك خطوة أخرى تتم بعد تعيين الدلالين، وهي أن يقوم كل دلال بإحضار كفيل يكفله، ويضمنه في إحضار ما يباع على يديه من رقيق وغيره إلى أصحابه، فإذا هرب بها كان على الكفيل أن يحضره(٣٨).

ولكن كانت هناك شروط يجب أن تتوافر أولاً فيمن يتم تعيينه دلالاً في الرقيق؛ منها أن يكون والده دلالاً قبله؛ لكي يكون على معرفة ودراية بأصول المهنة وقوانينها، وأن يكون متصفاً بالأمانة والاستقامة، وأن يكون له ضامن(٣٩).

فإذا توافرت هذه الشروط في الشخص يتم تعيينه دلالاً إذا كان له مكان خالٍ بينهم؛ فقد جرت العادة والعرف على ألا يزيد عدد الدلالين بسوق الرقيق عن اثنى عشر دلالاً، فإذا كان العدد مكتملاً فلا يمكن أن يعيّن في الطائفة.

وإذا قام أشخاص بتعاطي الدلالة زيادة على هذا العدد المحدد يقوم شيخ طائفة الدلالين برفع الأمر إلى مجلس الشرع أو إلى الوالي نفسه، وهذا ما فعله الحاج سليمان بن إبراهيم شيخ طائفة الدلالين عندما وجد أن بعض الأشخاص جعلوا أنفسهم دلالين زيادة على العدد ولم يكن آباؤهم دلالين، وليس لأحد منهم ضامن؛ عند ذلك رفع الحاج سليمان الأمر إلى الإدارة العثمانية، التي قامت بإصدار بيورلدي بمنع المخالفين، وأن تطبق العادة المتبعة.

وكان على الدلال أن يتبع المنهج الذى يتبعه الدلالون فى مهنتهم، وهو أن يحفظ ويصون أموال الناس وأرقاءهم، وأن يسير بالعدل وتقوى الله، كذلك لا يحدث منه ضرر لأى فرد من أفراد طائفته أو التجار والجلابة، ولا يبيع الجوارى المسلمات لليهود والأقباط لخدمتهم(٤٠)، ولا يبيع الرقيق الجلب لأحد من اليهود والأقباط بدون إخبار الديوان العالى وإذن عامل الإسكالة ببولاق، ولا بدون حضور طائفة الدلالين بسوق الرقيق(٤١).

وقد مُنع الدلالون من المتاجرة فى الرقيق لحسابهم الخاص؛ حيث إنهم مجرد واسطة بين البائع والمشترى، ويأخذون على دلالتهم أجرة بلغت فى إحدى الحالات خمسة أنصاف على كل رأس رقيق تباع. وكان لزاماً على كل دلال فى الطائفة أن يلتزم بهذه العادات والأعراف؛ لأن مخالفته إياها يعرضه للإبعاد من الطائفة.

٤- القبانون:

احتوت أسواق الرقيق على عدد من القبانية نظراً لوجود بضائع تحتاج إلى الوزن؛ فقد كان الجلابة يحتاجون من يزن بضائعهم الأخرى من تمرهندى، وشب، وصمغ وغير ذلك؛ حتى يتمكن من بيعها؛ فكل من البائع والمشترى يريد أن يكون على بيّنة بأوزان البضائع التى سيشتريها.

بالإضافة إلى أن الجلابة عندما يقومون بشراء البضائع التى سيسافرون بها إلى السودان من بضائع مختلفة يحتاجون معرفة وزن البضاعة التى سيدفعون فيها أموالهم. وعندما يتوفى أحد التجار أو

الجلابة ويترك بضائع فى حاصله يتم وزنها وتقدير أثمانها لتقويم تركته(٤٢).

وإجمالاً للقول كان لوجود القبانين بأسواق الرقيق ووكالات الجلابة أهمية كبيرة فى تسيير مصالح التجار والجلابة، وبالتالى تنشيط الحركة التجارية بوجه عام.

٥- كتبة الرقيق:

كان يوجد فى كل سوق من أسواق الرقيق دفاتر تسمى "مجلدات" يتم فيها تسجيل عملية بيع الرقيق(٤٣)؛ لذلك كان وجود الكتبة الذين يسجلون ذلك بالمجلدات له أهمية كبيرة، بالإضافة إلى أنهم كانوا يقومون بتحرير ورقة السوق؛ حيث يتم فيها كتابة اسم البائع والمشترى، واسم العبد المباع، وجنسيته، ولونه، وصفاته، وعيوبه إن وجدت، والثمن الذى بيع به، ثم يوقع عليها الشهود والكاتب، وبعد ذلك تختم الورقة بالختم السلطانى على العادة منعاً للتزوير(٤٤).

وكان تحرير ورقة السوق إثباتاً لحق المشترى فى امتلاكه هذا الرقيق، وأنه دفع ضريبة السوق فعدم وجود ورقة السوق مع المشترى يعنى أنه لم يدفع موجب السوق، إلى جانب عدم امتلاكه هذا الرقيق؛ فقد صدر مرسوم من الديوان العالى بأن من لا يحمل ورقة السوق الخاصة برقيقه فإنه يكون متهرباً من دفع موجب السوق، ويجب عليه دفع الموجب حتى يحصل على ورقة السوق.

وكان الكاتب يحصل فى نظير عمله هذا على أجرة أو عادة حوالى نصف فضة واحد، وذلك طبقاً للمرسوم الصادر من الديوان

العالى فى عام ٩٧٥هـ/ ١٥٦٨م، الذى من الممكن أن يكون قد طرأ عليه تغيير خلال الفترات التالية.

ومن الجدير بالذكر أنه كان هناك كتبة مختصون بكتابة الرقيق الجلب(٤٥)، وآخرون مختصون بكتابة الرقيق المستخرج؛ وربما يرجع ذلك إلى أن الإدارة العثمانية أرادت أن تخلق نوعاً من التخصص، فكما أن هناك سوقاً للرقيق الجلب، وسوقاً للرقيق المستخرج، فيجب أن يكون لكل سوق منظومته الإدارية؛ حتى لا يحدث خلل فى أى منهما.

٦- الشهود:

كان يوجد بسوق الرقيق مسطبة معدة لجلوس الشهود(٤٦)، وكانت مهمتهم أن يشهدوا على عقود البيع الصادرة بين البائعين والمشترين، ويتم استدعاؤهم أمام مجالس القضاء للإدلاء بشهادتهم إذا حدث نزاع بين البائع والمشترى(٤٧)؛ لذلك كان لوجودهم أهمية فى حفظ الحقوق.

وكان تقرير الشهود فى وظائفهم يتم من جانب القاضى الشرعى، وجرياً على العادة المتبعة؛ فكان هناك شهود للرقيق المستخرج، وشهود للرقيق الجلب، إلا أنه وجدت حالات كان يتم فيها تعيين الشهود للرقيق المستخرج والجلب معاً، وكان ذلك نادر الحدوث.

٧- الصيارفة:

كانت مهمة الصيارفة صرف واستبدال النقود للراغبين وفقاً لتعريفة متفق عليها، فيأخذون منهم الدنانير، ويبدلونها لهم بالقروش أو بأنصاف الفضة أو بعملة نحاسية والعكس(٤٨).

وكان من المعتاد أن يتخذ الصيرفي مقعداً أو حانوتاً بالأسواق والوكالات؛ فوجدنا بسوق الرقيق بطولون وخان الخليلي مقعداً مخصصاً للصيرفي الذى كان من الممكن أن يتقاسمه شخصان(٤٩)؛ فقد قام السيد الشريف محمد بن خليفة الصيرفي بسوق الرقيق بإسقاط حقه للسيد الشريف محسن بن زاهر الصيرفي بسوق الرقيق في الجلوس والانتفاع في النصف من المقعد المعدّ للصرف بسوق الرقيق بطولون، والنصف من المقعد المعدّ للصرف بسوق الرقيق الجلب بخان الخليلي، ومن الواضح أن الصيارفة كانوا يجنون ربحاً كبيراً من وظيفتهم.

٨- البوابون:

على الرغم من عدم توافر المعلومات التى تحدد لنا مهام البوابين بسوق الرقيق، فإننا نستطيع تبين هذه المهام قياساً على أمور أخرى، فكانت وكالات الرقيق تحتوى على العديد من الأبواب، وكانت هذه الأبواب تحتاج إلي من يفتحها في بداية اليوم ويغلقها في نهايته، ويكون مسئولاً عن ذلك مسئولية تامة أمام شيخ سوق الرقيق والتجار، فكان بمثابة الحارس.

وقد عثرنا على إشارتين لاثنين من البوابين؛ أحدهما كان بواباً "بوكالة الرقيق بخط الخراطين"، والآخر كان بواباً "بخان مسرور".

* التزام سوق الرقيق:

كان سوق الرقيق مقاطعة مستقلة منذ أوائل الحكم العثماني لمصر، فكان يعطى التزاماً لمن يرغب في تحصيل الأموال المقررة عليه

من قبل ديوان الذخيرة الشريفة، فمُنِح التزامه عبد الباسط بن خضر ابن البقرى فى عام ٩٣١هـ/ ١٥٢٤م لمدة سنة كاملة(٥٠).

ولكن الأمر لم يستمر على هذا الحال؛ فمع منتصف القرن العاشر الهجرى/ السادس عشر الميلادى أو بعده بقليل ألحق بمقاطعة الخضرا، وصار من جملة جهاتها(٥١).

وكانت الدولة تمنح التزام مقاطعة الخضرا وتوابعها جملة واحدة أحد الأشخاص الملتزمين؛ الذى غالباً ما يكون يهوديًّا، ثم يقوم الملتزم بصفته حائزاً حق الانتفاع والتصرف فى المقاطعة بتجزئتها، ومنحها للآخرين من الباطن؛ فالمعلم شموال بن إسحق اليهودى الذى التزم مقاطعة الخضرا وتوابعها فى عام ١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م قام بإعطاء المعلم إسرائيل بن إسحق اليهودى والمعلم خضر اليهودى التزام سوق الرقيق المستخرج بخان الخليلى من باطنه لمدة سنة، يقومان خلالها بتحصيل العوائد المقرر عليه فى مقابل دفعهما مبلغاً قدره ٢٧٤٠٠ نصف فضة يسددانه على أقساط.

كما التزم المعلم داود بن يهوذا اليهودى من باطن الأمير أبى يزيد بن عبد الكريم أمير اللواء الشريف السلطانى والمتحدث على الخضرا وتوابعها ومقاطعة الجميزة بمصر القديمة وسوق الجوار الجلب فى سنة ١٠١٤هـ/ ١٦٠٥م لمدة سنة فى مقابل دفعه مبلغًا قدره ٧٠٥٩,٥ ديناراً ذهبًا (٣٢٤٧٣٧ نصف فضة) على أقساط، وفى نظير ذلك ترك له حرية التصرف وقبض ما يتحصل من الجهات المذكورة من العوائد المقررة عليها.

يتبين من المثالين السابقين أنه كان من الممكن أن يقوم ملتزم الخضرا الأساسي بتجزئة المقاطعة حيث يشاء، حتى أنه كان يقوم بتقسيم سوق الرقيق إلى جزءين؛ الأول سوق الرقيق المستخرج، والآخر سوق الجوار الجلب، ويعطي كل سوق على حده ملتزماً من باطنه حتى يحقق أعلى ربح يستطيعه.

على أن التزام سوق الرقيق لم يحتكره اليهود كلية؛ فقد عثرنا على أحد الجلابة المسلمين، وهو الحاج على الصفتي الذى كان ملتزماً لوكالة الجلابة فى عام ١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥م(٥٢).

ويلاحظ أنه فى بعض الأحيان كان ملتزم مقاطعة الخضرا يقوم بمنح التزام سوق الرقيق من الباطن جملة واحدة من غير تجزئة؛ حيث يقوم الملتزم من الباطن بقبض ما يتحصل من جمرك الأرقاء الواردين والمستخرجين، والعوائد المفروضة على سوق الرقيق(٥٣).

ومما تجدر الإشارة إليه أنه كانت هناك مقاطعة أخرى خاصة بالبضائع السودانية خارج سوق الرقيق وتتبع مقاطعة الخضرا وتوابعها، وهى مقاطعة الأبزار، وهذه المقاطعة تحصّل ضرائب على ما يأتي من الأبزار لبولاق ومصر القديمة سواء من الوجه البحرى أو القبلى، والذى يهمنا فى الأمر هو التمرهندى الوارد من القصير والتمر السكوتى اللذان كانا من ضمن البضائع التى تفرض عليها ضرائب ضمن هذه المقاطعة(٥٤).

وفى سنة ١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م أعطى المعلم شموال بن إسحق اليهودى ملتزم الخضرا وتوابعها التزام مقاطعة الأبزار ومقاطعة شونة

الملح ببولاق من باطنه المعلم صدقة بن خليفة اليهودى ليحصل ما عليهما من عوائد.

ومن الجدير بالذكر أنه كانت توجد طائفة كاملة تسمى طائفة الأبزاريين ببولاق، وكانوا يعملون فى كيالة التمر السكوتى وغيره من الأبزار، وكان شيخ هذه الطائفة الحاج عامر بن يحيى فى عام ١٠١٩هـ/ ١٦١٠م(٥٥)؛ وربما يدلل هذا على سبب فرض ضرائب عليهم.

ومما لا شك فيه أن ملتزمى مقاطعة الخضرا قد حاولوا كسب الأرباح من وراء التزامهم كأى ملتزم آخر بأى طريقة ممكنة؛ فمن ذلك أنهم كانوا يفرضون ضرائب على الأثواب الفزارى المصنوعة بمدينة المحلة الكبرى(٥٦)؛ وذلك لأهمية هذه الأثواب كبضاعة يقوم الجلابة بشرائها وتصديرها إلى السودان.

ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، بل وصل لدرجة أن حاول ملتزم الخضرا فى عام ١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢م أن يفرض ضرائب على الأثواب الفزارى المصنوعة بالقاهرة على البائع والمشترى، ولما كان هذا الأمر يضر بمصالح حائكى الأثواب الفزارى والجلابة بصفتهم المشترين الأساسيين لهذه الأثواب؛ فقد فقاموا بالادعاء عليه بذلك، وأنه يريد أن يحدث مظلمة، وليس معه بيورلدى يعطى له الحق فى ذلك، فأمر القاضى بعدم أحقية فرض هذه الضريبة، وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على مدى الجشع الذى وصل إليه ملتزمو مقاطعة الخضرا فى فرض الضرائب على كل ما يخص سوق الرقيق

من وكالات وبضائع واردة وصادرة، كما يدل على أنه ما كان ليحاول فرض هذه الضريبة سواء على صانعيها أو مشتريها إلا إذا كانت هذه الصنعة تدرّ ربحاً كبيراً لكلا الطرفين، ولذلك أراد أن يصيبه شيء من ربحهما.

إجمالاً يمكننا القول إن أسواق الرقيق في مصر - وخاصة في القاهرة - قد خضعت لمنظومة إدارية تتسم بالنظام والتدرج؛ مما كان له أثره في حركة البيع والشراء، ومعرفة كل من يوجد بالسوق مسئوليته ما له وما عليه، وهذا يؤدي بالضرورة إلى أن تتسم أسواق الرقيق بالحيوية التجارية، بغضّ النظر عن حالات قليلة قد يكون بعض التجار حاولوا فيها الابتعاد عن السوق هروباً من دفع ضريبة السوق.

ب- طرق عرض الرقيق:

لقد تعرض الرقيق للعديد من العمليات التي يقوم بها المشتري من أجل التأكد من أن العبد الذي سيشتريه سيقوم بمهام معينة أو نوع محدد من الأعمال، ويعتمد اختيار الرقيق على الظروف الصحية والاضطرابات السياسية في الدولة، وكذلك الخلفية الاجتماعية، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي للبائع والمشتري، والاتفاقات المحددة التي تبرم بينهما، ويجب وضع هذه الاعتبارات في الاتفاقات، وذلك من أجل تجنب الوقوع في الأخطاء التي يواجهها الطرفان(٥٧).

ولأجل عدم وقوع المشترين فريسة لغش التجار وحيلهم في الرقيق غير المرغوب فيهم، أو الذين بهم عيوب؛ قام العديد من

الأدباء والعلماء منذ العصور الوسطى بوضع المؤلفات والرسائل فى توعية الناس عند الشراء من خلال معاينة الرقيق وتقليبه قبل ابتياعه(٥٨).

ومن هذه المؤلفات التى وضعت خلال العصر العثمانى كتاب "هداية المريد فى تقليب العبيد" لشخص مغمور يدعى "محمد الغزالى"، وقام بإهداء الكتاب إلى أحد رجال الدولة بمصر(٨٩٠). وقد استطرد الغزالى فى وصف هيئات الرقيق، وما تشير إليه كل هيئة بالتحديد؛ فمثلاً تحدث فى الفصل الأول عن العلامات الدالة من جهة مزاج البطن، ولونه، وهيئة تركيبه، وبشرته.

وقد ورد بالرسائل التى وضعت فى فنون تقليب وشراء العبيد المبادئ التى يجب اتباعها عند شراء الرقيق؛ ففى البداية يجب أن ينظر إلى الشكل الظاهر الذى يعبر عن أشياء معينة، فنصح الغزالى المشترى "أن ينظر إلى لون بدنه، فإن وجده حائلا كالأصفر دل على غلبة الصفراء، وعلى سوء مزاج حار مطلقا، أو على مزاج حار فى فصوص الكبد... وإن وجده أسود كمدا يشبه لون الرصاص دل على سوء مزاج بارد يابس، وعلى برد مزاج الكبد ويبسها، وعلى غلبة السوداء وضعف الطحال..."(٥٩).

ومن الرسائل الشهيرة التى وضعت خلال العصور الوسطى "رسالة جامعة لفنون نافعة فى شرى الرقيق وتقليب العبيد" لابن عبدون البغدادى؛ حيث بدأها بتوطئة ذكر فيها أهميتها فى شراء العبيد؛ حيث "يعلم منها الراغب فى هذا الشأن الأعضاء السليمة

من المؤوفة، والأخلاق الطاهرة من الرديئة، وأى الإماء يصلحن للخدمة، وأيهن للمتعة، وأى الأجناس عبيد طاعة وولاء، وأيهم ذوى أنفة وحمية، وأيهم لا يصلحه إلا الكد والعصا، فيختار من كل جنس ما يوافق غرضه..."(٦٠).

ولقد أجمع مؤلفو الرسائل التى تهدف إلى توعية المشترين بطريقة فحص وتقليب الرقيق وكل ما يتعلق بذلك بداية من العصور الوسطى؛ على تحذيرهم من شراء الرقيق فى المواسم؛ لأنه فى هذه المناسبات يكثر غش التجار له(٦١).

فقد ذكر ابن عبدون فى هذا الشأن "كن على حذر من شرى الرقيق فى المواسم، ففى تلك الأسواق يتم للنخاسين الحيل، فكم من قضيفة بيعت بخصبة... وممسوح العجز بثقيل الروادف، وبطين بمجدول الحشا، وأبخر الفم بطيب النكهة... إلخ"(٦٢).

وقد أوصى المؤلف المشترين قبل البدء فى تقليب الرقيق أن يسألوا عن خبر العبد أو الجارية، ولمن كان، وهل يحسن الكتابة، أو يتكلم بلسان آخر، ويسأل عن سبب بيع العبد إذا كان مستخرجاً، وعن صلاحه وأدبه وأخلاقه وهمته، كذلك أوصوا بعدم شراء العبد الجرىء فى اللفظ والحركة؛ لأنه غالباً ما يكون أحمق، والأحمق لا ينتفع به، بل أوصوا بطلب العبد الحسن الانقياد المطبوع على الرضا، الشديد الحياء(٦٣).

كان الجلابة والتجار يقومون بعرض عبيدهم وجواريهم فى أفضل صورة؛ لكى يجذبوا أعين المشترين إليهم(٦٤)، إلا أن بعض الرحالة

الذين زاروا مصر خلال العصر العثماني، والذين تطرقوا إلى الحديث عن أسواق الرقيق بمصر؛ أشاروا إلى أن طرق عرض الرقيق كان بها بعض المبالغات التي لا تتفق مع الشريعة الإسلامية وعادات المجتمع المصري؛ حيث أوردوا أنهم كانوا يعرضون بدون أية ملابس تستر أجسادهم، وفي مقابل هذا الرأي أجمع معظم الرحالة على أن تجار الرقيق حرصوا على تجميل رقيقهم قبل العرض(٦٥).

وكان المشتري يقوم بمعاينة وتقليب الجارية أو العبد الذي يريد شراءه قبل الاتفاق على الثمن، وإذا أعجبه العبد أو الجارية بعد التقليب يكون الاتفاق على الثمن(٦٦).

وبعد أخذ فكرة عامة عن العبد أو الجارية من خلال الإجابات عن الأسئلة السابقة التي ذكرها المؤلفون يبدأ المشتري في تقليب الرقيق للتأكد من صحة أبدانهم وسلامتها، فيعاين بعض أجزاء أجسادهم؛ ليتأكد بنفسه من مقدرة العبد أو الجارية على القيام بالواجبات التي ستطلب منه فيما بعد الشراء(٦٧).

ويمكن التعرف على شخصية العبد عن طريق الملامح الجسمانية؛ كاللون، وشكل الوجه، والجلد، والرأس، والرقبة، والصدر، والذراعين، والأمعاء، والأعضاء التناسلية، والفخذين، والركبة، والساقين، والوزن، والطول. وهذه المميزات الجسمانية هي التي تميز العبيد عن بعضهم البعض(٦٨).

وكان المحتسب يقوم بعدة مهام في سوق الرقيق؛ لكي يضمن أن تسير عملية البيع والشراء بطريقة صحيحة، ومن بين هذه المهام

التحقق من أن تجار الرقيق يلتزمون بالأمور الشرعية الواجب مراعاتها أثناء بيع الرقيق، ومنها أنه من أراد شراء جارية يحق له النظر إلى وجهها وكفّيها، ولكن إذا طلب استعراضها في منزله والخلوة بها فلا يسمح له التاجر بذلك إلا في حالة وجود نساء عنده ينظرن في جميع بدنها(٦٩)، أو أن يقوم باصطحاب النساء معه إلى السوق ليخضعن الجارية للتفتيش العام على كل أعضاء جسمها(٧٠)، وإن أراد عبداً فله أن ينظر إلى ما فوق السرّة ودون الركبة، وذلك كله قبل العقد، أما بعد العقد فله أن ينظر إلى جميع جسد الجارية، ولا يجوز أن يفرّق بين الجارية وولدها(٧١).

وقبل إجراء عملية فحص الرقيق من جانب المشترين كان التجار يقومون بإخبار الرقيق بأن ينصاعوا لعملية التفتيش، وأن يقفوا على أرجلهم بصورة معتدلة؛ حتى يستطيع المشترى أن يتفقد الرقيق بصورة جيدة، وقد يطلب منهم أن يسيروا على أقدامهم، أو أن يسعلوا، ومن ثم تحريك شفاههم(٧٢)، وغير ذلك من الأمور التى تؤكد على خلو الرقيق من العيوب والأمراض.

وعلى الرغم من الحرص الشديد من جانب المشترين وتقليبهم الرقيق بصورة جيدة، فإنه فى بعض الأحيان كان يموت العبد أو الجارية بعد وصوله إلى منزل المشترى بأيام قليلة، وذلك لإصابته بمرض لم يكتشفه المشترى أثناء تقليبه، وغالباً ما كانت هذه الإصابة عدوى بالطاعون(٧٣)، أو أن يكتشف إصابته بمرض معين، وفى هذه الحالة له الحق فى إرجاع العبد أو الجارية للتاجر الذى اشتراه منه.

لقد كان للمشترى الحق فى تجربة الرقيق الذى ينوى شراءه حتى يتأكد من خلوه من العيوب التى لا يستطيع الكشف عنها أو اكتشافها بداخل السوق، فكان يصحبه لمنزله ليبقى تحت نظره مدة معينة، وهو ما عرف بـ "حق الخيار"، وفى تلك الأثناء إذا اكتشف بالرقيق عيباً كان له الحق فى رده لبائعه إذا لم يرض بالعيب(٧٤).

ج- البيع والشراء:

كان التعامل مع الرقيق يتم على أنهم من السلع التجارية الموجودة فى السوق التى كان يتم بيعها وشراؤها سواء أكان بصورة فردية أم جماعية، ولم يكن شائعا أن نجد اثنين من تجار الرقيق يشتركون فى ملكية العبد أو الجارية، وخاصة إذا كان العبيد ذوى قيمة عالية، إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود اثنين من التجار كان من الممكن أن يشتركا فى شراكة قصيرة المدى فى حالة حاجتهم إلى القيام بتوريد أعداد كبيرة من الرقيق.

ولقد قام الجلابة والتجار بإقامة الشركات فيما بينهم بغرض جلب الرقيق من السودان الشرقى على وجه الخصوص؛ كالشركة التى قامت بين نصر بن غانم الهوارى وأحد التجار الأبيتيجيين لجلب أنواع مختلفة من الرقيق من السودان الشرقى، ويحضر به إلى القاهرة(٧٥).

وكانت هناك مناطق رئيسية لجلب الرقيق بالسودان الشرقى استهدفها الجلابة لكونها مجمعاً للرقيق بمختلف أنواعه وجنسياته؛ فمن هذه المناطق بر عمارة التى سافر إليها عبد الهادى بن غانم

المسراتى بعد عقد مضاربة مع تاجر آخر لإحضار رقيق منها(٧٦)، وكذلك بلاد التنجر التى توجهت إليها الشركة التى عقدت بين عطيفة بن مبارك الحجازى وإبراهيم بن فتح الله القرقشندى.

وكانت بر فزارة أو بلاد فزارة من المناطق الرئيسية أيضاً لجلب الرقيق والبضائع السودانية الأخرى، وتوجهت إليها العديد من الشركات التى عقدت بين الجلابة والتجار، ليؤكد ذلك على الأهمية التى كانت تشكّلها هذه المنطقة فى جلب الرقيق السودانى.

هذه المناطق وغيرها كانت هدفاً للجلابة والتجار المصريين الذين لم يكتفوا بالرقيق الذى كان يأتى عن طريق القوافل السودانية، وإنما أرادوا أن يكون لهم دور مهم وفعال فى جلب الرقيق والبضائع السودانية الأخرى، ويكون لهم نصيب من الربح الوفير الذى تحققه هذه التجارة.

إلى جانب هذا كان التجار المصريون المقيمون بسوق الرقيق بالقاهرة المشجعين الأساسيين لهذا الدور؛ وذلك للحصول على أكبر عدد من الرقيق وبسعر أقل، فكانوا يقومون بتمويل الجلابة بالبضائع التى يحتاجونها، على أن يسددوا ثمنها بالرقيق، وليس بالنقد فى غالب الأمر، أو أن يعقدوا معهم شركات تجارية؛ ليتوفر للجلابة رأسمال كاف يمكنهم من السفر إلى السودان، على أن يكون الرقيق أهم بضاعة سيقوم الجلاب بإحضارها(٧٧)، وكان أشهر هؤلاء التجار والذى تردد اسمه كثيراً يحيى بن إبراهيم الطحطاوى التاجر فى الرقيق الذى تشعبت، وتعددت معاملاته مع

الجلابة، وقام بتمويلهم وعقد الشركات معهم، حتى أصبح أحد الأقطاب الرأسمالية فى مصر منذ أوائل القرن السابع عشر.

وعلى ذلك يمكننا الإقرار بأن الرقيق السودانى لم ينقطع وروده إلى مصر على مدار العام؛ حيث لم يقتصر الأمر على القوافل السودانية - كما رأينا- وهذا يجعلنا نؤكد أن أسواق الرقيق بمصر ووكائل الجلابة كانت تعجّ بالرقيق دائماً وبلا انقطاع.

كان الجلابة يحضرون بالرقيق إلى وكائل الجلابة، ويقومون ببيع رقيقهم في غالب الأمر إلى تجار الرقيق المقيمين بهذه الوكائل؛ ليبيعوه بالتجزئة على راحتهم، أو أن يتسلم تجار الرقيق من شركائهم الجلابة الرقيق الذى عقدت من أجله الشركة؛ فمن الوارد أن يأخذ حصته من الرقيق، أو أن يأخذ جميع الرقيق، على أن يسدد ثمن حصة شريكه فى الرقيق، إما عاجلاً وإما آجلاً(٧٨)، ليتجمع عند التاجر أكبر عدد ممكن من الرقيق، وبذلك يجذب الزبائن إليه لكثرة ما لديه من المعروض، وكان هذا النوع من الرقيق يسمى بالرقيق الجلب(٧٩).

وإلى جانب الرقيق الجلب وجد نوع آخر يسمى الرقيق المستخرج، وهو الرقيق المخلف عن المتوفين، وكان يتم بيعه وإدراج ثمنه ضمن تركته، أو يقسم بين الورثة فيقومون هم ببيعه، أو ربما تضطر الظروف أحد الأشخاص المالكين للرقيق إلى بيعه لحاجته إلى المال، وكان هذا النوع يسمى أيضاً "رقيق مستخرج".

وكان الجلابة يقومون بالاتفاق مع شيخ سوق الرقيق على قيمة أو أسعار الرقيق، أو أن يتفقوا على وضع الأسعار حسب العرض والطلب إذا كانت عملية التقييم في السوق غير واضحة، كما أن هناك القليل من أعداد الرقيق تم التعامل معها بصورة نسبية(٨٠).

كان يطلق على العبيد الذين يتم تجمعيهم لفظ "روس" مفردها "راس"، سواء أكان ذكراً أم أنثى، كما كان هناك لفظ آخر شائع يطلق على الرقيق أيضاً وهو "رقبة"، والتى كانت مرادفة لكلمة عبد أو جارية، كما نصّ على ذلك الحديث النبوى الشريف الخاص بعتق الرقيق(٨١). هذان اللفظان كانا من المصطلحات التجارية المحضة، والتى طبّقت على البيض والسود على السواء.

وقد خضعت عملية بيع الرقيق للأسس والقواعد التى يحددها السوق، وهذه القوانين هى التى تضبط وتحكم العمليات التجارية وتتحكم فى البضائع(٨٢)، وما عدا ذلك من إجراءات عرفية يتم الاتفاق عليها بين الطرفين البائع والمشترى؛ فبعد أن يتم النداء على العبد أو الجارية ووصوله إلى أعلى سعر ممكن يرضى به التاجر يقوم بالاتفاق مع المشترى حول طريقة الدفع التى إما أن تكون فى الحال(٨٣)، وإما أن يسدد المشترى جزءاً من الثمن، ويحدد ميعاداً آخر يدفع فيه الباقى، وإما أن يكون المبلغ كله مؤجلاً يسدد بعد مدة معينة يتفق عليها الطرفان(٨٤).

وكانت هناك أمور يراعى ذكرها فى عقد البيع وأمور يجب أن تتم قبل وبعد البيع؛ فمن الأمور التى تذكر فى عقد البيع اسم البائع

والمشترى، واسم العبد أو الجارية، وجنسيته، والثمن الذى اتفقا عليه، وطريقة سداد الثمن(٨٥).

وفى بعض الحالات نص العقد على شرط صحة وسلامة العبد أو الجارية من أى عيب، فإذا وجد المشترى فى العبد أو الجارية عيباً لم يطلعه عليه التاجر، ولم يستطع المشترى تبينه أثناء الشراء؛ كان ذلك موجباً لرد العبد إلى التاجر(٨٦).

ووجدنا بعض الحالات التى نصت على وجود عيب بالرقيق، وأن المشترى قد اطلع على العيب ورضى به (٨٧)، وبذلك لا يكون للمشترى حق فى إرجاع الرقيق بعد البيع.

ومن الجدير بالذكر أنه عثر على بعض الحالات التى كان لها ضامن يقوم بضمان البائع أمام المشترى فى عهدة بيع الرقيق، فوجود هذا الضامن له حكمته، وذلك على الرغم من أن العقد نفسه أكبر ضامن لحق المشترى والتاجر معاً، فما الحكمة إذاً من وجود الضامن؟

تمثلت الحكمة فى أن البائع فى بعض الأحيان يكون من الجلابة أو التجار غير المستقرين بوكالة الجلابة؛ أى سيقوم ببيع ما لديه من بضائع ويرحل بعدها؛ ففى هذه الحالة ماذا يفعل المشترى إذا وجد بالعبد أو الجارية عيباً؟ وعلى من سيدعى؟ وإلى من سيُرجع العبد؟ هذا جانب، أما الجانب الآخر فمن الوارد أن يأتى شخص آخر، ويدعى على المشترى بأن العبد الذى اشتراه ملك له، وقد هرب أو سرق منه؛ فبذلك يكون الضامن هو الذى يتحمل مسئولية كل هذه

الأمور، فإذا وجد المشترى برقيقه الذى اشتراه عيباً بعد رحيل التاجر يقوم بالادعاء على الضامن مباشرة(٨٨).

ومن الأمور المهمة والمثيرة للانتباه أنه عندما كان الرقيق الجلب غير المسلم يباع إلى أى شخص من غير المسلمين يهودى أو نصرانى؛ يقوم القاضى بعرض الإسلام عليه ويخبره بمزايا الإسلام، كذلك يخوّفه من عذاب الله فى الآخرة إذا استمر على غير الدين الإسلامى، ويحق للعبد أو الجارية فى هذا الموقف القبول أو الرفض؛ فقد ورد فى أحد عقود البيع التى كان فيها المشترى أحد الأقباط وكذلك البائع، وكان العبد المباع حبشيًّا نصرانيًّا، فأقرّ القاضى البيع "بعد أن عرض على العبد المذكور فيه الدخول فى دين الإسلام القويم وخوّف بالعذاب الأليم وعذاب الجحيم فاستمر على دين النصرانية، وامتنع من الدخول فى دين الإسلام القويم".

والملاحظ فى المثال السابق أن القاضى لم يقرّ البيع إلا بعد عرض الإسلام على العبد، ورفض العبد الدخول فى الإسلام؛ لأنه إذا كان قَبل الدخول فى الإسلام لما تم بيعه إلى أى شخص من غير المسلمين، وذلك طبقاً لما ذكرناه سابقاً من صدور مرسوم بعدم بيع الرقيق المسلم إلى الأقباط أو اليهود.

وكان شهود سوق الرقيق يقومون بالتوقيع على تذكرة البيع الصادرة من التاجر للمشترى، ويتم ختم هذه التذكرة بختم السوق حتى لا يتم تزويرها(٨٩)، وقد عرف هذا الختم بالختم السلطانى، وقد أورد أحد الباحثين احتمالية أن هذا الختم كان يختم باللون الأخضر(٩٠).

وكان من الترتيبات الخاصة بعملية بيع الرقيق "حق الخيار أو الاختيار" ، وهو من الإجراءات التى كانت متبعة فى القاهرة، وفى أى مكان من العالم الإسلامى؛ حيث يسمح للمشترين بالاحتفاظ بالرقيق لفترة من الوقت من أجل الكشف عما إذا كان العبد يعانى من أى نوع من الإعاقة أو الأمراض، والتى عرفت بالعيوب(٩١).

فإذا اكتُشف فى خلال هذه المدة مرض أو إعاقة معينة بالرقيق كان ذلك موجباً لرده إلى التاجر؛ لأنه لم يطلعه على العيب، ويسترد المشترى المبلغ الذى دفعه، أو يقوم التاجر بترك جزء من ثمن العبد أو الجارية فى مقابل رضاء المشترى بالعيب الموجود به، فإذا رضى المشترى بذلك يسجل بالمحكمة الشرعية أن التاجر تبرع للمشترى بمبلغ معين- ويحدد مقداره- فى مقابل العيب الذى وجد بالعبد أو الجارية، ويسجل قبول المشترى بالعيب(٩٢).

أما فيما يتعلق بالمدة التى يستغرقها حق الخيار؛ فقد ذكر البعض أنه يستمر لمدة ثلاثة أيام على الأقل(٩٣).

وفى واقع الأمر أننا لم نجد مدة محددة للخيار؛ ففى بعض الحالات قام المشترى بإرجاع العبد إلى التاجر بعد مرور أربعة أيام بعدما وجد به عيباً(٩٤)، وفى حالة ثانية أرجع العبد المباع بعد مرور عشرة أيام، وحالة ثالثة بعد مرور خمسة عشر يوماً(٩٥)، وحالة رابعة بعد مرور شهر وخمسة أيام، وهذه أعلى مدة عثرنا عليها(٩٦).

إذاً نحن أمام مدة غير محددة للخيار التى كان من الممكن أن تمتد لأكثر من شهر، وبذلك يكون المحدد فى وجوب إرجاع العبد أو

الجارية بعد مرور العديد من الأيام التى قد تصل إلى أكثر من شهر هو أن يكون العيب الموجود بالرقيق عيباً قديماً لم يستجدّ بعد عملية البيع، والذى يفصل فى هذا الأمر إذا اختلف فى تحديد ما إذا كان العيب قديماً أو حديثاً هو الطبيب، فإذا أقرّ بأنه عيب قديم أصبح الرد واجباً، وإذا لم يقرر ذلك لا يتم الرد.

د- العيوب التى وجدت بالرقيق:

كانت العيوب الموجودة بالرقيق أهم ما يشغل المشترى أثناء قيامه بشراء الرقيق، فكان يقوم بفحصه وتقليبه وانتقائه؛ حتى لا يقع فى العبد أو الجارية المعيبة، ولأجل ذلك وضعت الرسائل والمؤلفات- كما ذكرنا سابقاً- لتوضيح مزايا وعيوب كل نوع من أنواع الرقيق، بالإضافة إلى العيوب الطارئة عليه، وتوضيح أساليب التحايل التى ينتهجها تجاره لإخفاء هذه العيوب.

وعلى الرغم من الفحص الدقيق من جانب المشترى للرقيق الذى ينوى شراءه - وربما على الأسس التى أوضحها واضعو رسائل أصول تقليب وانتقاء الرقيق- فإنه من الوارد فى بعض الأحيان أن يكتشف المشترى وجود عيب بالرقيق بعد إتمام عملية الشراء(٩٧).

وقد عثرنا على العديد من الإشارات التى توضح اكتشاف المشترى عيوباً بالرقيق توجب رده؛ فقد رصدنا ١٢٨ حالة بيع للرقيق الأسود بمختلف أجناسه خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، كانت نسبة المبيعات المعيبة فيها ٤٢٪ فى مقابل ٥٨٪ منها نسبة الحالات الصحيحة التى لم يرد بها عيوب.

فمن العيوب التى وردت بالرقيق ما وجده أحد الأشخاص بالجارية التى اشتراها وهو "كيات نار" متفرقة على جسدها وبياض بعينها ، بالإضافة إلى إشارات عديدة لأمراض أخرى منها "وجع فى باطن" أحد العبيد ، فقد إحدى الأسنان ، أو قلع أحد الضروس أو بعض ثناياه السفلى ، ومرض الجنون ، وجود جذام في الوجه . وكان هروب الجارية أو العبد يعد من العيوب ؛ لأنه بذلك لن يكون طائعاً لسيده ، ولن يستقر في مكانه الجديد ، ومرض السعال ، ووجود "مواد سوداوية" منتشرة بالبدن ، أو التقدم فى العمر ، ووجود كسر قديم فى اليدين أو الرجلين، أو "رمى الدم" ، أو عدم الأكل ، أو النزيف من الأنف ، أو بيع الجارية على أنها بكر ، ويتضح أنها حامل بطريقة غير شرعية ، أو المرض بالظهر والركب وقصبتي الرجل ، أو عيب التبول في الفراش ، ويعتقد أن ذلك سببه تغير ظروف البيئة المصرية عن ظروف بيئتهم السودانية الشديدة الحرارة . أو مرض الإسهال ، أو أن يظهر بالجارية أو العبد آثار قوب قديم ، أو "حب فرنجى" بفرج الجارية .

كذلك كان من العيوب أن يكون الجلاب أو التاجر قد باع العبد أو الجارية على أنه جلب ثم يظهر بعد ذلك أنه مستخرج(٩٨) . وكان هناك من العبيد من يفقد بصره عند حلول الليل ، وهذا كان من العيوب الموجبة للرد(٩٩) .

ومن بين كل هذه الأمراض كان مرض الجنون أكثر الأمراض شيوعاً بين الحالات التى رصدناها ، والذى بلغت نسبته ١١٪ من

إجمالى الأمراض، وجاء بعده فى المرتبة الثانية أمراض البطن والسعال وعيب الحمل غير الشرعى؛ حيث بلغت نسبة كل منها ٩٪، وفى المرتبة الثالثة جاءت الأمراض البصرية وعيب المواد السوداوية بنسبة بلغت ٥,٥٪ لكل منهما. وفى المقابل وجدت العديد منْ الحالات المعيبة التى لم يحدد بها نوع العيب، وهذه الحالات بلغت نسبتها ٢٢٪ من إجمالى الحالات المعيبة.

وكان على المشترى عند اكتشافه العيب الموجود بالرقيق أن يقوم بالادعاء بذلك على الجلاب أو التاجر الذى باع له هذا الرقيق، أو أن يدعى على السمسار أو الدلال الذى قام بدور الوساطة بينه وبين الجلاب وأقنعه بالشراء؛ حيث كان الدلال يقوم فى بعض الأحيان بضمان خلو الرقيق المباع من العيوب، وبذلك يكون من حق المشترى الادعاء بأنه دفع فى العبد أو الجارية أكثر من قيمته الفعلية أو الحقيقية(١٠٠).

وكان من الوارد أنه إذا اشترى شخص بعض الرقيق فى الوجه القبلى من أحد الجلابة هناك، وحضر به إلى القاهرة للتجارة، وتبيّن له بعد مرور مدة من سفره وجود عيوب بالرقيق؛ أن يقوم بالادعاء بذلك أمام مجالس القضاء بالقاهرة، وإذا أثبت ما يدعيه أو لم يثبت يكون حكم القاضى نافذاً على البائع والمشترى(١٠١).

وعندما يتم عرض الأمر على القاضى كانت توجد حالات تستوجب فحصها بواسطة خبير أو اثنين أطلق عليهم "الخبرا" أو أهل الخبرة الطبية، الذين كانوا فى غالب الأمر متخصصين فى

الطب، ويأتون من البيمارستان الموجود بالقاهرة؛ لكى يقوموا بالكشف على الرقيق، ويقرروا إذا كان العيب أو المرض الموجود بالرقيق قديماً كان موجوداً به قبل البيع، أو أنه حديث طرأ عليه أثناء وجوده عند المشترى.

وإذا ثبت وجود العيب الموجب للرد يحكم القاضى بردّ الرقيق المعيب إلى البائع، ويأخذ المشترى الثمن الذى دفعه(١٠٢).

وقد يتفق الجلاب مع المشترى فى هذه الحالة على التنازل له عن جزء من ثمن الرقيق مقابل رضائه بالعيب وعدم رده، إلا أنه فى حالات أخرى كان المشترى لا يقبل، ويتمسك بردّ الرقيق، وأخذ المبلغ المدفوع.

والملاحظ أنه وجدت حالات لم يستطع المشترى فيها إثبات وجود العيب بالرقيق، أو أن العيب لم يكن عيباً قديماً، أو أن الأمر برمّته كان مجرد ادعاء باطل، ولم يكن بالرقيق عيب إطلاقاً؛ ففى هذه الحالة تبطل الدعوى، ويمنع القاضى المدعى من معارضة البائع(١٠٣).

وفى بعض الأحيان تكون بعض الأمراض المصاب بها الرقيق نتيجة التعب والإرهاق الذى مر به أثناء عملية ترحيله من بلاده بالسودان إلى الأسواق فى مصر، وقد يكون بعضها ناتجاً عن التغير الغذائى، وبعضها ناتج عن اختلاف الطقس؛ فالرقيق لديهم قابلية لاكتساب الأمراض نظراً لطول المسافة التى قطعوها، ومناعتهم الضعيفة، فهم بذلك عرضة للعدوى المرضية بأنواعها المختلفة(١٠٤).

هـ- أسعار الرقيق:

وجدت عدة عوامل مهمة تحكمت فى أسعار الرقيق هى: أجناس الرقيق، وألوانهم- فكل جنس كان له سعر خاص به- والحالة الصحية للرقيق من حيث القوة والضعف، والعمر، ودرجة تعلم الجارية أو العبد، وبالنسبة للجوارى درجة الجمال والثقافة والمهارات المكتسبة، وفترات القحط والمجاعات، وإنتشار الأوبئة؛ حيث كانت أسعار الرقيق تهبط بسبب قلة الطلب عليه فى تلك الفترات؛ ربما بسبب انشغال الناس بهذه الأزمات، وعدم وجود المال الكافى لديهم للشراء، وربما خوفاً من شراء رقيق مصاب بالأمراض أو رقيق هارب أو مسروق(١٠٥).

ولا شك فى أنه كانت هناك محددات أخرى لهذا السعر غير الجنسية، وهى التى أوضحناها فى بداية الحديث عن الأسعار، وسنتناول هذه العوامل خلال الأسطر التالية:

١- الجنس / جنسية الرقيق:

فى البداية سنتحدث عن الطواشية أو الخصيان على أساس أنهم كانوا الأعلى سعراً بين الرقيق، وهؤلاء الطواشية هم الذين كان يجرى لهم عملية الخصاء عند قدومهم إلى أبى تيج- كما ذكرنا سابقاً- وكانت هذه العملية تتم على نوعين؛ النوع الأول يطلق عليه الخصاء الجزئى؛ حيث يتم استئصال الخصيتين، والنوع الثانى هو الخصاء الكامل، وكان يستأصل إلى جانب الخصيتين العضو الذكرى(١٠٦).

ويرجع ارتفاع سعر هؤلاء الطواشية لقلة عددهم، وشدة الإقبال عليهم؛ لأنهم بعد عملية الخصاء يفقدون المقدرة الجنسية تماماً، فكان السلاطين العثمانيون وكبار رجال الدولة يستخدمونهم فى خدمة النساء، وفى حراسة أماكنهم وهم مطمئنون إلى سلوكهم عندما يختلطون فى أجنحة الحريم بأزواجهم وجواريهم(١٠٧).

وكان بعض رجال الدولة العثمانية يأتون إلى مصر، ويقومون بشراء الطواشية، ويرسلونهم إلى القسطنطينية(١٠٨)؛ لذلك ارتفعت أسعار الطواشية؛ فقد باع أحد التجار البرناويين أغا برناوى لأحد رجال السلطة فى مصر فى عام ٩٩٥هـ/ ١٥٨٦م بمبلغ قدره ٧٦ ديناراً ذهباً(١٠٩). وفى عام ١٠٧٧هـ/ ١٦٦٦م تم بيع "طواشى" بمبلغ قدره ١٤٥ ألف نصف(١١٠).

لذلك يمكننا القول إن أسعار الطواشية احتلت قمة أسعار الرقيق السودانى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر.

أما بالنسبة للرقيق الحبشى فيمكننا تصنيفه إلى ثلاثة أنواع؛ الأول هم القادمون من إقليم الجالا، وهم أشبه بالزنوج؛ فلهم بشرة سمراء قاتمة، وأنف أفطس، وشفاه غليظة، وشعر صوفى الملمس، والنوع الثانى هم المولاون، وهم خليط بين الزنوج والقوقازيين، ويتميزون باللون الأسود، والشعر الجعد، وتقاطيع الوجه، ومقاييس الرأس تنطبق على المعروف من مقابلها عند العرب، والنوع الثالث هم الذين يقطنون بداخل البلاد، ولونهم أنقى من غيرهم، وشعرهم طويل مرسل، ويتميزون بدقة وتناسب فى

تقاطيع الوجه، كما يتميزون بالذكاء والأمانة(١١١).

وكان الرقيق الحبشي الأعلى سعراً بين باقي الأجناس الأخرى من الرقيق الأسود؛ فكان متوسط سعر الجوارى الحبشيات أعلى من متوسط سعر العبد الحبشى خلال القرن السابع عشر؛ ويرجع ذلك إلى قلة أعداد الإناث بالنسبة لأعداد الذكور، وتميزت الجوارى الحبشيات بجمالهن، وحرارة أجسادهن، وثباتهن على المودة والولاء لسادتهن(١١٢)، أما الذكور الأحباش فكانوا أفضل من يقومون بخدمة البيوت أو الأعمال الكتابية(١١٣).

كما كان ارتفاع سعر الرقيق الحبشي يرجع إلى أن أغلب المشترين كانوا من العسكر ورجال الطبقة الحاكمة، فكانوا يدفعون فيه مبالغ كبيرة؛ فأعلى سعر لعبد حبشي كان ١٠ آلاف نصف، وذلك خلال القرن السابع عشر، وكان المشترى أحد أبناء دفتردار مصر، وكانت أعلى جارية حبشية قد بيعت بـ١٨ ألف نصف(١١٤).

٢- الصحة: كان الرقيق المريض يتم تقييمه من رُبع إلى عُشر قيمة الرقيق الصحيح، وكان يتم تطبيقها على العبيد الذين يعانون من أمراض دائمة؛ مثل العمى أو ضعف النظر أو الشلل، وتعتبر هذه الفروق من المحددات التى تدور حولها النقاشات والنزاعات القضائية حول عدم شرعية البيع لوجود الخلل أو العيب بالرقيق(١١٥)، كذلك من حيث قوة أو ضعف الرقيق؛ فقد قدر عبد حبشي ضعيف به آثار صفرا بمبلغ قدره ٤٠٠ نصف، وهو مبلغ

ضئيل بالنسبة لأسعار الرقيق الحبشي(١١٦)، وقدّرت جارية سوداء مريضة دون تحديد نوع المرض بـ ١٦٠ نصفاً(١١٧)، وهذا أيضاً سعر متدنٍ مقارنة بأسعار الرقيق الأسود.

٣- العمر: كانت أعمار الرقيق من الأمور الأساسية التي تحدد سعره، وكانت أعمار الرقيق الذين يجلبون تتراوح ما بين العاشرة والخامسة عشرة، وكانوا يقسمون حسب أعمارهم إلى ثلاث فئات هي:

الخماسي، وهو الذى يبلغ عمره العاشرة أو الحادية عشرة(١١٨)؛ فقد بيعت جارية سوداء خماسية فى عام ٩٨١هـ/ ١٥٧٣م بمبلغ قدره ١٢ ديناراً(١١٩)، وهذا النوع كان يطلق عليه أيضاً مصطلح "القاصر"؛ ففى عام ٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م تم بيع عبد قاصر بمبلغ ١٥ ديناراً.

والفئة الثانية اشتملت على نوعين الأول الرقيق السداسي(١٢٠)، وهو الذى يبلغ طوله من كعبه إلى شحمة أذنه ستة أشبار، وكذلك السداسية(١٢١)، أو هو الذى فوق الحادية عشرة ودون الخامسة عشرة(١٢٢)، والثانى الرقيق السباعى(١٢٣)؛ حيث من المرجح أن يكون سبب هذه التسمية أن طوله كان يبلغ سبعة أشبار قياساً على حالة السداسي. وكان يطلق على هؤلاء الرقيق أو هذه الفئة المراهقون ومفردها "مراهق"، وهذه الفئة كانت أسعارها تتراوح خلال القرن السادس عشر ما بين ٤٨٠ نصفاً كحد أدنى، و ١٢٠٠ نصف كحد أقصى عثرنا عليهما، وما بين هذا وذاك تفاوتت الأسعار ما بين الصعود والهبوط على مر

السنوات؛ ففي عام ٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م بيع عبد أسود مراهق بـ ٤٩٠ نصف فضة، وفي عام ١٠٠٤هـ/ ١٥٩٥م بيع عبد برقوى الجنس مراهق بـ ٦٠٠ نصف، كما بيع عبد سداسي تنجراوى الجنس في عام ١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م بمبلغ قدره ٨٥٠ نصفاً(١٢٤).

والفئة الثالثة هي فئة البالغين، والتي تبدأ من الخامسة عشرة فما فوق(١٢٥). وقد تراوحت أسعار هذه الفئة فيما يخص العبيد الذكور خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ما

بين ٥٤٠ نصفاً كحد أدنى، و٢١٣٠ نصفاً كحد أقصى عثرنا عليهما. أما بالنسبة لأسعار الجوارى فقد تراوحت ما بين ٢٧٠ نصفاً كأدنى سعر عثرنا عليه، و ١٧٧٠ نصفاً كأعلى سعر عثرنا عليه أيضاً(١٢٦).

ويتبين من مقارنة الحدين الأدنى والأقصى لأسعار العبيد والجوارى بفئة البالغين أن أسعار الذكور كانت أعلى من أسعار الإناث، وربما يرجع ذلك إلى أن الإقبال على الجوارى التى تعدى عمرها الخامسة عشرة كان أقل من المرحلة العمرية السابقة على هذا السن، وبالتالى تنخفض أسعارها بعد تخطي سن الخامسة عشرة.

وكانت هناك الجوارى العواجيز، وكذلك العبيد العواجيز، الذين كانوا يباعون بأرخص الأثمان؛ حيث يكونون قد وصلوا إلى درجة الوهن والضعف؛ مما يجعل الاستفادة منهم قليلة؛ وبالتالى يكون الإقبال عليهم ضعيفاً جدًّا؛ فعندما باع أحد الجلابة جارية حبشية لأحد الأشخاص بثمن قدره ٤٥ ديناراً قام هذا المشترى بإرجاع

الجارية ثانية ؛ لأنه اكتشف أنها "عجوز كبيرة" ؛ مما يؤكد على أن الرقيق العجوز لم يكن مرغوباً فيه.

٤- المهارات : كانت المهارات تتضمن التدريبات الخاصة التى حصل عليها الرقيق ؛ حتى يتعلم مهنة أو حرفة معينة أو يتعلم التجارة ؛ كياقوت بن عبد الله الحبشى الذى اكتسب مهنة صناعة الكباب، وحمل لقب "معلم"(١٢٧)، ومبارك بن عبد الله التنجراوى الذى احترف مهنة "قهوجى"(١٢٨)، وهناك من تعلم واحترف صناعة الكفتة(١٢٩).

وكان الرقيق بمجرد أن يحترف هذه المهنة يحمل لقب أسطى، وهذه الدرجة وصل إليها العديد منهم(١٣٠)، ولا شك فى أن هذه المهنة التى تعلموها رفعت أسعارهم إلى درجة كبيرة؛ لأن مشتريهم سيستفيدون منهم استفادة كبيرة.

وكان من مميزات العبيد الزنوج أنهم كانوا يتحملون الأعمال الشاقة والصعبة التى تتطلب بذل مجهود كبير(١٣١).

وكان من بينهم من تدرب على الفنون العسكرية، لدرجة أنه أحياناً كان سعر من تدرب منهم على هذه الفنون يقارب نظيره من الرقيق الأبيض.

وكان من الممكن أن تكتسب الجوارى خبرات الطهى وتأخذ لقب أسطى، وبهذا التدريب كان من الممكن أن يرتفع سعرها أربعة أضعاف السعر الذى تباع به جارية ليس عندها هذه المهارة الخاصة(١٣٢).

وبذلك يتضح لنا الأمور التي كان سعر الرقيق يتحدد عليها صعوداً وهبوطاً، والتي لا شك في أنها كانت أموراً في غاية الأهمية.

و- ظاهرة هروب الرقيق:

من الأهمية بمكان بالنسبة للتجار أو المشترين أن يكونوا على علم بأن الرقيق الذى يشترونه ملك للبائعين الذين يتعاملون معهم، أو أن يضمنوا أن الرقيق تم شراؤه بصورة شرعية من مالكه السابق، ويجب أن يوضح في ورقة البيع التاريخ الذى تم فيه البيع تفادياً للادعاءات التي يقوم بها البعض بأنهم المالكون الحقيقيون للرقيق، وأن العبد أو الجارية قد سرق أو هرب منه. ويرى ولز أن مثل هذه الادعاءات ليست شائعة في القضاء المصرى، وبالتالى فإن العديد من المنازعات حول هذا الموضوع كان يتم تسويتها خارج نطاق المحاكم الشرعية(١٣٣).

إلا أن هذا لم يمنع وجود حالات خاصة بفقدان العبيد أو هروبهم أو حتى سرقتهم تم عرضها أمام القضاء المصرى؛ حيث يتضح من هذه الحالات أن المالكين كان رقيقهم يهرب منهم في أماكن بعيدة خارج نطاق القاهرة؛ كالذى حدث مع سكر الركاضى من هروب أربعة رقيق منه في بر عمارة، وأصبح أمرهم مجهولاً، وأحمد بن إبراهيم التكرورى الذى هرب منه عبد في واحة سيوة، ووجد هذا العبد مع أحد الأشخاص بالقاهرة، فادّعى عليه بذلك أمام المحكمة، ولوجود بيّنة معه على ملكيته هذا العبد حكم القاضى بردّ العبد له.

يتضح من المثالين السابقين أنه عندما يتمكن الرقيق من الهرب

إما أن يصبح أمره مجهولاً لمالكه، ولا يستطيع معرفة مكانه؛ حيث من الممكن أن يكون قد عاد إلى موطنه، وإما أن أحد الجلابة أو الأشخاص العاديين وجده ووضع يده عليه أو أحضره إلى القاهرة ليبيعه، ولحسن حظ مالكه الأصلي يجده مع هذا الشخص، ويتعرف عليه، ويكون معه من يشهد بأن هذا العبد ملكه، فيسترده عن طريق المحكمة.

وقد يهرب الرقيق أثناء تواجده بالقاهرة، فبعد أن يتم بيعه يهرب من سيده الجديد؛ فالحاج معتوق المغربى الطرابلسي هرب منه العبد الذى اشتراه من أحد الجلابة إلى أسيوط بعد مرور ثلاثة أيام من شرائه له(١٣٤)، وكذلك هرب عبد أسود فوراوى من الحاج يحيى بن سرور الجلاب بالقرب من باب الوزير بالقاهرة.

بالإضافة إلى ذلك عندما كان يتم تصدير الرقيق إلى الدولة العثمانية كانوا ينتهزون أية فرصة للهروب من مالكيهم الجدد؛ وذلك فى غالب الأمر كان سببه خوفهم من الذهاب إلى هذه الأماكن التى لا يعرفون عنها شيئاً(١٣٥)؛ فهرب من الحاج على بن مصطفى الرومى عبد أسود فنجاوى أثناء مروره بدرب السويس(١٣٦).

وقد يصل الأمر إلى هروب الرقيق من مالكيهم بعد سفرهم من مصر إلى أحد البلاد التابعة للدولة العثمانية، ويتمكنون بطريقة أو بأخرى من العودة إلى مصر ثانية(١٣٧).

وفى هذه الحالة يكون من حسن حظ مالك الرقيق أن يقع هذا العبد فى يد أشخاص ثقة، فيقومون بتسليمه إلى الصوباشى، الذى

يقوم بدوره بالبحث عن سيده وإرجاعه له(١٣٨)، أو أن يتعرف المالك على العبد حينما يراه مع الشخص الذى وجده.

- وحينما يرجع العبد الهارب من سيده بأى بلد خارج مصر، ويقع تحت يد موظفى الإدارة العثمانية؛ كانت توجد مقاطعة تابعة لقبودان بندر إسكندرية تسمى مقاطعة "يوافاجقين قول"، والتى كانت تختص بردّ العبيد الهاربين إلى سادتهم نظير أجر يدفعونه للقبودان(١٣٩). وعندما لا يستطيعون الاستدلال على سيده يضطرون للتحفظ عليه حتى يتبين أمره(١٤٠).

وأخيرا يمكننا القول إنه لم يكن كل الرقيق يهربون أو ينوون الهروب من مالكيهم، وأن ما حدث كانت حالات قليلة، ولم تكن سمة عامة وسائدة. كما أن أغلب الرقيق الهارب كان يتمّ إرجاعه بعد أن يدركوا أن هروبهم لا فائدة منه، فإذا هربوا سيتم إرجاعهم ثانية، وإن لم يتم إرجاعهم فسيقعون تحت سيطرة سيد آخر، والذى يقوم بدوره بإرسالهم إلى مجهول لا يدركونه.

ثانيا- تجارة الذهب:

وصل النقد الذهبى المملوكى لحالة من التردى والفشل أمام الدوكات البندقية؛ ويرجع ذلك حقيقة الأمر إلى أزمة الذهب التى كانت سلطنة المماليك تعانى منها، والتى لعب فيها الأوربيون دوراً لا يستهان به؛ فبحلول القرن الثالث عشر الميلادى نضبت مناجم الذهب فى النوبة، فظلت تجارة السلطنة مع بلاد التكرور هى المصدر البديل أمام المماليك للحصول على الذهب حتى الربع الأخير من

القرن الرابع عشر، عندما نجح التجار الإيطاليون في اجتذاب جزء من هذا الذهب إلى بلادهم على حساب حصة سلطنة المماليك منه(١٤١).

وقد أشار أحد الرحالة البنادقة، والذى زار السودان الغربى بين عامى ١٤٥٥- ١٤٥٦م؛ إلى أن ذهب بلاد التكرور كان يقسم ثلاثة أقسام؛ القسم الأول يذهب إلى مصر، ومنها إلى بلاد الشام؛ والثانى إلى تونس؛ والثالث إلى التجار الإيطاليين؛ مما قلل من كمية الذهب الواردة إلى مصر خلال هذه الفترة(١٤٢).

وهناك من يرى أن سبب ذلك نجاح البرتغاليين في الاستحواذ على كميات كبيرة من ذهب بلاد التكرور بعد وصولهم إلى خليج غينيا فى الساحل الغربى من أفريقيا، واستحواذهم لأنفسهم وقادتهم على معظم إنتاج غرب أفريقيا من الذهب(١٤٣).

وفى مقابل هذا هناك من يرى أن الذهب الذى كان يحصل عليه البرتغاليون لم يكن يأتيهم عن طريق المصادر التى كانت تعتمد عليها غانا ومالى، بل كان يأتيهم من مناجم جديدة فى الغابات التى تقع خلف السافانا القريبة من الشاطئ(١٤٤)، ولعدم تمكنهم من الوصول إلى مراكز الذهب في تمبكتو انصرفوا إلى تجارة الرقيق الذى كان مركز تجميعهم فى أرجيوم(١٤٥).

وهناك رأى ثالث يقول إنهم اعتمدوا بصورة كبيرة على الإنتاج الضخم والمنتظم لمنطقة ساحل الذهب، وكانت المناطق الأخرى المنتجة للذهب توجد على مسافات بعيدة في الداخل، بحيث إن

كميات ضئيلة من الذهب كانت تصل إلى الساحل بعيداً عن تجارة السودان والصحراء(١٤٦).

واعتماداً على الرأيين الثانى والثالث يمكننا أن نقرر أن التواجد البرتغالى فى ساحل غرب أفريقيا لم يكن له أثر كبير فى قلة ورود الذهب إلى مصر أواخر العصر المملوكى.

لقد اصطدم سلاطين المماليك بهذا الوضع السيئ عندما حاولوا ضرب نقود ذهبية تتمتع بثبات الوزن ونقاء المعيار، وأمام هذا الوضع لم يكن أمامهم سوى تنمية مصدر بديل للحصول على الذهب، من خلال عائدات تجارة التوابل والسلع الشرقية مع أوربا، إلا أن هذا المصدر أصيب هو الآخر بعدم الاستقرار، منذ أن حاولت المدن التجارية الأوربية الاحتفاظ بما لديها من ذهب من خلال التوسع فى إبرام صفقاتها التجارية مع مصر من خلال المقايضة، إضافة إلى تراجع فائض الميزان التجارى بين مصر والمدن التجارية الأوربية، بعدما توسعت مصر فى استيراد بعض السلع الغذائية والكماليات بكميات كبيرة، كذلك كان على سلاطين الجراكسة الأواخر أن ينفقوا جزءاً من النقد الذهبى فى شراء المواد الحربية والمماليك الجدد، ناهيك عن أن جزءاً من الذهب قد حجب عن التداول من خلال الاكتناز سواء أكان فى شكل سبائك أم نقد أم مشغولات ذهبية(١٤٧).

استمر هذا الوضع إلى انتهاء سلطنة المماليك على أيدى العثمانيين وسيطرتهم على مصر، فورثوا تركة مثقلة بالأعباء

والتدهور، وحاولوا قدر الإمكان إصلاح ما يمكن إصلاحه، فكانت تجارة مصر الخارجية قد تدهورت لأسباب عديدة، وانسحب هذا بالضرورة على تجارتها مع بلاد السودان؛ فحرصت الدولة العثمانية منذ سيطرتها على مصر على معالجة الأزمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها ولايات شمال أفريقيا؛ ليضمنوا استمرار تدفق الذهب الإفريقي إلى خزانتهم(١٤٨).

ولأجل ذلك سيطروا على طرق القوافل عبر الصحراء التي كانت تسلكها القوافل المحملة بالذهب التكروري، ففي عام ٩٦٢هـ/ ١٥٥٤م فرضوا سيطرتهم على واحتي توجورت وورجلا اللتين كانتا تنتهي عندهما تجارتي الرقيق والذهب القادمين من بلاد السودان؛ فعملوا على تأمينها مما أدى إلى زيادة الحركة التجارية عليها، وخاصة بعد أن قاموا بإعفاء تراب الذهب من أي رسوم جمركية عند دخوله إلى مصر(١٤٩).

كذلك نجد أن السلطان سليمان القانوني عندما أصدر قانون تنظيم مصر "نامة مصر" في عام ١٥٢٥م نص على أن الدينار العثماني يضرب من الذهب الوارد من بلاد التكرور. وعندما ترد كميات منه من هذه البلاد يتم شراؤها من قبل خزانة الولاية بأسعار السوق(١٥٠)؛ لذلك لاحظنا تسارع التجار في عقد الشركات للسفر إلى بلاد التكرور وجلب الذهب، وقدم التجار المغاربة إلى مصر - كما ذكرنا سابقاً- وقاموا بدور الوسطاء التجاريين الأساسيين في تلك العملية، ولا شك في أن تشجيع الإدارة العثمانية

التجار على القيام بالسفر إلى بلاد التكرور وجلب الذهب كان له أثره الأكبر في قدوم كميات كبيرة منه إلى مصر بعد أن انقطع وروده في أواخر دولة المماليك، كذلك كان لطمأنتهم التجار على أنه سيتم شراء الذهب منهم بسعر السوق الجارى أثر آخر في نفوسهم؛ لذلك لاحظنا هذا الازدياد من خلال سجلات المحاكم الشرعية.

لقد بدأت كميات الذهب الواردة إلى مصر تأتى إليها بصورة كبيرة بعد أن استتب الحكم العثمانى فيها، وخاصة خلال فترة حكم السلطان سليمان القانونى الذى شرع العديد من القوانين المنظمة للدولة العثمانية، ومن بينها قانون نامة مصر، حتى بلغت الدولة العثمانية أوج ازدهارها وقوتها فى عهده على جميع الأصعدة(١٥١).

هذا الازدهار انسحب على الأوضاع فى مصر، فعمّتها مرحلة استقرار فيما بين عامى ٩٣١هـ/ ١٥٢٥م - ٩٦٧هـ/ ١٥٦٠م؛ حيث استطاعت الإدارة العثمانية السيطرة على مجريات الأمور تدريجيًّا، كما كان لإصلاحات الوزير الأعظم إبراهيم باشا فى مصر، ووضعه التدابير اللازمة لتأمين تنفيذ قانون نامة مصر فى البلاد؛ عظيم الأثر فى التمهيد لهذه الحالة من الاستقرار التى مرت بها مصر وولاياتها(١٥٢).

وكان أشهر الولاة الذين تولوا مصر فى عهد سليمان القانونى (هو) سليمان باشا الوزير ٩٣٣هـ/ ١٥٢٧م - ٩٤١هـ/ ١٥٣٤م الذى كلف بتطبيق الإصلاحات الإدارية والنظم التى نص عليها

قانون نامة مصر، فوصلت مصر في عهده إلى أقصى حد من الاستقرار والازدهار؛ فلا أدلّ على ذلك من الكلمات التي ذكرها أبو السرور البكري في وصف حالة مصر في عهد هذا الوالي؛ حيث قال: " غير أن مصر كانت في أيامه عروساً تجلّى ووجه ملاحتها كالنهار إذا تجلّى، وكانت قاهرة كاسمها لا مقهورة...، والناس بعده في خير ونعيم، وعيشة راضية ومقام كريم"(١٥٣).

وهذا يبين لنا مدى الخير الذى عاشت فيه مصر في عهده، واستمراره إلى بعد ولايته، كما يفسر لنا سبب قدوم التجار المغاربة إلى مصر، وجعلها مقرًّا ومركزاً لعملياتهم التجارية مع بلاد التكرور لجلب الذهب.

ففى عام ٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م عثرنا على ١١ عقداً متنوعاً ما بين شركات ومضاربة وأمانة شرعية بسجلات بعض المحاكم الشرعية كانت وجهتها بلاد التكرور، ومهمتها الأساسية جلب تراب الذهب التكروري، وظل الأمر في تطور وازدياد، حتى جاءت سنة ٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م، والتى سجلت ثالث أعلىٰ نقطة في الرسم البياني من حيث ورود الذهب؛ ففى هذه السنة تم عقد ٢٠ عقداً متنوعاً أيضاً كانت مهمتها جلب الذهب التكروري.

والملاحظ أن أغلب هذه العقود كان المغاربة عنصراً أساسيًّا فيها؛ حيث تواجدوا إما تجاراً سفّارين قاموا بالسفر إلى بلاد التكرور، وإما ممولين لتجار آخرين، وإما الاثنين معاً؛ حيث كان الممولون والتجار السفارون من المغاربة(١٥٤).

على أن الأمر لم يقتصر عليهم كلية ؛ فقد ظهر اليهود كعنصر ممول وفعال للتجار المغاربة وغيرهم للسفر إلى بلاد التكرور لجلب الذهب، وهذا كان له أهميته لليهود - سنتناول ذلك فيما بعد- وكذلك تواجد دور المصريين كممولين للمغاربة أيضاً(١٥٥)، وبعض العتقاء كتجار سفارين(١٥٦).

ويتضح من ذلك تكاتف جهود جميع التجار بمختلف طوائفهم وانتماءاتهم من أجل الحصول على الذهب وتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح.

استمر قدوم الذهب إلى مصر خلال السنوات التالية ما بين هبوط وصعود فى حدود المعقول، حتى جاءت سنة ٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م التى سجلت أعلى معدل للذهب المجلوب إليها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، فماذا كان السبب وراء ذلك؟!

فى البداية يجب أن نضع الحالة السياسية والوضع الأمنى لمصر فى الاعتبار؛ فقد وقعت هذه السنة فى المرحلة التى أطلق عليها مرحلة الاضطراب فيما بين عامى ٩٦٨هـ/ ١٥٦١م - ٩٩١هـ/ ١٥٨٣م؛ وذلك لظهور عوامل الفساد والاضطراب فى مؤسسات مركز الدولة؛ حيث كان لهذه الحالة انعكاس مباشر على الأوضاع العامة فى مصر.

ولما كانت مرحلة الاستقرار الإدارى فى مصر ٩٣١هـ/ ٩٦٧هـ - التى قابلت مرحلة الازدهار فى الدولة - قد بدأت باعتلاء السلطان سليمان القانونى عرش السلطنة، واستمرت حتى أواخر حياته

٩٧٣هـ/ ١٥٦٦م؛ فقد كان لتقدّم عمر السلطان وتراخي قبضته في السيطرة على مقاليد البلاد، وتدخّل رجال القصر في إدارة شئون الدولة؛ تأثير سلبي على مركز الدولة وعلى ولاياتها في الشرق وفي الغرب.

وقد ظهرت بوادر الفساد أول ما ظهرت في إيالة مصر، وكان لاضطراب الحالة المالية للدولة وبدء ظهور العجز في موازنتها تأثير سلبي على مختلف مؤسسات الآستانة، الأمر الذي لم يكن تأثيره بعيداً عن إحدى مؤسسات الدولة المهمة في مصر.

وعلى أثر اكتشاف العالم الجديد، وإغراق أسواق أوربا بالذهب، وانخفاض نسبة ما وصل منه إلى خزينة الدول؛ ارتفعت الأسعار في البلاد، وانخفضت قيمة العملة العثمانية؛ مما اضطر الدولة لزيادة ساليانات(*) الأمراء وعلوفات العسكر، وقد أدى هذا التفاوت في ميزانية الدولة إلى اضطرارها للبحث عن مصادر أخرى لمواجهة أعبائها بعد أن تجمدت أو كادت تتجمد الفتوحات شرقاً وغرباً(١٥٧).

في ظل هذه الأوضاع كانت الدولة العثمانية في حاجة شديدة إلى ذهب أفريقيا التي كانت إحدى القنوات المهمة لإمدادها بهذا الذهب؛ لذلك كانت الحاجة إلى التوسع في جلب الذهب بصورة أكبر للخروج من هذه الضائقة المالية، وربما يفسر هذا جانباً من أسباب ورود الذهب التكروري إلى مصر في هذه السنة بصورة أكبر؛ ففي هذا العام كان يتولى باشوية مصر "المولى عبد الرحمن

أفندى بن على" الذى حكم ما بين ٩٦٩هـ/ ١٥٦١م-٩٧١هـ١٥٦٣ /م، وكان من قضاة عسكر الدولة العثمانية بمصر، وكان حازماً، وفقيهاً فاضلاً، وكان مسموع الكلمة بين الناس(١٥٨)، وترتّب على هذا استمرار شيء من استقرار الأوضاع في مصر على جميع الأصعدة.

وفي هذه السنة تم العثور على ١٨ عقداً متنوعاً للسفر إلى بلاد التكرور بغرض جلب الذهب، كما تم العثور على العديد من الوثائق الخاصة بورود كميات من الذهب التكرورى إلى مصر(١٥٩) بخلاف المعتاد.

هناك عامل آخر يفسر سبب ارتفاع كمية الذهب الورادة إلى مصر خلال هذه السنة، وهو تواجد الوسطاء التجاريين من بلاد التكرور أنفسهم في مصر، وعملهم كوسطاء تجاريين للمصريين واليهود وغيرهم(١٦٠)؛ فمن أمثلة هؤلاء الوسطاء التجاريين التجار الونقراتيون(١٦١)، الذين كانوا عنصراً قويًّا في المجتمع السوداني.

فقد كانوا تجاراً محترفين يقومون بجمع الذهب على وجه الخصوص وبعض المنتجات الأخرى ويبيعوها في المدن السودانية وغيرها، وكانوا يعملون لحساب رؤسائهم في شمال أفريقيا(١٦٢).

أضف إلى ذلك ظهور التجار المصريين كممولين للتجار التكاررة والمغاربة وغيرهم، ودخولهم في سباق التجارة مع بلاد التكرور لجلب الذهب، وأشهر هؤلاء التجار المصريين الحاج أبو بكر بن عبد

القادر الأخميمي الأبوتيجي؛ حيث وجدناه في هذه السنة - وفي محكمة واحدة - يقوم بتمويل ستة تجار من بلاد التكرور لجلب الذهب من بلادهم(١٦٣)، كذلك بروز دور يحيي بن الجمال خلال هذه السنة أيضاً في تمويل التجار المغاربة لجلب الذهب(١٦٤).

هذه العوامل - وربما غيرها أيضاً - جعلت سنة ٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م سنة فارقة في الذهب القادم إلى مصر من بلاد التكرور خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وربما القرن الثامن عشر أيضاً.

وكانت هناك أيضاً سنة أخرى أصبحت نقطة متميزة في تاريخ تجارة مصر مع بلاد التكرور، وهي سنة ١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م، كما يتضح من الرسم البياني؛ ففي هذه السنة كان بروز نجم شاهبندر التجار إسماعيل بن أبي طاقية الذي أقام شبكة تجارية مترامية الأطراف، وكان أحد أطرافها بلاد التكرور؛ حيث كان له وكلاء هناك من أجل جلب الذهب على وجه الخصوص(١٦٥).

ومما تجدر الإشارة إليه أن دوره هذا بدأ قبل ذلك العام بسنوات، واستمر بعده سنوات أيضاً حتى وفاته(١٦٦)، وذلك على الرغم من الصعوبات الجمّة التي أصبحت تحيط بتجارة مصر مع بلاد التكرور.

وقد استمر قدوم الذهب إلى مصر من بلاد التكرور بطريقة أو بأخرى خلال القرن السابع عشر ما بين صعود وهبوط، حتى سجل أقل معدلاته في نهاية القرن ١١١١هـ/ ١٦٩٩م، فماذا كان السبب وراء ذلك؟

أسباب قلة ورود الذهب إلى مصر فى نهاية القرن السابع عشر :

كان من أهم الدوافع التى شجّعت على حركة الكشوف الجغرافية الأوربية البحث عن مناجم الذهب فيما وراء البحار بعد أن نضب ذهب أوربا فى القرن الرابع عشر بسبب كثرة استيراد السلع الشرقية دون أن يكون لدى الأوربيين سلع مهمة يقايضون بها مشترياتهم، فاضطروا للدفع بالذهب الذى سرعان ما نضبت أرصدته(١٦٧) .

كذلك قام الأمير هنرى الملاح بالاستيلاء على سبتة فى عام ٨١٨هـ/ ١٤١٥م، ثم طنجة وتطوان ؛ على أمل الوصول إلى ذهب بلاد السودان، وتحويل تجارة الذهب من طريق القوافل إلى الطريق البحرى، وإلى موانئ المحيط الأطلسى بدلاً من موانئ البحر المتوسط(١٦٨) .

وبعدها توجهت الحملات البحرية البرتغالية لاستكشاف الساحل الغربى لأفريقيا، غير أن هناك سمة اتسم بها الكشف البرتغالى لساحل أفريقيا الغربية، وهى البطء الشديد فى بداية أمره، وعدم وجود قوة دافعة لمواصلة العمليات الكشفية فى ساحل غرب أفريقيا بعد وفاة الأمير هنرى الملاح فى عام ١٤٦٠م.

وقد توقف نشاط البرتغاليين عند جزر رأس الفير، ثم واصلوا رحلاتهم الكشفية بعد عام ١٤٦٩م، حتى وصلوا إلى "المينا"، والذى سماه الأوربيون بعد ذلك "ساحل الذهب"، وهذا المكان هو الذى وجد به الذهب الخام بكميات كبيرة(١٦٩) .

كان اكتشاف البرتغاليين ساحل الذهب يعنى أنهم وصلوا إلى المنطقة التى مكنتهم من تنفيذ غرضهم الاقتصادى الذى جاءوا من أجله إلى غرب أفريقيا، فحصلوا على الذهب من هناك، ومن المناطق المجاورة للغابة الأفريقية(١٧٠).

ظلت سواحل غرب وشرق أفريقيا خاضعة لسيطرة البرتغاليين الاقتصادية والسياسية لفترة طويلة من الوقت، وطوال القرن الخامس عشر والجزء الأول من السادس عشر أنشأ البرتغاليون مراكز تجارية عديدة على الساحل الغربى لأفريقيا، وحملوا سكان السواحل وحكامهم على الاهتمام بالاتجار مع الأوربيين(١٧١).

ومن الجدير بالذكر أنه خلال القرن السادس عشر لم يكن هناك أية دولة أوربية تريد أن تؤسس لها مركزاً تجاريًا فى غرب أفريقيا كى تنافس البرتغال؛ فحتى عام ١٥٩٨م كانت البرتغال هى الدولة الأوروبية الوحيدة التى كان لها وجود فى ساحل غرب أفريقيا، ولم يكن لدى التجار الفرنسيين والإنجليز القوة الكافية لتأسيس مراكز دائمة على الساحل؛ حتى تمكنهم من مقاومة سلطة البرتغال هناك، بالإضافة إلى أن البرتغاليين لم يكونوا كثيرى الاهتمام بتجارة غرب أفريقيا، فكانت المناطق التى احتلوها فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر صغيرة، وتمثلت مستعمراتهم النموذجية فى مركز تجارى ساحلى بعيداً عن الشاطئ(١٧٢).

وعلى الرغم من التقدم النسبى الذى حققه البرتغاليون حينما أنشأوا مستوطنة فى جزيرة أرجوين، وتحويلهم بعض القوافل

التجارية الصغيرة إليهم ؛ فإن محاولاتهم بعد ذلك أن يتصلوا بالأقطار الداخلية من بلاد التكرور قد فشلت، وبذلك لم يستطيعوا التوغل فى الداخل(١٧٣).

لذلك يمكننا القول إنه منذ قدوم البرتغاليين إلى أفريقيا أثناء الحكم المملوكي لمصر، وحتى نهايات القرن السادس عشر لم يكن تأثيرهم كبيراً على الذهب الوارد إلى مصر خلال هذه الفترة، وإن كان قد بدأ يكبر تدريجيًّا، ولكنه لم يصل إلى الدرجة التى تمكنهم من قطع وروده إلى مصر.

أضف إلى ذلك أن نفوذ الإمبراطورية العثمانية كان متزايداً منذ عام ١٥١٧م بعد إخضاعهم مصر لسيطرتهم ؛ فقد بسطوا حكمهم تدريجيًّا على مدن طرابلس وتونس والجزائر، حتى نشأت دول وصايات عثمانية خاضعة للحماية التركية، وكانت هذه الدول تشكل خطراً كبيراً على الملاحة الأوربية وعلى السواحل الجنوبية لإيطاليا وإسبانيا، وكانت منافذ بعض الطرق المهمة الأخرى الممتدة عرضاً أو طولاً خاضعة لسيطرة ممثلى الباب العالى العثمانى فى أفريقيا الذين كانوا يتمتعون باستقلال ذاتى نسبى فى مدن الجزائر وتونس وطرابلس(١٧٤).

وبناء على ذلك يمكننا الإقرار بأن هذا النفوذ الممتد للعثمانيين قد حرم الإيطاليين من جزء كبير من الذهب الذى كان يذهب إليهم، والذى كانوا يحصلون عليه قبل ذلك، وكان سبباً فى قلة الذهب الوارد إلى مصر فى العصر المملوكى ؛ وبذلك تدفق الذهب إلى مصر

بصورة أقرب إلى الطبيعية دون أية مشكلة حقيقية حتى أواخر القرن السادس عشر.

لكن متى بدأت مشكلة قلة تدفق الذهب التكروري إلى مصر؟

. بمرور الوقت تمكن البرتغاليون من السيطرة على منافذ طرق التجارة بعد زهاء قرن من التوسع فى غرب أفريقيا؛ مما مكنهم من اعتراض سبيل قسم من شحنات الذهب والعبيد التى كانت فى السابق ترسل بأكملها إلى العالم الإسلامى، وربما كان هذا أحد الدوافع التى حدت بالمغاربة إلى الاستيلاء على منعطف نهر النيجر فى عام ١٥٩٠م(١٧٥).

كان أبو العباس المنصور حاكم المغرب - الذى هزم البرتغاليين - يسعى من خلال غزو صنغى إلى إعادة فتح طرق تجارة الذهب والرقيق، وقد أتاح الاستيلاء على تمبكتو جلب ١٢٠٠ عبد عبر الصحراء عام ١٥٩٣م، ولم تسفر العملية التى قام بها جودار باشا إلا عن تعجيل انهيار هذه التجارة، والقضاء على واحدة من أقوى الإمبراطوريات فى غرب السودان فى القرن السادس عشر(١٧٦).

وقد كان الغزو المغربى للسودان الغربى واستيلاؤهم على مدينة تمبكتو عام ١٥٩٠م، وإسقاطهم إمبراطورية صنغى العامل الأول فى قلة الذهب الوارد إلى مصر، لأن جانباً كبيراً من تراب الذهب الوارد إلى تمبكتو وغيرها قد تحول إلى المغرب مباشرة، وقد أثّر هذا بالسلب على كمية الذهب القادمة إلى مصر.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه بالبحث عن العقود التجارية التى عقدت

خلال عام ١٥٩٠م بالمحاكم الشرعية لم نعثر إلا على شركة واحدة، وكانت وجهتها فزان، وقرض تجارى واحد بغرض السفر إلى أحد مناطق فزان أيضاً.

وهذا يوضح لنا أن التجارة مع السودان الغربى بداية من هذا العام أصابها الكساد والركود، وبدأ التجار فى البحث عن حلول بديلة لأجل الحصول على الذهب، أو التحول إلى مناطق أخرى غير مصر؛ ليواصلوا عملهم كوسطاء تجاريين.

هذا وضع الداخل، أما وضع الساحل فإن البرتغاليين بدأوا يواجهون الصعوبات فى شراء الذهب منذ منتصف القرن السادس عشر، وتغيرت الأوضاع لصالح منافسيهم من الفرنسيين والإنجليز والهولنديين الذين كانوا يمتلكون رؤوس أموال تفوق ما لدى البرتغاليين(١٧٧).

وبازدياد المنافسة الأوربية للبرتغاليين منذ بدايات القرن السابع عشر، ودخولهم فى مجال المنافسة فى تجارة الرقيق منذ عام ١٦٤٠م؛ بدأوا يتوغلون فى داخل أفريقيا، وتوغل الفرنسيون إلى الداخل، حتى وصلوا إلى بامبوك (وانقارا العرب)، وأسسوا فى الجنوب مراكز تجارية أخرى(١٧٨).

وكان لدخول هذه الدول الأوروبية مجال التنافس على المناطق الأفريقية وتوغلهم فى الداخل واستيلائهم على مناطق إنتاج الذهب الداخلية بالسودان الغربى خلال القرن السابع عشر؛ أثر كبير على قلة كميات الذهب الواردة إلى مصر.

أما بالنسبة للعامل الثالث في قلة الذهب الوارد إلى مصر فهو بروز طرابلس كمحطة رئيسية للتجارة مع بلاد السودان وخاصة السودان الأوسط، واستئثارها بجانب كبير من كميات الذهب التكروري، وذلك على حساب الكميات الواردة إلى مصر؛ فعندما أراد الإيطاليون تنشيط التجارة مع داخل أفريقيا كانوا مدركين أنه لا بد لهم من الاستعانة بالمغاربة، وأولهم تجار طرابلس الذين كانوا متخصصين فى التعامل مع الداخل.

وتوحى البيانات الدقيقة التى احتوتها وثائق الرهبانية عن تجارة طرابلس مع الداخل أنها كانت مهمة، وكان هذا أمراً طبيعيًّا؛ لأن الوضع السياسى لمنطقة السودان الأوسط ملائم للمبادلات، منذ أن حقق ملك بورنو الانتصار على السلطان آدم سلطان كانم سنة ١٥٠٠م؛ فقد أبرمت هدنة أوقفت الحرب التى كانت دائرة بين الكانورى والبلالة منذ سنة ١٤٦٠م، واستمرت هذه الهدنة حتى سنة ١٥٤٠م، هذا السلام المتزامن فى كل من بورنو وطرابلس وفّر الظروف الملائمة لازدهار التجارة، واستفاد الجميع من هذه الظروف(١٧٩).

وربما استفادت مصر من هذه الظروف أيضاً؛ ففى هذه الفترة ازدهرت تجارتها مع بلاد التكرور؛ مما يوضح أن تعامل الإيطاليين مع طرابلس حتى هذا التاريخ لم يكن عاملاً مؤثراً على تجارة مصر مع كل من السودان الغربى والأوسط.

ولكن مع تولى الباى عثمان باشوية طرابلس فى سنة ١٦٤٩م، والذى كان يتميز بالطمع، فدفعه طمعه هذا إلى تشجيع التجارة

الخارجية، ووجدت طرابلس تحت حكمه وظيفتها كمحطة للتبادل بين الشمال والجنوب.

ومنذ سنة ١٦٥٢م احتكر عثمان التجارة مع سلطنة البورنو، والتى كانت عائداتها كبيرة جدًّا(١٨٠)، ويُعدّ هذا بداية ظهور طرابلس كعامل مؤثر على تجارة مصر مع السودان الأوسط، وكذلك الغربى؛ وبالتالى نقص كميات الذهب الواردة إلى مصر من هذه المناطق.

استمر دور طرابلس فى الصعود، حتى بلغ ذروته فى عهد حكومة عبد الله الأزمرلى، ويشهد على ذلك التقرير الذى أرسله القنصل الإيطالى فى طرابلس إلى السيد ديلانى مدير تجارة فرنسا فى طرابلس والمؤرخ فى ٨ نوفمبر ١٦٨٦م، والذى أوضح مدى ازدهار تجارة طرابلس مع فزان، التى كانت بدورها المحطة الرئيسية لتجارة السودانين الغربى والأوسط(١٨١).

مما سبق يتضح لنا تضافر عدة عوامل أدت إلى قلة الذهب الوارد إلى مصر بداية من عام ١٥٩٠م، بالإضافة إلى قلة عقد الشركات المتخصصة فى التجارة مع بلاد التكرور موطن الذهب، وأدت هذه العوامل إلى انخفاض شديد فى وروده حتى مع التجار والحجاج التكاررة، ولكنه لم ينقطع نهائيًّا، واستمر الأمر كذلك حتى نهاية القرن السابع عشر.

استخدامات الذهب الوارد إلى مصر:

اكتسب الذهب قيمته المادية بفضل ميزاته الجمالية، وندرته،

وخلوده. وقد طغت أهمية الذهب كنقد على قيمته الجمالية والفنية؛ فهناك من يقول "قدرة وقوة الذهب"، ويعنى قدرة وقوة النقد. وقد أرسل الأباطرة والملوك البعثات للبحث عن الذهب ذى القيمة النقدية؛ فالزحف نحو الذهب يعنى الاندفاع إلى الثروة"(١٨٢).

ومن الجدير بالذكر أن التحليل الاقتصادى للقيمة المادية للذهب يعود إلى بدء المذاهب الاقتصادية التى وجدت فى وظائفه النقدية تعبيره الأفضل.

ومن الممكن تحديد الأنواع الرئيسية من مظاهر الذهب الفنية فى الطبيعة والمجتمع فى:

- القيمة الفنية للذهب المرتبطة بتجسيده المادى، وخاصة النقدى.
- المظاهر الجمالية للذهب كفلزّ.
- مظاهر الذهب كحلىّ شخصية، وأشغال صياغية، وزينة أشياء(١٨٣).

وكان الذهب يأتى إلى مصر من بلاد السودان فى صورتين؛ إما فى صورة تراب الذهب "تبر"، وإما على هيئة قطع مختلفة الأحجام والأوزان(١٨٤). وكان النوع الأول هو الأكثر شيوعاً فى الذهب الوارد إلى مصر.

وبناء على ما سبق ذكره يمكننا تحديد الصور التى يحول إليها الذهب عقب وروده إلى مصر، وهى كالآتى:

١- النقود:

بالرغم من تنوع رموز الذهب التى تشكلت مع الزمن، فإنه لعب الدور الأكثر أهمية فى صورته النقدية، هذا التجسيد النقدى الذى تجلّى بشدته القصوى فى المرحلة الرأسمالية من تطور العلاقات الاجتماعية.

وقد اكتسب كل ما ارتبط بالدور الاقتصادى للذهب، وبإنتاجه، وتراكمه، وتركيزه، وهجرته، وتدويله، وقيمته المطلقة؛ أهمية قصوى خلال هذه العقود الأخيرة (١٨٥).

وفى الواقع أن النقود تدور وتدور دون أن تتوقف، وليس هناك شىء يفوقها فى التنقل بسهولة وبأقل فاقد، وقد تصل سرعة الحركة أحياناً إلى الدرجة التى تُحدث الاضطراب فى التتابع المنتظم للعمليات التى تنتقل بالمعدن الثمين من صورة السبيكة إلى صورة النقود، والعملة المتخذة من المعدن الثمين أسرع حركة من السبائك؛ حيث تحركها عمليات التبادل حركة تشبه الشلالات المنهمرة، وتخترق بها عمليات التهريب كل الحواجز والعقبات(١٨٦).

وكانت العملة "تُسكّ" فى مصر أثناء العصر العثمانى إما من الذهب وإما من الفضة وإما من النحاس فى سبائك غير خالصة وبفئات مختلفة؛ فكان الذهب "يسك" إلى دنانير أو إلى الذهب بطرّة؛ أى الجنيه الذهب، وعليه الطرّة "علامة السلطان"، ويساوى مائة نصف فضة(١٨٧).

وخلال النصف الثانى من القرن السابع عشر أشار أوليا جلبى إلى "دار سك النقود المصرية"، وذكر أن "من لم يشاهد ضربخانة

مصر فكأنه لم ير شيئاً من ضربخانات البلاد الأخرى؛ فإن ضربخانة مصر يرد لها الذهب والتبر الخالص من جميع جهات مصر الواسعة الأرجاء، ويوضع ذلك فى طواحين فيذاب ويصفّى من ترابه وأدناسه، ثم يجعل أسلاكاً، ثم تقرض هذه الأسلاك، ثم تصفّح القطع، وتبطّط حتى تسك وتضرب عملة، وبعد ذلك تصقل وتجلى جلاءً تامًّا "، كما أشار إلى أنه كان يعمل بها خمسون سمساراً يهوديًّا، وخمسون فرّاناً، وخمسون صائغاً(١٨٨).

وكان هؤلاء السماسرة اليهود يقومون بتزويد الضربخانة بالكميات التى تحتاجها من تراب الذهب، وكانوا يتجولون وفى حوزتهم أرصدة من العملة، كما كانوا يشترون بأنفسهم الذهب من التجار المغاربة ومن تجار قافلتى سنار ودارفور(١٨٩).

وعندما كانت قوافل بلاد التكرور تأتى إلى مصر كان اليهود يلقونهم؛ ليقوموا بشراء الذهب منهم لتمويل دار الضرب به، بما أنهم الوكلاء والسماسرة المعتمدون لتمويل دار الضرب بالذهب(١٩٠) منذ العصر المملوكى، وحتى أواخر العصر العثمانى، وعملوا كموظفين بها(١٩١).

ولم يقف دورهم عند هذا الحد، بل كانوا يقومون بتمويل التجار المغاربة وغيرهم للسفر إلى بلاد التكرور لجلب الذهب، وبالتالى يزودون به دار الضرب.

وقد قام اليهود بدور آخر؛ فكان بعض التجار المغاربة والتكاررة الذين قدموا إلى مصر يقومون بإعطاء اليهود العاملين بدار الضرب

كميات من الذهب التكروري ليسكّوها لهم نقوداً ذهبية أو دنانير ليتعاملوا بها، وكان اليهود يقومون بهذه العملية في مقابل أجر معين يتلقونه من الطالب، وغالباً ما كان من الذهب التبر(١٩٢).

وأحياناً كان يتبقى بذمة هؤلاء اليهود لبعض التكاررة باقي معاملات مالية خاصة بالذهب، فيقومون بتوكيل أحد التجار المصريين؛ ليستوفي حقهم من هذا اليهودي(١٩٣).

ومن الجدير بالذكر أنه كان يتم في بعض الأحيان استخدام الذهب التكروري في صورته الأولية (التبر) كنقد؛ فنجد من يقوم من التجار المغاربة بتقديم جزء من صداق زوجته أو كله في صورة ذهب تبر. وهذا يوضح أهمية الذهب التكروري في سك العملة المصرية أو التعامل به في صورته الأولية.

٢- الحلي:

كان من ضمن استخدامات الذهب الأخرى في مصر تحويله إلى حلي ومصوغات، واهتم الصائغون بجمع الذهب التكروري سواء من التجار التكاررة أو غيرهم من المغاربة والمصريين، وكان أهم من قام بهذه العملية اليهود أيضاً، وقد وصل الأمر باليهود الصائغين إلى أنهم كانوا يمولون التجار السفّارين إلى بلاد التكرور لجلب الذهب لهم؛ ليقوموا بصنع الحلي والمصوغات منه(١٩٤).

إلا أن هذا لم يمنع من وجود صائغين من غير اليهود كان لهم شأنهم في سوق الصاغة وصناعة الحلي، ومن هؤلاء يحيى بن أحمد العمري الصائغ الذي كان من ضمن مخلفاته ذهب تكروري في

صورة تبر، وسبائك ذهب تكروري(١٩٥) ؛ ليؤكد ذلك على أهمية الذهب التكروري للاقتصاد المصري في ذلك الحين.

وكان من الاستخدامات الأخرى للذهب التكروري استخدامه في تزيين وزركشة بعض الملابس؛ فكثيراً ما نجد إشارات إلى أشياء من هذا القبيل كانت توصف بأنها مزركشة بالذهب التكروري(١٩٦)، وكانت النساء تقوم بشراء الذهب التكروري لتصنع به كوفيات مزركشة أو "طواقي" مزركشة بالذهب التكروري(١٩٧).

من ذلك يتضح لنا مدى أهمية الذهب التكروري في الاقتصاد المصري؛ حيث كان عدم وروده يسبب مشكلة نقدية في مصر، وبالتالي مشكلة اقتصادية؛ لذلك كان الحرص الشديد من جانب الإدارة العثمانية على استمرار قدومه إليها بدون أية عوائق؛ وذلك لأهميته في سك النقد المصري، وتصدير جزء منه إلى عاصمة الدولة العثمانية، إلا أن هذا الحرص لم يمنع قلة وروده إلى مصر بصورة كبيرة مع نهايات القرن السادس عشر حتى نهاية القرن السابع عشر؛ حيث كانت العوامل أقوى من الدولة العثمانية.

الهوامش

(١) عبد العزيز الشناوى. مرجع سابق، ص٦٥٥ .

(*) الجاويش من الموظفين فى الدولة العثمانية، وكان يستخدم في وظائف عديدة منها " جاووش قول " من أفراد الإنكشارية، وكان مسئولاً عن نقل الأخبار بين القادة والعساكر فى ساحات القتال، وهو على رأس العشرة، وتعنى العريف فى المصطلح الحديث؛ سهيل صابان. مرجع سابق، ص ٨٠-٨١ .

(٢) مصر القديمة. ف ٣٨، س ٩٢، ص٧٤، م ٤٤٧، (٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م).

(٣) محافظ إسنا. بدون رقم، ص ١٠٦، (٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م).

(٤) سليمان محمد حسين حسانين. تجار القاهرة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص١١٦ .

(٥) أندريه ريمون. مرجع سابق، ص٧٨٤ .

(٦) محافظ إسنا. بدون رقم، ص٩٩، (٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م).

(٧) سليمان محمد حسين حسانين. مرجع سابق، ص١١٧-١١٨ .

(٨) طولون. ف٦٦، س١٧٦، ص٣١٠، م ١٣٩٣، (٩٨٥هـ/ ١٥٧٧م).

(٩) محافظ إسنا. بدون رقم، ص٩٩، (٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م).

(١٠) الباب العالى. ف ٣٨، س١٠٤، ص٤٠٧، م ١٣٥٥، (١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢م).

(١١) دشت. محفظة ١٤٢، ص٨٧، (١٠٣١هـ/ ١٦٢١م).

(١٢) طولون. ف٦٦، ص١٧٦، ص٣١٠، م ١٣٩٣، (٩٨٥هـ/ ١٥٧٧م).

(١٣) الباب العالى. ف٥، س١٤، ص٢٣٢، م ٦٣٣، (٩٦١هـ/ ١٥٥٣م).

(١٤) القسمة العربية. ف٢٧، س٥٩٠، ص ، م ٢١٦، (١٠٩٠هـ/

١٦٧٩م).

(١٥) دشت. محفظة ٢٠٨، ص٤٢٧، ص٤٣٠، (١١٠١هـ/ ١٦٨٩م).

(١٦) القسمة العربية. ف٣٢، س٧٢، ص٨٤، م ١٤١، (١١١٠هـ/ ١٦٩٨م).

(١٧) الباب العالي. ف١٢، س٣٤، ص١٤٦، م ٧٨٨، (٩٨١هـ/ ١٥٧٣م).

(*) الدلال هو من يجمع بين البَيِّعيْن ومن ينادى على السلعة لتباع بالممارسة. والسمسار هو الوسيط بين البائع والمشترى لتسهيل الصفقة نظير أجر معين. المعجم الوجيز، ص٢٣٣، ٣٢١.

(١٨) منفلوط. س١، ص٣٨٠، م ٩٢٦، (١٠٩٥هـ/ ١٦٩٣م).

(١٩) أندريه ريمون. مرجع سابق، ج١، ص٤٥٢.

(٢٠) سليمان محمد حسين حسانين. مرجع سابق، ص١٢٩-١٣٠.

(٢١) منفلوط. س١، ص٣٨٠، م ٩٢٦، (١٠٩٥هـ/ ١٦٩٣م).

(٢٢) الباب العالي. ف٣٧، س١٠٢، ص٣٥١، م ١٤٨٠، (١٠٢٩هـ/ ١٦١٩م).

(٢٣) نفسه. ف٤٦، س١٢٢، ص٢٢٩، م ١٣٠٢، (١٠٥١هـ/ ١٦٤١م).

(٢٤) الصالحية النجمية. ف٢٣٢، س٥٠٨، ص٤٧٤، م ١٤٣٧، (١١٠٨هـ/ ١٦٩٦م).

(٢٥) الباب العالي. ف٥١، س١٣٢، ص٤٧٤، م ١٩٦٧، (١٠٦٦هـ/ ١٦٥٥م).

(٢٦) دشت. محفظة ١٤٢، ص٨٧، (١٠٣١هـ/ ١٦٢١م).

(٢٧) الباب العالي. س١٢٦، ص٤، م ٨، (١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م).

(٢٨) دشت. محفظة ١٤٢، ص٨٧، (١٠٣١هـ/ ١٦٢١م).

(٢٩) نفسه.

(٣٠) هبة عبد الخالق عبد الله. الحسبة في مصر العثمانية، ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٠، ص١٦٧.

(٣١) دشت. محفظة ١٤٢، ص٨٧، (١٠٣١هـ/ ١٦٢١م).
(٣٢) محافظ إسنا. بدون رقم، ص٩٩، (٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م).
(٣٣) طولون. ف٦٦، س١٧٦، ص٣١٠، م١٣٩٣، (٩٨٥هـ/ ١٥٧٧م).
(٣٤) الباب العالي. س٩٠ مكرر، ص٢١٠، م ٩٤٦، (١٠١٧هـ/ ١٦٠٨م)؛ مروة تميم. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للرقيق في مصر في العصر العثماني، ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٠، ٢١.
(٣٥) سليمان محمد حسين حساتين. مرجع سابق، ص١٣٢ .
(٣٦) الصالحية النجمية. ف٢٣٢، س٥٠٨، ص٤٧٤، م١٤٣٧، (١١٠٨هـ/ ١٦٩٦م).
(٣٧) طولون. ف٦٦، س١٧٦، ص٣١٠، م ١٣٩٣، (٩٨٥هـ/ ١٥٧٧م).
(٣٨) الصالحية النجمية. ف٢٢٠، س٤٩٢، ص٣٤٢، م ١٤٣٨، (١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢م).
(٣٩) الباب العالي. ف ٥١، س١٣٢، ص٤٧٤، م ١٩٦٧، (١٠٦٦هـ/ ١٦٥٥م).
(٤٠) دشت. محفظة ١٤٢، ص٨٧، (١٠٣٧هـ/ ١٦٢١م).
(٤١) الصالحية النجمية. ف٢٠٦، س٤٥٩ مكرر، ص١٦٨، م ٨٣٨، (٩٨٦هـ/ ١٥٧٨م).
(٤٢) القسمة العربية. ف٢٠، س٤٤، ص٢٨٣، م ٤١٩، (١٠٦٥هـ/ ١٦٥٤م).
(٤٣) الباب العالي. ف٤٣، س١١٣، ص١٥٠، م ٥٤٨، (١٠٤١هـ/ ١٦٣١م).
(٤٤) الصالحية النجمية. ف٢١١، س٤٧٢، ص ٣٠٨، م ١٢٠٠، (١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م).
(٤٥) القسمة العربية. ف٣١، س٦٨، م ٦٢٢، (١١٠٢هـ/ ١٦٩٠م).

(٤٦) مروة تميم رمزى. مرجع سابق، ص٢١ .
(٤٧) الباب العالى. ف٤٣، س١١٥، ص١٨٦، م ٩٢١، (١٠٤٢هـ/ ١٦٣٢م).
(٤٨) محسن شومان. اليهود، ج٢، ص٢٥٥ .
(٤٩) طولون. ف٦٥، س١٧٥، ص١٧١، م٧١١، (٩٨٢هـ/ ١٥٧٤م).
(٥٠) دشت. محفظة ٤، ص٤٧١، (٩٣١هـ/ ١٥٢٤).
(٥١) محسن شومان. المقاطعات، ص٦٨ .
(٥٢) دشت. محفظة ٢٠٥، ص٣٦، (١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥م).
(٥٣) مروة تميم. مرجع سابق، ص ١٧ .
(٥٤) الصالحية النجمية. ف ٢١٢، س٤٧٤، ص٣٦٤، م١٤٨١، (١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م).
(٥٥) الباب العالى. ف ٣٣، س٩٢، ص٣٧٢، م١٦٣١، (١٠١٩هـ/ ١٦١٠م).
(٥٦) نفسه. ف٣٨، س ١٠٤، ص٥١٥، م١٦٨٤، (١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢م).
(57) Walz, T. Trade. , P. 173- 174.
(٥٨) لبيبة إبراهيم مصطفى. الرقيق وتجارة مصر والشام فى عصر دولة سلاطين المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م)، ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص٨٤ .
(٥٩) محمد الغزالى. "هداية المريد فى تقليب العبيد"، تحقيق/ عبد السلام هارون، نوادر المخطوطات، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠١، ص ٤٢٣ .
(٦٠) محمد الغزالى. مصدر سابق، ص٤٢٧ .
(٦١) أبو الحسن المختار بن عبدون البغدادى. "رسالة جامعة لفنون نافعة فى شرى الرقيق وتقليب العبيد"، تحقيق عبد السلام هارون، نوادر المخطوطات، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠١، ص٣٨٣ .
(٦٢) لبيبة إبراهيم مصطفى محمد. مرجع سابق، ص٨٤ .
(٦٣) أبو الحسن المختار بن عبدون البغدادى. مصدر سابق، ص ٣٨٦ .

(٦٤) لبيبة إبراهيم مصطفى محمد. مرجع سابق، ص٨٤ .

(٦٥) نفسه. ص ٧٨-٧٩ .

(٦٦) مروة تميم. مرجع سابق، ص ٢٣ .

(٦٧) لبيبة إبراهيم مصطفى محمد. مرجع سابق، ص٧٨-٧٩ .

(٦٨) نفسه، ص ٨٥ .

(69)Walz, T. Op. Cit. , P. 180.

(٧٠) لبيبة إبراهيم مصطفى محمد. مرجع سابق، ص٨٣ .

(71) Walz, T. Op. Cit. , P. 180.

(٧٢) لبيبة إبراهيم مصطفى محمد. مرجع سابق، ص٨٣ .

(73) Walz, T. Op. Cit. , P. 183.

(٧٤) لبيبة إبراهيم مصطفى محمد. مرجع سابق، ص٨٦ .

(٧٥) مروة تميم. مرجع سابق، ص٢٤ .

(٧٦) دشت. محفظة ٢٤، ص ٨٦٢، (٩٥٤هـ/ ١٥٤٧م).

(٧٧) طولون. ف ٦١، ص ١٦١، ص ٧٨، م ٦٣٣، (٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م).

(٧٨) دشت. محفظة ٦٧، ص٣١٨، (٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م).

(٧٩) الصالحية النجمية. ف ٢١١، س ٤٧١، ص٨٥، م ٢٦١، (١٠٠٠هـ/ ١٥٩١م).

(٨٠) القسمة العربية. ف ٢٠، س ٤٤، ص٧٤، م ١٠٤، (١٠٦٥هـ/ ١٦٥٤م).

(81) Walz, T. Op. Cit. , P. 190.

(٨٢) محمد مختار. بغية المريد في شراء الجوارى وتقليب العبيد الأوضاع الاجتماعية للرقيق فى مصر ٦٤٢- ١٩٢٤م، القاهرة، خالد مختار، محمد مختار، (د.ت)، ص٧٠ .

(82) Walz, T. Op. Cit. , P. 186.

(٨٤) دشت. محفظة ٢٤، ص١٣٧، (٩٤٨هـ/ ١٥٤١م).

(٨٥) طولون. ف ٧٢، س ١٩٢، ص ٤٩٢، م ١٦٤٢، (١٠٢٤هـ/ ١٦١٥م).

(٨٦) الباب العالى. ف ٣٦، س ٩٨، ص ١٩٩، م ٢٣٣٧، (١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م).
(٨٧) الصالحية النجمية. ف ٢٠٠، س ٤٤٣، ص٣، م ٨، (٩٥٩هـ/ ١٥٥١م).
(٨٨) الباب العالى. ف ٤٧، س ١٢٤، ص ٣٧٨، م ١٧٧٩، (١٠٥٤هـ/ ١٦٤٤م).
(٨٩) طولون. ف ٦٨، س ١٨٢، ص٥٢، م ١٩١، (٩٩٥هـ/ ١٥٨٦م).
(٩٠) نفسه. ف ٢١١، س٤٧٢، ص٣٠٨، م ١٢٠٠، (١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م).
(٩١) مروة تميم. مرجع سابق، ص٢٢ .
(٩٢) نفسه، ص ٢٤؛ Walz, T. Op. Cit. ,P. 186 .
(٩٣) الباب العالى. ف ٢٢، س ٦٥، ص ١٤٣، م ٥٠٣، (١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م).
(94) Walz, T. Op. Cit. ,P. 186
(٩٥) الصالحية النجمية. ف ٢١١، س ٤٧٢، ص ٣٠٨، م ١٢٠٠، (١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م).
(٩٦) نفسه. ف ٢١٦، س ٤٨٣، ص ٤٧، م ٢١١، (١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م).
(٩٧) نفسه. ف ٢٠٦، س ٤٥٩، ص ٥٠، م ١٤٧، (٩٨٦هـ/ ١٥٧٨م).
(98) Walz, T. Op. Cit. ,P. 194.
(٩٩) طولون. ف ٦١، س ١٦٠، ص٢٦، م ١٠٧ (٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م).
(١٠٠) الصالحية النجمية. ف ٢١١، س ٤٧٢، ص٣٠٨، م ١٢٠٠، (١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م).
(١٠١) الباب العالى. ف ٢٢، س ٦٥، ص ١٤٣، م ٥٠٣، (١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م).
(١٠٢) الصالحية النجمية. ف ٢٠٦، س ٤٥٩، ص٥٠، م ١٤٧، (٩٨٦هـ/ ١٥٧٨م).

(١٠٣) الباب العالي. ف ١٢، س ٣٤، ص ١٤٦، م ٧٨٨، (٩٨١هـ/ ١٥٧٣م).

(١٠٤) الباب العالي. ف ٤٣، س ١١٣، ص ١٧٠، م ٦٠١، (١٠٤١هـ/ ١٦٣١م).

(105) Walz, T. Op. Cit. , P. 195- 200.

(١٠٦) لبيبة إبراهيم مصطفى محمد. مرجع سابق، ص٨٨ .

(١٠٧) عبد العزيز الشناوى. مرجع سابق، ص٤٦٠ .

(١٠٨) نفسه.

(١٠٩) الباب العالي. ف ٥٦، س١٤٢، ص٢٤٠، م ٧٤٥، (١٠٧٧هـ/ ١٦٦٦م).

(١١٠) طولون. ف ٦٨، س١٨٢، ص٥٢، م ١٩١، (٩٩٥هـ/ ١٥٨٦م).

(١١١) الباب العالي. ف٥٦، س١٤٢، ص٢٤٠، م ٧٤٥، (١٠٧٧هـ/ ١٦٦٦م).

(١١٢) عماد هلال. الرقيق فى مصر فى القرن التاسع عشر، القاهرة، دار العربى، ١٩٩٩، ص٤٢، ٤٣ .

(113) Richard Pankurst. "Ethiopia's Economic and cultural ties with the sudan from the middle ages to the mid-nitenth century", S. N. R, vol. LVI, Khartoum, 1975, P. 92

(١١٤) آلان مورهيد. النيل الأزرق، ترجمة/ نظيم لوقا، دار المعارف بمصر، (د.ت)، ص٢٢٠ .

(١١٥) مروة تميم. مرجع سابق، ص٢٧

(116) Walz, T. Op. Cit. , P. 208.

(١١٧) دشت. محفظة ٥١، ص١١٣، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م).

(١١٨) نفسه.

(١١٩) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. مرجع سابق، ص ٢٤٧ .

(١٢٠) طولون. ف ٦٥، س ١٧٤، ص١٢٤، م ٥٣١، (٩٨١هـ/ ١٥٧٣م).

(١٢١) الصالحية النجمية. ف ٢٠٠، س ٤٤٢، ص٢٥٥، م ٩٢٤، (٩٥٢هـ/ ١٥٤٥م).

(١٢٢) محمد بن عمر التونسي. مصدر سابق، ص٢٩٨ .

(١٢٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. مرجع سابق، ص٢٤٧ .

(١٢٤) القسمة العربية. ف ٢٣، س ٥١، ص٦١٢، م ١٢١٨، (١٠٧٧هـ/ ١٦٦٦م).

(١٢٥) طولون. ف ٧٠، س١٨٦، ص٢٤١، م ٧٧٢، (١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م).

(١٢٦) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. مرجع سابق، ص٢٤٧ .

(١٢٧) الباب العالى. ف ٤٦، س ١٢٢، ص٥٤، م ٢٨٨، (١٠٥١هـ/ ١٦٤١م).

(١٢٨) دشت. محفظة ٥٨، ص ٥٤٧، (٩٧١هـ/ ١٥٦٣م).

(١٢٩) طولون. ف ٧٨، س٢٠٥، ص٧٧٣، (١٠٧٨هـ/ ١٦٦٧م).

(١٣٠) القسمة العربية. ف ١٥، س٣٤، ص١٠٣، م١٩٨، (١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م).

(١٣١) نفسه. ف ١٢، س٢٧، ص٤٧٨، م ٥٨٦، (١٠٣٥هـ/ ١٦٢٥م).

(١٣٢) ابن عبدون البغدادى. مصدر سابق، ص ٣٨٣ .

(133) Walz, T. Op. Cit. , P. 210.

(134) Ibid. , P. 205.

(١٣٥) دشت. محفظة ٢٠٥، ص٣٦، (١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥م).

(١٣٦) طولون. ف ٦١، س ١٦٠، ص ٥٧، م ٢٢٦، (٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م).

(١٣٧) الإسكندرية. س ٢٣، ص٤٥، م ١٦٥، (٩٩٤هـ/ ١٥٨٥م).

(١٣٨) نفسه. ص ١٠٢، م ٣٦٦، (٩٩٤هـ/ ١٥٨٥م).

(١٣٩) طولون. ف ٦١، س ١٦٠، ص٥٧، م ٢٢٦، (٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م).

(١٤٠) محسن شومان. المقاطعات، س١٥٦ .

(١٤١) الإسكندرية. س ٢٣، ص١٠٢، م ٣٦٦، (٩٩٤هـ/ ١٥٨٥م).

(١٤٢) محمد فتحي الزامل. الحصار الاقتصادى على مصر أواخر العصور الوسطى (١٢٩١- ١٥١٧م)، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٩، ص١٣٥ .
(١٤٣) نفسه. ص ١٣٥- ١٣٦ .
(١٤٤) فرناند بردويل. "دراسات في النقود والحضارات"، بحوث في التاريخ الاقتصادى، ترجمة/ توفيق إسكندر، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مطابع دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٦١، ص٨٦ .
(١٤٥) دونالد ل وايدنر. تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء، ترجمة/ على أحمد فخرى و شوقى عطا الله الجمل، ج١، مؤسسة سجل العرب، ١٩٧٦، ص ٣٨ .
(١٤٦) أحمد محمد عبيد بطى. مرجع سابق، ص٥٥ .
(١٤٧) فيج. جى. دى. تاريخ غرب أفريقيا، ترجمة/ السيد يوسف نصر، دار المعارف، ١٩٨٢، ص ١١٦ .
(١٤٨) محمد فتحى الزامل. التحولات الاقتصادية فى أواخر العصور الوسطى، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٨، ص ١٩٩ .
(١٤٩) حسام عبد المعطى. مرجع سابق، ص١٥١ .
(١٥٠) نفسه. "أثر النحاس فى تطور الصناعات الحرفية فى مصر خلال العصر العثمانى"، جدل الموضوعية والذاتية فى كتابة تاريخ مصر، تحرير/ ناصر أحمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢، ٢٢٦- ٢٢٧ .
(١٥١) قانون نامة مصر، ترجمة/ أحمد فؤاد متولى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ت)، ص٩٢ .
(١٥٢) جيل فيتشتاين. "الإمبراطورية فى عظمتها (القرن السادس عشر)"، تاريخ الدولة العثمانية، ج١، إشراف/ روبير مانتران، ترجمة/ بشير السباعى، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص٢٣٧- ٢٤٠ .
(١٥٣) سيد محمد السيد. مصر فى العصر العثمانى فى القرن السادس عشر – دراسة وثائقية فى النظم الإدارية والقضائية المالية والعسكرية–، القاهرة،

مكتبة مدبولي، ١٩٩٧، ص١٤٦-١٤٧ .

(١٥٤) محمد بن أبي السرور الصديقي البكري. فيض المنان في دولة آل عثمان، تحقيق/ عبد الرازق عبد الرازق عيسى، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠١١، ص٢٦٩- ٣٠٥ .

(١٥٥) طولون. س ١٦١، ص ١١٨، م ٩٤٠، ص٣٥٩، م ٢٨٠٧، ص ٤٠١، م ٣١١١ .

(١٥٦) نفسه، ص ٣٦، م ١٥٠، ص ٢٤٨، م ١٠٠٨ .

(١٥٧) نفسه، ص ٢٨٧، م ١١٦١، ص٢٨٨، م ١١٦٢ .

(*) الساليانة هي مرتب سنوى نقدى من الخزينة للباشا ولكبار الأمراء والصناجق، وغيرهم من كبار الموظفين؛ انظر: زين العابدين شمس الدين نجم .مرجع سابق، ص٣١١ .

(١٥٨) سيد محمد سيد. مرجع سابق. ص ١٥١-١٥٢ .

(١٥٩) محمد بن أبي سرور الصديقي البكري. مصدر سابق، ص٣٣٣ .

(١٦٠) الباب العالي. ف ٨، س ٢١، ص ٩٧، م ٢٧٩، ص ٩٩، م ٢٨٨، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).

(١٦١) نفسه، ص ٣٨، م ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١ .

(١٦٢) نفسه، ف ٧، س ٢٠، ص٢٥، م١١٤، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).

(١٦٣) مادهوبانيكار، ك. مرجع سابق، ص ٣٨٩- ٣٩٠ .

(١٦٤) الباب العالي. ف٨، س٢١، ص٣٨، م ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٠١، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).

(١٦٥) نفسه، ص ١٣٩، م ٤٠٦، ص٣٠٠، م ٨٣٤ .

(١٦٦) دشت. محفظة ١٤٢، ص٢٢٦، ٢٦٧، (١٠٣٣هـ/ ١٦٢٦م).

(١٦٧) الباب العالي. ف ٣٧، س١٠١، ص٢٧٣، م ١٦١٨، (١٠٢٨هـ/ ١٦١٨م).

(١٦٨) رمزى زكى. الليبرالية المتوحشة- ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة- ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧، ص٢٨٦ .

(١٦٩) علي السيد علي محمود. مرجع سابق، ص ١٠٨-١٠٩ .
(١٧٠) فيج. جي. دى. مرجع سابق، ص١١٢-١١٣ .
(١٧١) نفسه، ص١١٤ .
(١٧٢) مالوفيست. م. "الصراع على التجارة الخارجية وآثاره على أفريقيا"، تاريخ أفريقيا العام، مج٥، اليونسكو، ١٩٩٧، ص٢٣ .
(١٧٣) فيج. جي. دى. مرجع سابق، ص١٢٠-١٢١ .
(١٧٤) بوفيل. مرجع سابق، ص ٢٠٣، ٢٠٥ .
(١٧٥) مالوفيست. م. مرجع سابق، ص٢٢ .
(١٧٦) نفسه، ص ٢٢ .
(١٧٧) ديادين، ب. "البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا خلال هذه الفترة"، تاريخ أفريقيا العام، مج ٦، اليونسكو، (د.ت)، ص٦٠-٦١ .
(١٧٨) مالوفيست. م. مرجع سابق، ص٢٦-٢٧ .
(١٧٩) فيج. جي. دى. مرجع سابق، ص١٤٦ .
(١٨٠) جان كلود زليتنر. مرجع سابق، ص٤٦-٤٧ .
(١٨١) نفسه، ص ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١ .
(١٨٢) نفسه، ص ٣٢٢-٣٢٣ .
(١٨٣) مارفونين، أ. س. الذهب: مضامينه- اكتشافاته- الهجمات عليه، ترجمة/ ميشيل خورى، دمشق، دار الفاضل، ١٩٩١، ص١٩-٢٠ .
(١٨٤) نفسه، ص٢٠-٢١ .
(185) Freda Wolfson. Pageant of Ghana, London, 1958, P. 80.
(١٨٦) مارفونين. أ. س. مرجع سابق، ص٦٥ .
(١٨٧) فرنان برودل. الحضارة، ج٢، ص٢٤١-٢٤٣ .
(١٨٨) ليلى عبد اللطيف. الإدارة، هامش ص ١٤٢ .
(١٨٩) أوليا جلبي. سياحتنامة، ص ٢٠١-٢٠٢ .
(١٩٠) أندريه ريمون. الحرفيون، ج١، ص١٠٩ .

(١٩١) دشت. محفظة ٥١، ص٨٢، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م).

(١٩٢) إلعازر باشان "الحياة الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر"، تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية ١٥١٧-١٩١٤م، تحرير/ يعقوب لاندوا، ترجمة/ جمال أحمد الرفاعى وأحمد حماد، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠، ص١٣٨ .

(١٩٣) دشت. محفظة ٢٠، ص٩٠٢، (٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م).

(١٩٤) نفسه. محفظة ٥١، ص٨٢، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م).

(١٩٥) دشت. محفظة ٦٣، ص١٤٣٣، (٩٧٣هـ/ ١٥٦٥م).

(١٩٦) القسمة العربية. ف٢، س ٤، ص١١٧، م ٢١١، (٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م).

(١٩٧) دشت. محفظة ٧٥، س٤، (٩٨٢هـ/ ١٥٧٤م).

(١٩٨) نفسه. محفظة ٥٤، ص١٨٠، (٩٦٩هـ/ ١٥٦١م).

الفصل الخامس
التمويل والرأسمالية التجارية

يتناول هذا الفصل الهيكل التجارى بين مصر وبلاد السودان فى العصر العثمانى فى محاولة فهم مجتمع معين فى ظروفه الخاصة، من خلال ملاحظة الطريقة التى مارس بها التجار نشاطهم، وتحديد الهياكل التنظيمية التجارية التى كانت متاحة لهم؛ لنرى كيف استطاعوا استخدامها لمنفعتهم لتحقيق أغراض مختلفة، وذلك من حيث آليات التمويل، وأشكالها التنظيمية، وأساليب إبرام الصفقات، ونظم التسويق؛ باعتبارها محددات يؤدى تشابكها وتكاملها إلى تحديد إطار الهيكل التجارى المصرى - السودانى، وبذلك نضع أيدينا على أوجه القصور التى شابت النظام، والإنجازات التى استطاع تحقيقها.

ومن الجدير بالذكر أن الهياكل التنظيمية التجارية كانت متاحة لجميع المشتغلين بالتجارة، ولكن من احتل قمة الهرم التجارى هم النخبة التى كانت تستخدمها على نطاق واسع، وكان التجار الكبار هم الذين يحتاجون دعم الهياكل التنظيمية التجارية التى كانت موجودة بمركز مهم كالقاهرة، كما كانوا أكثر التجار انتفاعاً بالنظام التجارى القائم. وقد لعبت المحاكم الشرعية دوراً مهمًّا وحيويًّا فى التجارة عامة، والتجارة مع بلاد السودان خاصة، وفى خدمة التجار.

والواقع أن تسجيل الحجج المتعلقة بالقروض والبيع بالأجل، والشركات والأمانات وغيرها بصورة منتظمة بسجلات المحاكم أمر بالغ الدلالة؛ لأن ذلك يعنى توافر الضمانات للتاجر فى حالة وقوع نزاع بينه وبين الطرف الآخر(١).

وفى حالة التجارة البعيدة - كالتجارة مع بلاد السودان - كان لذلك التسجيل ضرورة ملحة؛ لأن التاجر الذى يقترض المال قد لا يرجع، فيضطر صاحب رأس المال لأن يرسل أحد الأشخاص نيابة عنه للمطالبة بحقه بناءً على الحجة المكتوبة بالمحكمة الشرعية؛ لأن المحاكم فى ذلك الوقت كان يسرى حكمها والتسجيلات التى تسجل بها خارج نطاق الإقليم.

أولاً- التمويل:

إن أى عملية تجارية تحتاج رأس المال، الذى يقوم بدوره بتغطية أثمان البضائع التى يقوم عليها العمل التجارى، ودفع أجور العاملين

لـدى الـتجـار، وإيـجـار الحـواصـل، وأجـور الـشـحـن، ورسـوم الجـمـارك، وغيرها من التكاليف.

ويذهب البعض إلى أن التجارة في الشرق الأوسط في تلك الفترة لم يكن لها نظام لتمويل نشاط التجار، بمعنى أنه لم يكن هناك ما يقابل نظام البنوك في أوربا التي اعتمد عليها التجار اعتماداً كبيراً، وهي ظاهرة قد تكون وراء العجز الذي أصاب تجارة الشرق الأوسط، وربما كان الأمر كذلك.

لـكن مـا تـقـوم به الـبـنـوك من أعـمـال قـد تحـقق جـزئـيًّا من خلال الـتسـهيلات التي أتيحت في إطار النظام القانوني، الذي أسبغ على الأموال التي يقدمها طرف إلى آخر إطاراً قانونيًّا، وكان ذلك يتخذ عدة أشكال(٢)، نستطيع تبينها من متابعة نشاط التجار العاملين بالتجارة السودانية؛ كتجميع الأموال لعقد الشركات، والمضاربة، والاقتراض، والبيع بالأجل، وكلها أشكال للتمويل تعددت استخداماتها.

١- الشركات التجارية:

كـانـت الـشـركـات الـتجـارية من أهـم الـطـرق الـتي لجـأ إلـيـهـا الـتجـار لتوفير رأس المال اللازم لعملياتهم التجارية.

وقد اختلفت طريقة التمويل التي اتبعتها هذه الشركات من شركة لأخرى؛ لأن خطة التمويل يجب أن تناسب احتياجات كل شركة، وما يحيط بها من ظروف.

ومن الجـديـر بـالـذكـر أن نـظـام الـشـركـات الـذي سـاد مـصـر في الفترات الأولى من الحكم العثماني امتد إليها من القرون السابقة،

والقاعدة هنا أن النظم لا تبطل، وإنما تستمر مع ما استحدث عليها(٣).

لقد فضل تجار الطرق البرية -ومنهم التجار العاملون بالتجارة السودانية- اتباع نظام المشاركة في التجارة؛ حيث إن حرصهم على تكوين هذه الشركات لم يكن هدفه توفير رأس المال اللازم فحسب، وإنما كانت لهم أهداف أخرى؛ كتفادى الوقوع فى المخاطر بتوزيع كبار التجار رأسمالهم على عدد من الشركات التجارية؛ لاعتقادهم أن وضع رأس المال كله في صفقة واحدة يعرضه للضياع إذا حلت كارثة أو إذا تعرضت التجارة للخسارة، وبذلك كان كل شريك يتحمل نصيبه من الخسارة والتضحية، أو ينال نصيبه من الربح مثل باقي الشركاء(٤)؛ فقد قام الزيني منصور بن محمد بتوزيع رأسماله على ثلاث شركات تجارية مع ثلاثة جلابة، ويلاحظ فى الشركة الثانية من هذه الشركات أن الشريك الآخر لم يقم بدفع حصته فى الشركة، وإنما ظلت ديناً عليه، هذا إلى جانب أن الشركاء الجلابة الثلاثة تبرعوا بالعمل فى حصة شريكهم(٥).

وكان من مميزات الشركات أنها تسمح لتجار القاهرة بأن يكون لهم مصالح مشتركة مع زملائهم الموجودين ببلاد السودان أو مع تجار ذاهبين إلى بلاد السودان، هذا بصرف النظر عن المعاملات الاقتصادية بين تجار أو بين رأسماليين وتجار(٦).

وقد تضمنت عقود الشركات عدد أفراد الشركة، وأسماءهم، وجنسياتهم؛ فمن الشركات ما قامت بين اثنين(٨)؛ كالشركة التى

قامت بين تاجرين للسفر إلى بلاد السكوت، ومنها ما قامت بين ثلاثة تجار(٩).

ومن واقع دراستنا تبين لنا أن أغلب الشركات المتبعة هي التي كانت بين اثنين؛ فمن خلال فحصنا ٣٦ شركة تخص التجارة مع بلاد السودان، وجدنا أن ٣٤ شركة منها كانت بين شريكين، و٢ كانتا قائمتين بين ثلاثة شركاء.

واشتمل عقد الشركة على نسبة كل تاجر من رأسمال الشركة؛ فإحدى الشركات التي كانت قائمة بين تاجرين كان رأسمالها ١٦٠ ديناراً بالسوية بينهما لكل منهما النصف، وشركة أخرى بين تاجر ومعتوق كانت حصة التاجر حوالي ثلاثة أرباع الشركة، والمعتوق نصيبه الربع(١٠)، والشركة التي كانت بين محمد بن شحاتة المتسبب في الرقيق وشقيقه وبين أحد الأشخاص بصفته وكيلاً عن زوجته كان رأسمالها ١٠٠٠ نصف، كانت حصة محمد وشقيقه فيها ٧٠٠ نصف، والشخص الآخر ٣٠٠ نصف، ورغم ذلك كان ربح الشركة مقسوماً نصفين لمحمد وشقيقه النصف وللطرف الآخر النصف.

ومن الشركات الغريبة ونادرة الحدوث الشركة التي قامت بين تاجرين مغربيين؛ حيث كان أصل رأسمال الشركة ٥٠٠٠ دينار بالسوية بينهما، وبعد ذلك أدخل كل منهما ديونه التي عند أشخاص متفرقين ضمن رأسمال هذه الشركة، وكان كل منهما واضعاً يده على الجزء الذي يخصه من رأسمال الشركة، وعليه أن

يبتاع بذلك ما أحب من أصناف البضائع وبيعها ببلاد السودان، وبعد انتهاء الرحلة التجارية يكون الربح مقسوماً بينهما بالسوية(١١).

ويلاحظ أن بعض الشركات تخصصت في التجارة بسلعة بعينها؛ كالشركة التي كانت بين الحاج علام بن عبد الحق والحاج عمر حماد السكري، والتي تخصصت في تجارة السكر بأنواعه، وبعض الشركات تخصصت في التجارة في الرقيق، وأيضاً كانت هناك شركات تخصصت في تجارة القماش وبيعه ببلاد السودان.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الشركات المتخصصة في نوع بعينه من البضائع لم تكن هي السائدة؛ فقد وجدنا أن معظم الشركات التي عقدت كانت للتجارة في أنواع عديدة من البضائع؛ فإحدى الشركات التي عقدت للتجارة مع السودان الشرقي كان نشاطها يشتمل على التجارة في الثياب الفزاري المحلاوي، والثياب البعلبكي، والرقيق والريش، ومنها ما اشتمل على التجارة في الجمال والحبة السوداء والتمغ والتمرهندي وبضائع أخرى.

ويتضح لنا من فحص سجلات المحاكم الشرعية أن الشركات التجارية التي تخص التجارة مع بلاد السودان تنوعت تبعاً لاختلاف رأس المال الذي يساهم به كل تاجر في الشركة؛ ومن هذه الشركات:

أ- الشركات المفاوضة(*) وجدنا أن نظام الشركات المفاوضة هو الغالب على عقود الشركات؛ كالشركة التي كانت قائمة بين

موسى بن جمال الدين الطحطاوى وأحد التجار برأسمال قدره ٤٢ ديناراً، كان لكل واحد منهما النصف، والشركة التى كانت بين معز بن محمد والزينى عبد الوهاب بن أحمد الطحطاوى برأسمال قدره ٤٠ ديناراً لكل واحد منهما النصف من ذلك، وهو ٢٠ ديناراً(١٢).

ب- شركة العنان(*)؛ كالشركة التى قامت بين الخواجة عبد القادر الدلجى والحاج عمرو ابن محمد بن طالع التاجر السفّار لبلاد السودان برأسمال قدره ١٣٢٣ ديناراً؛ حيث كان نصيب الخواجة عبد القادر الثلثين من ذلك، وكان نصيب عمرو بن محمد الثلث الباقى(١٣)، والشركة التى كانت بين محمد بن يونس المغربى وأحد العتقاء السود برأسمال قدره ١٢٣١,٥ نصف فضة، فكان نصيب محمد بن يونس من ذلك ٩٣١,٥ نصف فضة، ونصيب العتيق ٣٠٠ نصف(١٤).

ونستطيع القول من خلال رصدنا ٤١ شركة كانت مختصة بالتجارة مع بلاد السودان إن السودان الشرقى استأثر بأكبر نسبة من إجمالى عقود الشركات بحوالى ٧٠,٥٪، وهذا يوضح أهمية نظام الشراكة بالنسبة لطبيعة السودان الشرقى، وفى المقابل كان نصيب السودان الغربى ٢٩,٥٪؛ وربما يرجع ذلك إلى أن التجار المتخصصين فى التجارة معه كانوا يفضلون نظاماً آخر من الأنظمة التجارية التى تحقق لهم ما يريدون من الأرباح.

ومع نهايات القرن السادس عشر تبدأ عقود الشركات فى ترك معدلها، حتى أننا لا نكاد نعثر على أى عقود شركة بداية من سنة

١٠٣٣هـ/ ١٦٢٧م، باستثناء شركة واحدة عقدت في سنة ١٠٧٧هـ/ ١٦٦٦م، ثم ينتهي الأمر بعدم عثورنا على أي شركة متوجهة إلى بلاد السودان حتى نهاية القرن السابع عشر.

٢- المضاربة أو القراض:

تتمثل عمليات القراض في أن يقوم التاجر أو صاحب رأس المال بتسليم رأسمال إلى أحد الأشخاص ليتاجر له به، وبذلك يتم تقسيم العمل؛ حيث يقوم شخص بالتمويل، ويقع على الآخر عبء الإدارة والسفر والبيع والشراء، ثم يقسم الربح بعد إرجاع رأس المال(١٥)؛ حيث يكون الربح بينهما على ما اشترطاه، والخسارة إن كانت فمن رأس المال؛ إذ يكفي العامل خسارة جهده، فلم يكلف خسارة أخرى(١٦).

ونظام المضاربة أسلوب قديم جداً كان المسلمون يستخدمونه في العصور الوسطى، وكان هو الأسلوب المألوف في التجارة البعيدة(١٧)؛ لذلك ليس غريباً إذا عرفنا أن المضاربة كانت النظام الأكثر استخداماً في آليات التجارة مع بلاد السودان، وخاصة خلال القرن السادس عشر؛ فمن خلال رصدنا هذه الحركة بسجلات المحاكم الشرعية خلال السنوات (٩٣٧هـ/ ١٥٣١م، ٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م، ٩٥٤هـ/ ١٥٤٧م) تبين لنا أن عدد العقود التجارية الخاصة بالشركات والمضاربة بلغت ٣٣ عقداً، وكانت عقود القراض فيها ٢٧ عقداً؛ أي بنسبة ٨١,٥٪، في حين أن عقود الشركات كان عددها ٦ عقود؛ أي بنسبة ١٨,٥٪؛ وفي هذا دلالة واضحة على

استمرار التعامل بآليات العصور الوسطى بصورة كبيرة فى بدايات العصر الحديث.

ويتضح لنا من عقود المضاربة التى عقدت للتجارة مع بلاد السودان أن هناك من أصحاب رؤوس الأموال من يقومون بتحديد بلدة بعينها أو مكان بعينه من بلاد السودان يشترط على العامل أن يسافر إليها؛ كالحاج محمد بن عمر المغربى المسراتى الذى أعطى أحد التجار المغاربة ٢٢٠٠ نصف فضة على سبيل القراض، على أن يسافر بها إلى "بر عمارة" (١٧)، والحاج عيسى بن سعيد الجربى الذى سلم أحد التجار المغاربة أيضاً مبلغاً قدره ٤٠٩٢ نصف فضة على سبيل القراض، وعلى أن يسافر بذلك إلى أكدز، والحاج أحمد زروق الذى أعطى عبد الواحد بن محمد المسراتى ٩٠٠٠ نصف فضة؛ ليسافر بها إلى بلاد أكدز (خاصة).

وكما وجدنا أنه فى أحيان أخرى كان صاحب رأس المال يحدد للعامل منطقة واسعة، ويترك له حرية اختيار البلدة أو المدينة التى يتاجر ويبيع فيها؛ كأن يحدد له بلاد التكرور، ويترك له حرية التحديد؛ فقد أعطى تاجران يهوديان على بن عبد الواحد المغربى المسراتى ٣٩٣٠ نصف فضة واشترى بها بضائع على سبيل القراض على أن يسافر بها إلى بلاد التكرور.

بالإضافة إلى ذلك كان هناك من يحدد بلاد السودان عموماً، ويترك للعامل حرية الاختيار ما بين الشرقى أو الغربى، وبالتالى المدينة التى يراها مناسبة لتسويق بضاعته؛ كالخواجا محمد بن على

الطرابلسى الذى أعطى أحد التجار المغاربة ٣٢٠ ديناراً على سبيل القراض، وأذن له بأن يسافر بذلك إلى بلاد السودان(١٨).

ومما لا شك فيه أن كلاً من التاجر الممول والتاجر عامل القراض اهتما بالحصول على أكبر قدر من الربح من خلال توفير السلع المطلوبة في بلاد السودان؛ حيث تباع هناك بأسعار أعلى، أو يبادلونها بسلع بلاد السودان التى يشتد عليها الطلب فى مصر وغيرها من الأقطار.

أما عن انتشار استخدام رأس المال النقدى فى عمليات القراض بصفة خاصة فإنه يشير إلى إمكانية استثمار أناس من غير التجار أموالهم فى بعض العمليات التجارية.

كما كان هناك من أصحاب رؤوس الأموال من يشترطون على العامل أن يشترى بضائع معينة؛ كالخواجا زين الدين بن سراج الدين الذى اشترط على عامل القراض أن يشترى بمال القراض قماشًا بعلبكيًّا وخمسينيًّا وملاحف حرير وغيرها من البضائع التى حددها(١٩).

وفى مقابل هذا وجدنا من يترك للعامل حرية الاختيار فى شراء البضائع التى سيسافر بها؛ مثل قاسم بن عبد الواحد المغربى الذى سلم عامل القراض ٤١٠٠ نصف على سبيل القراض، وترك له الحرية فى أن يشترى بذلك ما يحب ويختار من أصناف البضائع والمتاجر(٢٠).

ومن الحالات قليلة الحدوث فى نظام القراض فى الهيكل التجارى مع بلاد السودان أن يعطى صاحب رأس المال العامل مبلغاً معيناً،

ويشترط عليه أن يسافر بهذا المبلغ ويبتاع به بضائع من بلاد السودان؛ كالزيني نجا بن محمد بن مغير الذى أعطى عبد الهادى بن غانم المسراتى ٣٠٠٠ نصف فضة، على أن يسافر بذلك إلى بر عمارة ويشترى به ما أحب واختار من أصناف الرقيق والبضائع السودانية(٢١).

وكان هناك من لا يعطى مالاً، ولكن يعطى بضاعة؛ كميخائيل النصرانى اليعقوبى الجلاب الذى أعطى لأحد الجلابة الآخرين قماش محلاوى فزارى على سبيل القراض(٢٢).

وقد وجدنا من شروط القراض أنه فى بعض الأحيان كان صاحب رأس المال يلزم العامل بأن يعود له برأس المال والربح؛ مثل سعيد بن عبد الله المغربى الذى اشترط على عامل القراض أن يحضر برأس المال والربح إلى القاهرة.

وفى أحيان أخرى كان لا يشترط على العامل أن يعود بنفسه برأس المال، ولكن من الممكن أن يرسله صحبة رجل موثوق به؛ كصالح بن عبد الرحمن المغربى الذى أذن لعامل القراض إن أقام ببلاد أكدز بأن يرسل كل رأسمال القراض والربح صحبة رجل ثقة من أهل أكدز.

ويتضح لنا من فحص عقود نظام القراض أو المضاربة أنه كان مستخدماً على نطاق واسع فى الآلية التجارية مع السودان الغربى؛ فكان نصيبه من جملة عقود المضاربة التى عقدت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ٨٦,٢٪، وفى المقابل كان نصيب

السودان الشرقى ١٣,٨٪ ؛ مما يدلل على أن التجار المتخصصين فى التجارة مع السودان الغربى كانوا يفضلون هذا النظام فى التجارة مع هذه المنطقة.

ومن الجدير بالذكر أن كل هذه العقود تمت خلال القرن السادس عشر ؛ فمع نهاياته ابتدأ نظام المضاربة فى النزول تدريجيًا.

ومع حلول عام ٩٩٠هـ/ ١٥٨٢م لم نعثر على أى عقد مضاربة للسفر إلي بلاد السودان، واستمر الأمر كذلك حتى نهاية القرن السابع عشر.

أما بالنسبة للأرباح فقد ذكرنا أنها فى نظام الشركات كانت تقسم حسب حصة كل شريك فى رأس المال، ولكن كان هناك أحد الأفراد يقع عليه عبء السفر بالبضائع والمتاجرة فيها ؛ فكان الربح يقسم حسب حصة كل شريك أيضاً لا يتميز أحدهما عن الآخر فى ذلك، على الرغم من أنه مشترك فى رأس المال، فكان عليه أن يتبرع بالعمل فى حصة شريكه ؛ كيحيى ابن حمد الهوارى الذى تبرع بالعمل فى حصة شريكه مادامت الشركة بينهما، على الرغم من أنه كان مشتركاً فى رأس المال بالنصف. فما الذى دفعه إلى ذلك؟

ربما تكون الإجابة فى نفس عقد الشركة، وهى أنه اقترض من شريكه ٦٥ ديناراً يؤديها له بعد فترة، وإذا علمنا أن رأسمال الشركة ١٣٠ ديناراً ؛ أى أن نصفها ٦٥ ديناراً ؛ أى أن يحيى شريك بالمال الذى اقترضه من شريكه، فهل كان هذا تحايلاً على الشريعة

فى مسألة الربا؛ حيث يأخذ المقرض فائدة قرضه فى شكل عمل؟

لقد لاحظنا أن معظم الشركات التى يتبرع فيها الشريك الذى يقع عليه عبء السفر بالعمل فى حصة شريكه دائماً ما كان مقترضاً منه.

وفى نظام القراض كان تقسيم الأرباح حسب ما يتم الاتفاق عليه بين صاحب رأس المال وعامل القراض؛ فأحياناً كان الاتفاق يتم على أن يكون الربح بينهما نصفين؛ مثل زكرى بن شحاتة النصرانى اليعقوبى الجلاب الوكيل الشرعى عن ابنه، الذى اتفق مع عامل القراض على أن يكون الربح مقسوماً بينهما نصفين(٢٣)، وأحياناً كانا يتفقان على أن يكون الربح بينهما مقسوماً ثلاثة أثلاث؛ كان لصاحب رأس المال الثلثان، ولعامل القراض الثلث من الربح(٢٤)، أو أن يتفقا على أن يكون الربح مقسماً خمسة أخماس، لصاحب رأس المال الثلاثة أخماس، وللعامل الخمسان؛ كالحاج عايش بن سعيد المغربى الذى اتفق مع عامل القراض على أن تقسم الفائدة بينهما إلى خمسة أخماس، لصاحب رأس المال ثلاثة أخماس ولعامل القراض الخمسين(٢٥).

ومن الجدير بالذكر أن أغلب هذه الشركات لم يكتب لها الاستمرار لفترة طويلة، ويرجع ذلك لعدة عوامل منها؛ أن معظم هذه الشركات عقدت أو قامت لفترة معينة؛ فقد عقدت لموسم واحد يسافر فيه مع القافلة ثم يرجع؛ كالشركة التى قامت بين الحاج خطاب بن يونس الجلاب وأحد التجار الطحطاويين فى عام ٩٧١هـ/

١٥٦٣م للسفر إلى بلاد السودان، والتى تنتهى بمجرد رجوع الحاج خطاب منها(٢٦)، والشركة التى كانت بين الخواجا قاسم بن سليمان المغربى وسريعان بن موسى المكسرى لجلب الذهب من بلاد التكرور، والتى انتهت بعد رجوع سريعان وإعطاء الخواجا قاسم نصيبه فى رأسمال الشركة والربح عام ٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م.

وفى بعض الأحيان كانت الشركة لا تستمر بسبب موت أحد الشريكين؛ كالشركة التى كانت بين حامد بن محمود الجلاب وأخيه، والتى انتهت فى عام ١٠٦٥هـ/١٦٥٤م بسبب وفاة أخيه(٢٧)، والشركة التى كانت بين الحاج محمد بن عز الدين الجلاب وأخيه الحاج بدير فى عام ١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م.

وأحياناً كانت الشركة لا تستمر بسبب تعرضها للخسارة؛ كالشركة التى كانت بين موسى ابن محمد وإسماعيل بن عبد الغفار الركاضى، والتى تعرضت للخسارة بسبب تعرض أغلب الجمال والرقيق للموت، ثم تعرضها للسرقة؛ مما أدى إلى انتهائها فى عام ٩٧١هـ/ ١٥٦٣م(٢٨)، والشركة التى كانت بين حميد أبى زيد العرعرى وسكر بن كميل فى تجارة الخيول والجمال والرقيق، والتى تعرضت للخسارة بسبب هروب بعض الرقيق والجمال، وموت الآخر والذى كان سبباً فى انتهائها عام ٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م.

ومن الأسباب التى كانت تؤدى إلى عدم الاستمرار فى الشركة أن يحدث خلاف بين الشريكين؛ كالخلاف الذى حدث بين عبد الفتاح بن حجازى الجلاب وشريكه الذى أدى إلى تصفيتهما

الشركة، وكذلك الخلاف الذى حدث بين الحاج على بن عبد المعطى الجلاب وشريكه الآخر؛ مما أدى إلى تصفية الشركة بينهما(٢٩).

ولقد تعرضت بعض الشركات للانتهاء وخسارة أحد الشريكين بسبب عدم تسجيلها، وطمع الشريك الواضع يده على رأس المال؛ مثل ما حدث مع سيد الأهل بن انبابى النصرانى الجلاب الذى لم يستطع أن يثبت الشركة التى كانت بينه وبين موسى بن أبى الفرج النصرانى الجلاب(٣٠)؛ لذلك كان تسجيل الشركات ضماناً لكلا الطرفين.

وعند تصفية الشركات بين الشركاء كان يتم عمل حساب برأسمال الشركة وأرباحها لإعطاء كل شريك حقه فى ذلك، أو خسارتها لكى يخصم من الشريكين بنفس القدر؛ كالذى حدث بين الحاج محمد بن أبى الفتح الواحى وعبد الفتاح بن حجازى الجلاب(٣١).

وكانت تصدر مخالصات بين الشريكين أو الشركاء يقر كل منهم فيها بأنه لا يستحق قبل الآخر شيئاً بسبب ما كان بينهم من الشركات والعلق وغيرها، وكان يحدث أن يظل لدى أحد الشريكين بعض رأسمال الشركة والربح، ويقوم بتسديده بعد مدة زمنية يتفق عليها الطرفان(٣٢).

وبالرغم من ذلك كانت هناك شركات استمرت لسنوات عديدة؛ كالشركة التى كانت بين حميد بن ذاود الهوارى وشريكه، والتى استمرت لمدة سبع سنوات(٣٣).

٣- الأمانات والودائع:

من الأنظمة التى كان يستخدمها التجار فى الهيكل التجارى مع بلاد السودان، وكان هذا النظام يقوم على أن يعطى صاحب رأس المال أحد التجار بضائع معينة ليبيعها له؛ كالحاج مسعود بن مخلف المغربى الذى أعطى أحد التجار بعض البضائع على سبيل الأمانة الشرعية ليبيعها له.

والملاحظ في هذا النظام أن الأمانات الشرعية كانت عبارة عن بضائع عينية يطلب صاحب البضائع من الشخص المكلف بالأمانة أن يبيعها له نقداً - أى مالاً- أو يشترى بضائع، وكان صاحب رأس المال يحدد للمؤتمن أن يبيعه بالنقد.

وفى بعض الأحيان كان صاحب رأس المال يطلب من العامل المؤتمن أن يشترى له بثمن بضائعه بضائع أخرى من بلاد السودان؛ مثل الشيخ محمد القوينى الذى أذن لأحد الجلابة بأن يبيع بضاعته، ويشترى بثمنها ما أحب واختار من بضائع السودان.

وأمانات أخرى كانت لجلب الذهب؛ حيث أعطى أحد التجار اليهود أحد التجار المغاربة بعض البضائع، وأذن له بأن يبيعها بالذهب التبر.

وكان من المكلف به الشخص المؤتمن أن يحضر ثمن البضائع إلى صاحب رأس المال؛ حيث اشترط المعلم راحمى بن مردوخ اليهودى على الحاج عبد السلام الأبيتيجى أن يبيع بضائعه بالذهب، ويحضر له بذلك إلى القاهرة.

إلا أن هذا لم يمنع من وجود حالات قليلة سمح فيها صاحب رأس المال للشخص القابض أو المؤتمن أن يرسل ثمن البضائع صحبة من يثق به ؛ مثل الخواجا يحيى بن الجمال الذى أذن للحاج أحمد بن إبراهيم التاجر السفار بأن يرسل ثمن بضائعه صحبة من يوثق به .

ومن الأشياء الضرورية التى كان يحددها صاحب رأس المال للمؤتمن المكان الذى يسافر إليه ؛ كالحاج عبد الرحمن بن عبد العزيز الذى حدد للعامل المؤتمن بلاد التكرور مكاناً لبيع بضائعه(٣٤) .

وفي بعض الأحيان كان صاحب رأس المال يقوم بإعطاء المؤتمن مبلغاً من المال ؛ لينفق منه المصاريف الجارى بها العادة "كالوزراء والسلطنة والخبرا" ؛ مثل الحاج سليمان بن سعيد الجربى الذى أعطى أحمد بن بكار المغربى مبلغاً قدره ١٠٧٠ نصف ؛ ليصرف منه على الزوادة والمصاريف الجارى بها العادة (٣٥) .

أما بالنسبة للودائع(*) ، فكان أيضاً من الأنظمة المكملة للهيكل التجارى مع بلاد السودان ؛ ففى بعض الحالات وجدنا أن نظام الوديعة يستخدم فى التجارة كنظام الأمانة الشرعية ؛ لذلك يجب أن نقرّ بأن نظام الودائع مثل نظام الأمانة الشرعية ؛ حيث يقوم صاحب رأس المال بإعطاء أحد التجار المسافرين إلى بلاد السودان بعض البضائع على سبيل الوديعة ؛ ليبيعها له ببلاد السودان ؛ مثل الحاج سليمان الفلاح الجربى الذى أعطى أحد التجار المغاربة كمية من المسك الهندى على سبيل الإيداع الشرعى ليبيع له ذلك بأكدز(٣٦) .

ومن جانب آخر كان لنظام الودائع استخدام ثانٍ؛ كأن يقوم الوكلاء ببلاد السودان بإعطاء التجار المسافرين إلى مصر بعض البضائع أو المال ليوصلوها إلى موكليهم بالقاهرة والعكس؛ فقد أعطى جانم بن منصور الطحطاوى ثلاثة عبيد إلى حجازى الألواحى ليوصلها إلى أخيه بالقاهرة(٣٧)، وكذلك أرسل الخواجا أحمد بن التاجورى من بلاد التكرور إلى أخيه محمد بالقاهرة وديعة من الذهب التكرورى على يد حماد المغربى الذى كان برفقة مجموعة من التجار قادمين من بلاد التكرور(٣٨).

وقد استخدم التجار نظام الودائع فى ترك بضائعهم وأموالهم لدى من يثقون بهم ببلاد السودان، وكذلك بالقاهرة، حتى يحين موعد تحرك القافلة، فيأخذوها ويسافروا بها، أو إلى أن يسافر ويرجع من رحلة السفر(٣٩).

لكننا نرى أنفسنا أمام سؤال يطرح نفسه وهو: ما الذى سيعود على الشخص المؤتمن والمستودع الذى يتحمل عبء السفر والبيع وغير ذلك؟

إجابة جزء من هذا السؤال نراها فى بعض نماذج من عقود الأمانات الشرعية؛ ففى بعض الأحيان كان صاحب رأس المال يخصص للشخص المؤتمن جعالة(*)، وهذا وجدناه فى خمس حالات عثرنا عليها؛ منها الجعالة التى خصصها المعلم حيين بن إسماعيل اليهودى للعامل المؤتمن نظير عمله(٤٠).

أما بالنسبة لمقدار الجعالة فقد تساوى فى أربع حالات؛ حيث كان

قدرها العُشر من ثمن البضائع ؛ فقد خصص الخواجا سعيد بن أبى القاسم المغربى للتاجر المؤتمن العُشر من ثمن البضائع التى باعها ببلاد التكرور، وفى الحالة الخامسة خصص الحاج صالح بن عبد الرحمن المغربى للتاجر المؤتمن جعالة قدرها ٨,٥ مثقال ذهب على كل ١٠٠ مثقال.

ومن الواضح أن نظام الجعالة فى الهيكل التجارى مع بلاد السودان كان مرتبطاً بنظام الأمانة الشرعية(٤١)، مع الأخذ فى الاعتبار أنه لم يكن مستخدماً على نطاق واسع.

وفى بعض الأحيان كان التاجر المؤتمن يتبرع بالعمل لصاحب رأس المال ولا يحصل على أجر ؛ مثل موسى بن سلامة الجلاب الذى تبرع بالعمل لصاحب الأمانة(٤٢)، وهذا يجعلنا نتساءل ما الذى كان يدفع الشخص المؤتمن إلى أن يتبرع بالعمل لصالح صاحب رأس المال؟ خاصة إذا علمنا أن العمل الذى وقع على عاتقه كان مزدوجاً ؛ وهو أنه سيسافر، ويبيع البضائع، ويشترى بثمنها بضائع أخرى(٤٣)؟ هل هذا لأنه اقترض من صاحب رأس المال مبلغاً من المال؟ أم لماذا؟

فى الواقع ليس لدينا إجابة قاطعة على هذا التساؤل.

وبعد أن تتم الرحلة التجارية ويعود العامل المؤتمن بثمن البضائع التى تسلمها من صاحب رأس المال كانوا يقومون بتسجيل ذلك ؛ حيث يقر صاحب رأس المال بأنه قبض من الشخص المؤتمن ثمن البضائع التى كانت تحت يده على سبيل الأمانة الشرعية ؛ كالحاج

بدر ابن عبد الجواد الجلاب الذى أشهد على نفسه أنه قبض وتسلم من الحاج محمد بن منصور الجلاب ثمن الأشياء التى كانت تحت يده على سبيل الأمانة الشرعية.

لكن ما الذى كان يحدث إذا توفى الشخص المؤتمن أو صاحب رأس المال؟

كان الشخص المؤتمن إذا توفى يقوم صاحب رأس المال بالادعاء على ورثته ويطالبهم بالأمانة التى كانت تحت يده؛ مثل الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذى ادعى على ورثة زكريا بن يحيى الديسطى بأنه أعطى زكريا فى حال حياته عند سفره إلى بلاد التكرور ٤٥٠ حملاً من الخرز الدابولى على سبيل الأمانة الشرعية، وطالبهم بردّ ثمنها، فقام الورثة بردّها.

أما إذا توفى صاحب رأس المال فيقوم ورثته بالادعاء على الشخص المؤتمن؛ ليردّ لهم البضائع الأمانة التى كانت تحت يده؛ مثلما حدث مع ورثة زكريا بن يحيى الديسطى؛ حيث قاموا بالادعاء على أحد التجار المغاربة بأن والدهم كان قد أودع تحت يده بضائع على سبيل الأمانة الشرعية، فقام التاجر بردها لهم.

من خلال العرض السابق يتضح لنا أن نظامى الأمانات والودائع كان لهما دور مهم فى العمليات التجارية التى يقوم بها التجار، ولاحظنا أنه فى حالات قليلة منها كان يستفيد فيها الطرفان - صاحب رأس المال والعامل المؤتمن أو المستودع- وفى أغلب الحالات كان المستفيد فيها صاحب رأس المال فقط، أما العامل المؤتمن أو

المستودع فلا يستفيد بشيء فيعمل ويتاجر دون مقابل؛ إما لأنه تبرع بالعمل لصالح صاحب رأس المال، وإما لأسباب أخرى لم نستطع تبينها من الوثائق.

والملاحظ أن نظام الأمانة الشرعية كان مستخدماً مع السودان الغربى بصورة أكبر بكثير من السودان الشرقى؛ فمن إجمالى الحالات التى رصدناها بلغ نصيب السودان الغربى منها ٩٤,٦٪، فى مقابل ٥,٤٪ كانت نصيب السودان الشرقى من جملة عقود الأمانات التى عقدت خلال الفترة، لكن يجب أن نضع فى عين الاعتبار أن أغلب هذه الحالات رصدت خلال القرن السادس عشر؛ فبحلول القرن السابع عشر تغيرت الأوضاع، وحلت أنظمة أخرى تتوافق مع مجريات الأحداث.

٤- القروض النقدية:

كانت القروض من الوسائل التى لجأ إليها صغار التجار خاصة والتجار عامة لإتمام العمليات التجارية، ومن المفترض فى القرض أن يكون نوعاً من أنواع التعاون والبر بين الناس؛ حيث يقوم صاحب المال بمساعدة من يحتاج، ويصبر على أدائه حتى يكسب المدين مالاً يساعده على رده.

وقد أقر الإسلام هذا النوع من القروض(٤٤)، لكن يوجد نوع من القروض يحرمه الإسلام، وهو القرض الربوى؛ حيث يفرض صاحب المال زيادة على رأس المال المقترض نظير تأخير الدين(٤٥).

وعلى الرغم من تحريم الإسلام الربا فإن هناك من يؤكد أن المسلمين تعاملوا به فى مصر العثمانية(٤٦).

ومن الملاحظ اهتمام الدائن والمدين بتسجيل الدين وتوثيقه بالمحكمة الشرعية ؛ حتى لا يسمح لأى محاولة من جانب المدين ينكر فيها دينه، أو النسيان والسهو من جانب طرفي الدين إذا مر عليه الزمن إن لم يكن موثقاً(٤٧).

وكان يتم تسجيل بيانات الدين ؛ فكان يذكر قيمة القرض أو الدين، وتاريخ أخذه، وتسجيل حقوق الدائن، والتزامات المدين، إلى جانب أسماء وتوقيع الشهود على الحجة(٤٨).

وكان يوجد فى بعض الأحيان ضامن للمدين أمام الدائن(٤٩) ؛ فقد قام الحاج محمد بن سليم العدوى الجلاب بضمان أحد الجلابة فى القرض الذى اقترضه من أحد التجار المغاربة.

وكان عدم تسجيل الدين وعدم وجود شهود أو ضامن يعرض صاحب المال لفقدان ماله فى أى وقت بسبب عدم وجود ما يثبته ؛ مثل محمد بن موسى التكرورى الذى ادعى على يهوديين بأن له فى ذمتهما ٤٥ مثقال ذهب تكرورى، ولكنه لم يستطع إثبات ذلك ؛ لأنه لم يكن لديه أية بينة(٥٠).

وعندما يمتنع المدين عن سداد دينه يلجأ الدائن فى بعض الأحيان إلى أخذ ماله من الضامن ؛ مثل محمد بن أحمد المنشاوى الذى كان له دين شرعى قدره ٣٠٠ مثقال ذهب تكرورى بذمة أحد التجار المغاربة، فامتنع هذا التاجر عن أداء الدين، فما كان من الحاج محمد إلا أن ادعى على الضامن وهو الحاج سليمان بن خيبوط بهذا المبلغ وأخذه منه.

لقد لجأ التجار فى بعض الأحيان إلى عقد القروض النقدية ؛ لكى يدخلوا فى تكوين الشركات مع تجار آخرين، وفى غالب الأمر عندما يحدث هذا يكون المقرض هو نفس الشخص الذى يعقد معه المدين الشركة.

*** القروض الربوية :**

ذهب البعض إلى حدوث نوع من التحايل على الشرع فى مسألة الربا فى مصر العثمانية بطرق ووسائل مختلفة(٥١) ؛ فمثلا كان لأبى بكر بن شداد المغربى بذمة سالم بن مروان المغربى ٤٠٠ مثقال ذهب تكرورى بدل قرض شرعى(٥٢)، لكن ماذا كانت قيمة القرض الأصلى؟ لا يوجد ذكر لذلك.

ونجد أن بعض الرحالة الذين زاروا مصر خلال العصر العثمانى يذكرون طرقاً للتحايل على الشرع فى مسألة الربا ؛ فقد ذكر "فنسلبيو" طريقة منها، وهى "إذا احتاج أحد إلى أربعين قطعة من الثمانية [ريالات]، يطلبها من تركى، فيقدمها هذا له، لكن يصطحب معه إما قطعة قماش أو ذراعين من الأطلس...، ويقول له هاك الأربعين قطعة من الثمانية [ريالات]، ولكن إذا وافقت على أخذ هذه البضاعة بستين فى ستة أشهر... وبالتالى من يجد نفسه فى العوز يكون مجبراً على القبول"(٥٣).

وهناك حيلة أخرى أوردها "دى شابرول" فى نهاية القرن الثامن عشر؛ حيث ذكر "وللتحايل على الإجراءات القانونية التى تحرم الربا... يقترض رجل مبلغاً من النقود يريد أن يستغلها، فيعتبر

الدائن نفسه شريكاً في المشروع، وعندئذ يحصل على نصيب شرعي من الربح الذى يدره هذا المشروع، ويسمح القانون أحياناً أن يقدم المقترض إلى الشخص الذى يقترض منه هدية سنوية أو شهرية طيلة المدة التي يحتفظ خلالها بالمبلغ... ونحن نرى أن هذا الإجراء يساوى الربا بشكل تام"(٥٤).

نحن بذلك أمام شاهدين على أحداث كانت تقع في زمانهما، وكلاهما يقران بوجود الربا ولكن بصور وحيل مختلفة، فهل نجد لذلك دليلاً من خلال وثائق المحاكم الشرعية؟

في الحقيقة أننا نجد صوراً مشابهة لهذه الحيل؛ منها أن الحاج أحمد بن عمر التاجر السفّار أقرّ بأن في ذمته لأحمد بن محمد بن جعفر ١٤٣ ديناراً، ما هو قرض شرعى ٦٨ ديناراً، وباقي ذلك ثمن بضائع(٥٥)، وهذا مطابق لما ذكره فنسلبيو عن كيفية صياغة القروض الربوية " تكون صيغته: يقر فلان الفلانى أنه تلقى مائة قطعة من الثمانية [ريالات] ما بين بضائع ونقود، ويتعهد بإعادتها في مدة...".

كذلك نجد طريقة أخرى مشابهة لهذه الطريقة يمكن أن نستشف منها وجود ربا؛ فقد " أقر الحاج أحمد بن الأمين التاجر السفار إلى بلاد التكرور بأن في ذمته للخواجا أبى بكر بن عبد القادر الأخميمي التاجر السفار إلى بلاد التكرور مبلغاً قدره ٣٢٠ مثقال ذهب تكرورى منها ٣١٠ مثقال ثمن قماش غجرى، و١٩ مثقال قرض شرعى".

فبذلك يكون مجموع المبلغ ٣٢٩ مثقالاً لا ٣٢٠ مثقالاً، هذا بالإضافة إلى أن الحاج أحمد بن الأمين سيسافر إلى بلاد التكرور؛ ليتاجر بالبضائع التى اشتراها، ويعود بالذهب التكرورى بدلاً عنها، فكيف يقترض ذهباً تكروريًّا، وهو ذاهب إلى أرض الذهب؟! أى أنه إذا كان قد اقترض فعلاً فكان عليه أن يأخذ نقوداً لا ذهباً، وهذا يوضح وجود تحايل على الشرع فى مسألة الربا.

أما بالنسبة لمواعيد وَطرق سداد الديون فقد اختلفت المواعيد من حالة لأخرى؛ فكان فى أحيان يتم الاتفاق بين الدائن والمدين على أن تكون فترة سداد الدين بعد سنة(٥٦)؛ فقد " تعهد حميدة بن حمزة الأوجلى بتسديد الدين الذى اقترضه من أحد التجار اليهود، والبالغ قدره ١٨ مثقال ذهب تكرورى بعد مضى سنة.

وأحياناً كان الاتفاق يتم على أن يكون السداد بعد مضى ستة أشهر؛ مثل ميلاد بن محمد المغربى الذى " تعهد بسداد دينه البالغ قدره ٨٠ مثقال ذهب تكرورى بعد مضى ستة أشهر "، ومنها ما كان بعد سنة وثلاثة شهور، ومنها ما كان بعد سنتين.

من هذا التنوع يتضح لنا أنه لم تكن هناك مدة محددة لسداد الدين، وإنما يرجع ذلك إلى ما اتفق عليه وارتضاه الطرفان.

وعن طريقة سداد الدين كان يحدث أن يقترض الشخص مالاً، ويقوم بردّ جزء منه بضائع عينية، والجزء الآخر مالاً؛ كالحاج إبراهيم بن عبد الواقد الجلاب الذى قام بسداد ما عليه من دين لأحد التجار بلغت قيمته ٤٠٠٠ نصف فضة، جزء منه فى صورة

تمرهندى وصمغ عربى بلغت قيمتها ٧٤,٥ قرش و ٥ أنصاف (١٩٠٥ نصف فضة)، وباقى الدين قام بتسديده مالاً أو نقداً(٥٧).

وفى أحيان أخرى كان يتم تسديد الدين عن طريق الحوالة(*)؛ حيث يحول الدائن تسديد الدين من ذمته إلى ذمة شخص آخر، ويكون فى هذه الحالة على الأشخاص الثلاثة، وهم الدائن الأساسى والدائن المحيل عليه والمدين؛ كتابة مستند جديد لتغيير اسم الدائن(٥٨)؛ فعندما اقترض أحمد بن عمر الزيات المغربى من عمه عثمان بن حامد المغربى مبلغاً قدره ٣٨٥ مثقال ذهب تبر، قام حامد بتحويل دفع مبلغ القرض على سليمان بن سالم بن خيبوط وقاسم بن محمد المغربى(٥٩).

وقد يكون المبلغ الذى يسجله الدائن لشخص آخر عند أكثر من شخص؛ فقد أحال شالوم بن داود اليهودى للخواجة إسماعيل بن أبى طاقية مبلغاً قدره ٢٩٠٠ مثقال ذهب تبر تكرورى، وكان هذا المبلغ فى ذمة أربعة أشخاص هم محمد بن سالم النجار المسراتى، وعبدالرحيم بن ميلاد المسراتى، وعطية بن أحمد الزراوى، والعز بن عثمان الغدامسى(٦٠).

وفى بعض الحالات كانت الإحالة تتم بدون حضور المدين (المحال عليه)؛ كالذى فعله إسماعيل بن أبى طاقية شاهبندر التجار فى المثال السابق الذكر؛ فقد تمت بحضور المحيل والمحال وغيبة المحال عليهم(٦١).

وفى هذه الحالة التى يغيب فيها الشخص أو الأشخاص المحال عليهم يكون من الوارد عدم اعترافهم بالدائن الجديد، وهذا ما حدث مع ورثة إسماعيل بن أبى طاقية؛ ففى حياة إسماعيل " أحال عليه كل من المعلم شالوم بن داود اليهودى والمعلم يوسف اليهودى الدين الذى كان لهما عند عبد الرحيم بن على المغربى والبالغ قدره ١٣٠٠ مثقال ذهب تبر، ولكن عبد الرحيم أنكر الحوالة عندما ادعى عليه ورثة إسماعيل بن أبى طاقية بسبب أنه لم يكن بمصر فى تاريخ الحوالة وإنما كان ببلاد التكرور، ولم تكن الحوالة برضاه ولا قبوله، فحكم القاضى بعدم صحة الحوالة"(٦٢)، وذلك يؤكد على ضرورة حضور المدين المحال إليه سداد الدين جلسة الاتفاق ورضاه بذلك، وتسجيل ذلك بعقد الحوالة.

وعندما يقوم المدين المحال إليه بتسديد الدين للدائن الجديد يقوم الدائن بتسجيل اعتراف بالمحكمة بقبضه مبلغ الحوالة الشرعية(٦٣).

وإذا توفى الشخص المدين (المحال عليه) كان على الدائن أن يطالب ورثته؛ فقد كان ليحيى بن محمد الأخميمي بذمة على المسراتى ٤٠ مثقال ذهب بطريق الحوالة الشرعية، ولكن عليًا توفى قبل سداد الدين، وآلت تركته إلى بيت المال؛ لأنه لم يكن له وريث، فادعى يحيى على أمين بيت المال بمبلغ الدين المذكور، وقبضه من بيت المال(٦٤).

وإذا أتى موعد سداد الدين ولم يسدده المدين المحال عليه كان على الدائن أن يختار أحد أمرين: إما أن يدعى بما له أمام المحكمة،

فيسجن المدين، حتى يتم سداد دينه، وإما أن يأتى بمن يضمنه حتى يسدد، وإما أن يتفق المدين مع الدائن على بقاء الدين لمدة أخرى، وفى هذه الحالة كانا يذهبان إلى المحكمة لتسجيل حجة أخرى تبين بقاء واستمرار الدين؛ كالذى حدث مع رمضان البهجورى الجلاب الذى صدق على بقاء الدين الذى عليه ليحيى بن إبراهيم الطحطاوى التاجر فى الرقيق والبالغ قدره ٨٢ ديناراً.

٥- القروض التجارية:

لجأ التجار إلى القروض التجارية إلى جانب القروض النقدية لتوفير رأس المال اللازم للتجارة، ويقصد بهذا النوع من القروض بيع البضائع بالأجل أو بالتقسيط؛ حيث يقوم البائع بإعطاء المشترى فترة معينة لبيع بضائعه يقوم فى نهايتها بتسديد ثمن البضائع أو على أقساط تحدد قيمتها وآجالها بحسب مقدرة المشترى على الدفع. ومن الوارد فى عملية البيع بالأجل ارتفاع أثمان البضائع عن البيع بالنقد، وذلك نظير صبر التاجر على المشترى وإمهاله مدة كافية لسداد المبلغ.

ومن خلال البحث بسجلات المحاكم الشرعية وجدنا أن القروض التجارية كانت تمثل أكبر جانب فى عملية التمويل بالنسبة للتجارة مع بلاد السودان خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر؛ وربما يرجع سبب ذلك إلى ضعف رؤوس الأموال المتاحة، وتبدو هذه الظاهرة متكررة فى الاقتصاد التجارى لبلدان الشرق الأدنى؛ حيث كان صغار التجار يعانون من قلة الأموال التى تمكنهم من دفع أثمان البضائع(٦٥).

فعندما أراد مصطفى بن أحمد التوفاني شراء بعض البضائع التي تمكنه من القيام برحلة تجارية إلى بلاد التكرور، ولم يكن معه الأموال التي تعينه على ذلك اضطر لشرائها بالأجل من أحد التجار اليهود على أن يقوم بسداد كامل المبلغ بعد مضى سنة(٦٦)، كما قام الخطيب بن محمد الجلاب بشراء سبعين ثوب محلاوى من أحد التجار مؤجل سداد كامل المبلغ بعد مضى ستة أشهر(٦٧).

وكذلك قام على بن محمد المغربى السفار للتكرور بشراء بعض الأقمشة والمنسوجات من أحد التجار اليهود بثمن قدره ٣٥٠ مثقال ذهب، على أن يقوم بتسديد المبلغ جملة واحدة بعد مضى سنة ونصف، وأيضاً قام محمد بن عمر الأوجلى بشراء حمل خرز حافظى وزاملة من أحد التجار اليهود، على أن يكون السداد بعد مضى تسعة شهور(٦٨).

ومن أعلى القروض التجارية قيمة ما قام به أحمد بن محمد النجار من شراء منسوجات متعددة الأنواع من الخواجا أبى بكر بن عبد القادر الأبيتيجى، وقد بلغت قيمة هذه المنسوجات ١٥٠٠ مثقال ذهب، وكانت مهلة السداد بعد مضى ثلاثة سنوات كاملات.

والملاحظ فى الأمثلة السابقة أنه عندما كان يتم البيع بالأجل لتاجر سيسافر إلى السودان الغربى؛ غالباً ما كان الدائن يشترط عليه إرجاع ثمن بضائعه بالذهب التكرورى، وبذلك تتحقق المصلحة لكلا الطرفين؛ فالمدين استطاع إتمام عمليته أو رحلته

التجارية، وتحقق له الربح، والدائن قام بترويج بضاعته، وحصل على سلعة يشتد الطلب عليها، وهى الذهب.

وبالنسبة لتجار السودان الشرقى كان التاجر المدين يسدد ثمن البضائع إما نقوداً؛ كعلى ابن عمر الهوارى الجلاب الذى سدد ثمن بضائعه التى اشتراها من أحد التجار الحمصيين نقداً، وإما أن يقوم بتسديد ثمنها بضائع مثلها من بضائع السودان؛ فقد تعهد محمد بن سلطان الهوارى الجلاب وشريكه إبراهيم بأن يسددا ثمن البضائع التى اشترياها من أحد الجلابة بسن الفيل(٦٩).

والملاحظ أيضاً أن نظام البيع بالأجل كان هو الغالب فى التعامل عن البيع بالتقسيط؛ وربما يرجع ذلك إلى أن الآلية التجارية مع بلاد السودان كانت تقوم على الرحلة التجارية الواحدة، بمعنى أن التجار يقومون بالرحلة أو بالسفر، وبعد إتمامها والرجوع إلى مصر كان عليهم أن يقوموا بعمل حساب بما لهم وما عليهم؛ فيسددوا ما عليهم حتى يحسبوا ما خرجوا به من ربح، إلا أن هذا لم يمنع من وجود نوع من البيع بالتقسيط؛ حيث يتم دفع جزء من ثمن البضاعة، ويقسط دفع باقى المبلغ بالشهر أو بالسنة حسبما يتفق عليه الطرفان؛ كالذى قام به على بن زريق عندما اشترى من أحد التجار المغاربة بعض البضائع بمبلغ قدره ٧٦٨ مثقال ذهب؛ حيث سدد هذا المقدار على ثلاثة أجزاء الجزء الأول ٤٨٦ مثقال وثلثين، والثانى ٦٨ مثقال، والثالث ٢١٣ مثقال وثلث.

ومع نهايات القرن السابع عشر تخطى نظام البيع بالأجل التجار المصريين أو المقيمين بمصر؛ فقد ظهرت عناصر رأسمالية كانت قادرة على البيع بالأجل للجلابة القادمين من السودان الشرقى سواء من دارفور أو سنار؛ مما يوضح أن القاهرة أصبحت مركزاً للعمليات التجارية بين مصر والسودان؛ مثل الحاج مصطفى بن عبد الرحمن المسيرى البولاقى الذى قام فى سنة ١١٠٥هـ/ ١٦٩٣م ببيع بضائع بالأجل بلغ ثمنها ١٢٠٨ قروش و٨ أنصاف (٣٦٢٤٨ نصف فضة) لمجموعة من الجلابة بلغ عددهم ١٣ جلاباً فى آن واحد كلهم من دارفور(٧٠)، وقام مصطفى المسيرى بهذه العملية قبل هذا التاريخ وبعده(٧١).

والملاحظ فى العقود سابقة الذكر أن المدينين فيها غالبيتهم جلابة من السودان الشرقى، وهذا له دلالة؛ فمن المفروض أن الجلابة السودانيين يقومون بجلب الرقيق والبضائع السودانية إلى القاهرة، ويقومون ببيعها ويشترون بجزء من هذا المال أو كله بضائع أخرى من القاهرة؛ ليبيعوها فى بلادهم، وبذلك يحققون الربح المنشود.

لكن أن يقوموا بشراء بضائع بالأجل فهذا معناه أنهم اشتروا بما معهم من أموال وزادوا عليه بالشراء بالأجل، ومعنى هذا أن الميزان التجارى أصبح يميل لصالح مصر؛ لأنها أصبحت بذلك تحصل على الأموال؛ فهى الأكثر بيعاً والأقل شراءً، وعلى الرغم من أننا لا نستند إلى أية إحصاءات أو أرقام فإن مثل هذه العمليات تعتبر قرائن على ميل الميزان التجارى لصالح مصر.

ويلاحظ أن القروض التجارية لم يشترط فيها الضمان؛ فمعظم الحالات التي لدينا تقريباً لا يوجد فيها ضمان سواء شخصي أو عيني(٧٢)؛ فعندما باع الخواجا عبد العزيز بن قاسم المغربي بعض المنسوجات لأحد التجار السفارين بثمن قدره ١٧٢ مثقال ذهب على أن يسدد كامل ذلك المبلغ بعد مضي سنة لم يشترط عليه أن يأتي بضامن(٧٣).

وربما كان ذلك يرجع إلى أحد أمرين: إما لأن الحجة نفسها المسجلة في المحكمة الشرعية إلى جانب الشهود على الحجة يحقق الضمانة الكافية لحقوق البائع، وإما بسبب ثقة البائع بالمشترى.

فمن النوع الأول نجد إحدى الحالات التي توفي فيها المشترى بالأجل (المدين)، فعندما اشترى أحد التجار السفّارين من علي الأخميمي بعض البضائع بثمن قدره ٥٥٠ مثقالاً ذهب على أن يسدد ذلك المبلغ بعد مضي سنة؛ لكن التاجر السفّار توفي قبل أن يسدد المبلغ، وانتقلت مخلفاته إلى بيت المال لعدم وجود وارث له، فادعى علي الأخميمي بحقه هذا على أحمد أغا عامل بيت المال، وأحضر البينة، فاستوفى حقه من مخلفات التاجر المدين.

وعندما توفي عبد الرحمن بن علي المغربي الذى اشترى بالأجل خرزاً وغيره من البضائع بثمن قدره ٢٢٠ مثقالاً ذهب من محمد بن أبي نوح المغربي، ولم يكن سدد ثمن البضائع التي اشتراها، فادعى محمد بن أبي نوح على عامل بيت المال ليسترد حقه، وأحضر الشهود على ذلك، فاستوفى ثمن بضائعه.

ولكن إذا ادعى صاحب البضائع (البائع) بحقه على ورثة المدين، ولم يكن معه ما يثبت ذلك الحق سواء بحجة أو بشهود؛ فإنه في هذه الحالة يتعرض لخسارة ماله(٧٤).

وعلى الرغم من ذلك فإننا عثرنا على بعض الحالات لقروض تجارية احتوت على ضامن، وفي هذه الحالة التي يكون فيها ضامن كان صاحب البضائع يلجأ إلى الضامن في حالة عدم دفع المدين، ويطالبه بتسديد الدين؛ فعندما اشترى أحمد بن قرين المغربي بعض البضائع من محمد بن أحمد المنشاوي، ولم يسدد ثمنها بعد الفترة المحددة، فما كان من محمد المنشاوي إلا أن ادعى على ضامنه، وطالبه بسداد الدين، فقام الضامن بالسداد(٧٥).

وهناك حالات ليس فيها ضامن ولم يستطع المدين تسديد دينه، فطلب الدائن من المحكمة سجنه، حتى الدفع أو يأتي من يضمنه(٧٦).

وفي حالات أخرى عندما حان موعد سداد الدين ولم يكن المدين قد سدّد دينه، ولم يكن موجوداً في القاهرة يأتي من يضمنه عند الدائن؛ كالذي قام به عيسى بن محمد الركاضي الجلاب وشقيقه من ضمان خالهما يوسف بن عمر الركاضي، عندما كان عليه دين ثمن بضائع اشتراها من أحد التجار الطحطاويين؛ حيث كان خالهما غائباً فاضطرا إلى ضمانه؛ حتى لا يدعي الدائن على خالهما بذلك أمام المحكمة(٧٧).

ومن النوع الثانى نجد الحالة الآتية : اشترى منتصر بن عبد الله الأوجلي من يحيي بن ياسين المغربى عود ماورد وسجاجيد وأبسطة رومية بمبلغ قدره ٥٥٠ مثقال ذهب، وكان سداد المبلغ بعد عامين.

نستنتج مما سبق أن التجار بمختلف طوائفهم وأجناسهم لجأوا إلى القروض بنوعيها المالية والتجارية لإتمام رحلاتهم التجارية، ولكن القروض التجارية كانت الأكثر انتشاراً بين التجار، وذلك راجع إلى سببين؛ أولهما- ضعف الأموال المتاحة، وثانيهما- أن كلا الطرفين (البائع والمشترى) سيحصلان على الربح؛ البائع بترويج بضاعته وجنى المكاسب من ورائها، والمشترى بالسفر بالبضاعة وبيعها وتحقيق الربح أيضاً.

ولكن على الرغم من أهمية ومزايا هذه القروض التجارية ولجوء الكثير من التجار إليها فإنها يكتنفها عيب، وهو أن التعرض لأى ظرف مفاجئ كالتقلبات السياسية أو الأمنية أو الطبيعية، وما تؤدى إليه من تذبذب سعر العملات وارتفاع ثمن البضائع وقلة المباع منها؛ كل ذلك يؤثر على نسبة ربح التاجر؛ مما قد يؤدى إلى عجزه عن سداد قروضه التجارية.

كما يتضح لنا أن قيام التجار بتسجيل وتوثيق العقود التجارية أمام المحاكم الشرعية جعلها تقوم بدور مهم فى إقرار النظم التجارية التى تعامل بها التجار خلال عقدهم صفقاتهم التجارية؛ حيث اشتملت العقود التجارية على كل الأمور المتعلقة بالصفقة التجارية؛ لكى يضمن كلا الطرفين حقه.

واتضح لنا كيفية سير الصفقة التجارية منذ عقدها وحتى انتهائها ؛ حيث وجدنا أن هناك تنوعاً في طريقة سداد أثمان البضائع، وفي هذا دليل على حرص البائعين على استمرار عملهم التجارى ؛ حيث لم يتمسكوا بطريقة معينة للدفع ؛ حتى يتمكنوا من تصريف بضائعهم واستبدال غيرها بها ؛ كي تستمر العملية التجارية، وإن كان هذا يجعل جزءاً كبيراً من رأسمالهم مطروحاً بالأسواق .

وقد كان لتسجيل الصفقات التجارية بالمحاكم الشرعية دور كبير في حفظ أموال البائعين ؛ حيث كانوا يلجأون إلى المحاكم إذا تأخر المشترى عن السداد، وفي هذا ضمان لاستمرار الصفقات والعمليات التجارية، وخاصة فيما يتعلق بالصفقات طويلة الأجل التي كان يعقدها التجار السفارون لبلاد السودان والجلابة .

وأخيراً نلاحظ أن القروض التجارية كانت واسعة الاستخدام مع السودان الشرقى على وجه الخصوص أكثر من السودان الغربى ؛ فقد بلغت نسبة القروض التى تمت من أجل السفر للسودان الشرقى حوالى ٦٢٪ من إجمالى القروض، في مقابل ٣٨٪ كانت نصيب السودان الغربى .

ويلاحظ أيضاً أن أغلب نسبة القروض الخاصة بالسودان الغربى عقدت خلال القرن السادس عشر، وعلى الجانب الآخر نجد أن أغلب القروض الخاصة بالسودان الشرقى تمت خلال القرن السابع عشر .

وقد تبين لنا من خلال دراسة الأنظمة التمويلية أن حركة التجارة بين مصر وبلاد السودان لم تسير على وتيرة واحدة وإنما كانت في تذبذب دائم ما بين الصعود والهبوط خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، فقد بلغت أدنى معدلاتها في نهايات القرن السادس عشر وأقصى ازدهارها في نهايات القرن السابع عشر، وكانت التجارة مع السودان الغربي أكثر ازدهاراً منها مع السودان الشرقي خلال القرن السادس عشر، ولكن مع نهايته وبداية القرن السابع عشر تأثرت حركة التجارة مع السودان الغربي كنتيجة للعوامل التي ذكرناها سابقاً، وانتقل مركز الثقل التجاري لمصر مع بلاد السودان إلى السودان الشرقي.

ثانياً- الوكلاء:

لجأ التجار الكبار الذين يريدون الحصول على أكبر قدر من الربح إلى الاستعانة بوسطاء متخصصين؛ ليقوموا بتحمل عبء العملية التجارية، وهؤلاء الوسطاء إما أن يكونوا شركاء للتاجر وإما أحد أقربائه وإما عبيده وإما العتقاء وإما الوكلاء.

وقد كان التوكيل أحد الأدوات القانونية التي استخدمها التجار العاملون بالتجارة الدولية، وكان باستطاعتهم استخدامه بطرق مختلفة(٧٨).

وكان استخدام التجار أو أصحاب رؤوس الأموال الوكلاء التجاريين(*) في نظام السفر والبيع والشراء من الآليات التجارية مع بلاد السودان بصورة كبيرة؛ وربما يرجع ذلك إلى بعد المسافة بين

مصر وبلاد السودان، وتعرض التجار المسافرين للمخاطر؛ مما جعل استخدام الرأسماليين الوسطاء أمراً محبذاً(٧٩)، وكان هؤلاء الوسطاء على دراية كبيرة بأمور التجارة والطرق.

وقد لاحظنا استخدام الوسطاء من خلال عرضنا السابق للأنظمة التجارية التى كانت مستخدمة مع بلاد السودان من شركات ومضاربة وأمانات وودائع وغيرها.

بالإضافة إلى الوكلاء التجاريين كان هناك وكلاء المصالح(*)، ولدينا حالات كثيرة منها تدل على توسع التجار فى استخدام هذا النوع من الوكلاء(٨٠)، ويرجع ذلك اتساع المعاملات التجارية للتاجر أو صاحب رأس المال مع أكثر من تاجر أو شريك؛ كالخواجا صالح بن يسعد الذى كان له معاملات تجارية مع العديد من التجار، نذكر منهم أحمد بن محمد المغربى، وعثمان بن حامد المغربى، ومحمد أزكيا بن أحمد المغربى، وعمر بن صالح المغربى(٨١).

كما كان لبعد المسافة بين مصر وبلاد السودان دور فى اعتماد التجار على هذا النوع من الوكلاء؛ حيث إن التاجر صاحب رأس المال سيجد مشقة فى السفر، بالإضافة إلى أن سفره من الممكن أن يعطل مصالحه الأخرى.

وبالنسبة للمهام التى كلف بها هؤلاء الوكلاء فهى استخلاص أموال التجار من تجار آخرين؛ كالحاج خليفة بن عبد الله المغربى الذى وكل قاسم بن إبراهيم المغربى أن ينوب عنه فى مطالبة محمد الخطيب الموجود "بكاغو" بثمن البضائع التى اشتراها منه سابقا،

ووكله أيضاً في المطالبة بجميع حقوقه وديونه كلها التي يستحقها عند أفراد آخرين.

إلى جانب هذا حرص التجار من كلا القطرين على أن يكون لهم وكلاء مصالح دائمون في البلد الآخر؛ فالتجار التكاررة قاموا بتعيين وكلاء عنهم في مصر؛ فقد كان بدر الدين بن صلاح الدين الربيعي وكيلاً عن كل من منصور بن عبد الله التكروري وعلى بن محمد التكروري ومحمد بن محمد التكروري، وبناءً على هذا التوكيل قام الموكل بدر الدين بقبض ما يستحقه موكلوه بذمة أحد التجار اليهود ثمن الذهب التبر الذي باعوه له سابقاً.

وقد وصل الأمر إلى أن بعض ملوك السودان كانوا يشتركون في الآلية التجارية مع مصر عن طريق الوكلاء؛ فها هو ملك التنجر يرسل إلى مصر وكلاء عنه للتجارة؛ ففي سنة ٩٦٥هـ/ ١٥٥٧م كان سنادة بن عبد الله وكيلاً عنه في بيع رقيق وغيره من البضائع بالقاهرة، وكذلك الشراء، وفي سنة ٩٦٧هـ/ ١٥٥٦م كان مقبل بن عبد الله الأسود وكيلاً عنه كذلك؛ مما يدلل على أهمية الدور الذي لعبه ملوك السودان عن طريق الوكلاء.

وكان للتجار المصريين أو غير المصريين المقيمين بمصر وكلاء دائمون عنهم ببلاد التكرور؛ فقد تولى الحاج محمد عز الدين بدير الوكالة عن إسماعيل بن أبي طاقية بكانو لرعاية مصالحه(٨٢)، هذا إلى جانب معتوقه الزيني بالة الذي أوكل إليه استخلاص ديونه من بعض التجار ببلاد السودان(٨٣)؛ وكان للخواجا سعيد بن أمغار المغربي وكيل دائم عنه ببلاد التكرور(٨٤).

وكان هناك من يقوم بتعيين وكلاء دائمين في مصر وبلاد السودان معاً ؛ كأبى بكر بن عبد الله الذى كان وكيلاً عن عبد الرحمن بن أحمد في إدارة شئونه ، وقبض مستحقاته فى بلاد السودان والقاهرة المحروسة(٨٥) .

وإلى جانب الوكلاء الدائمين وجدنا وكلاء المصالح المؤقتين ؛ أى الذين يوكلون لمهمة معينة ، وينتهي بعدها التوكيل ؛ فقد وكل محمد بن أحمد المغربى الفقيه عبد الهادى بن زيد الأوجلى فى المطالبة بما له من الأمانات والودائع ببلاد السودان، ويحضر بذلك إليه فى القاهرة، وبذلك تنتهى مهمته .

وعندما يريد التجار السفر إلى بلاد السودان يقومون بتوكيل وكلاء عنهم فى القاهرة لمتابعة شئونهم التجارية ورعاية أملاكهم وأموالهم ؛ فعندما أراد الخواجا أبو بكر بن عبد القادر الأخميمى التاجر السفار السفر إلى بلاد التكرور قام بتوكيل ولديه حجازى ونور الدين على جميع متاجره وأملاكه(٨٦) ، وعندما كان عبد الرحمن بن أبى زيد الجربى مسافرا للتجارة بكانو قام وكيله بقبض حقه فى وقف جده أبى زيد بن على الجربى(٨٧) ، كما كانوا يوكلونهم في استخلاص حقوقهم من التجار القادمين من بلاد السودان إلى مصر ؛ فعندما كان منصور بن أبى سعيدة المغربى غائباً عن القاهرة ، ثم جاء إلى القاهرة، وكّل قاسم بن سلامة المغربى ؛ حيث كان منصور يستحق بذمة قاسم ٥٢ مثقال ذهب ، فقام وكيله منصور بقبض مستحقاته من وكيل المدين(٨٨) .

كما قام الوكلاء باستخلاص حقوق موكليهم التجار من أموال التجار المتوفين ببلاد السودان؛ فقد قام الخواجا صالح بن يسعد المغربي بتوكيل الحاج محمد الزياتي في مطالبة من وضع يده على مخلفات محمد أزكيا المغربي الذي توفي ببلاد التكرور بدينه الذي يستحقه بذمة المتوفي البالغ قدره ٤٤ مثقال ذهب تكروري، كما وكل الخواجا صالح أيضاً الحاج أحمد البرهاني في مطالبة قاسم بن محمد المغربي بما يستحقه من متروكات عمر بن سعيد المغربي التي تسلمها قاسم.

بالإضافة إلى ذلك كان الوكلاء يقومون بالمطالبة واستخلاص إرث أقربائهم من أقارب التجار المتوفين ببلاد السودان؛ فعندما توفي عمر بن سليمان بن أمغار ببلاد السودان قام أخواه بتوكيل الحاج أحمد بن إبراهيم بن الأمين في المطالبة بحقوقهما الآيلة إليهما بالإرث الشرعي، ونظراً لاتساع المعاملات التجارية للمتوفى فقد حددا للوكيل أسماء بعض البلاد التي سيطالب فيها مثل أكدز وكانو وكاتسنة و"بلاد البحر" وبلاد السودان وغير ذلك من البلاد.

وقد لعب الوكلاء دوراً مهمًّا في إدارة الشئون المالية والتجارية للنساء صاحبات رؤوس الأموال، واللاتي كان لهن دور في تمويل التجار السفارين إلى بلاد السودان؛ حيث قامت خديجة ابنة قاسم المغربي بتوكيل أحمد بن جمعة المغربي في مطالبة بعض التجار بما تستحقه بذممهم من ديون، وفي استخلاص ديونها وحقوقها كلها قِبَل من كانت، وحيث تكون ببلاد السودان. وقامت فاطمة ابنة

يوسف المغربى بتوكيل زوجها حمودة بن عطية المغربى فى مطالبة أحد التجار المغاربة بما تستحقه بذمته، وفى استخلاص ديونها مباشرة ببلاد السودان ومصر المحروسة وغيرها.

ومن الجدير بالذكر أن أغلب الموكلين كانوا يعطون صلاحيات كبيرة لوكلائهم وحرية التصرف في العمل المسند إليهم؛ فالخواجا إسماعيل بن أبى طاقية – الذى اعتمد على الوكلاء فى إدارة شبكته التجارية نظراً لاتساعها(٨٩)- عندما قام بتعيين معتوقه الزينى ببالة بن عبد الله وكيلاً عنه في المطالبة بحقوقه وديونه من التجار ببلاد السودان " أعطاه الحق فى الدعوى بذلك فى مجالس السادة القضاة... وفى الحبس والترسيم... وفى التوصل إلى خلاص ذلك بكل طريق ممكن شرعى أمامه فى ذلك مقام نفسه".

يتضح لنا من ذلك أن الزينى ببالة سيتعامل مع المدينين ومجالس القضاء ببلاد السودان وكأنه ابن أبى طاقية؛ مما يعطيه الأهمية والمكانة فى المكان الذى سيحل به، وفى نفس الوقت حرية التصرف فى العمل المسند إليه.

لم تختلف أيضاً صيغ أغلب عقود التوكيلات الأخرى الخاصة باستخلاص الحقوق عن التوكيل السابق بالنسبة للصلاحيات الممنوحة للوكيل وحرية التصرف من موكله(٩٠).

وقد يحدث فى بعض الأحيان أن يتوفى الوكيل بعد أن يستخلص حقوق ومستحقات موكله؛ وقبل أن يوصلها إليه، وفى هذه الحالة كان على الموكل أن يذهب إلى المحكمة ويدعى على ورثة الوكيل

بحقوقه التى قبضها وتسلمها(٩١)؛ فعندما توفى عمر الجبالى وكيل يحيى بن سعيد المغربى، وكان قد تسلم منه بضائع ليبيعها وكالة عنه، فقام يحيى بمطالبة الورثة بذلك، واستوفى حقه بعد إحضار البينة(٩٢).

أما بالنسبة للمعاملات المالية بين التجار ووكلائهم أو العائد المادى الذى سيعود على الوكيل نظير تقديم خدماته إلى التاجر؛ فإننا لا نجد لذلك ذكراً فى الوثائق، ولكن أحد المؤرخين المعاصرين يرى أن الوكيل التجارى كان يحصل من التاجر على مبلغ معين كمكافأة له نظير الخدمات التى يؤديها، أو يتم ذلك من خلال عقد شركة يجعل الوكيل يقاسم فى أرباح العملية التجارية(٩٣). أما وكيل المصالح ففى رأينا - قياساً على ما سبق ذكره - أن التاجر أو صاحب رأس المال كان يقوم بمكافأته بمبلغ معين، أو يجعل له جعالة.

مما سبق يتضح لنا أن الوكلاء لعبوا دوراً مهمًّا فى آليات التجارة مع بلاد السودان سواءً فيما يخص التجارة من بيع وشراء أو ما يخص إدارة المصالح واستخلاص الحقوق، والتى كان لها أثر مباشر فى إتمام دائرة التجارة الصعبة؛ نظراً لبعد المسافة بين مصر وبلاد السودان.

ثالثاً- التسويق:

لقد كان من مزايا الشركات والمضاربة أن أحد الشركاء يستطيع أن يقوم بالعملية التجارية فى المكان المحدد للتجارة(٩٤)، والذى نعنى به بلاد السودان؛ فيقوم بتجهيز البضائع التى تناسب الأسواق

السودانية، والسفر وبيع البضائع وشراء بضائع أخرى، أو يعود بالمال.

كان لا بد من وجود الوكالات التجارية لإتمام عملية التسويق سواء بمصر أو ببلاد السودان؛ لأن الاقتصاد يتكون من ثلاثة مجالات هى: الإنتاج، واقتصاد السوق، والاستهلاك؛ والذى يهمنا فى هذا الموضوع هو اقتصاد السوق الذى كان مؤثراً ضاغطاً، ويتسم بالثورية؛ حيث إن نشأة الرأسمالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتبادل، وهذا شيء لا يمكن أن يغفله الإنسان، حتى إذا كانت السوق بدائية فإنها المكان المفضل للعرض والطلب والالتجاء إلى الآخرين، وهى أشياء لا يمكن بدونها أن يكون هناك اقتصاد بالمعنى العادى للكلمة؛ "فالسوق "خروج إلى السطح، وانظر إلى نشاط البشر والفائض الذى يتبادلونه تجده يمر شيئاً فشيئاً من خلال السوق"(٩٥).

أ- الأماكن المخصصة لبيع البضائع السودانية بمصر:

فإذا نظرنا إلى مصر نجد أن تركز العملية التجارية من بيع وشراء وغيرهما كان بالقاهرة؛ حيث مركز التجارة الخارجية لمصر، فكانت بها المراكز التجارية الكبيرة كمنطقة الجمالية والمرجوش وخان الخليلى والبندقانيين والغورية والأزهر، والتى كانت تتجمع بها الأنشطة الخاصة بتجارة مصر الخارجية الأساسية(٩٦).

وتبعاً لذلك نجد أن مدينة القاهرة استحوذت على معظم الأسواق والوكالات الخاصة ببيع البضائع السودانية؛ فكان أشهرها ما كان يعرف باسم وكالة الجلابة، التى كانت تتكون من ثلاث وكالات

صغرى؛ الأولى التى كانت موجودة بخط الخراطين أو الصناديقية(٩٧)، والتى كان يطلق عليها وكالة الجلابة الكبرى، التى أنشأها السلطان الغورى لبيع الرقيق الجلب(٩٨)، وبيع البضائع السودانية، وكان بها عدة حواصل، ولها بابان أحدهما بشارع الصناديقية، والآخر فى شارع السكة الجديدة(٩٩).

وقد عثرنا على وثيقة تصف أحد الأفراد بأنه "المستأجر للوكالة المعروفة بالفاردى الكاينة بخط الخراطين الجارية فى وقف المرحوم السلطان الغورى"(١٠٠).

هذا الوصف له تفسيران؛ أولهما- أن يكون لوكالة الجلابة اسم آخر هو "الفاردى"، وثانيهما- أن تكون وكالة الفاردى وكالة أخرى غير وكالة الجلابة تختص ببيع البضائع السودانية؛ فقد ذكرت البضائع التى كانت تأتى إلى هذه الوكالة "ريش النعام وقطط الزباد والشب والقرض والأبنوس...." إلخ من البضائع السودانية(١٠١).

لقد أشارت الوثائق إلى أن وكالة الجلابة كانت تحمل عدة مسميات أخرى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر؛ منها أنها كانت تسمى بـ"وكالة الخراطين"، نسبة إلى خط الخراطين(*)، أيضاً كانت تعرف بـ"وكالة العبيد"، والذى يوضح لنا أنها هى نفسها وكالة الخراطين ما ذكرته الوثائق؛ حيث ذكرت إحدى الوثائق "الوكالة الكاينة بالخراطين المعروفة بوكالة العبيد"، وذكرت أخرى "وكالة العبيد والجلابة بخط الخراطين"، وذكرت ثالثة "وكالة الخراطين المعروفة بوكالة الرقيق"(١٠٢).

وعثرنا أيضاً على استخدام الوثائق لفظ "سوق الرقيق الجلب بداير خان الخليلى"، و"سوق الرقيق بخان الخليلى"، هذا السوق كان ضمن الأسواق الموجودة بالسوق الكبير والرئيسى بخان الخليلى، وبلا شك نجد أن هذه المسميات جميعها لوكالة الجلابة الكبرى.

ومن المحتمل أن هذا السوق كان ينقسم داخليًّا إلى قسمين أو سوقين: الأول سوق الرقيق الجلب، أو ما أطلقت عليه الوثائق "سوق الجلب"، أو "سوق الرقيق الجلب بالقرب من خان الخليلى".

وكان لهذا السوق بوابة من جهة المشهد الحسينى، وكان يحتوى على وكالة مملوكة لأشخاص؛ مثل وكالة الخواجا صالح بن يغمور الحلبى حيث وجدنا تجاراً يتاجرون فى بضائع أخرى؛ كالبن والكارم إلى جانب البضائع السودانية. والواضح من هذه التسمية أن هذا السوق كان يختص ببيع الرقيق الجلب القادم من بلاد السودان مباشرة إلى السوق.

أما الثانى فهو "سوق الرقيق المستخرج"، أو "سوق المستخرج"؛ حيث كان يختص ببيع الرقيق المستخرج؛ أى الرقيق الذين اشتراهم أشخاص من قبل، وخدموا فى البيوت فترة، وبعدها يقوم مالكوهم ببيعهم مرة أخرى، أو الرقيق الذى يخلف عن المتوفين، وكان يتم بيعه فى أسواق الرقيق لصالح تركة المتوفى(١٠٣).

وثانى الوكالات المختصة ببيع الرقيق والبضائع السودانية الوكالة المعروفة بخان مسرور الموجودة بخط باب الزهومة(*)؛ حيث عثرنا

على العديد من تجار الرقيق والجلابة يمتلكون أو يستأجرون أماكن وحواصل داخل هذا الخان.

وفي واقع الأمر أن خان مسرور هو أقدم الأسواق المتخصصة في بيع الرقيق بمصر؛ حيث بني في زمن الفاطميين، كما كان أشهر سوق للرقيق خلال العصور الوسطى، وكان من أكبر المباني في مدينة القاهرة؛ فقد كان عبارة عن خانين أحدهما كبير والآخر صغير(١٠٤).

إلى جانب الوكالتين السابقتين كانت هناك وكالة للجلابة عرفت بوكالة الجلابة الصغرى، هذه الوكالة من المحتمل أنها اكتسبت هذا الاسم نتيجة قدوم التجار في قوافل كبيرة، وعندما لا يجدون مكاناً لهم يتجهون إلى هذه الوكالة(١٠٥)، أما بالنسبة للاسم الحقيقي لهذه الوكالة فقد اقترح على مبارك أنها وكالة السلطان إينال اليوسفي أو وكالة الناصرى؛ حيث ذكر أن وكالة السلطان إينال اليوسفي كانت معدة لسكن الجلابة، ولما كانت وكالة الجلابة الصغرى مأوى للتجار الذين لا يجدون لهم مكاناً في وكالة الجلابة الكبرى؛ فمن المرجح أن تكون بالفعل هي وكالة السلطان إينال اليوسفي(١٠٦).

وكان يوجد بخط المشهد الحسيني "سوق الجوار الجلب"(١٠٧)، هذا السوق الذى ذكره المقريزى بأنه سوق الرقيق المعروف بسوق الجوار، وبأنه يقع بخط المسطاح(١٠٨)، وأنه تم نقله من موضعه هذا إلى فندق تجاه المشهد الحسيني، وكان ذلك في سنة ٨٢١هـ/

١٤١٨م، وأعيد إلى مكانه بعد فترة قصيرة، ثم يعود المقريزى فيذكر أنه فى آخر شهر جمادى الأخرى من نفس السنة تم نقل سوق الرقيق من مكانه إلى مكان بطرف البندقانيين(١٠٩).

هذا الكلام يجعلنا نضع أيدينا على بعض الحقائق من خلال مقارنة ما ذكره المقريزى، وما عثرنا عليه بسجلات المحاكم الشرعية؛ فالمقريزى ذكر أن سوق الرقيق-الجوار- نقل إلى فندق تجاه المشهد الحسينى، والوثائق تحدد مكان سوق الجوار الجلب بخط المشهد الحسينى، وأن سوق الرقيق الذى نقل إلى البندقانيين كان سوقا آخر للرقيق؛ حيث يعتقد أنه فقد أهميته خلال العصر العثمانى كسوق رئيسى للرقيق، وأصبح سوقاً ثانويًا لبيع البضائع السودانية.

أما بالنسبة لتحديد مكانه وهل ظل يحمل نفس الاسم خلال العصر العثمانى أم لا؟ فإن من المرجح أن اسمه قد تغير، ولم يعد يطلق عليه اسم سوق الرقيق على أساس أنه لم يصبح السوق الرئيسى حتى قبل بداية العصر العثمانى، وقد عثرنا على إشارة لوكالة تمارس بيع البضائع السودانية بخط البندقانيين هى وكالة الشجاعى(١١٠).

هذا يجعلنا نعتقد أن نشاط سوق الرقيق الذى كان يوجد بخط البندقانيين خلال العصر المملوكى قد تقلص نشاطه، وفقد أهميته كسوق رئيسى للرقيق مع نهاية العصر، ولكنه لم يفقد بعض نشاطه فى بيع البضائع السودانية، والذى تمثل فى قيام وكالة الشجاعى بهذا الدور.

وإذا شخصنا ببصرنا ناحية خط طولون الذى يعد أكبر مجمع للتجار المغاربة حيث سوق المغاربة - وقد لعب التجار المغاربة دوراً كبيراً في التجارة مع بلاد التكرور- فسوف نجد أن خط طولون كان يوجد به سوق للرقيق(١١١) ؛ حيث من الواضح أن أهميته كانت تقارب أهمية سوق الرقيق بخان الخليلى؛ فقد وجدنا أن الأمير حسين بن عبد الله الرومى وصف بأنه الأمين بسوق الرقيق بالخط الطولونى وخان الخليلى، كما كان الحاج خلافة بن مرعى شيخ سوق الرقيق الجلب بطولون، وخان الخليلى.

ومن الجدير بالذكر أن المقعد المعد أو المخصص للصراف بكلا السوقين كان يُعدّ مكاناً أو مقعداً واحداً، والدليل على ذلك ما حدث عندما أسقط محمد بن خليفة الصيرفى بسوق الرقيق حقه لمحسن بن زاهر الصيرفى بسوق الرقيق فى الجلوس والانتفاع فى النصف من المقعد المعد للصرف بسوق الرقيق بالخط الطولونى، والنصف من المقعد المعد أيضاً للصرف بسوق الرقيق بالقرب من خان الخليلى(١١٢). وكل هذه دلائل على أن كلا السوقين كانا بمثابة السوق الواحد، وعلى أنهما على نفس الدرجة من الأهمية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن سوق الرقيق بطولون كان فى فترة سابقة على ذلك له شيخ خاص به؛ ففى عام ٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م كان المعلم يوسف بن محمد شيخاً لسوق الرقيق بطولون.

وإلى جانب سوق الرقيق بطولون وجدت بعض الوكالات التى كانت تمارس بيع البضائع السودانية إلى جانب البضائع الآخرى؛

كالوكالة التى كانت تعرف بوكالة المنياوية والتى كان من بين أنشطتها بيع الرقيق(١١٣).

ويجرّنا هذا إلى الحديث عن الوكالات غير المتخصصة فى بيع بضائع بعينها ؛ فوكالة الأشرفية أو وكالة الأشرف برسباى بخط الأشرفية(١١٤) كان من بين أنشطتها بيع البضائع السودانية كالزباد والتمرهندى وسن الفيل والأبنوس والذهب ....إلخ إلى جانب البضائع الأخرى كالبن والصابون والنحاس وخلافه.

وكانت توجد أماكن مخصصة لسكن الجلابة ؛ كالذى كان يوجد بمدينة "الخانقاه الزياقوسية" بدرب القصاصين، والذى عرف بالجوفار، ووصف بأنه معدّ لنزول الجلابة كالفندق.

وإذا تطرقنا إلى وكالات الجلابة التى كانت موجودة خارج القاهرة فسنجد أن بولاق كانت تحتوى على سوق للرقيق الجلب، ولكننا لا نعرف عنه الكثير(١١٥)؛ غير أن هذا السوق استخدمته القوافل القادمة من أوجلة وبلاد التكرور التى كانت تعبر النهر بالقرب من هذه النقطة، كما أن علاقته بأسواق الرقيق الموجودة بقلب القاهرة غير واضحة(١١٦)، ولم تمدنا الوثائق بمعلومات كافية عنه.

وبالإضافة إلى ذلك كان يوجد بمصر القديمة "وكالة النطرون"(١١٧)، هذه الوكالة التى كانت تستقبل النطرون القادم من بلاد النوبة عن طريق النيل.

وعلى الرغم من ذلك فإن القاهرة لم تستأثر بجميع الأسواق والوكالات الخاصة بالتجارة السودانية ؛ فكان يوجد بسوق منفلوط

مكان مخصص لبيع الرقيق والبضائع السودانية، وتشير بعض الوثائق إلى أن بعض الجلابة السودانيين كانوا يمكثون بهذا السوق بعض الوقت لتصريف بضائعهم(١١٨).

أما بالنسبة لأسيوط فقد كان يرد إليها أعداد كبيرة من الرقيق؛ لأنها كانت الجمرك الرئيسي في الوجه القبلي، وعلى الرغم من عدم عثورنا على دلائل قاطعة تفيد بأنه كان يوجد بأسيوط أسواق أو وكائل مخصصة لبيع الرقيق، فإن ذلك لا ينفي وجودها؛ فمن المرجح أن عملية بيع الرقيق والبضائع السودانية كانت تتم ضمن عملية بيع البضائع الأخرى بسوق أسيوط أو الوكالات الأخرى الموجودة بها؛ ففي القرن السابع عشر كانت توجد وكالة لطفي بمنطقة القيسارية غرب مدينة أسيوط، والتي كانت تعد من أشهر الوكالات الموجودة بالمدينة، وقد بناها أحد أعيان تجار مصر، وهو السيد لطفي عبد الجواد السيوطي في عام ١١٠٣هـ/ ١٦٩٢م؛ حيث من المتوقع أنه كان من بين أنشطتها بيع الرقيق والبضائع السودانية(١١٩).

علاوة على ما سبق كان بيع الرقيق والبضائع السودانية يتم بمدينة دمياط(١٢٠)، التي كانت أحد أهم موانيء مصر على البحر المتوسط، وكانت البضائع المصرية والسودانية تصدر من خلاله إلى بلاد الشام وإسطنبول.

ومن المتوقع أنه كان يتم بيع وشراء الرقيق بصورة كبيرة؛ حيث كان يتم تفويج الرقيق من مصر القديمة وبولاق مباشرة إلى الوجه

البحرى هروباً من دفع الموجب السلطانى على الرقيق فى القاهرة(١٢١)؛ مما كان يؤدى بالضرورة إلى زيادة أعداد الرقيق بأسواق الوجه البحرى؛ كمدينة المحلة الكبرى(١٢٢)، ورشيد(١٢٣)، إلى جانب دمياط والإسكندرية؛ مما جعلها مراكز مهمة لبيع الرقيق وتصديره إلى الأسواق الخارجية.

بناء على ذلك يمكننا القول إن عملية بيع البضائع السودانية - وخاصة الرقيق- كانت تتم فى جميع أنحاء مصر من جنوبها إلى شمالها، حتى وإن لم يكن لها سوق خاص بها، فكانت تجرى فى أسواق النواحى بدون أدنى مشكلة.

ب- الأسواق ببلاد السودان:

على الجانب الآخر حيث بلاد السودان نجدها قد احتوت على الأسواق المهمة التى يتم فيها تصريف وتبادل المنتجات؛ ففى السودان الغربى ازدهرت الأسواق وزادت معروضاتها، خاصة فى المدن الرئيسية تبعاً للتوسع التجارى الخارجى، وقد عقدت الأسواق الكبرى كل أيام الأسبوع فى كبريات المدن السودانية حيث المراكز الحكومية وموظفو الإدارة(١٢٤).

بالإضافة إلى ذلك وجدت الأسواق الموسمية مثل الأسواق الكبرى التى كانت تعقد فى تمبكتو، ودارفور، وسنار، وبورنو، وعلى الرغم من افتقادنا المعلومات عن المدة التى يستغرقها انعقاد هذه الأسواق بالتحديد، فإنه من الطبيعى أن تستغرق فترات طويلة؛ حتى يتم حضور مختلف تجار شمال أفريقيا إليها لكى تتسع المبادلات فيها(١٢٥).

مما سبق يتضح لنا مدى النظام والدقة الذى كان عليه الهيكل التجارى بين مصر وبلاد السودان خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، بداية من عمليات توفير الأموال بالطرق المختلفة، سواءً بعقد التجار الشركات مع بعضهم البعض أو بالاقتراض سواء المالى أو التجارى. وقد تبين لجوء كثير من التجار إلى القروض التجارية التى كانت تناسب اقتصاد السوق فى ذلك الوقت؛ نهاية بالأسواق التى كانت وما زالت حلقة الوصل بين عالم الإنتاج وعالم الاستهلاك، أو التجار والزبائن؛ حيث يعد التسويق فى تقديرنا أهم مراحل الهيكل التجارى؛ فهو نهاية المطاف لأى عملية تجارية، وبناء عليها يحدد التاجر مدى ربحه أو خسارته فى رحلته التجارية.

رابعاً- دور التجارة مع بلاد السودان فى نشأة رأسمالية تجارية:

لقد أرجع المؤرخون ظهور النظام الرأسمالى فى مصر خلال العصور الوسطى إلى التجار الكارمية، ويؤيد هذا الرأى الثراء الفاحش لهؤلاء التجار، وقيامهم بمعاونة سلاطين المماليك فى تجهيز الحملات الحربية، وإقراضهم الأموال فى بعض الأحيان.

وقد صاحب ظهور الرأسمالية فى مصر ونموها حتى نهاية العصور الوسطى أمران الأول- تكدس رؤوس الأموال على شكل نقد وسلع، ثم قيام جهود مطردة للتنافس، وتحسين أساليب التعامل المالى فى الأسواق، والثانى- قيام حركات مضادة للبرجوازية التجارية فى مصر؛ فقد وقفت السلطات المملوكية موقف الغيرة من تجار الكارمية الذين يمثلون الرأسمالية البرجوازية، ثم موقف المصالح

الخاصة بعد أن انهار النظام الإقطاعي الذى قام عليه النظام المملوكى، وتطلع المماليك إلى تجارة الكارمية واحتكارها؛ مما أدى إلى فقدانهم مراكزهم، وقاموا بتصفيتهم؛ ليندثروا فى الربع الأخير من القرن الخامس عشر(١٢٦).

إذاً فنحن أمام رأسمالية تجارية ظهرت فى العصر المملوكى متمثلة فى التجار الكارمية، وقد أشرنا فيما سبق إلى أن تجار الكارمية كان لهم دور كبير فى تجارة مصر مع بلاد السودان؛ لذلك يمكننا القول بأن التجارة مع بلاد السودان كان لها دور فى رأسمالية التجار الكارمية وغيرهم من التجار.

لقد كان لضم مصر إلى الدولة العثمانية أثره الكبير فى إدخال تغيرات على أوضاع التجار بمصر؛ فقد تخلصوا من قبضة السلطة التى فرضت عليهم منذ عهد السلطان برسباى في عام ١٤٣٢م(١٢٧).

ويمكننا تحديد ثلاثة مستويات تم فيها تفعيل تجارة مصر فى القرن السادس عشر؛ أولها- تجارة البحر الأحمر التى نشطت منذ النصف الثانى من القرن السادس عشر، وهذه التجارة كانت مهمة جداً لمصر. والمستوى الثانى هو فتح التكامل الاقتصادى لمصر مع اقتصاد الدولة العثمانية، الذى فتح لها أسواقاً جديدة داخل الدولة نفسها، والبلاد التى تاجرت معها؛ فقد جرت مبادلات تجارية كثيفة بين مصر وإسطنبول وسالونيكا وأزمير وكذلك مع بلاد الشام وشمال أفريقيا. أما المستوى الثالث فقام على التجارة مع شركاء

أوربيين(١٢٨) . بالإضافة إلى البعد الغائب عن نظر المؤرخين، وهو تفعيل التجارة مع بلاد السودان؛ كل ذلك أدى إلى زيادة الطلب على السلع واتساع وانتظام التبادل التجارى.

ومع عودة الاستقرار إلى السوق المصرية بدأت الحركة التجارية تأخذ سبيلها إلي الازدهار، وبدأت الحياة الاقتصادية المصرية تنمو في المدينة بصورة واضحة، وبدأ السوق يشهد ظهور براعم الرأسمالية التجارية من جديد متمثلة فى فئتين من المشتغلين فى العمل التجارى هما فئة كبار التجار وأعيانهم، وفئة الشركاء فى العمل التجارى واستثمار رؤوس أموالهم فى هذا المجال(١٢٩) .

والملاحظ على الجانب السودانى أنه ربما لم يكن التقدم فى تجارته مع مصر والشمال الأفريقى بأقل من مثيله فى أى مكان آخر من العالم؛ إذ أن التجارة بأكملها كانت فى أيدى العرب، وتسيطر عليها بضع شركات تجارية؛ فتنظيم قافلة تجارية، وتوفير دليل لها، ثم المضى فى رحلة تستغرق عادة ستة أشهر، وتوزيع البضائع فى الداخل من خلال التجار المحليين، وشراء الذهب والعاج والرقيق وغيره؛ كل ذلك يتطلب خبرة ائتمانية وجسارة وكفاءة تنظيمية؛ كل هذه العمليات هى فى الواقع مشروع ينطوى على المغامرة، وذو طبيعة رأسمالية عالية؛ فالمخاطر التى تحيط بسفر الأفراد على مسئوليتهم الخاصة لا بد أنها كانت كبيرة جداً، كما أن رأس المال اللازم كان من شأنه ألا يبقى داخل التجارة سوى الأفراد ذوى الثراء الكبير والمخاطرين(١٣٠) .

وهكذا كانت التجارة مع بلاد السودان ذات طابع رأسمالى عالى التنظيم، وتستهدف تحقيق الربح السريع أكثر مما تستهدف تنمية الإنتاج(١٣١).

فى هذا الإطار بدأت عناصر رأسمالية من التجار المغاربة والمصريين تظهر خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، والذين قامت رأسماليتهم على أساس التجارة مع بلاد السودان؛ حيث وصفتهم الوثائق بصفات تدل على عظم ثرائهم، وسنعرض أمثلة لهؤلاء التجار الذين بدأوا فى ممارسة التجارة وتكوين الثروات عقب استقرار السوق المحلية كنتيجة لسيطرة العثمانيين على مصر، وبمرور الوقت تراكمت لديهم الثروات التى جعلتهم يشكلون رأسمالية تجارية محلية، جعلتنا نتذكر ما كان عليه التجار الكارمية فى العصر المملوكى، ولكن فى ثوب جديد.

أ- الرأسمالية الناشئة من التجارة مع بلاد التكرور:

أول هؤلاء الحاج صالح بن عبد الرحمن المغربى الجربى الشهير بابن يسعد، الذى نستطيع أن نتتبع بعض أنشطته التجارية مع بلاد التكرور من خلال وثائق المحاكم الشرعية؛ فأول إشارة لدينا عنه كانت فى عام ٩٣٧هـ/ ١٥٣١م؛ حيث كان وكيلاً عن أحد التجار المغاربة فى استخلاص مقدار من الذهب التكرورى كان للموكل عند أحد التجار المغاربة، وبعدها قام الشخص الموكل بإعطاء ابن يسعد ١١٧,٥ مثقال ذهب كان دفعها عنه لأشخاص متعددين؛ وهذا يدلل على أنه أصبح لدى ابن يسعد رأسمال لا بأس به استطاع من خلاله ممارسة كافة الأمور التجارية، وكذلك إقراض الآخرين.

وبعد ذلك يظهر لنا النشاط التجارى الموسع لابن يسعد ؛ حيث قام بتمويل بعض التجار السفارين بالبضائع ؛ ليسافروا بها إلى بلاد التكرور، ويحضروا الذهب، وذلك فى مقابل أجر نظير عملهم.

وقد أصبح له العديد من الوكلاء ببلاد التكرور لإدارة شئونه التجارية هناك، والمطالبة بالديون التى يستحقها لدى التجار السفارين الذين استقروا أو توفوا هناك(١٣٢).

لقد أتاحت له التجارة مع بلاد التكرور على وجه الخصوص تحقيق الربح الوفير من وراء تجارة الذهب، وتراكمت عنده الأموال، وتشعبت معاملاته التجارية، حتى أنه أصبح "من أعيان التجار الخواجكية بمصر المحروسة"، وهذا يبرهن بصورة واضحة على أنه أصبح رأسماليًّا كبيراً نتيجة لتجارته مع بلاد التكرور.

وعلى هذا المنوال سار العديد من التجار المغاربة الذين تخصصوا فى التجارة مع بلاد التكرور؛ فنجد محمد بن أحمد التجيبى الطّرابلسى الذى كان تاجراً سفّاراً إلى بلاد التكرور قام بالسفر إلى هذه البلاد وتاجر فيها، وبعد أن أصاب قدراً من الثروة استقر بالقاهرة، وأخذ فى تمويل التجار السفارين إلى بلاد التكرور، وأقام الشركات معهم، حتى أصبح من كبار التجار فى مصر(١٣٣).

وقد تعددت مصالحه التجارية ببلاد التكرور إلى الحد الذى جعله يقوم بتعيين العديد من الوكلاء عنه بهذه البلاد لاستخلاص ديونه من التجار.

وعلى هذا النهج سار ابنه "علي" الذى قام بإدارة شئون والده التجارية، وأصبح يقدم القروض التجارية للتجار السفارين بصورة مستقلة عن والده.

وبذلك استطاع التجيبى أن يقيم بيتاً رأسماليًّا أصبح له دوره فى الحياة الاقتصادية بمصر قوامه التجارة مع بلاد التكرور.

كما كان الحاج سليمان بن سالم المغربى الجربى الشهير بابن خيبوط من كبار التجار الرأسماليين بمصر بسبب تجارته مع بلاد التكرور، وذلك من خلال تمويل التجار السفارين بالبضائع، وكذلك إقامة الشركات معهم وإقراضهم؛ ليتمكنوا من السفر إلى هذه الأنحاء، وجلب الذهب منها.

لقد أقام ابن خيبوط هيكلاً تجاريًّا شبه متكامل لأجل جلب الذهب من بلاد التكررور؛ فقد قام بزراعة قصب السكر لحسابه الخاص لأجل صنع السكر منه، والذى كانت الأسواق السودانية فى حاجة إليه، وأقام العلاقات مع تجار الجمال فى صعيد مصر لإمداده بما يحتاجه من الجمال لنقل تجارته إلى بلاد التكرور(١٣٤).

وكعادة أى تاجر رأسمالى يريد تحقيق أكبر ربح، وكذلك تحمل القليل من الخسائر إذا وقع أى سوء لتجارته من جراء مخاطر الطريق؛ قام بتمويل التجار فى بعض الأحيان مشتركاً مع رأسمالى آخر قامت رأسماليته أيضاً على التجارة مع بلاد التكرور هو الحاج قاسم بن عمر المغربى الشهير بالجدى، وقد استطاع من خلال التحالف التجارى مع الجدى الحصول على رأسمال أكبر؛ وبالتالى

تمويل أكبر عدد من التجار السفارين مشتركاً معه(١٣٥)؛ حيث ترتب على ذلك تحقيق الربح الوفير المطلوب، وتحمل القليل من الخسائر في حالة حدوثها.

ولكى يكمل دائرته التجارية قام بإرسال وتعيين وكلاء عنه ببلاد التكرور بمختلف مدنها، وكان أشهر هؤلاء الوكلاء الشيخ عمر بن أحمد شيخ أوجلة الذى قام بإدارة شئونه التجارية بأوجلة وبلاد التكرور(١٣٦). وفى مقابل ذلك كان ابن خيبوط وكيلاً عن شيخ أوجلة بالقاهرة، وقام أيضاً بإدارة شئونه التجارية بها، واستخلص حقوقه الموجودة عند التجار السفارين(١٣٧)، ويدل هذا على عمق العلاقة بين ابن خيبوط وشيخ أوجلة، ولا شك فى أن هذه العلاقة حققت لابن خيبوط المصالح الكثيرة، ومكنته أيضاً من الحصول على الذهب من أقرب محطة تجارية لمصر وهى أوجلة.

لقد استطاع ابن خيبوط تحقيق أرباح كثيرة وتكوين رأسمال كبير من وراء تجارته فى الذهب استطاع من خلاله أن يعدد نشاطاته التجارية، فكما أشرنا سابقاً إلى استثماره جزءاً من ماله فى زراعة قصب السكر، كما قام باستئجار وشراء العقارات بالعديد من النواحى والتى أعانته فى تجارته، وكذلك لرفاهيته؛ فمن ذلك استئجار مكان بخط طولون لاستخدامه فى تجارته التى كان مركزها سوق طولون. كما قام بشراء المنازل؛ فمن ذلك المنزل الذى اشتراه بناحية الطالبية بالجيزة بمبلغ قدره ٣٠ ديناراً وخاتم فضة بفص(١٣٨). وهذا يوضح لنا أن ابن خيبوط أصبح من التجار الرأسماليين من وراء تجارته مع بلاد التكرور.

ومن التجار المغاربة الذين حققوا أيضاً ثروة كبيرة من تجارتهم مع بلاد التكرور سعيد ابن أبى القاسم المغربى الجربى المعروف بابن أيوب. لقد حذا ابن أيوب حذو التجار السابق ذكرهم، واستطاع تكوين ثروة كبيرة، أصبح بها "من أعيان التجار الخواجكية بالديار المصرية"(١٣٩).

وعلى شاكلة هؤلاء التجار ظهر العديد من التجار المغاربة الذين كانوا أساساً لرأسمالية تجارية محلية، نشأت عقب تحول مصر إلى ولاية عثمانية، على أساس التجارة مع بلاد التكرور وتجارة الذهب.

ومن الجدير بالذكر أن الأمر لم يقتصر على التجار المغاربة فى تكوين رأسمالية محلية من خلال التجارة مع بلاد التكرور، وإنما ظهرت عناصر رأسمالية مصرية خالصة استطاعت أن تقيم أساساً رأسماليًّا ثابتاً لم يتراجع أمام تقلبات الأحداث، وإن كان من الوارد أن يكون قد تأثر بعض الشىء.

وأبرز مثال لهؤلاء الخواجا أبو بكر بن عبد القادر الأخميمى الأبوتيجى الذى بدأ نشاطه التجارى كتاجر سفّار إلى بلاد التكرور، واستطاع من خلال ذلك تكوين ثروة وخبرة عالية، مكّنته من أن يترك السفر، ويستقر بالقاهرة، ويجعلها مركزاً لعملياته التجارية وتمويل التجار الآخرين للسفر إلى بلاد التكرور(١٤٠).

لقد تعددت المعاملات التجارية للأبيتيجى، وبلغ قدراً من الخبرة وإقامة العلاقات، إلى الحد الذى جعله وجهة للتجار التكاررة

أنفسهم؛ فقد حضر إليه العديد من التجار التكاررة، وعملوا لحسابه الخاص مقابل أجر كانوا يتقاضونه نظير عملهم.

والملاحظ أن هذا الأمر لم نجد مثله لدى أىّ من التجار السابق ذكرهم، ولا غيرهم ممن لم نذكرهم؛ فالأبوتيجى هو التاجر الوحيد من بين التجار الذين عثرنا عليهم الذى قام باستخدام التجار التكاررة للعمل لحسابه الخاص، بالإضافة إلى استخدامه التجار المغاربة، وهذا يؤيد بقوة مدى تغلغل علاقاته ونفوذه التجارى ببلاد التكرور، وما كان يتمتع به من مكانة بين التكاررة، هذه المكانة التى أوجدها من خلال تعامله معهم أثناء سفره إلى بلادهم.

ومن الأمور التى تؤكد على عظم ثراء الأبيتيجى تقديمه القروض النقدية من الذهب التكرورى إلى اليهود، ومن هؤلاء اليهود الذين أعطاهم قرضاً أحد الصيارفة بالديوان العالى؛ حيث بلغت قيمة القرض ١٥٠٠ مثقال ذهب تكرورى.

لقد صار الخواجا أبو بكر الأبوتيجى "من أعيان التجار الحواصل بالديار المصرية"، وهذا يوضح أنه لم يكن من أعيان التجار السفّارين إلى بلاد التكرور فقط، وإنما أصبح من كبار التجار المقيمين بأنحاء مصر.

ومن الأمور التى ساعدت أبا بكر الأباتيجى فى تكوين رأسمالية كبيرة وجود أخيه محمد ابن عبد القادر الأبيتيجى الذى كان هو الآخر تاجراً سفّاراً، وأصبح من كبار التجار الرأسماليين الذين قاموا بتمويل التجار السفارين إلى بلاد التكرور(١٤١). كما كان "أحد

أعيان السادة الخواجكية بالديار المصرية" ، كما وصف بأنه "من أعيان التجار السفارين إلى بلاد التكرور"(١٤٢).

وعلى أساس أن المال يبحث عن المال ، ويجتمع معه حتى يكون أكثر قوة ؛ فقد تزوج محمد الأبوتيجى ابنة الخواجا ابن يسعد الذى كان من أعيان التجار الخواجكية- كما ذكرنا سابقاً- وكان ذلك على صداق قدره ٨٠٠ دينار ؛ المبلغ المدفوع منه مقدماً ٥٠٠ دينار ، وهذا الصداق كبير جداً ؛ وربما يرجع ذلك إلى أن والدها كان قد توفى ، وورثت عنه ثروته ؛ لأنه لا توجد لدينا إشارة إلى وجود أولاد له غيرها ، أو على الأقل ورثت جزءاً كبيراً من ثروته(١٤٣).

أما الذى يهمنا فى ذلك فهو أن الأخوين أبا بكر ومحمداً شكّلا بيتاً تجاريًا رأسماليًّا وصل إلى درجة من الثراء والثبات ، جعلته لا يهتز أمام أى خسارة قد تحدث أو أمام تقلبات الأحوال.

واستمراراً لنشاط البيت التجارى أنجب الخواجا أبو بكر ولدين هما "حجازى" و"على" ، واللذان اتخذا مسار والدهما فى التجارة مع بلاد التكرور ، وكذلك تمويل التجار السفارين ، وتعاونا مع عمهما محمد الأبيتيجى ، فتوسعت تجارتهم ؛ حتى أصبح لديهم شبكة تجارية ممتدة من البحر الأحمر والتجارة خلاله حتى بلاد السودان(١٤٤).

وعلى ما يبدو أنه بحلول سنة ٩٩٩هـ/ ١٥٩٠م قد وهنت صحة أبى بكر ، ولم يستطع ممارسة نشاطه التجارى ومتابعة أعماله ؛ لذلك " قام بتوكيل كل من ولديه حجازى وعلى فى جميع متاجره

وتعلقاته، وقبض ديونه، وفى الدعوى لذلك والحبس والترسيم...
والبيع والشراء والأخذ والعطا".

وبوفاة أبى بكر تابع ولداه نشاطه التجارى، ويبدو أن الذى وقع عليه العبء الأكبر فى ذلك هو حجازى الذى تردد اسمه فى أكثر من موضع؛ وربما مرجع ذلك إلى أنه كان الابن الأكبر لأبى بكر. ولكن " حجازى " لم يلبث أن توفى بعد والده بعشر سنوات؛ أى فى عام ١٠٠٩هـ/ ١٦٠٠م، ومن خلال ضبط تركته تتضح ممارسته نفس نشاط والده؛ حيث احتوت على بضائع خرج بلاد السودان، وكذلك بضائع واردة من بلاد السودان؛ كالرقيق والجمال وغيرها، وقد بلغت قيمة تركته ٣٦٦٠٩٣ بارة.

ويبدو أنه بوفاة حجازى بن أبى بكر الأبيتيجى قد طويت صفحة النشاط التجارى لأسرة مصرية عريقة قوامها التجارة مع بلاد السودان.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه نتيجة للنشاط التجارى الواسع لهؤلاء التجار وغيرهم مع بلاد التكرور؛ تمكن العديد منهم من تكوين رأسمال قائم على التجارة مع هذه البلاد. كما تمكن العديد منهم أيضاً من استثمار أموالهم فى مصادر أخرى للدخل، إضافة إلى تجارتهم مع بلاد التكرور، وتملكوا العقارات والمنشآت التجارية بمصر وبلاد التكرور.

ونذكر من هؤلاء الحاج أحمد بن عبد الرحمن المغربى المسراتى الذى كان من التجار مع بلاد التكرور، وقام بتمويل السفارين أيضاً؛

حيث قام باستثمار جزء من ماله في شراء طاحون بمبلغ قدره ٣٨٠ ديناراً في عام ٩٧٢هـ/ ١٥٦٤م، وفي نفس الوقت جهز تاجراً سفّاراً بالكثير من البضائع على سبيل الأمانة الشرعية.

كما امتلك عبد الرحمن بن أحمد طاحوناً وحوانيت وأرضاً زراعية ومنازل سكنية في بلاد السودان والقاهرة، وكان يقوم بتسكين منازله بالأجرة، ونظراً لاتساع نشاطه التجارى وكثرة أشغاله لم يستطع تحصيل أجرة السكن والأرض المؤجرة لمدة ١٨ سنة، حتى قام في عام ١٠١٢هـ١٦٠٣/م بتوكيل أحد الأشخاص بمباشرة أملاكه التى في القاهرة وبلاد السودان، ومطالبة هؤلاء المستأجرين بحقه لديهم(١٤٥).

يتضح من هذه المعلومات أن أغلب هذه الممتلكات كانت موجودة ببلاد السودان؛ لأنه مقيم بالقاهرة، ولو كان معظمها بالقاهرة لما تراكمت حقوقه لدى المستأجرين لمدة ١٨ سنة.

كما يتضح منها أيضاً مدى الثراء الذى وصل إليه عبد الرحمن من وراء تجارته مع بلاد السودان؛ حيث تراكمت عنده الثروة التى مكنته من امتلاك العقارات التى تدرّ له دخلاً إضافيًّا، ومع ذلك تحمل عدم تحصيل إيجار هذه الأملاك طيلة ثمانية عشر عاماً؛ ليؤكد على أن حالته المادية سمحت له بعدم المطالبة بحقوقه طوال هذه المدة.

كذلك امتلك الحاج سالم بن أبى بكر المغربى المسراتى عقارات ومنقولات بمصر وبلاد السودان(١٤٦).

يتبين لنا من هذه الأمثلة أنه كان للنشاط التجارى بين مصر وبلاد التكرور أثر كبير فى تراكم الأموال والثروات لدى هؤلاء التجار؛ لدرجة أنهم قاموا باستثمار أموالهم الفائضة فى مصادر أخرى للدخل سواء بمصر أو بلاد التكرور، وقاموا بامتلاك الأراضى والحوانيت والعقارات بكلا القطرين، ولا شك فى أن هذا حقق لهم الأرباح المضاعفة.

أما بالنسبة لكبار التجار الذين قامت رأسماليتهم على عدة مصادر كالتجارة عبر البحر الأحمر والبحر المتوسط؛ فقد شكلت التجارة مع بلاد السودان جانباً مهمًّا فى شبكتهم التجارية؛ حيث كان هذا الجانب من الشبكة مهمًّا للحصول على الذهب، الذى هو أساس النقد والثروة.

ومن هؤلاء التجار الخواجا يحيى بن عمر الشهير بابن الجمال الذى كان من أعيان التجار الخواجكية بمصر؛ فقد قام بتمويل التجار السفارين إلى بلاد التكرور بمختلف انتماءاتهم بالبضائع القادمة من بلاد الهند وأوربا وبلاد المغرب وغيرها؛ ليسافروا بها إلى بلاد التكرور، ويجلبوا الذهب منها.

واستمر النشاط التجارى لابن الجمال مع بلاد التكرور خلال منتصف القرن السادس عشر حتى وفاته فى عام ٩٧٦هـ/ ١٥٦٦م تقريباً، شارك خلالها كبار التجار وموّل صغارهم؛ ليتمكن من الحصول على الذهب مصدر الثروة، وهذا يؤكد على أن التجارة مع بلاد التكرور شكلت أحد الأعمدة الرئيسية لرأسمال ابن الجمال.

وثاني الأمثلة لدينا الخواجا إسماعيل بن أبي طاقية شاهبندر التجار بمصر، الذى لعب دوراً كبيراً في جلب الذهب من بلاد التكرور، فموّل التجار السفارين وأقام الكثير من الشركات التجارية لتحقيق ذلك(١٤٧).

ونظراً لاتساع الشبكة التجارية لابن أبي طاقية - التي كانت بلاد التكرور أحد أهم فروعها، وعلى وجه الخصوص أكدز وكانو- فقد قام بتعيين وكلاء عنه بهذه البلاد لمباشرة شئونه التجارية بها(١٤٨).

ولكي يدعم تجارته مع بلاد التكرور قام بمصاهرة أحد أهم أقطاب التجار الرأسماليين المتخصصين في التجارة مع هذه الأنحاء خلال أواخر القرن السادس عشر وبدايات القرن السابع عشر، ونقصد به الخواجا أبا بكر الأباتيجي؛ حيث تزوج ابنته عطية الرحمن، والتي كانت الزوجة الثالثة له(١٤٩).

لقد تواجد العديد من التجار الكبار الذين كانوا على شاكلة ابن الجمال وابن أبي طاقية، وكان لهم دور في تمويل التجار السفّارين وجلب الذهب؛ حيث شكلت التجارة مع بلاد التكرور أحد أهم جوانب شبكتهم التجارية، والتي كانت عنصراً رئيسيًّا في تشكيل رأسمالهم التجارى.

ب- الرأسمالية الناشئة من التجارة مع السودان الشرقي:

نجد أول مثال للتجار الذين كوّنوا ثروات من وراء تجارتهم مع السودان الشرقى ثلاثة إخوة، وهم يوسف وداود وموسى أولاد

جمال الدين الطحطاوى، الذين قاموا بتمويل الجلابة المصريين والسودانيين لإحضار الرقيق وريش النعام والجمال وغيرها من بضائع السودان الشرقى، وقد استطاع هؤلاء الإخوة تكوين ثروة كبيرة من تجارتهم مع السودان الشرقى.

وقد عملوا كتجار للرقيق بالقاهرة؛ وبذلك كانوا يحصلون على الرقيق بأقل الأسعار ويبيعونه فى القاهرة بأعلى الأسعار، ولا شك فى أن هذا مكنهم من تحصيل أرباح كثيرة.

وثانى الأمثلة على ذلك يحيى بن إبراهيم الطحطاوى الذى كان والده يعمل جلاّباً للرقيق، فأخذ عنه هذه المهنة وأصبح جلاباً مثله، وبعد أن قام بجمع قدر كبير من المال استقر بالقاهرة، واشتغل بتجارة الرقيق منذ أواخر القرن السادس عشر.

وفى هذه الأثناء قام بعملية تمويل واسعة النطاق على مستوى جلابة الرقيق؛ حيث تبين لنا هذا من العقود التجارية المتعددة التى عقدها مع الجلابة، وإعطائهم القروض التجارية التى كانت تحقق له أرباحاً مضاعفة، واستمر فى القيام بذلك حتى وفاته فى عام ١٠٤١هـ/ ١٦٣١م؛ ويتضح أيضاً من خلال حصر تركته التى كانت بحاصليه الموجودين بوكالة الأشرف برسباى بخط الأشرفية، والتى اشتملت على العديد من البضائع السودانية، وكذلك البضائع التى كان مقرراً لها أن تصدر إلى السودان.

كما أن النشاط التجارى ليحيى الطحطاوى لم يكن مقتصراً على تمويل الجلابة، وإنما امتد إلى تمويل أنشطة أخرى؛ فنجده مثلاً فى

عام ١٠٢٠هـ١٦١١/م يقوم بشراء مركب لأحد المراكبية بالنيل، على أن يسدد ثمنها له بعد مضي مدة زمنية محددة. وقد وصل الأمر به إلى أن استثمر أمواله في شراء العقارات؛ فمن ذلك قيامه في عام ١٠١٩هـ١٦١٠/م بشراء منزل بناحية أخميم بمبلغ قدره ٢٤٠٠ نصف فضة.

وبذلك استطاع يحيى الطحطاوى أن يحقق أرباحاً مضاعفة من خلال تمويل الجلابة بالبضائع التى يحتاجونها وتحقيق مكسب من بيعها، والحصول على الرقيق الجلب بأقل الأسعار وبيعه بأعلى الأسعار، واستثماره أمواله في مصادر أخرى للدخل؛ كل هذه الأمور جعلت الثروة تتراكم عنده، حتى أصبح من كبار تجار الرقيق بالقاهرة.

فنجد إحدى الوثائق تصفه بـ"الصدر الأجلّ الكبير المحترم الخواجكى الأكمل الشرفى يحيى بن المرحوم الصدر الأجلّ الحاج إبراهيم بن المرحوم الحاج موسى الشهير بالطحطاوى عين أكابر التجار المعتبرين فى الرقيق بمصر المحروسة حفظه الله بحفظه وجعله فى كنفه وحرزه".

فلا أدلّ من هذا الوصف والتعريف به الذى اشتمل على عبارات التفخيم والتعظيم التى استهلكت حوالى ثلاثة أسطر على مدى الثراء الذى وصل إليه الطحطاوى، وأنه أصبح يشكّل رأسمالية تجارية محلية قائمة على تجارة الرقيق.

أما بالنسبة لثالث الأمثلة فهو الحاج مصطفى بن عبد الرحمن

المسيرى البولاقى الذى لم يكن جلاّباً ولا تاجراً فى الرقيق، بل كان من تجار الأقمشة وغيرها بحى الغورية، بالإضافة إلى وصفه بأنه كان تاجراً بوكالة الجلابة بخط الخراطين(١٥٠).

وقد ظهر النشاط التجارى الموسع للمسيرى خلال العقدين الأخيرين من القرن السابع عشر؛ حيث قامت رأسماليته على تمويل الجلابة المصريين والسودانيين على السواء واعطائهم القروض التجارية من أقمشة وخرز وغيرها من بضائع، على أن يسددوا ثمنها بعد إتمام رحلاتهم التجارية(١٥١).

ومما لا شك فيه أن الميسرى حقق أرباحاً كثيرة من تمويله الجلابة المصريين والسودانيين، وهذا دليل أيضاً على نشاطه الموسع الذى أدى به إلى أن يمول غير المصريين، وقد شكّل بهذا أحد التجار الرأسماليين الكبار الذين قامت رأسماليتهم فى جانب منها على التجارة مع السودان الشرقى وتمويل الجلابة بالبضائع؛ فهو فى الأساس تاجر أقمشة وبضائع أخرى يقوم بشراء البضائع سواء من السوق المحلية أو عن طريق الاستيراد.

ولكى يكمل دائرته التجارية عن طريق بيعها وتحقيق أعلى ربح ممكن قام بإعطاء بضائعه كقروض تجارية للجلابة، الذين قاموا بدورهم بإغلاق دائرته التجارية ببيعها فى السودان الشرقى، وهذا بلا شك يحقق أعلى معدل للربح.

وعلى هذا يمكننا تصنيف المسيرى كأحد كبار التجار الرأسماليين بمصر، الذين قامت شبكتهم التجارية فى جانبها الآخر على التجارة مع السودان.

كما توجد لدينا العديد من الإشارات إلى قيام الكثير من الجلابة وبعض الأشخاص العاملين بوكالة الجلابة كالدلالين في الرقيق وغيرهم باستثمار أموالهم في مصادر أخرى حقيقية للدخل، تمثلت في شراء العقارات والحوانيت والمنشآت التجارية؛ كالأفران والطواحين وغيرها، وكذلك الأراضي، التي تعد من المصادر الإضافية والثابتة للدخل، واستطاعوا من خلالها تحقيق ربح إضافي إلى جانب عملهم الأساسي.

ونستطيع أن نتبين من خلال هذه الأمثلة وغيرها قيام عناصر رأسمالية تجارية محلية قائمة على تجارة الرقيق والتجارة مع السودان الشرقي، والتي بدأت في النمو منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، واستمرت هكذا حتى تبلورت في شكل رأسمالي حقيقي خلال القرن السابع عشر.

بالإضافة إلى جميع ما سبق أمر في غاية الأهمية، وهو أن هؤلاء التجار سواء السفارين أو الجلابة مارسوا أساليب رأسمالية تهدف إلى زيادة الإنتاج وتحسين بعض الصناعات؛ فمن ذلك ما أشرنا إليه في فصل الصادرات والواردات بخصوص صنع الملابس وبعض الصناعات الأخرى على النسق الذي يناسب الأسواق السودانية وذوق أهلها. ألا يعدّ هذا من الأسس التي قامت عليها رأسمالية السوق الحديثة؟

وبناء على جميع ما سبق ذكره يمكننا القول: إن براعم عناصر رأسمالية تجارية محلية قد بزغت عقب سيطرة العثمانيين على

مصر، قامت على التجارة مع بلاد التكرور وجلب الذهب، واستمرت في النمو والازدهار حتى أواخر القرن السادس عشر.

إلا أن الرياح تأتي بما لا تشتهي السفن؛ فقد توقف نمو هذه العناصر، وقُضي على فكرة بزوغ غيرها؛ وذلك لتأثر تجارة مصر مع بلاد التكرور منذ عام ١٥٩١م كنتيجة لعدة عوامل تم ذكرها(١٥٢).

وعلى أثر ذلك انتقل مركز الثقل التجارى لمصر مع بلاد السودان إلى السودان الشرقي البعيد عن المؤثرات الجديدة التي طرأت على المنطقة، لتحاول عناصر أخرى مصرية خالصة تشكيل رأسمالية تجارية منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، واستطاعت تحقيق ذلك خلال القرن السابع عشر؛ حيث برزت العديد من العناصر الرأسمالية التي قامت رأسماليتهم على التجارة مع السودان الشرقي وتجارة الرقيق.

كانت هذه مجرد استنتاجات تم بناؤها على العديد من الإشارات التي حصلنا عليها من وثائق المحاكم الشرعية، ولا شك في أن هذه الاستنتاجات تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة؛ لتؤكد ذلك بصورة راسخة، أو تنفي جانباً منه.

وحسبنا من هذا أن تكون شعلة تضيء طريقاً مظلماً؛ ليستطيع من يأتي بعدنا السير في هذا الطريق وإكمال المشوار.

الهوامش

(١) نللي حنا. تجار، ص٩٨-٩٩، ١٠٥ .

(٢) نفسه، ص١٠٩ .

(٣) نعيم زكي فهمي. مرجع سابق، ص٢٧٣ .

(٤) نفسه، ص٢٧٦ .

(٥) الصالحية النجمية. ف٢٠٦، س٤٥٦، ص٣٩، م١٥٢، (٩٧٩هـ/١٥٧١م).

(٦) أندريه ريمون. مرجع سابق، ج١، ص٤٨٣ .

(٧) طولون. ف٩١، س١٦١، ص١١٩، م٩٤٦، (٩٤٣هـ/ ١٥٣٦).

(٨) دشت. محفظة٦٧، ص٥٣٧، (٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م).

(٩) طولون. ف٩٧، س٧٤٧، ص٩٩، م٤٠٤، (٩٤٨هـ. ١٥٤٨).

(١٠) طولون. ف٦٣، س١٦٥، ص٤١١، م١٨٤٧، (٩٦٥هـ/ ١٥٥٧م).

(*) هي عقد شركة بين اثنين أو أكثر شرط المساواة التامة في رأس المال والربح؛ عثمان سلطان. الحقوق التجارية، ج١ ،ط٢، دمشق، ص٧٤-٧٥.

(١١) دشت. محفظة ٦٧، ص٣٢٢، (٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م).

(*) هي التي تعقد بدون شرط المساواة التامة في رأس المال والربح، أي لا يشترط أن يكون رأسمال الشريكين متساوياً، كما يجوز أن يكون رأسمال الشريكين مختلف الجنس والقيمة، عثمان سلطان. مرجع سابق، ص ٧٥-٧٦ .

(١٢) الصالحية النجمية. ف ٢٠٦، س ٤٥٩، ص٦، م ١٤، (٨٩٦هـ/ ١٥٧٨م).

(١٣) طولون. ف ٩٧، س٧٤٧، ص٩٩، م٤٠٤، (٩٤٨هـ/ ١٥٤١م).
(١٤) إنعام محمد شرف الدين. مرجع سابق، ص٩٥ .
(١٥) أبو بكر الجزائرى. منهاج المسلم، المنصورة، مطابع الوفاء، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، ص٣١٥- ٣١٦ .
(١٦) فرنان برودل. مرجع سابق، ج ٢، ص٧٢٣ .
(١٧) طولون. ف٦١، س١٦١، ص٩٨، م ٧٨٠، (٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م).
(١٨) دشت. محفظة ٣٤، ص٩٢٩، (٩٥٤هـ/ ١٥٤٧م).
(١٩) طولون. ف ٦٢، س١٦٤، ص ٢٢٦، م١١٠٦، (٦٥٤هـ/ ١٥٤٧م).
(٢٠) نفسه. ف ٩٧، س٨٤٨، ص١٣٣، م ٦٣٦، (٩٤٨هـ/ ١٥٤١م).
(٢١) نفسه. ف ٦١، س١٦١، ص٧٨، م ٦٣٣، (٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م).
(٢٢) الصالحية النجمية. ف٢٠٣، س٧٢٧، ص٣٥، م ٩١، (٩٧١هـ/ ١٥٦٣م).
(٢٣) دشت. محفظة ٣٣، ص٢٩٦، (٩٥٣هـ/ ١٥٤٦م).
(٢٤) طولون. ف٦١، س١٦١، ص١٢١، م ٩٥٦، (٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م).
(٢٥) نفسه. ص٢٨٩، م ١١٦٧ .
(٢٦) الصالحية النجمية. ف٢٠٣، س٧٢٧، ص١٠٢، م ٢٧٠، (٩٧١هـ/ ١٥٦٣م).
(٢٧) القسمة العربية. ف٢٠، س ٤٤، ص٨١، م ١١٦، (١٠٦٥هـ/ ١٦٥٤م).
(٢٨) دشت. محفظة ٥٨، ص٥٧٨، (٩٧١هـ/ ١٥٦٣م).
(٢٩) الصالحية النجمية. ف٢٢٨، س٧٥٦، ص٨٦٥، م ٢٧٦٠، (١٠٩٠هـ/ ١٦٧٩م).
(٣٠) الباب العالى. ف١٩، س ٥٥ مكرر، ص٢٧٦، م ١٠٦٩، (٩٩٩هـ/ ١٥٩٠م).
(٣١) نفسه. ف٢٧، س٧٨، ص١٦٠، م٥٠٧، (١٠١١هـ/ ١٦٠٢م).
(٣٢) طولون. ف٦١، س١٦١، ص١١٣، م ٩٠٣، (٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م).

(٣٣) نفسه. ف٧٣، س١٩٤، ص٣٥١، م١٣٠٥، (١٠٣١هـ/ ١٦٢١م).
(٣٤) طولون. ف٦٦، س١٧٦، ص٢٤، م٧٧، (٩٨٤هـ/ ١٥٧٦م).
(٣٥) نفسه. ف٦١، س١٦١، ص٣٦٨، م٢٨٨٤، (٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م).
(*) الوديعة مأخوذة من ودع الشيء أي تركه عند شخص معين، والوديعة أمانة عند المودع عنده يجب ردها عندما يطلبها صاحبها؛ السيد سابق. فقه السنة، مج٣، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٨٥، ص٢٤٥-٢٤٧ .
(٣٦) نفسه. ف ٦١، س١٦٠، ص٢١٢، م ٨٥٧، (٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م).
(٣٧) دشت. محفظة ٨٢، ص٢٠٢، (٩٨٥هـ/ ١٥٧٧م).
(٣٨) مصر القديمة. ف٣٦، س٨٨، ص٤١٣، م ٢٣١٧، (٩٥٨هـ/ ١٥٥١م).
(٣٩) دشت. محفظة ٣٠، ص١٠٦١، (٩٥١هـ/ ١٥٤٤م).
(*) الجعالة هي أن يجعل جائز التصرف قدراً معلوماً من المال لمن يقوم له بعمل خاص معلوم أو مجهول؛ أبو بكر جابر الجزائري. مرجع سابق، ص٣٢١ .
(٤٠) طولون. ف ٦١، س ١٦١، ص٣٦٨، م ٢٨٨٦، (٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م).
(٤١) الباب العالي. ف٨، س٢١، ص٢٩٦، م ٨١٩، (٩٧٠هـ/ ١٥٣٢م).
(٤٢) نفسه. ف٥، س١٤، ص١١٥، م ٣٢٤، (٩٦١هـ/ ١٥٥٣م).
(٤٣) نفسه.
(٤٤) عبد الكريم الخطيب. السياسة المالية في الإسلام وصلتها بالمعاملات المعاصرة، دار الفكر العربي، ١٩٦١، ص١٠٦ .
(٤٥) محمد فاروق النبهان. القروض الاستثمارية وموقف الإسلام منها، الكويت، دار البحث العلمية، ١٩٨٦، ص٣١ .
(٤٦) جوفني ميكليه فنسلبيو. مصدر سابق، ص١٠٥؛ دي شابرول. مصدر سابق، ص٢١٨ .
(٤٧) عبد الكريم الخطيب. مرجع سابق، ص ١١٠ .
(٤٨) طولون. ف٦١، س١٦٠، ص٢١، م٨٤، (٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م).

(٤٩) دشت. محفظة ٥٦، ص٦٩٩، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).

(٥٠) طولون. ف٦٥، س١٧٣، آخر صفحة بالسجل، م ١٣٣١، (٩٨٠هـ/ ١٥٧٢م).

(٥١) جوفني ميكليه فنسلبيو. مصدر سابق، ص١٠٥؛ دى شابرول. مصدر سابق، ص٢١٨؛ عبد الرازق عيسى. "القضاء والتجارة فى الإسكندرية فى العصر العثمانى"، الروزنامة، العدد الخامس، ٢٠٠٧، ص٢٩٥-٢٩٦ .

(٥٢) طولون. ف٦٣، س١٦٥، ص١٤٦، م٦٥٧ (٩٦٥هـ/ ١٥٥٧م).

(٥٣) جوفني ميكليه فنسلبيو. مصدر سابق، ص١٠٥-١٠٦ .

(٥٤) دى شابرول. مصدر سابق، ص٢١٨ .

(٥٥) الباب العالي. ف٥، س١٤، ص١٢١، م ٣٤٦، (٩٦١هـ/ ١٥٥٣م).

(٥٦) طولون. ف٦١، س ١٦١، ص١١٥، م٩١٥، (٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م).

(٥٧) الصالحية النجمية. ف٢٢٤، س٤٩٩، ص٧٠٧، م٢٢٥٧، (١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م).

(*) الحوالة هى تحويل الدين ونقله من ذمة إلى ذمة، وذلك كأن يكون على شخص دين، وله على آخر دين مماثل للدين الذى عليه، فيقوم بإحالة صاحب الدين على الشخص المدين، ومن شروطه أن يكون برضا كل من المحيل والمحال والمحال عليه؛ أبو بكر جابر الجزائرى. مرجع سابق، ص٣٢١-٣٢٢ .

(٥٨) الباب العالى. ف٣٧، س١٠٢، ص٤٢٨، م١٧٧٦، (١٠٢٩هـ/ ١٦١٩م).

(٥٩) طولون. ف٦٣، س١٦٧، ص٢٢٢، م٨٤٥، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م).

(٦٠) الباب العالى. ف٣٧، س١٠١، ص٢٧٣، م ١٦١٨، (١٠٢٨هـ/ ١٦١٨م).

(٦١) نفسه.

(٦٢) القسمة العربية. ف١٤، س٣٩، ص١٤١-١٤٢، م ٢١٣، (١٠٣٦هـ/ ١٦٢٦م).

(٦٣) طولون. ف٦٩، س٨٨٥، ص٤٠، م١١٦، (٩٩٩هـ/ ١٥٩٠م).
(٦٤) القسمة العربية. ف١١، س٢٤، ص٤٦-٤٧، م٥٩، (١٠٢٨هـ/ ١٦١٨م).
(٦٥) أندريه ريمون. مرجع سابق، جـ١، ص٤٥٦ .
(٦٦) دشت. محفظة ٧٠، ص٣٢٥، (٩٧٧هـ/ ١٥٦٩م).
(٦٧) الصالحية النجمية. ف٢٠٠، س٤٤٢، ص٢٠٦، م٧٣٣، (٩٥٢هـ/ ١٥٤٥م).
(٦٨) طولون. ف٦٥، س١٧٥، ص٦٧، م٢٨٦، (٩٨٢هـ/ ١٥٧٤م).
(٦٩) دشت. محفظة ١٤٢، ص٢٥٥، (١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م).
(٧٠) نفسه. محفظة ٢١٠، ص٧٣٦- ٧٣٧، (١١٠٥هـ/ ١٦٩٣م).
(٧١) نفسه، ص٧٤٨، (١١٠٦هـ/ ١٦٩٤م).
(٧٢) طولون. ف٦٨، س١٨٢، ص٦٢، م ٢١٦، م ٢٣٩، (٩٩٥هـ/ ١٥٨٦م).
(٧٣) نفسه. ف٧٣، س١٩٤، ص٥٢٣، م ١٩٦٨، (١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢م).
(٧٤) نفسه. ف٢٩، س٦٥، ص٤٢٥، م٤٩٢، (١٠٩٩هـ/ ١٦٨٧م).
(٧٥) دشت. محفظة ٦٥، ص٦٩٩، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).
(٧٦) الصالحية النجمية. ف ٢٢٤، س ٤٩٩، ص٧٠٧، م ٢٢٥٧، (١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م).
(٧٧) الباب العالي. ف٣٧، س١٠٣، ص١٥٨، م٦٩٥، (١٠٢٨هـ/ ١٦١٨م).
(٧٨) نللي حنا. مرجع سابق، ص١٢٢ .
(*) الوكيل التجارى هو من ينوب عن التاجر فى ممارسة كافة أعماله من بيع وشراء ونقل وغير ذلك من الأعمال التجارية باسم التاجر؛ عثمان سلطان. مرجع سابق، ص١٨٥ .
(٧٩) الصالحية النجمية. ف٢٢٠، س٤٩٢، ص٣٧٥، م ١٥٥١، (١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢م).

(*) وكيل المصالح هو الذى يتعهد بإنجاز أعمال محددة من استخلاص الحقوق والادعاء بها إلى غير ذلك، عثمان سلطان. مرجع سابق، ص٢٩ .

(٨٠) دشت. محفظة ١٤٢، ص٢٦٦- ٢٦٧، (١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م).

(٨١) الباب العالى. ف٨، س٢١، ص١٥٨-١٥٩، م ٤٦٠، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).

(٨٢) نللى حنا. مرجع سابق، ص١٢٢ .

(٨٣) دشت. محفظة ١٤٢، ص٢٦٦، (١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م).

(٨٤) القسمة العربية. ف ٤، س٨، ص١٠٠، م ٢٢٠، (٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م).

(٨٥) طولون. ف٧٢، س ١٩١، ص٥٨، م ٢٠٩، (١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م).

(٨٦) دشت. محفظة ٥٥، ص١٠٦، (٩٩٩هـ/ ١٥٩٠م).

(٨٧) طولون. ف ٧٢، س ١٩١، ص٢١١٧، م ٤٢٩، (١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م).

(٨٨) نفسه. ف٦٣، س١٦٥، ص١٣٨، م ٦١٩، (٩٦٥هـ/ ١٥٥٧م).

(٨٩) دشت. محفظة ١٤٢، ص٢٦٧، (١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م).

(٩٠) الباب العالى. ف٨، س٢١، ص١٥٨-١٥٩، م٤٦٠، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).

(٩١) دشت. محفظة ٥٢، ص١، (٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م).

(٩٢) القسمة العربية. ف١٩، س٤٢، ص٥٤٩، م ٨٤٦، (١٠٦٣هـ/ ١٦٥٢م).

(٩٣) أندريه ريمون. مرجع سابق، ص٤٧٨ .

(٩٤) نفسه، ص٤٨٣ .

(٩٥) فرنان برودل. مرجع سابق، جـ٢، ص١٣-١٥ .

(٩٦) أندريه ريمون. القاهرة تاريخ حاضرة، ترجمة/ لطيف فرج، ط١، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص٢٢٤- ٢٢٥.

(97) Walz, T. Trade, P. 66.

(٩٨) دشت. محفظة ٢٢٨، ص٣٣، (١١٢٨هـ/ ١٧١٥م).

Walz, T. "Wakalat Al-Gallaba: the market of sudan goods in cairo", Anlsl, vol. 13, P. 218.

(٩٩) علي مبارك. مرجع سابق، ج٢، ص٢٤٦؛ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. فصول، ص٢٤٨.

(١٠٠) الباب العالي. ف٤٦، س١٢٢، ص٢٢٩، م ١٣٠٢، (١٠٥١هـ/ ١٦٤١م).

(١٠١) نفسه.

(*) خط الخراطين هو شارع الصناديقية الذى يبدأ من نهاية شارع الأشرف وأول شارع الغورية، ويمتد شرقا إلى الجامع الأزهر، وكان يعرف بسوق الخراطين. علي مبارك. مرجع سابق، ص٢٤٤.

(١٠٢) دشت. محفظة ١٧٨، ص٧٨٤، (١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨م).

(١٠٣) مروة تميم. مرجع سابق، ص٣١.

(*) هناك خان مسرور الكبير وخان مسرور الصغير؛ فالكبير على يسرة من يسلك من باب الزهومة إلى سوق الخردجية إلى الحريريين، والصغير على يمنة من يسلك من سوق باب الزهومة أيضا إلى الجامع الأزهر، وكان الخان الكبير يشتمل على مائة بيت إلا بيتاً ,وكان ممتداً من المارستان إلى شارع الصناديقية من غير فاصل، وفي هذا الخان الوكالة المعروفة بوكالة "رخا" التي بالخردجية، علي مبارك. مرجع سابق، ج٢، ص١١١.

(١٠٤) ستانلي لينبول. سيرة القاهرة، ترجمة/ حسن إبراهيم حسن وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص٢١٩-٢٢٠.

(105) Walz,T. Op. Cit. , p. 66.

(١٠٦) علي مبارك. مرجع سابق، ص٢٤٦.

(١٠٧) دشت. محفظة٢٠٨، ص٣٤٠، (١١٠٢هـ/ ١٦٩٠م).

(١٠٨) المقريزى. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج٢، بيروت، دار صادر، (د.ت) ص٣٣؛ حيث ذكر أن خط المسطاح يقع بين خط الملحيين

-وخط سويقة الصاحب، وكان به سوق الرقيق المعروف بسوق الجوار.

(١٠٩) المقريزى. السلوك، ج٤، القسم الأول، ١٩٧٢، ص ٤٤٢، ٤٥٢؛ يبدأ شارع البندقانيين من آخر شارع الوراقين، وينتهى بشارع الحمزاوى، وكان به سوق يعرف بسوق البندقانيين، على مبارك. مرجع سابق، ج٣، ص١٥٩.

(١١٠) القسمة العربية. ف٢٢، س٥٠، ص٤٩٣، م٩١٤، (١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م).

(١١١) طولون. ف٦٦، س١٧٦، ص٣١٠، م١٣٩٣، (٩٨٥هـ/ ١٥٧٧م).

(١١٢) طولون. ف٦٥، س١٧٥، ص١٧١، م٧١١، (٩٨٢هـ/ ١٥٧٤م).

(١١٣) مروة تميم. مرجع سابق، ص١٦.

(١١٤) خط الأشرفية يبدأ من أول شارع الغورية، وعرف بذلك لأن به جامع الأشرف برسباى، وذكر على مبارك أن وكالة الأشرف معدة لبيع الأقمشة؛ على مبارك. مرجع سابق، ج٢، ص١١٠. من الواضح أن نشاط هذه الوكالة الأساسى كان بيع القماش ,إلا أن ذلك لم يمنع من تداول وبيع البضائع السودانية.

(١١٥) مروة تميم. مرجع سابق، ص١٦.

(١١٦) أندريه ريمون. مرجع سابق، ج٢، ص٨٨٩- ٨٩٠؛ Walz, T. Trade, p. 67.

(١١٧) الصالحية النجمية. ف١٩٩، س٤٣٩، ص٨٥، م٤٥٧، (٩٣٤هـ/ ١٥٢٧م).

(١١٨) منفلوط. س١، ص٣٨٠، م٩٢٦، (١٠٩٥هـ/ ١٦٩٣م).

(١١٩) ضياء محمد جاد الكريم. الآثار الإسلامية بمدينة أسيوط من الفتح العثمانى حتى نهاية القرن التاسع عشر (١٥١٧- ١٩٠٠) -دراسة أثرية حضارية-، ماجستير، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص٨٢.

(١٢٠) دمياط. س٥٢، ص١٠٢، م٢٨٥، (١٠٢٢هـ/ ١٦١٣م).

(١٢١) محافظ إسنا. بدون رقم، ص١٠٦، (٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م).

(١٢٢) الباب العالى. ف٤٦، س١٢٢، ص١٦٩، م٩٨١، (١٠٥١هـ/ ١٦٤١م).
(١٢٣) نفسه. ف٢٨، س٨٠، ص١٤٧، م٨٢١، (١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م).
(١٢٤) أحمد فتوح أحمد عابدين. مرجع سابق، ص ٤٠٦ .
(١٢٥) أنعام محمد شرف الدين. مرجع سابق، ص ١٠١ .
(١٢٦) نعيم فهمى زكى. مرجع سابق، ص٣٣٧-٣٣٩ .
(١٢٧) نللي حنا. مرجع سابق، ص١٣٦ .
(١٢٨) نفسه. حرفيون مستثمرون - بواكير تطور الرأسمالية فى مصر-، ترجمة/ كمال السيد، المركز القومى للترجمة، ٢٠١١، ص٨٠-٨٤ .
(١٢٩) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. مرجع سابق، ص١٥٧-١٥٨.
(١٣٠) مادهوبانيكار، ك. مرجع سابق، ص٣٩١-٣٩٢ .
(١٣١) نفسه، ص٣٩٤ .
(١٣٢) الباب العالى. ف٨، س٢١، ص١٥٨، م ٤٦٠، ص٢٨٨، م ٨٠٠، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).
(١٣٣) دشت. محفظة ٣٤، ص٨٦٨، ص٩٢٩، (٩٥٤هـ/ ١٥٤٧م).
(١٣٤) دشت. محفظة ٥٦، ص٦٩٩، ٧٠١، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).
(١٣٥) طولون. ف٦٣، س١٦٦، ص١٤٤، م٥٥٥، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م).
(١٣٦) نفسه. ف٦٤، س١٧٠، ص١٣٧، م ٥٥٣، (٩٧٠هـ١٥٦٢/م).
(١٣٧) نفسه. ف٦٣، س١٦٦، ص١٥٦، م٦٠١، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م).
(١٣٨) نفسه. ف٦٥، س١٧٥، ص١٣٧، م ٥٧٠، (٩٨٢هـ/ ١٥٧٤م).
(١٣٩) نفسه. ف٦٣، س ١٦٧، ص٣٢، م ١٢١، (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م).
(١٤٠) الباب العالى. ف٨، س٢١، ص١٥١، م ٤٣١، ص٢٧٤، م ٧٦٩، (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).
(١٤١) الصالحية النجمية. ف٢٠٥، س٤٥٥، ص٤٥، م ١٥٠، (٩٧٧هـ/ ١٥٦٩م).
(١٤٢) دشت. محفظة ٨٣، ص٣٣٩، (٩٨٦هـ/ ١٥٧٨م).

(١٤٣) القسمة العربية. ف٤، س١١، ص١٣١، م ٣٣٦، (٩٨٤هـ/ ١٥٧٦م).

(١٤٤) دشت. محفظة ٨٣، ص٣٣٩، ٣٤٠، (٩٨٦هـ/ ١٥٧٨م).

(١٤٥) طولون. ف٧٢، س١٩١، ص٥٨، م ٢٠٩، (١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م).

(١٤٦) نفسه. ف٧٤، س١٩٦، ص٣٨٣، م ١٣١٧، (١٠٧٣هـ/ ١٦٢٧م).

(١٤٧) الباب العالي. ف٣٧، س١٠١، ص٢٧٣، م ١٦١٨، (١٠٢٨هـ/ ١٦١٨م).

(١٤٨) دشت. محفظة ١٤٢، ص٢٦٦، ٢٦٧، (١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م).

(١٤٩) سليمان محمد حسين حسانين. مرجع سابق، ص٦٦ .

(١٥٠) القسمة العربية. ف٣٢، س٧٢، ص٨٤، م١٤١، (١١١٠هـ١٦٨٦/م).

(١٥١) دشت. محفظة ٢٠٨، ص٤٣٠، (١١٠١هـ/ ١٦٨٩م).

(١٥٢) انظر الفصل الرابع.

الخاتمة

اتضح لنا من خلال الدراسة مفهوم بلاد السودان خلال العصور الوسطى، وكذلك مفهومه خلال العصر العثمانى، والتقسيمات التى كانت مقسمة لها، والممالك التى اشتملت عليها.

وقد تواجدت عدة طرق بين مصر وأقسام بلاد السودان الثلاثة (السودان الغربى- والأوسط- والشرقى)؛ حيث ساهمت هذه الطرق فى اتصالها وربطها ببعضها؛ ليؤكد ذلك بصورة راسخة على أن الصحراء الكبرى لم تكن عامل فصل بين داخل القارة الأفريقية وشمالها؛ فقد كانت هذه الطرق بمثابة الجسور المقامة على محيط الصحراء الكبرى، والتى ساعدت على التواصل بين هذين القسمين.

كما لعب البحر الأحمر دوراً في التبادل التجاري بين مصر والسودان الشرقي، خاصة بعد أن فرض العثمانيون سيطرتهم عليه.

كما اتضح لنا مراكز الثقل التجاري ببلاد السودان، والتي كانت عبارة عن محطات رئيسية تتوقف عندها القوافل الذاهبة إليها من مصر، وكذلك تخرج منها القوافل القادمة إليها.

وتبين لنا كيفية إعداد القوافل وتجهيزها من جمال، وبضائع، وعمال، وحرس، ومرشدين وغير ذلك؛ حتى تكون قادرة على اختراق فيافي الصحراء في أمان وإتمام الرحلة التجارية.

وعلى الرغم من التنظيم المتقن والكبير لهذه القوافل فإنها كانت معرضة للعديد من المشكلات والمخاطر؛ منها ما كان طبيعيًّا؛ كشدة الحرارة، وهبوب العواصف الرملية، ونقص المياه، وهلاك الرواحل وغيرها، ومنها ما كان بفعل البشر؛ كالحروب القائمة بين الممالك والقبائل، وتعرض القوافل للسرقة والنهب بفعل قطاع الطرق واللصوص، بالإضافة إلى ذلك الرسوم الجمركية التي أرهقت كاهل التجار، وذهبت بجانب ليس بالقليل من ربحهم.

هذه التجارة التي شكلت محوراً رئيسيًّا في تجارة مصر الخارجية كان المحرك الأساسي لها الإنسان؛ حيث أدارها بصورة رائعة ومقدرة فائقة النظير؛ فشاهدنا عن قرب مجتمع التجار العاملين بالتجارة مع بلاد السودان؛ حيث أطلق على التجار المتخصصين في التجارة مع السودان الغربي لقب التجار السفارين إلى بلاد التكرور، وكان غالبيتهم من المغاربة الذين جاءوا مصر من مناطق متعددة ببلاد

المغرب تحت ضغط ظروف سياسية واقتصادية طرأت على هذه البلاد.

ولم يشكل التجار المغاربة احتكاراً لتجارة مصر مع بلاد التكرور، وإنما تواجد تجار سفارون آخرون؛ كالمصريين والعتقاء والشوام كان لهم دور في التجارة مع هذه المنطقة، إلا أن التجار المغاربة كانوا العنصر الأساسي والمحرك لهذه التجارة خلال القرن السادس عشر، وبدأ هذا الدور في التقلص التدريجي مع نهايته.

أما بالنسبة للتجار المتخصصين في التجارة مع السودان الشرقي؛ فقد أطلق عليهم لقب "جلابة". وكان هؤلاء الجلابة من أصول مختلفة؛ حيث ثبت أن غالبيتهم كانوا من أماكن متفرقة بصعيد مصر وبعض القبائل العربية التي استقرت هناك.

وشارك الجلابة الأقباط في هذه المنظومة، ولعبوا دوراً كبيراً في التجارة مع السودان الشرقي. كما امتهن بعض أفراد الفرق العسكرية مهنة جلب الرقيق والتجارة مع هذه الأنحاء.

بالإضافة إلى ذلك تواجد الجلابة السودانيون بمختلف أصولهم المكانية والقبلية، ولعبوا دوراً مهمًا في جلب الرقيق والبضائع السودانية إلى القاهرة، واتخذ العديد منهم من القاهرة قاعدة لعملياتهم التجارية.

وقد جرت محاولات من جانب الجلابة للانتظام في شكل طائفي معين؛ ففي البداية انتظموا في جماعات حسب انتماءاتهم المكانية والقبلية، وقامت كل جماعة بانتخاب شيخ متحدث عنهم.

وفى المقابل بحثت الإدارة العثمانية عن طريقة لوضع نشاط هؤلاء الجلابة تحت السيطرة، فقامت بوضعهم تحت ملاحظة وهيمنة الصوباشي لضمان تحصيل العوائد المقررة على الرقيق، وكذلك ضمان تدفق الرقيق إلى القاهرة، والذى يعاد تصديره إلى إسطنبول.

ولم تمنع سلطة الصوباشى انتظام الجلابة في طائفة كبيرة تجمعهم جميعاً بمختلف انتماءاتهم، بعد أن تبلورت الفكرة لديهم من خلال محاولاتهم السابقة، فأصبح لهم شيخ متحدث عليهم جميعاً، وهو شيخ الجلابة، وذلك خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر، وهو حسن ابن عيسى البحيرى، وهو أول شيخ لهذه الطائفة بالاشتراك مع شيخ آخر هو سالم بن غازى، وبعد مرور بضع سنوات أصبح حسن البحيرى شيخ طائفة الجلابة متفرداً بدون شريك.

وقد حملت القوافل الذاهبة إلى بلاد السودان العديد من البضائع التى كانت أسواقها فى حاجة إليها، ومن أنواع هذه البضائع ما كان يصدر إلى هذه الأنحاء منذ العصور الوسطى، ومنها ما كان مستحدثاً خلال العصر العثمانى نتيجة لتغيرات الظروف والأفكار التجارية؛ فقد لاحظنا وجود بعض الممارسات الرأسمالية للتجار من خلال حرصهم على أن تكون البضائع المصنوعة مناسبة لأذواق أهالى بلاد السودان مثل الملابس، وكذلك على أن تكون البضائع الواردة إلى مصر جاهزة لإعادة تصديرها لهذه البلاد التى تشهد إقبالاً عليها من جانب أهلها.

ولاحظنا أن البضائع المصدرة إلى بلاد السودان لم تكن جميعها تنتج أو تصنع فى مصر، وإنما منها ما كان مستورداً من مناطق متعددة؛ كأوربا، والهند، وبلاد الشام، والدولة العثمانية، وبلاد الحجاز، والعراق، وبلاد المغرب.

وكانت مصر تستورد من بلاد السودان فى مقابل هذه البضائع سلعاً أخرى كانت السوق المحلية والعالمية فى حاجة إليها. وقد أتى على رأس هذه السلع الذهب والرقيق اللذان كانا يصدران إلى الدولة العثمانية لشدة حاجتها إليهما، بالإضافة إلى الأنواع الأخرى؛ مثل العاج، والجمال، وريش النعام، والتمرهندى، وغيرها. وكانت مصر تقوم بتصدير هذه البضائع إلى الدولة العثمانية، وأوربا، وبلاد الشام؛ ولهذا كان للتجارة السودانية دور مهم فى تجارة العبور.

لقد كان الرقيق والذهب من أهم البضائع القادمة من بلاد السودان؛ فبالنسبة للرقيق كان غالبيته يأتى من السودان الشرقى، وعقب وصوله إلى القاهرة يتم دفع رسم الإسكالة، وبعدها يتوجه التجار إلى سوق الرقيق، وبعد دفع موجب السوق يقومون بعرض رقيقهم.

وكان الجلابة والتجار يعرضون رقيقهم فى أبهى الصور التى تجلب الزبائن للشراء؛ لذلك وضعت العديد من المؤلفات والرسائل لإرشاد الراغبين فى شراء العبيد إلى كيفية اختيار رقيقهم، وكذلك كيفية فحصه وتقليبه حتى لا يقع المشترى فريسة لغش التجار.

وقد لوحظ أن بعض الرقيق القادم من السودان كان مصاباً ببعض الأمراض، والتى كانت تعد من العيوب التى تقلل من ثمنه، أو تؤدى إلى عدم بيعه لعدم الإقبال عليه، أو ينتهى به الأمر إلى الموت والفناء، وكان لهذه الأمراض تأثير سلبى على المجتمع المصرى.

وكانت هناك بعض الأمور المحددة لأسعار الرقيق؛ وهى أجناس الرقيق، وألوانهم، والحالة الصحية، ودرجة تعلم الجارية أو العبد، ودرجة الجمال بالنسبة للجارية، والمهارات المكتسبة، وفترات القحط، والمجاعات، وانتشار الأوبئة.

ومن الأمور الملفتة للنظر أن بعض الرقيق كان يهرب من الجلابة أثناء قدومهم من السودان، أو من مالكيهم الجدد بالقاهرة وغيرها من المناطق، لدرجة أن بعض الرقيق الذى تم بيعه خارج مصر كان يتمكن من الهرب والرجوع إلى مصر ثانية، وفى هذه الحالة كانت مقاطعة "يوفاجقين قول" التابعة لقبوادان بندر الإسكندرية تتولى مهمة إرجاعه إلى مالكه إذا تمكنوا من الاستدلال عليه.

أما بالنسبة للذهب التكرورى فقد رأينا كيف كان لحدوث أزمة فى وروده إلى مصر فى أواخر الدولة المملوكية؛ أثر فى تردى النقد الذهبى المملوكى.

وعندما أصبحت مصر ولاية تابعة للدولة العثمانية حدث استقرار نسبى للأوضاع الاقتصادية، وشجعت الإدارة العثمانية التجار على السفر إلى بلاد التكرور وجلب الذهب منها؛ حيث نص قانون نامة مصر على أن يضرب الدينار العثمانى من الذهب الوارد

من بلاد التكرور، وأن يقوم الميرى بشراء الذهب من التجار بأسعار السوق؛ لذلك شاهدنا تدفق الذهب إلى مصر بكميات كبيرة خلال القرن السادس عشر، واستمر قدومه خلال القرن السابع عشر ما بين صعود وهبوط، حتى سجل أقل معدلاته فى نهاية القرن السابع عشر.

وقد بدأت كميات الذهب الواردة إلى مصر فى الانخفاض منذ أواخر القرن السادس عشر، ولكن بدون انقطاع، وذلك بسبب ثلاثة عوامل تمثلت فى الغزو المغربى للسودان الغربى واستيلائهم على مدينة تمبكتو، وإسقاطهم إمبراطورية صنغى، والاستعمار الأوروبى لغرب أفريقيا واستيلائهم على مناطق إنتاج الذهب الداخلية بالسودان الغربى خلال القرن السابع عشر، وأخيراً بروز طرابلس كمحطة رئيسية للتجارة مع بلاد السودان وخاصة السودان الأوسط، واستئثارها بجانب كبير من كميات الذهب التكرورى، وذلك على حساب الكميات الواردة إلى مصر.

وكان للذهب القادم إلى مصر عدة استخدامات، علاوة على ما كان يصدر إلى الدولة العثمانية؛ فكان يتم ضرب النقود منه، وصناعة الحلى بمختلف أشكالها.

ولأجل الحصول على الرقيق والذهب التكرورى والبضائع السودانية الأخرى كان لا بد من تنظيم الهيكل التجارى مع بلاد السودان، والبحث عن آليات التمويل التى تساعد على ذلك.

وقد استمرت نظم التمويل التى كانت سائدة خلال العصور

الوسطى مع إدخال بعض المستحدثات عليها. وتمثلت هذه النظم في الشركات، والمضاربة، والأمانات والودائع، والقروض النقدية، والقروض التجارية.

وكان كل نظام من هذه الأنظمة يناسب منطقة معينة من بلاد السودان؛ فنظاما الشركات والقروض التجارية كانا مناسبين بصورة أكبر للتجارة مع السودان الشرقي، وفي المقابل كان نظاما المضاربة والأمانة الشرعية أكثر استخداماً في الآلية التجارية مع السودان الغربي.

ومن خلال دراسة هذه الأنظمة التمويلية تبين لنا أن حركة التجارة بين مصر وبلاد السودان في تذبذب ما بين الصعود والهبوط خلال فترة الدراسة حتى بلغت أعلى معدلاتها مع نهايات القرن السابع عشر، و كانت التجارة مع السودان الغربي أكثر ازدهاراً منها مع السودان الشرقي خلال القرن السادس عشر، ولكن مع نهايته وبداية القرن السابع عشر تأثرت حركة التجارة مع السودان الغربي كنتيجة للعوامل التي ذكرناها سابقاً، وانتقل مركز الثقل التجاري لمصر مع بلاد السودان إلى السودان الشرقي.

ومن الجدير بالذكر أن عملية التسويق كانت من أهم المراحل التي تمر بها العملية التجارية؛ فعندها يتم قفل الدائرة التجارية لأي تاجر، ومن خلالها يتم تصريف البضائع وتبادلها، وبعدها يستطيع التاجر حساب مدى مكسبه أو خسارته في رحلته التجارية.

وقد لاحظنا وجود العديد من الأماكن المخصصة لبيع البضائع

السودانية بمصر، فمن ذلك الوكائل والأسواق التى كانت موجودة بالقاهرة، كوكالة الجلابة بخط الخراطين، وكانت مقسمة إلى قسمين؛ أولهما سوق الرقيق الجلب، وثانيهما سوق الرقيق المستخرج. وكان هناك سوق الجوار الجلب بخط المشهد الحسينى، وسوق الرقيق بطولون. وكانت هناك بعض الوكائل غير المتخصصة فى بيع البضائع السودانية وحدها، وإنما كان ذلك من بين أنشطتها.

وقد لجأ كبار التجار إلى الاستعانة بوسطاء متخصصين ليقوموا بتحمل عبء العملية التجارية، وهم من عرفوا بالوكلاء التجاريين الذين استخدموا بصورة كبيرة فى الآلية التجارية مع بلاد السودان؛ وذلك لبعد المسافة بين مصر وبلاد السودان، وتعرض التجار المسافرون للمخاطر؛ مما جعل استخدام التجار الرأسماليين الوسطاء أمراً محبذاً.

وفى هذا الإطار - وكنتيجة للتجارة مع بلاد السودان- بدأت فى الظهور عناصر رأسمالية تجارية محلية من التجار المغاربة والمصريين وغيرهم عقب سيطرة العثمانيين على مصر قامت على أساس التجارة مع بلاد التكرور، واستمرت هذه العناصر فى النمو والازدهار حتى أواخر القرن السادس عشر. لكن نمو هذه العناصر توقف، وقُضى على فكرة بروز غيرها؛ وذلك لتأثر تجارة مصر مع بلاد التكرور منذ عام ١٥٩١م.

وعلى أثر انتقال مركز الثقل التجارى إلى السودان الشرقى البعيدة عن المؤثرات الجديدة التى طرأت على المنطقة؛ حاولت

عناصر أخرى مصرية خالصة تشكيل رأسمالية تجارية ، واستطاعت تحقيق ذلك خلال القرن السابع عشر ؛ حيث برز العديد من العناصر الرأسمالية الذين قامت رأسماليتهم على التجارة مع السودان الشرقي وتجارة الرقيق.

وعلى ذلك يمكننا الإقرار بأن تجارة مصر مع بلاد السودان كانت إحدى الركائز المهمة في تجارتها الخارجية ، وساهمت بشكل كبير في التجارة العابرة. ولم يسبب الحكم العثماني لمصر تدهوراً في هذا الجانب التجارى المهم ، وإنما على العكس أوجد مناخاً مناسباً للتجارة ، وسعت الإدارة الحاكمة إلى إزالة أى عائق يقف أمام تجارة مصر مع هذه الأنحاء ؛ لهذا ازدهرت التجارة مع بلاد السودان فى ظل الحكم العثمانى ، وخاصة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، لكن تأثر تجارة مصر مع بلاد التكرور خلال القرن السابع عشر كان نتيجة لظروف وعوامل أقوى من العثمانيين أنفسهم.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الوثائق:

أ- وثائق غير منشورة محفوظة بدار الوثائق القومية:

- سجلات محكمة الباب العالى.
- سجلات محكمة الصالحية النجمية.
- سجلات محكمة القسمة العسكرية.
- سجلات محكمة القسمة العربية.
- سجلات محكمة أسيوط.
- سجل محكمة الإسكندرية رقم ٢٣.
- سجلات محكمة طولون.
- سجلات محكمة مصر القديمة.
- سجل محكمة منفلوط رقم ١.
- سجل محكمة دمياط رقم ٥٢.
- محافظ الدشت.
- محفظة إسنا بدون رقم.
- حجج أمراء وسلاطين، وثائق الواحات.

ب- وثائق منشورة:

- قانون نامة مصر، ترجمة / أحمد فؤاد متولى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ت).

ثانيـــا– المصادر العربية والمعربة:

- ابن الوزان الزياتي. وصف أفريقيا، ترجمة / عبد الرحمن حميدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥ .

- أبو الحسن المختار بن عبدون البغدادى. "رسالة جامعة لفنون نافعة فى تسرى الرقيق وتقليب العبيد"، نوادر المخطوطات، تحقيق / عبد السلام هارون، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠١ .

- أبو العباس أحمد القلقشندى. صبح الأعشى فى صناعة الإنشا، ج٥، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٥ .

- أبو عبيد البكرى. المسالك و الممالك، تحقيق / جمال طلبة، ج٢، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ت) .

- أحمد شلبى بن عبد الغنى. أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق / عبد الرحيم عبد الرحمن، القاهرة، مكتبة الخانجى، ١٩٧٨ .

- أوليا جلبى. الرحلة إلى مصر والسودان والحبشة، ترجمة / حسين مجيب المصرى وآخرين، مراجعة / ماجدة مخلوف، مج ٢، دار الأوقاف العربية، ٢٠٠٦ .

- ــــــــ. سياحتنامة مصر، ترجمة / محمد على عونى، تحقيق / عبد الوهاب عزام، أحمد السعيد سليمان، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٢٠٠٣ .

- جوفنى فنسلبيو. تقرير الحالة الحاضرة لمصر ١٦٧١، ترجمة / وديع عوض، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- جون لويس بوركهارت. رحلات بوركهارت فى بلاد النوبة والسودان، ترجمة / فؤاد أندراوس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٠.

-جيرار، ب. س. الحياة الاقتصادية فى القرن الثامن عشر، ترجمة / زهير الشايب، موسوعة وصف مصر، ج٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢.

-دنهام وآخرون. رحلة لاستكشاف أفريقيا، ترجمة / عبد الله عبد الرازق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،٢٠٠٣.

-دى شابرول. المصريون المحدثون، ترجمة / زهير الشايب، موسوعة وصف مصر، ج١، مكتبة الخانجى بمصر، ١٩٧٩.

- شمس الدين أبو عبد الله اللواتى الطنجي. رحلة ابن بطوطة - تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار-، تحقيق / عبد الهادى التازى، مج٤، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

- على مبارك. الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤.

- مارمول كربخال. إفريقيا، ترجمة / محمد حجي وآخرين، ج٣، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٨٨ / ١٩٨٩.

- محمد الغزالى. "هداية المريد فى تقليب العبيد"، نوادر

المخطوطات، تحقيق / عبد السلام هارون، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠١.
- محمد بلو بن عثمان فودى. إنفاق الميسور فى تاريخ بلاد التكرور، تحقيق / بهيجة الشاذلى، الرباط، معهد الدراسات الإفريقية، ١٩٩٦.
- محمد بن أبى السرور الصديقى البكرى. فيض المنان فى دولة آل عثمان، تحقيق / عبد الرازق عبد الرازق عيسى، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠١١.
- محمد بن عمر التونسى. تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، تحقيق / خليل محمود عساكر، مصطفى محمد مسعد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.
- محمد رمزى. القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.
- المقريزى. البيان والإعراب فيما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق / عبد المجيد عابدين، القاهرة، ١٩٦١م.
- ———. كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٤، القسم الأول، تحقيق / سعيد عبد الفتاح عاشور، دار الكتب المصرية، ١٩٧٠.
- ———. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج٢، بيروت، دار صادر، (د.ت).

المصادر الأجنبية

-Barth، Heinrich. Travels and discoveries in North central Africa in the years (1849- 1855)، Vol.1، London، 1965.

- Browne، W.G. Travels in Africa، Egypt and Syria، London، 1800.

الرسائل العلمية غير المنشورة:

- إبراهيم حسن محمد علي. الممالك والمشيخات العربية في سودان وادى النيل في القرن السادس عشر، ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.

- إبراهيم علي يوسف الشامي. الحج وأثره الحضارى فى دولتى مالي وصنغي (٦٣٦- ١٠٠٠هـ/ ١٢٣٨- ١٥٩١م)، ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

- أحمد إلياس حسين. الطرق التجارية عبر الصحراء الكبرى، ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.

- أحمد فتوح أحمد عابدين. الحواضر الإسلامية في غرب إفريقيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر- تاريخها السياسى والحضارى والاقتصادى-، دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.

- إصلاح محمد البخارى حمودة. انتشار الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا فيما وراء الصحراء (تنبكت- غدامس) نموذجا، طرابلس، جامعة العقد الفريد، ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣.
- خالد أبو الروس. مدينة مصر القديمة في القرن السابع عشر الميلادى، ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.
- ــــــــــــ. مدينة إسنا في القرن الثامن عشر. دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.
- سر الختم عثمان على. العلاقات بين مصر والسودان في العصور الوسطى بين القرنين الثانى عشر والرابع عشر، ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٩.
- ضياء محمد جاد الكريم. الآثار الإسلامية بمدينة أسيوط من الفتح العثمانى حتى نهاية القرن التاسع عشر (١٥١٧- ١٩٠٠). دراسة أثرية حضارية، ماجستير، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.
- عبد الفتاح مقلد بكر. سلطنة البرنو حتى عام ١٨٠٨م، ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٨.
- عبد المنعم ضيفي عثمان عبد النعيم. رسوم ونظم الإسكيين في سنغاى ٨٩٨- ١٠٠٠هـ/ ١٤٩٢- ١٥٩١م، دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.
- عثمان عمر فضل صالح. العلاقات بين سلطنة دارفور والحكم

التركى المصرى (١٨٢١- ١٨٨٤م)، دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٢.

- على أحمد الطايش. المنسوجات فى مصر العثمانية- دراسة أثرية فنية-، مج٢، ماجستير، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.

- لبيبة إبراهيم مصطفى محمد. الرقيق وتجارته فى مصر والشام فى عصر دولة سلاطين المماليك (٦٤٨- ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م)، ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

- محسن شومان. المقاطعات الحضرية فى مصر من الفتح العثمانى حتى أوائل القرن التاسع عشر، ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ١٩٩٠.

- محمد الصاوى إبراهيم. التجار ودورهم فى نشر الإسلام جنوب الصحراء، ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

- محمد توفيق أبو علم. دولة سنغى الإسلامية وتطورها الاقتصادى والاجتماعي والحضارى، ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.

- محمد نصر الدين محمد. السياسة العثمانية فى جنوب البحر الأحمر وساحل الصومال، (١٥٣٨- ١٥٧٨م)، ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

- مروة تميم رمزى. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للرقيق

فى مصر فى العصر العثمانى، ماجستير ،كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

- مفتاح يونس الرباص. العلاقات بين بلاد المغرب ودولة الكانم والبرنو من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين/ الثالث- السادس عشر الميلاديين، دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م.

- نسيم مقار. أحوال السودان الاقتصادية قبيل الفتح المصرى الأول ١٨٢٠ / ١٨٢١م، ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٥٦ / ١٩٥٧.

- هبة عبد الخالق عبد الله. الحسبة فى مصر العثمانية، ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

- وداد نصر الطوخي. مدينة تنبكت منذ نشأتها حتى دخول السعديين، ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

المراجع العربية والمعربة:

- إبراهيم على طرخان. إمبراطورية غانا الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.

- ———————. دولة مالى الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.

- ———————. إمبراطورية البرنو الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.

- أبو بكر جابر الجزائرى. منهاج المسلم- كتاب عقائد وأخلاق وعبادات ومعاملات-، المنصورة، مطابع الوفاء، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- أبيتول، م. "نهاية إمبراطورية الصنغاى"، تاريخ أفريقيا العام، مج٦، اليونسكو، (د.ت).
- أحمد الحتة. تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، مطبعة المصرى، ١٩٦٧.
- أحمد السعيد سليمان. تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، ١٩٧٩.
- أحمد الشكرى. الإسلام والمجتمع السودانى: إمبراطورية مالى ١٢٣٠- ١٤٣٠م، أبو ظبى، المجمع الثقافى، ١٩٩٩.
- أحمد شلبى. الإسلام والدولة الإسلامية جنوب صحراء أفريقية منذ دخلها حتى الآن، موسوعة التاريخ الإسلامى، ج٦، ط٥، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٠.
- أحمد لطفى السيد. قبائل العرب فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨.
- أحمد محمد عبيد بطى. الصراع البرتغالى العثمانى فى القرن السادس عشر، ط١، دبى، ندوة الثقافة والعلوم، ١٩٩١.
- أركل. أ. ج. "وادى النيل"، فجر التاريخ الإفريقى، ترجمة/ عبد الواحد الإمبابى، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، (د.ت).

- آلان مورهيد. النيل الأزرق، ترجمة / نظيم لوقا، دار المعارف بمصر، (د.ت).
- إلعازر باشان. "الحياة الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر"، تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية ١٥١٧- ١٩١٤م، تحرير / يعقوب لانداو، ترجمة / جمال الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.
- إلهام ذهنى. رؤية الرحالة الأوربيين لمصر بين النزعة الإنسانية والاستعمارية، ط١، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٥.
- أندريه ريمون. المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى، ترجمة / لطيف فرج، ط١، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩١.
- ————. القاهرة تاريخ حاضرة، ترجمة / لطيف فرج، ط١، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٤.
- ————. الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر، ترجمة / ناصر إبراهيم وباتسى جمال الدين، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥.
- إنعام محمد شرف الدين. مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادى ١٧١١- ١٨٣٥م، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ١٩٩٨.
- باركيندو، ب. م. "كانم- بورنو: علاقاتها بالبحر الأبيض

المتوسط وبجيرمى وسائر دول حوض التشاد" ، تاريخ أفريقيا العام، مج٥ ، اليونسكو، ١٩٩٠م.

– بوفيل. تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير، ترجمة/ الهادى أبو لقمة ومحمد عزيز بنغازى، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٨٨.

– بيان عن محافظات جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، مركز دعم المعلومات واتخاذ القرار، قطاع المعلومات القومية، مايو ٢٠٠٥.

– جان كلود زليتنر. طرابلس ملتقى أوربا وبلدان وسط أفريقيا ١٥٠٠– ١٧٩٥، ترجمة/ جاد الله عزوز الطلحى، ط١، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠١.

– جمال زكريا قاسم. الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٩٦.

– جوان جوزيف. الإسلام فى ممالك وإمبراطوريات أفريقيا السوداء، ترجمة/ مختار السويفى، القاهرة، دار الكتب المصرى، ١٩٨٤م.

– جوزيف – كى– زيربو. تاريخ أفريقيا السوداء، ترجمة/ يوسف شلب الشام، وزارة الثقافة السورية، ١٩٩٤.

– جون ويلسون. الحضارة المصرية، ترجمة/ أحمد فخرى، القاهرة ١٩٥٥.

– جيل فينشتاين. "الإمبراطورية فى عظمتها (القرن السادس

عشر)"، تاريخ الدولة العثمانية، ج١، إشراف/ روبير مانتران، ترجمة/ بشير السباعى، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣.
- حبيب زيات. الوراقة وصناعة الكتابة ومعجم السفن، بيروت، ١٩٩٢.
- حسام عبد المعطى. العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.
- ــــــــــــ. العائلة والثروة- البيوت التجارية المغربية فى مصر العثمانية-، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨.
- ــــــــــــ. "أثر النحاس فى تطور الصناعات الحرفية فى مصر خلال العصر العثمانى"، جدل الموضوعية والذاتية فى كتابة تاريخ مصر، تحرير/ ناصر أحمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢.
- حسن أحمد محمود. الإسلام والثقافة العربية فى إفريقيا، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٨٦م.
- حمدنا الله مصطفى. التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان، دار المعارف، ١٩٨٥.
- دنيس بولم. الحضارات الإفريقية، ترجمة/ على شاهين، بيروت، منشورات مكتبة دار الحياة، ١٩٧٤م.
- دونالد، ل وايدنر. تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء، ترجمة/ على أحمد فخرى و شوقى عطا الله الجمل، ج١، مؤسسة سجل العرب، ١٩٧٦.

- ديادين، ب. "البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى أفريقيا خلال هذه الفترة"، تاريخ أفريقيا العام، مج٦، اليونسكو، (د.ت).
- ديرك لانجى. "ممالك تشاد وشعوبها"، تاريخ أفريقيا العام، مج٤، اليونسكو، ١٩٨٨.
- رجب محمد عبد الحليم. "ميناء عيذاب ووادى العلاقى وأثرهما فى علاقة مصر بالسودان حتى نهاية القرن ٩هـ/ ١٥م"، الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.
- ــــــــــــــــ. العروبة والإسلام فى دارفور فى العصور الوسطى، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، (د.ت).
- رفعت الجوهرى. جنة الصحراء سيوة أو واحة آمون، الدار القومية للطباعة والنشر، (د.ت).
- رمزى زكى. الليبرالية المتوحشة- ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة-، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.
- رمضان عبده. "الحدود الجنوبية وعلاقات مصر القديم ببلاد النوبة وما وراءها منذ بداية الدولة الحديثة حتى الفتح المقدونى"، الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ، إعداد/ عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.
- رولاند أوليفر، جون فيج. موجز تاريخ أفريقيا، ترجمة/ دولت أحمد صادق، ج١، القاهرة، (د.ت).

- رونالد أوليفر، أنتونى أتمور. أفريقيا منذ عام ١٨٠٠م، ترجمة/ فريد جورج بورى، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥.
- زاهر رياض. مصر وأفريقيا، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦.
- زاهى حواس. "حدود مصر الجنوبية منذ عصر ما قبل الأسرات حتى نهاية عصر الانتقال الثانى"، الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ.
- زين العابدين شمس الدين نجم. معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، ط١، المؤلف، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- ستانلى لينبول. سيرة القاهرة، ترجمة/ حسن إبراهيم حسن وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.
- سحر حنفى. العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام فى القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.
- سعيد عبد الفتاح عاشور. العصر المماليكى فى مصر والشام، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦.
- سلوى على ميلاد. وثائق الواحات المصرية- دراسة ونشر وتحقيق، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٢.
- سليم حسن. تاريخ السودان المقارن إلى أوائل عهد "بيعنجى"، موسوعة مصر القديمة، ج١٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.
- سليمان محمد حسين حسانين. تجار القاهرة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣.

– سهيل صابان. المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
– سوزى أباظة. "النوبيون بين مصر والسودان فى العصر الفاطمى"، الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ.
– سيد أحمد على الناصرى. دور مصر التاريخية بين شبه الجزيرة العربية وأفريقيا فى عصور ما قبل الإسلام، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٠.
– السيد سابق. فقه السنة، مج٣، القاهرة، دار الكتاب العربى، ١٩٨٥.
– سيد محمد السيد. مصر فى العصر العثمانى فى القرن السادس عشر – دراسة وثائقية فى النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية–، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٧.
– سيدة إسماعيل الكاشف. "الفتح العربى لمصر وحدود مصر الجنوبية"، الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ.
– الشاطر بصيلى عبد الجليل. معالم تاريخ سودان وادى النيل من القرن العاشر إلى القرن التاسع عشر الميلادى، القاهرة، ١٩٥٥.
– ———————. تاريخ وحضارات السودان الشرقى والأوسط من القرن الثانى عشر حتى القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢.
– شوقى عبد القوى حبيب. التجارة بين مصر وإفريقيا فى عصر المماليك، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.

- صبحى لبيب. "التجار الكارمية وتجارة مصر فى العصور الوسطى"، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، العدد ٤ ، مايو ١٩٩٤.
- عبد الحميد حامد سليمان. تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.
- عبد الرحمن زكى. الأحجار الكريمة فى الفن والتاريخ، المكتبة الثقافية، عدد ١٠٨ ، وزارة الثقافة والإرشاد القومى، ١٩٦٤.
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٢.
- ————— . فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.
- عبد العزيز الشناوى. الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١ ، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢.
- عبد القادر زبادية. مملكة سنغاى فى عهد الأسقيين، الجزائر، الدار الوطنية، ١٩٧١.
- عبد الكريم الخطيب. السياسة المالية فى الإسلام وصلتها بالمعاملات المعاصرة، دار الفكر العربى، ١٩٦١.
- عبد اللطيف أحمد على. مصر والإمبراطورية الرومانية فى ضوء الأوراق البردية، دار النهضة العربية، ١٩٨٨م.
- عثمان سلطان. الحقوق التجارية، ج١ ، ط٢ ، دمشق، ١٩٣٩.

- عطية مخزوم الفيتورى. دراسات فى تاريخ شرق إفريقيا وجنوب الصحراء- مرحلة انتشار الإسلام-، بنغازى، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٨.
- عفاف مسعد السيد العبد. دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر (١٥٦٤- ١٦٠٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.
- على السيد محمود. "التبادل التجارى بين مصر وبلاد التكرور وانعكاساته على أحوال مصر المملوكية"، ندوة العرب فى أفريقيا، إشراف/ رءوف عباس حامد، دار الثقافة العربية، ١٩٨٧.
- على حامد خليفة الطيف. المراكز التجارية الليبية وعلاقتها مع ممالك السودان الأوسط وأثرها على الحياة الاجتماعية (خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين)، ط١، طرابلس، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية، ٢٠٠٣.
- على محمد عبد اللطيف. تمبكتو أسطورة التاريخ، ط١، ليبيا، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ٢٠٠١.
- عماد هلال. الرقيق فى مصر فى القرن التاسع عشر، القاهرة، دار العربى، ١٩٩٩.
- عمر رضا كحالة. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ج٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧.
- فرج محمد فرج. إقليم توات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٧٧.

- فرنان برودل. الحضارة المادية والاقتصادية والرأسمالية، ترجمة/ مصطفى ماهر، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

- فرناند برديل. "دراسات في النقود والحضارات"، بحوث في التاريخ الاقتصادي، ترجمة/ توفيق إسكندر، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مطابع دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٦١.

- فيج. جي. دي. تاريخ غرب أفريقيا، ترجمة/ السيد يوسف نصر، دار المعارف ١٩٨٢.

- كرم الصاوي باز. ممالك النوبة في العصر المملوكي اضمحلالها وسقوطها وأثره في انتشار الإسلام في سودان وادي النيل (٦٤٨- ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م)، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٦.

- لايا، د. "دول الهوسا"، تاريخ أفريقيا العام، مج٦، اليونسكو، (د.ت).

- ليلى عبد اللطيف. الإدارة في مصر في العصر العثماني، جامعة عين شمس، ١٩٧٨.

- ————. "أهمية بندر السويس في العصر العثماني"، البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، إشراف/ أحمد عزت عبد الكريم، جامعة عين شمس، ١٩٨٠.

- ما دهوبانيكار، ك. الوثنية والإسلام- تاريخ الإمبراطوريات

الزنجية في غرب أفريقيا، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨.

- مارفونين، أ.س. الذهب: مضامينه- اكتشافاته - الهجمات عليه، ترجمة / ميشيل خورى، دمشق، دار الفضل، ١٩٩١.

- مالوفيست، م. "الصراع على التجارة الخارجية وآثاره على أفريقيا"، تاريخ أفريقيا العام، مج٥، اليونسكو، ١٩٩٧.

- محسن شومان. اليهود فى مصر العثمانية، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.

- محمد رجائى الطحلاوى. سكان الصحراء الشرقية المصرية، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٨.

- محمد سليمان الطيب. موسوعة القبائل العربية. بحوث ميدانية، ج١، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٩٣.

- محمد عبد الحميد الحناوى. أسيوط فى العصر العثمانى (١٥١٧- ١٧٩٨م)، أسيوط، مطبعة الهلال، ١٩٩٦.

- محمد عبدالغنى الأشقر. تجار التوابل فى مصر فى العصر المملوكى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

- محمد عثمان أبو بكر. المثلث العفرى فى القرن الأفريقى، القاهرة، المكتب المصرى الحديث لتوزيع المطبوعات، ١٩٩٦.

- محمد عفيفى. الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

- محمد عوض. السودان الشمالي. سكانه وقبائله، القاهرة، ١٩٥١.
- محمد فاروق النهبان. القروض الاستثمارية وموقف الإسلام منها، دار البحث العلمية، الكويت، ١٩٨٩.
- محمد فتحي الزامل. التحولات الاقتصادية في أواخر العصور الوسطى، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٨.
- ــــــــــــ. الحصار الاقتصادى على مصر أواخر العصور الوسطى (١٢٩١- ١٥١٧م)، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٩.
- محمد فهمى لهيطة. تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٩٤٤.
- محمد مختار. بغية المريد فى شراء الجوارى وتقليب العبيد- الأوضاع الاجتماعية للرقيق فى مصر ٦٤٢-١٩٢٤م، القاهرة، خالد مختار، محمد مختار، (د.ت).
- محمود محمد الحويرى. أسوان فى العصور الوسطى، ط١، دار المعارف، ١٩٨٠.
- مصطفى العبادى. "الحدود الجنوبية لمصر فى العصرين البطلمي والرومانى بين التأمين والمصالح الاقتصادية والدبلوماسة الدينية"، الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ.
- مطير سعد غيث أحمد. الثقافة العربية والإسلام وأثرها فى مجتمع السودان الغربى، دار المدار الإسلامى، (د.ت).

- المعجم الوجيز .
- مكي شبيكة . السودان عبر القرون، بيروت ، دار الجيل ، ١٩٩١ .
- نسيم مقار . الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ .
- نعوم شقير . تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ، مطبعة المعارف بمصر ، (د.ت) .
- نعيم زكي فهمي . طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ .
- نللي حنا . تجار القاهرة فى القرن السادس عشر- سيرة أبو طاقية شاهبندر التجار- ترجمة / رءوف عباس ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٧ .
- ———— . حرفيون مستثمرون- بواكير تطور الرأسمالية في مصر- ، ترجمة / جمال السيد ، المركز القومي للترجمة ، ٢٠١١ ، ص٨٠-٨٤ .
- الهادى المبروك الدالى . التاريخ السياسي والاقتصادى لأفريقيا فيما وراء الصحراء من نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر ، ط١ ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٩ .
- —————— . تاريخ إفريقيا فيما وراء الصحراء- دراسة وثائقية - ، ط١ ، بنغازى ، دار الكتب الوطنية ، ٢٠٠٢ .

- هاملتون جب وهارولد بوون. المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة/ أحمد عبد الرحيم مصطفى، ج٢، دار المعارف بمصر، (د.ت).

- هايد. ح. تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة/ أحمد رضا محمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.

- هنتنجفورد، ج. "مملكة أكسوم"، فجر التاريخ الأفريقي.

- هوبكنز. التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية، ترجمة/ أحمد فؤاد بليع، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨.

- ويستنفلد، ف. جدول السنين الهجرية بلياليها وشهورها بما يوافقها من السنين الميلادية بأيامها وشهورها، ترجمة/ عبد المنعم ماجد، عبد المحسن رمضان، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠.

- ياسر عبد المنعم محاريق. المنوفية في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.

- يوسف فضل حسن. مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي، الخرطوم، مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٧٢.

المراجع الأجنبية:

-Ahmed Fakhry. Siwa Oasis، the American University in Cairo Press، 1973.

- Ajayi، J.F. A and crowder، Michael. History of west

Africa، Vol. 1، second edition، London، 1976.
- Basil Davidson. West Africa befor the conlonial Era: Ahistory to 1850، London، 1998.
- Charles le Quesne. Quseir-an Ottoman and Napoleonic fortress on the red sea coast of Egypt، the American University in Cairo Press، 2007.
- Dard Hunter. Papermaking: The history and technique of an Aicient craft. Dover publication inc،. New York، 1978.
- Dozy، R. Supplment aux dictionnaire Arabes، Vol. 1، leiden، 1881.
- Fisher، H. J. "The central and Sudan"، the Cambridge Histroy of Africa، Vol. 4، edited by. Richard Gray، Cambridge University Press، 1975.
- Freda Wolfson. Pageant of Ghana، London، 1958.
- Holt، P.M and Daly، M. W. A History of the Sudan from coming Islam to the present day،
- Holt، P.M. Amodern History of the Sudan from the funj sultanate to the present day، London، 1961.
- -------------. "Egypt، The fung and Darfur"، The Cambridge History of Africa، Vol. 4، Cambridge University press، 1975.
- Jean - Claude Garcin. Qus un centere musulman de la haute - Egypt médiévale، I.F.A.O، 2005.
- Kevin Shillington. History of Africa، Macmilan، 1995.

- Macmicheal، H. A. A History of the Arabs in the Sudan، Cambridge، 1922.
- Muhammed Nur Al Kali. " Factors in the economic development of Borno under the seifawa dynasty، 1500- 1800 A.D"، the central Bilad Al-Sudan، ed. Yusuf Fadl and Paul Doorndos، University of Khartoum، 1977.
- O'Fahey، R. S. The Darfur sultanate Ahistory، London، 2008.
- O'Fahey، R.S and Spaulding، J. L. Kingdoms of the Sudan، London، 1974.
- Shaw، S. The financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt in eighteenth century، Harvard، 1962.
- -----------. Ottoman Egypt in the age of the French revolution، Cambridge، 1964.
- Umar Al Naqar. The Pilgrimage tradition in west Africa - an history study with special reference to the nineteenth century-، Khartoum University press، 1972.
- Walz، Terence. Trade between Egypt and Bilad Al-Sudan 1700- 1820، I-F-A-O، 1978.
- Yusuf Bala Usman. "some aspects of the Extrenal relation of Katsina befor 1804"، The economic history of the central savanna، kano، Nigeria، 1972.
-Yusuf Fadl Hasan. The Arabs and the Sudan from the

seventh to the early sixteenth century، Khartoum University Press، 1973.
- ---------------------. "The Fur sultant and the long-distance caravan trade 1650-1850"، The central Bild Al-Sudan، University of Khartoum، 1977.

الدوريات العربية:

- إبراهيم حركات. "دور الصحراء الإفريقية في التبادل والتسويق خلال العصور الوسطى"، مجلة البحوث التاريخية، السنة٣، العدد الأول، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، يناير ١٩٨١.
- بشير قاسم يوشع. "ملامح عن الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في غدامس قبل العهد العثماني"، مجلة البحوث التاريخية، السنة السابعة عشر، العدد الأول، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ١٩٩٥.
- رضا أسعد. "التجارة بين دمياط والقدس في العصر العثماني"، الروزنامة، العدد السابع، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٩.
- سالم محمد المعلول. "دور واحة أوجلة في توثيق العلاقات مع ممالك بلاد السودان منذ القرن العاشر حتي مطلع القرن العشرين"، مجلة البحوث التاريخية، السنة ٢٣، العدد ٢، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ٢٠٠١.
- سامح إبراهيم. "التنظيم التجارى للطرابلسيين في الإسكندرية في القرن الثامن عشر"، الروزنامة، العدد الخامس،

القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٧.
- عبد الرازق عيسى. "القضاء والتجارة فى الإسكندرية فى العصر العثمانى"، الروزنامة، العدد الخامس، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية،٢٠٠٧.
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. "الليبيون فى مصر فى القرن السادس عشر"، مجلة البحوث التاريخية، العدد الأول، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ١٩٩٤.
- مجدى جرجس. "منهج الدراسات الوثائقية وواقع البحث فى مصر" الروزنامة، العدد الثانى، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٤.
- محمد بشير سويسى. "معالم تاريخ واحة أوجلة عبر العصور"، مجلة البحوث التاريخية، السنة ٢٣، العدد الأول، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، يناير ٢٠٠١.
- محمد عبد الحميد الحناوى. "درب الأربعين وأهميته الدينية والتجارية خلال العصر العثمانى"، مجلة كلية الآداب، جامعة أسيوط، العدد العشرون، يناير ٢٠٠٦.
- محمد عمر مروان. "حملة محمد باشا الساقزلى على أوجلة وأثرها السياسى والاقتصادى والاجتماعى"، مجلة البحوث التاريخية، السنة ٢٣، عدد ١، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ٢٠٠١.
- مصطفى محمد مسعد. "سلطنة دارفور - تاريخها وبعض

مظاهر حضارتها" - المجلة التاريخية المصرية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مج١١، ١٩٦٣.

- نسيم مقار. "أضواء على تاريخ الهوارة في صعيد مصر"، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، العدد ٦٢، ١٩٧٩.

الدوريات الأجنبية:

-Holt، P.M. "Sultan Selim I and the Sudan"، J.A.H،. Vol III، No. 1، 1967.

- Insoll، Timothy. "Iron age Gao: An Archaeological contribution"، J. A. H، Vol. 38، No. 1، 1997.

- James. L.A. Webb، JR. The trade in Gum Arabic: Prelude to French conquest in Senegal. J. A. H،. Vol. 26، No. 2، 3، 1985.

- Lampen، G. D. "History of Darfur". S.N.R، Vol. XXI، Part، II، 1950.

- Macmichael، H.A. "The Tungur Fur of Darfur"، S.N.R، Vol.III، 1920.

- O'Fahey، R.S. "The Tungur: A Central Sudanic mystery"، S.N.R، Vol.LXI، Khartoum، 1980.

- O'Fahey. R.S. "Slavery and the slave trade in Darfur"، J. A. H، XIV، 3، 1973.

- Richard Pankurst. "Ethiopia's economic and cultural ties with the Sudan from the middle ages to the mid-ninteenth century"، S.N.R، Vol. LVI، Khartoum، 1975.

- Sandars، G. E. "The Bisharin"، S.N.R، Vol. XVI،

Part. 2، Khartoum، 1933.
- Shaw، W. B. K. "Darb El Arab' in (the forty day's road)"، S.N.R. Vol. XII، I، Khartoum، 1929.
- Walz، T. "Wakalat al -Gallaba: The market for Sudan goods in Cairo"، AnIsl. Vol. 13، I-F-A-O، 1977.
- Walz، Terence. "Trading into the Sudan in the sixteenth century"، AnIsL . 15، I-F-A-O، 1977.
- Yusuf Fadl Hasan. "Some Aspects of the Arab slave trade from the Sudan 7th -19th century"، S.N. R، Vol. LVIII، Khartoum، 1977.

المحتوى

- المقدمة 5
- تمهيد 13

***الفصل الأول:**

- الطرق والقوافل التجارية 31

***الفصل الثاني:**

- مجتمع التجار 105

***الفصل الثالث:**

- الصادرات والواردات 201

***الفصل الرابع:**

- تجارة الرقيق والذهب 281

***الفصل الخامس:**

- التمويل والرأسمالية التجارية الخاتمة 361
- قائمة المصادر والمراجع 441

صدر مؤخراً في سلسلة
حكاية مصر

20- حكاية مكتبة الإسكندرية القديمة ......حسام الحداد

21- الصحافة والحركة الوطنية المصرية .... د. لطيفة محمد

22- حكايات المجموعة ٣٩ .... محمد الشافعي

23- حكاية المسرح القومي.................. د.عمرو دوارة

24- حكاية البنك الأهلي المصرى ..... محمد مبروك محمد قطب

25- حكاية حى مصر القديمة .... د. خالد حامد السيد أبو الروس

26- حكاية مشعلى الثورات .... أحمد بهاء الدين شعبان

27- غزو مصر في العصور القديمة... د. صدقة موسى علي

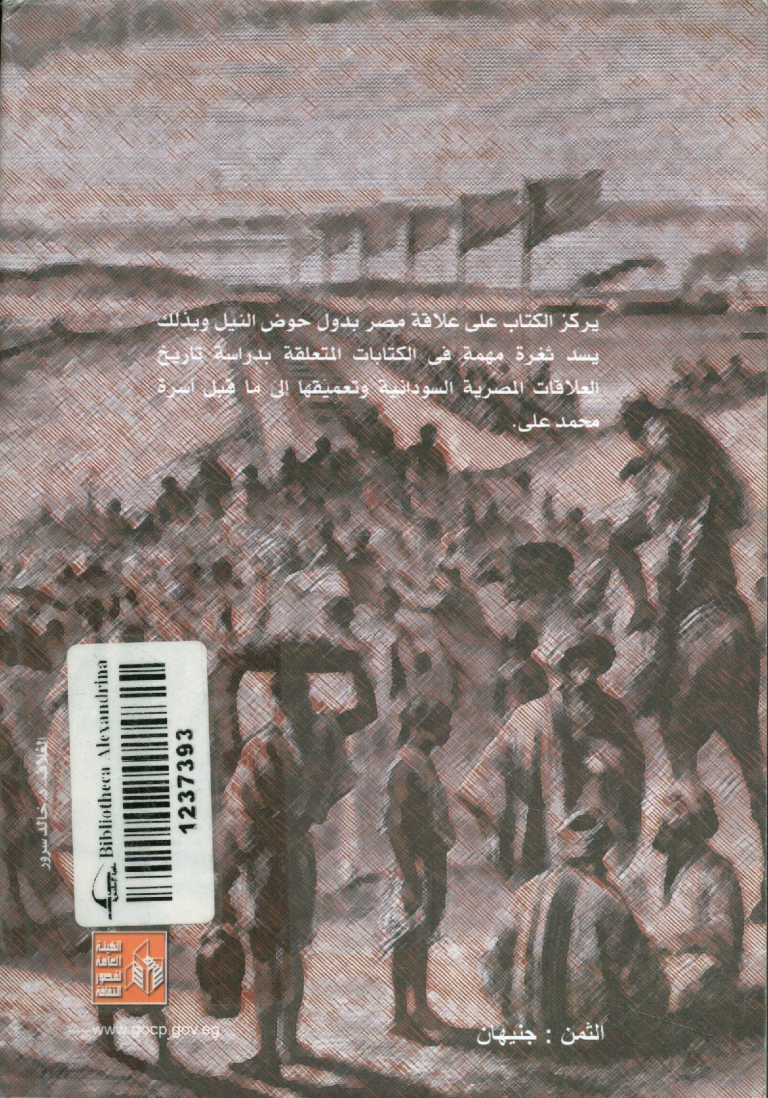
28- حكاية عملات مصر والسودان .... محمد مندو

29- حكاية مصر بين الخنادق والمخابئ.... عبد العزيز السباعي

30- حكاية الخبز في مصر الحديثة .... د. جمال كمال محمود

31- حكاية الطليعة الوفدية والحركة الوطنية...........

د. إسماعيل محمد زين الدين



يركز الكتاب على علاقة مصر بدول حوض النيل وبذلك يسد ثغرة مهمة فى الكتابات المتعلقة بدراسة تاريخ العلاقات المصرية السودانية وتعميقها الى ما قبل أسرة محمد على.

الهيئة العامة لقصور الثقافة
www.gocp.gov.eg

الثمن : جنيهان